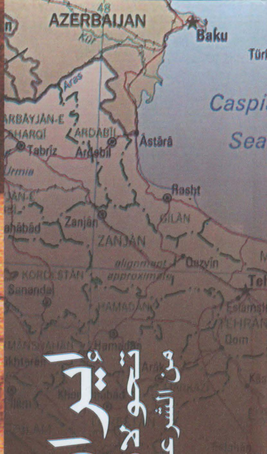
منال محمد أحمد



إيران من الداخل

تحولات القيادة السياسية

من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

منال محمد محمد أحمد

إيران من الداخل

تحولات القيادة السياسية

من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

الطبعة الأولى
٢٠٠٩



عنوان الكتاب: إيران من الداخل.. تحولات القيادة السياسية
من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية
اسم المؤلفة : منال محمد محمد أحمد
الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش٢٨ من ش ٩ – المقطم – القاهرة
ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧
e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف والإشراف الفنى للفنان : مجاهد العزب
المحرر العام : محمود الوردانى
المستشار الاعلامى : مصطفى عبادة

رقم الإيداع : ٢٠٠٨/١٤٨٩١
الترقيم الدولى : 6- 236-313-977

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

تنويه

تعتمد هذه الدراسة على رسالة الماجستير التى قدمتها الباحثة منال محمد أحمد إلى قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة أسيوط، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد الخبير محمود عطا. وقد منحت الباحثة درجة الماجستير فى العلوم السياسية والإدارة العامة عام ٢٠٠٨م.

إهداء

إلى المدافعين عن هـويتهم وخصوصـيتهم الثقافيـة، دعوة إلى إعمال الفكر فى تجربة بشرية تجاوز عمرهـا ربع قرن لها أكثر من خصوصـية تحمـل قـدراً مـن الايجابيات والسلبيات، كما طرحت وأثارت العديـد مـن الأسئلة ألا وهى التجربة الإيرانية.

المحتويات

ص	الموضوع

المقدمة:

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً فى العملية السياسية فى مختلف النظم السياسية، وتحمل الظاهرة القيادية شأنها شأن سواها من الظواهر السياسية الأخرى من سمات العالمية إلا أنها تتأثر بخصوصية الإطار المجتمعى الذى نشأت فيه متأثرة بكل من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. بالإضافة إلى سمات القائد ورؤيته لكل موقف ومتغير من هذه المتغيرات.

ولقد تناول العديد من الباحثين الظاهرة القيادية من عدة جوانب منها تحليل الخصائص النفسية والسلوكية للقيادة فى تعاملها مع الجماهير وتحليل مصادر شرعية سلطة القيادة، وطبيعة موقف القيادة من قضايا التنمية والتغيير. ويأتى التعامل معها فى هذا الكتاب باعتبارها طرفاً فى شبكة معقدة من التفاعلات المتبادلة مع كل من الجماهير والمؤسسات والقوى السياسية المختلفة من جانب ومع متغيرات البيئة الخارجية من جانب آخر وليس فقط من منظور أحادى يعطى جانباً من الأهمية على حساب بقية الجوانب.

وتعتبر القيادة السياسية أحد العوامل المؤثرة على استمرارية الشرعية أو انحسارها بالإضافة إلى دورها فى تطوير مصادر الشرعية والبحث عن مصادر جديدة كالتحول من شرعية تقليدية أو ثورية إلى شرعية دستورية تعتبر الشعب مصدر السلطات. كما أن القيادة تتأثر بنمط الشرعية الذى يفرزه المجتمع والمرحلة التى يمر بها حيث توجد علاقات تأثير وتأثر بين المتغيرين القيادة والشرعية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه بعد قيام الثورة وإزالة النظام السابق يعيش المجتمع مرحلة الشرعية الثورية ولكن لا يستطيع أى مجتمع أن يعيش فى حالة ثورية إلى مالا نهاية. فالشرعية الثورية شرعية مؤقتة يبحث خلالها النظام وقيادته السياسية سبل تنفيذ تلك الأهداف والمبادئ التى وعدت بتحقيقها الثورة سابقاً، ووضع أسس وقواعد للعبة السياسية لكى تكون الشرعية الثورية طريقاً إلى الشرعية الدستورية.

ولا يعنى ذلك بالضرورة أن يكون التحول مفاجئاً وكاملاً بل يمكن أن يكون التحول تدريجياً ويمر بمرحلة انتقالية تتجاور فيها كل من الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، ومن ناحية ثانية يمكن تصور وجود أنماط أخرى للشرعية جنباً إلى جنب مع كل من النمطين السابقين كالشرعية الدينية، أو التقليدية، أو الأيدولوجيا، أو الإنجاز.

ويأتى دور القائد فى مقدمة أدوار القوى والمؤسسات السياسية فى المجتمع لأنه يملك الأدوات التى تمكنه من المبادرة باتخاذ قرار التحول وتوجيهه وإدارته أو إعاقته وتجميده عند حد معين أو إفراغه من محتواه بقصره على بعض محاور التحول دون غيرها مما يجعله شكلياً ويؤدى لتراجع شرعية النظام بشكل عام.

وبالنسبة لإيران فإنها من أبرز دول منطقة الشرق الأوسط ولها أهمية كبرى كدولة جوار للنظام الإقليمى العربى حيث قد تؤثر أية تطورات داخلية على نظامنا الإقليمى واستقراره، كما أن دراسة كل من الظاهرة القيادية وظاهرة التحول فى إيران – التى تحمل الكثير من سمات الخصوصية– قد تساعد على التنبؤ بسياساتها المستقبلية.

ويشير البعض إلى أن التجربة الإيرانية قدمت تحدياً أمام علم السياسة الغربى الذى كان مستقراً فيه الفصل بين الدين والسياسة. فالثورة تقاد برجل دين (الخميني)، والنخبة السياسية فى معظمها رجال دين، كذلك المشروع السياسى الذى قدمته القيادة هو مشروع الحكومة الإسلامية. وكان طرح الخمينى لنظرية ولاية الفقيه محاولة لحل إشكالية التناقض بين الواقع الإيرانى السلبى الداعى إلى الثورة، وبين الفكر الشيعى الذى يوقف مشروعيتها حسب مبدأ الانتظار للإمام الغائب ووفقاً لمبدأ التقية.

ويجب التنويه إلى أن المقصود بالقيادة الإيرانية هو الولى الفقيه / المرشد العام وليس رئيس الجمهورية، ذلك أنه أى (المرشد) يلعب دوراً جوهرياً فى

النظام السياسى الإيرانى بسبب التطوير الذى أدخله الخمينى على نظرية ولاية الفقيه. وتأكد هذا التطوير فى تعديلات دستور عام ١٩٧٩ فى عام ١٩٨٩. وبسبب ارتباطه بشبكة من العلاقات والمصالح مع أهم القوى والمؤسسات فى النظام الإيراني. وهذا بالرغم من عدم الاتفاق على ولاية الفقيه سواء داخل إيران أو خارجها وسواء من قبل رجال الدين أو غيرهم مما قد يعرض وضعه للتغيير. ولكن فى حدود الأمد القريب، وفى ظل التوازنات الحاكمة للنظام الإيرانى سيظل المرشد هو مركز الثقل الرئيسى فى إيران.

إلا أنه منذ فترة ولاية خامنئى عاشت إيران مرحلة حراك سياسى واجتماعى وتفاعلات سياسية داخلية عميقة على كل من مستوى النظام والمجتمع. إن التفاعلات والصراعات ما بين الإصلاحيين والمحافظين تعكس ذلك التحدى الذى تواجهه إيران للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية والذى قد يؤثرعلى مستقبل نظرية ولاية الفقيه.

وتعتبر مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من أهم القضايا المثارة فى إيران خاصة منذ تولى خامنئى قيادة إيران فى إطار من الخصوصية المجتمعية الأمر الذى قد يزيد من صعوبات التحول أو قد يجعله فى إطار معين، بما يثير احتمالات عدم الاستقرار داخل النظام نتيجة استقطاب القوى السياسية ما بين محافظين وإصلاحيين واستمرار الصراع والتنافس بينهما.

لذلك كانت أهمية دراسة كيفية تأثير المتغيرات المجتمعية (الثقافية والاجتماعية والسياسية...) على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ومدى تأثير القيادة السياسية فيها، حيث قد يواجه التحول بعض الصعوبات والأخطاء المرتبطة بالبيئة الداخلية مع الأخذ فى الاعتبار تأثير العامل الخارجي. وتتميز التجربة الإيرانية بقدر كبير من الخصوصية المجتمعية والتى تمنح بدورها بعض الفرص كما تفرض بعض القيود على هذه العملية المهمة، كما أن لهذه التجربة بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، والتى يمكن الاستفادة منها فى التجارب الأخرى.

وعلى ذلك فإن الكتاب يتناول بالدراسة التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما هو دور القيادة السياسية فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ؟
- ما طبيعة ودور القيادة السياسية فى التجربة الإيرانية ؟

- ما تأثير كل من المتغيرات الداخلية والخارجية على التحول إلى الشرعية الدستورية ؟
- ما مدى إمكانية استمرار أو عدم استمرار نمط ولاية الفقيه طبقاً للمتغيرات الداخلية والخارجية؟

و ينقسم الكتاب إلى أربعة فصول يسبقها مقدمة ويتبعها خاتمة. ويتناول الفصل الأول الإطار النظرى لمحاولة الضبط المفاهيمى للمفاهيم السياسية الرئيسية وهى القيادة السياسية والشرعية السياسية والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، أما الفصل الثانى فيتناول البيئة الداخلية والخارجية التى تعمل بها القيادة وهو بعنوان الخصائص العامة الحاكمة للحالة الإيرانية وينقسم إلى:أولاً: الخصوصية الثقافة السياسية الإيرانية، ثانياً: القوى والمؤسسات السياسية فى النظام الإيراني، ثالثاً: متغيرات البيئة الخارجية الإقليمية والدولية التى تعمل بها القيادة. ويتناول الفصل الثالث دور القيادة السياسية (الخميني) فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وينقسم إلى: أولاً: خصائص مرحلة الشرعية الثورية وهى مرحلة حكم الخميني(٧٩-٨٩)، ثانياً: دور الخمينى فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وينقسم إلى: الخصائص الشخصية للخمينى، ودور الخمينى فى التحول، ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية لهذه المرحلة وأثرها على التحول ودور القيادة. ويتناول الفصل الرابع والأخير دور خامنئى فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية (١٩٨٩-٢٠٠١) وهو ينقسم إلى:أولاً: خصائص مرحلة التحول (مرحلة حكم خامنئى حتى ٢٠٠١)، ثانياً: دور خامنئى فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وهو ينقسم إلى جزئيتين الأولى الخصائص الشخصية لخامنئي، والثانية دور خامنئى فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، .أما الخاتمة فتتناول أهم النتائج.

الفصل الأول

العلاقة بين كل من

القيادة السياسية والشرعية السياسية

توجد علاقة وثيقة بين كل من القيادة السياسية، والشرعية السياسية. علاقة أساسها التأثير والتأثر المتبادل بينهما. وتعد القيادة السياسية أحدى مستويات الشرعية السياسية (القيادة السياسية، النظام السياسى، الدولة)، ومن جانب آخر لا توجد قيادة سياسية بدون مصدر شرعية – ولو نظرياً– تبرر به وجودها على رأس السلطة السياسية وتنال به الرضا والتأييد العام من قبل الجماهير، فالقيادة تستند إلى مصدر شرعية أو آخر تسبغه على نفسها ثم على النظام السياسى بشكل عام.

هكذا نلاحظ تأثر الشرعية السياسية بالقيادة السياسية عند تبنى الثانية مصدر شرعية أو آخر. وبحكم وجودها على قمة النظام، وبامتلاكها للقوة وأدواتها المختلفة تستطيع أن تقوم بتفعيل وتكريس هذا المصدر أو ذاك. كما تتأثر الشرعية بالزيادة أوالنقصان تبعاً لطبيعة العلاقة بين القيادة السياسية والجماهير فكم من يشعرون بشرعية القيادة والنظام غير ثابت.

كما أن نمط الشرعية السائد فى المجتمع – والذى بدوره يرتبط بمراحل تطور المجتمع والثقافة السياسية السائدة– يكون أحد العوامل التى تحدد حجم سلطات القيادة وطبيعة دورها فى النظام السياسي. كما أن تزايد التأييد للقيادة من قبل الجماهير أى تزايد شرعيتها يساهم فى تمكين القيادة من قدرتها على الإنجاز، والتفاعل مع الجماهير. على العكس من ذلك فإن نقصان التأييد يضع القيادة فى مأزق كبير.

أيضاً نمط الشرعية يؤثر على دور القيادة وحجم السلطات الممنوحة لها. فنلاحظ السلطات الواسعة لقيادة تستند فى شرعيتها للتقاليد، كما أننا نـــدرك السلطات الهائلة الممنوحة للقيادة الكاريزمية على العكس من ذلـــك نجـــد أن القيادة السياسية التى تستند إلى الشرعية الدستورية لا تســـتطيع أن تتجاهـــل القوانين والمؤسسات ورغبات وحقوق الجماهير.

كما أن التحول من الشرعية الثورية إلى الشـــرعية الدســـتورية عمليـــة مركبة، ومعقدة تتداخل فيها العناصر الداخلية، والخارجية. ويتفاعل فيها دور القائد مع الأدوار الأخرى للقوى السياسية والاجتماعية المختلفـــة، فالقيـــادة السياسية الفعالة تستطيع أن تقود المجتمع نحو التغيير والإصلاح بشكل عام، وأن تتخذ قراراً بالتحول إلى الشرعية الدستورية، وهو ما يعكـــس بالتأكيـــد شخصية القائد وخصائصه السلوكية والنفسية.

وهكذا نجد أن العلاقة بين كل من القيادة السياسية والشرعية السياســـية هى علاقة تأثير وتأثر، كل منهما يؤثر فى الآخر.لأنه لا يســـتطيع أى قائـــد القيام بدوره دون غطاء من الشرعية السياسية التى تعنى توفير التأييـــد لـــه، ومساندته فى قراراته السياسية المختلفة. بحيث لا تكون هناك فـــى النهايـــة فجوة بين الشرعية السياسية والشرعية الدستورية.

أولاً: القيادة السياسية

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً فى العملية السياسية فى مختلف النظم السياسية بوجه عام، والنظم السياسية فى دول الجنوب بوجه خاص. نظراً للدور الشخصى المهم الذى يمارسه القائد السياسى فى تلك النظم. لذا كانت ولا زالت ظاهرة القيادة من أكثر الظواهر الاجتماعية تعرضاً للبحث والدراسة.

١- مفهوم القيادة السياسية:

يثير مفهوم القيادة السياسية قدراً كبيراً من الاختلاف بين العلماء والباحثين فيها، وذلك لكونها ظاهرة مركبة وشديدة التعقيد مما انعكس على توصيفها وتفسيرها.

أ- تعريف ظاهرة القيادة السياسية:

إن لفظ القيادة كمفهوم مركب لم يظهر إلا حديثاً فقد كانت الكلمات المستخدمة لتمييز الحاكم عن غيره من أعضاء المجتمع فى عديد من اللغات وعلى رأسها الإنجليزية هى كلمة رئيس"chief" أو ملك"king" أو حاكم "Ruler"، ثم نشأ الاهتمام بكلمة القيادة فى الميراث الأنجلوسكسوني.[1] ومنذ عام ١٩٣٣ بدأت تظهر تعريفات عديدة لمفهوم القيادة تزيد على مائة وثلاثين تعريفاً مختلفاً للقيادة فى التحليل السياسى الغربى حتى عقد الثمانينيات من القرن العشرين لا يتسع المقام لعرضها جميعاً، إلا أنه يمكن القول أن القيادة السياسية هى علاقة تفاعلية بين القائد والجماهير ترتكز أساساً على الإعجاب والثقة من جانب الجماهير فى براعة وقدرات القائد السياسي، وفهم ووعى من جانب القائد السياسى بآمال وطموحات وأهداف أمته استناداً إلى المعرفة العميقة بالحقائق التاريخية والظروف والإمكانيات التى يخضع لها المجتمع

[1] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية فى أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص٧.

ومحاولة الاثنين ـ القائد والجماهير ـ لتجسيد الأهداف والطموحات علـى الواقع فى إطار من القيم والمثل العليا والمبادئ التى تحكم حركة المجتمع.[1]

ب - عناصر القيادة السياسية:[2]

بحكم تعريف ظاهرة القيادة السياسية توجد عدة عناصر تتكـون منهـا عملية التفاعل التى تميز هذه الظاهرة، حيث أنها ليست ظاهرة فردية ترتبط بشخص القائد فقط فهى ظاهرة جماعية أساسـها التفاعـل بـين مجموعـة عناصر: القائد، النخبة السياسية، الموقف، القيم، الجماهير.

٢- نظريات القيادة السياسية:

ظهرت إلى الوجود عدة نظريات بخصوص نشأة عنصر القيـادة فـى المجتمع تقوم فى أغلبها على التفريق بين فئتين فى المجتمع إحـداهما فئـة صغيرة الحجم، وهى الجماعة الحاكمة، والأخرى فئة كبيرة الحجـم، وهـى الجماعة المحكومة. وتتولى الفئة الأولى سلطة إصدار القرارات فى المجتمع وتتولى مقاليد القوة بيدها بينما تنحصر مهمة الفئة الثانيـة فـى الاسـتجابة لأوامر ورغبات الفئة الأولى وإطاعتها.٣ ويمكن تقسيم هذه النظريـات إلـى نظريات غربية ونظريات إسلامية (خلافة- إمامة).

أ- النظريات الغربية:

تعددت وتطورت النظريات الغربية بمرور الوقت ويلاحظ أن بعضـها ركز على أحد عناصر القيادة ألا وهو عنصر القائد مثل نظريـة السـمات، والرجل العظيم، والنظرية الوظيفية لذا تعرضت هذه النظريات لكثيـر مـن الانتقادات. وأدت الدراسات والأبحاث التى قام بها عدد مـن العلمـاء إلـى ظهور نظريات اجتماعية لتفسير القيادة مؤكدة على أن للجماعة دوراً أساسياً فى تحديد خصائص القيادة ودورها. وظهرت نظرية الموقف والتى أكـدت

---

[1] خليفة على البكوش، المتغير القيادى فى مصر والصراع العربى الإسـرائيلي(١٩٥٥-١٩٧٩)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص٤١.

[2] نيفين حليم صبري، مرجع سابق، ص ص١٠-١١.

[3] المرجع السابق، ص ص ١٢-١٣.

على الظرف الموقفى وأن القائد ليس إلا وليد ظـروف موضـوعية مـرت بمجتمع ما فى وقت ما، ثم ظهرت النظرية التفاعلية أو التوفيقية والتى تنظر إلى القيادة باعتبارها عملية تفاعل اجتماعي، وهى ترى أن النجاح فى القيادة لا يستند إلى التفاعل بين سمات القائد ومهام الموقف فحسب بل يستلزم كذلك التفاعل بين شخصية القائد وجميع المتغيرات المتصـلة بـالموقف القيـادى الكلي، فهى عملية تفاعل بين القائد والمقودين فى إطار الموقف ومتطلباته. [1]

ب- النظرية الإسلامية للقيادة السياسية بشقيها السنى والشيعي:

فى حين أكد الكثير من النظريات الغربية للقيادة على بعد واحد من أبعاد ظاهرة القيادة وبالغت فى تفسيره وأغفلت الأبعاد المتعددة الأخرى نجـد أن النظرية الإسلامية للقيادة بشقيها السنى والشيعى حملت العديد من مقومـات التفرد والخصوصية.

(١) القيادة السياسية من المنظور الإسلامى السني :

إن التصور الإسلامى للقيادة عند السنة والجمهور ــ وعلى وجه التحديد فى عهد الخلفاء الراشدين ــ تجاوز المنظور الأحادى وتعامل مع القيادة من منطلق كونها تفاعلاً بين قائد(خليفة)، وجماعة (أهل الحل والعقد)، وجماهير (أمة/ رعية)، وسلطات (اختيار ــ إفتاء ــ قضاء) فى إطار مبادئ ومثاليات عليا (القيم الإسلامية). [2]

ويمكن إيجاز أبرز ملامح القيادة فى التراث الإسلامى السنى كما يلي:

- أدرك المسلمون الأوائل ممن عايشوا الرسول (ص) طبيعة السـلطة المدنية بعد انتهاء طابعها الدينى بانتقال الرسول (ص) إلـى الرفيـق

---

[1] انظر لمزيد من التوضيح : د.توفيق مرعى، د.أحمد بلقيس، الميسر فى علم النفس الاجتمـاعي، (عمان:دار الفرقان للنشر والتوزيع، د.ت)، د.بشير محمد الخضرا، النمط النبوي-الخليفـى فـى القيادة السياسية العربية..والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، ٢٠٠٥)، ط١، ص٨٩.، خليفة على البكوش، مرجع سابق، محمد على الغتيـت، الـزعيم.العبقريـة والزعامـة السياسية، (القاهرة:دار الشعب، ١٩٧٥)، ط٢، ص٧٤، نيفين حليم صبري، مرجع سابق، أمـانى عبدالرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر(١٩٧٠-١٩٨١) دراسة تحليلية لمتغير القيـادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى السبعينيات، رسالة ماجستير (جامعة القـاهرة:كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص١٩.

[2] د.جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسـية، فـي، د.علـى عبدالقادر (تقديم)، اتجاهات حديثة فى علم السياسة، (جامعة القاهرة:مركز البحـوث والدراسـات السياسية، ١٩٨٧)، ص١٨٣.

الأعلى، ويكشف لنا هذه الحقيقة أول الخلفاء الراشدين حين قال للمسلمين قولته بعد اختياره وبيعته خليفة عليهم (...إن رسول الله كان يعصم بالوحي وكان معه ملك، وإن لي شيطاناً يعتريني ألا فراعوني فان استقمت فأعينوني وإن زغت فقوموني...)، والتزاماً بهذا المفهوم ساس الخلفاء الراشدين أمة المسلمين فلم يدعوا لأنفسهم سلطاناً دينياً، ولم يدعوا لأنفسهم العصمة من الخطأ لأنهم لا يملكون صفة النبوة وإنما عرفوا كيف يفرقون بين ما كان من أمر الدين وما كان من أمر الدنيا.[1]

- لأن الخلافة تمثل القيادة العامة للدولة الإسلامية وأعظم منصب في الحياة السياسية في دولة الإسلام، وضع العلماء شروطاً أوجبوا توافرها في شخص من تريد الأمة مبايعته ليكون خليفة. وتوجد مجموعتان من الشروط: شروط الانعقاد وهي: الإسلام ـ الذكورة ـ البلوغ ـ العقل ـ الحرية- العدالة، وشروط الأفضلية: القدرة على الاجتهاد ـ الشجاعة ـ أهلية الرأى المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح ـ سلامة الحواس والأعضاء. والنسب القرشي هناك من يعتبره من شروط الانعقاد وهناك من يعتبره من شروط الأفضلية.[2]

- بالرغم من تمتع الخليفة بالسمات المقررة بشروط الانعقاد والأفضلية إلا أنه يعد مسئولاً أمام الرعية بموجب عقد البيعة فلا عصمة للخليفة (وليت عليكم ولست بخيركم....). إن مبدأ مسئولية الخليفة يؤكد من ناحية حق الرعية وواجبها في مراقبة الخليفة، وتوجيهه، وتقويمه لإعمال وتطبيق الشريعة بما يحقق العدالة. فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وينبع من ذلك حق الأمة وواجبها في مقاومة طغيان الخليفة متى خرج عن الشريعة وجافى العدالة. وأن القيادة في التراث الإسلامي واجب والتزام لا حق وامتياز (كلكم راعٍ ومسئول عن رعيته).[3]- رغم اختلاف طرق اختيار الخلفاء الراشدين إلا أن المبدأ

---

[1] د.صبحي عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، (القاهرة:دار الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص٤٢.

[2] د.عبد الخبير محمود عطا، مبادئ العلوم السياسية، (جامعة أسيوط:كلية التجارة، ١٩٨٩)، ص ص١٢٣-١٢٤.

[3] د.جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص١٨٤-١٨٥.

الأساسى فى هذا الصدد هو الاختيار عن طريق البيعة بنوعيهـا، أى بيعة الانعقاد: عن طريق أهل الحل والعقد التى يصير بموجبها المبايع خليفة بعد أن يبذل أهل الحل والعقد الجهد فـى البحـث والتحـرى واستطلاع رأى الرعية لاختيار الأصلح لتـولى الخلافـة، وبيعـة الطاعة: وهى بيعة عامة من بقية الرعية على الطاعة. هـذه البيعـة بنوعيها تمثل نوعاً من التعاقد أو التوافق الإرادى بين الخليفة والرعية يعبر عن رضا الرعية عن الخليفة وتعهد الأخير بتوفير الأمان والعدل للرعية.[1]

- خضوع الحاكم والمحكوم على السواء لحكم القانون، فأحكام الشريعة الإسلامية هى القانون الأعلى للدولة(الدستور) الذى يتقيد بـه جميـع أفراد الأمة والخليفة على السواء. وفى ظل هذا الدستور يتمتع كل من الحاكم والمحكوم بحقوق تجاه الآخر.الخليفة له حق الطاعة والنصرة فى حدود الشرع، والرعية لها حق رعايتها وحق مراقبـة ومحاسـبة الحاكم.[2]
- جماعية اتخاذ القرار: وهذا يعنى ألا تنفـرد القيـادة بعمليـة صـنع القرارات التى تمس حياة الرعية وشئونها. إن الشورى فى الإسـلام واجبة وملزمة لقوله تعالى"وأمرهم شـورى بيـنهم" وقولـه تعـالى" وشاورهم فى الأمر" والمقصود بوجوب الشـورى التـزام الخليفـة باللجوء إلى طلب الشورى، والمقصود بإلزام الشورى التزام الخليفـة بإتباع الرأى الذى تميل إليه أكثريـة أهـل الشـورى مـن العلمـاء والمجتهدين وأهل الحل والعقد. والشورى واجبة وملزمة بهذا المعنى فى كل الحالات عدا تلك التى ورد فيها نص قطعي.[3]
- قامت الممارسة السياسية فى التقاليد الإسلامية على أساس ما يمكـن تسميته بلغة العصر "التوازن بين السـلطات" حيـث تواجـه سـلطة الاختيار وتضبطها سلطة الإفتاء وتتوسطهما سلطة القضاء مع وجود علاقة معينة بين السلطات الثلاث. سلطة الاختيار فى يد الخليفة الذى يقوم بتفضيل رأى أو حل على آخر من الحلول والآراء التى يطرحها

[1] المرجع السابق، ص ص ١٨٣، ١٨٤.
[2] د.محمد بهاء الدين الغمري، علم السياسة وتطور الفكر السياسي، الجزء الأول، (القاهرة:الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص٨٥.
[3] د.جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص١٨٦.

أهل الشورى فى مواجهة المشكلات العامة التى يجب اتخاذ قـرارات بصددها. وسلطة الإفتاء، بمعنى تخريج الأحكـام ووضـع القواعـد المنظمة للعلاقات الاجتماعية والتوصل إلى حلول لمشكلاتها انطلاقـاً من مبادئ القرآن والسنة باستخدام القياس والاجتهاد. هذه السلطة فى يد الفقيه الذى يملك من ناحية القدرة العلمية والفقهية التى تمكنـه مـن تخريج الأحكام ويعبر من ناحية ثانية عن الضمير الجماعى للرعيـة، وإذا كان الخليفة يمنح الفقيه سلطة الإفتاء إلا أن الفقيه عندما يمارس سلطته لا يكون له أية سلطة أو رقابة عليه. وأخيـراً تـأتى سـلطة القضاء بمعنى الفصل فى الخصـومات والنزاعـات طبقـاً لأحكـام الشريعة لتتوسط سلطتى الاختيار والإفتاء، وإذا كان الخليفـة يعـين القاضى إلا أن الخليفة ليس له أن يراجع القاضى فى حكمه بالإلغاء أو التغيير وتأتى التعاليم الإسلامية لتحكم ممارسة السلطات الثلاث.[١]

- رسخ الإسلام مبدأ حماية الحقـوق والحريـات الإنسـانية الفرديـة والجماعية وصيانتها حيث كان واضحاً منذ ظهور الإسلام أنه دعـوة للحرية الإنسانية بمفهومها الشمولى فشهادة أن "لا إلـه إلا الله" نفـى صريح لكل أنواع العبودية والخضوع لغير الله عز وجـل.[٢] وكفـل الإسلام الحريات العامة سواء كانت تتعلق بالحريات الماديـة التـى ترتبط بها حياة الناس أو بالحريات المعنوية التى تشـمل الحريـات الفكرية التى توفر للفكر الإنسانى الانطلاق البناء فى مجالات المعرفة المختلفة كما أباح الإسلام الحرية الاقتصادية المتمثلة فى حرية العمل والكسب وحرية التملك.[٣] وقد عبر الفكر السياسـى الإسـلامى عـن الحرية السياسية بمصطلح الشورى بمعنى طلب الرأى وإظهاره.[٤]

---

[1] المرجع السابق، ص ص ١٨٧، ١٨٨.

[2] د.حاكم المطيري، الحرية أوالطوفان.دراسة موضوعية للخطاب السياسى الشـرعى ومراحلـه التاريخية، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ط١، ص٨٧.

[3] د.محمد فاروق النبهان، نظام الحكم فى الإسلام، (الكويت:مطبوعات جامعة الكويـت، ١٩٨٧)، ص٢٤١.

[4] صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسـية فـى الـوطن العربـي.دراسـة علميـة موثقـة، (القاهرة:الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨)، ط١، ص١٩٢.

(٢) **القيادة السياسية من المنظور الإسلامي الشيعي**:

للشيعة تصور معين للقيادة/ للإمامة، يرى الشيعة فيه أن الإمام على كرم الله وجهه هو الذى عينه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بناء على نصوص أحاديث ينسبونها إلى الرسول(ص). وحددت الشيعة الاثنى عشرية بالاسم الأئمة الاثنى عشر بداية من الإمام على إلى الإمام محمد بن الحسن العسكرى والمشهور باسم الإمام المهدى، وهم جميعاً من ذرية الإمام على والسيدة فاطمة الزهراء.

تأتى خصوصية النظرية الشيعية للقيادة من كونها تشكلت خلال ظروف تاريخية معينة عانى فيها الشيعة من بعض القيادات السياسية. خرجوا من هذه الظروف بنظرية تقول بأن الإمامة منصب ديني، وركن الدين الركين ولا يجوز تفويض اختيار الإمام للأمة بل يعين من قبل الله ويكون من آل البيت وهو معصوم من الكبائر والصغائر وفى المقابل يكون له السلطان المطلق لا يتدخل البشر فى اختياره أو مساءلته لأن الله اختصه بالإلهام وعصمه من الزلل.

تطورت النظرية الشيعية مع تطور الظروف إلى أن وصلت بنا إلى طرح آية الله الخمينى الذى طور به الفكر الشيعى ألا وهو ولاية الفقيه وهى خصوصية أخرى تضاف للفكر الشيعي.

(٣) **أنماط القيادة السياسية**:

لا زالت ظاهرة القيادة السياسية من أكثر الظواهر الاجتماعية تعرضاً للدراسة والبحث، حيث قدم العديد من العلماء عدداً كبيراً من الأنماط والتصنيفات لا يتسع المقام لعرضها ومناقشتها جميعاً، إلا أنه يمكن الاشارة الى البعض منها مثل دراسة كل من ماكس فيبر وبربارا كيلرمان.

أ- **تصنيف ماكس فيبر**:[١]

لا زالت أنماط ماكس فيبر عن السلطة تلقى الاهتمام من جانب الكثير من الباحثين وهي: العقلانية والتقليدية، والكاريزمية.

---

[1] د.حمدى عبد الرحمن حسن، دراسات فى النظم السياسية الإفريقية، (د. ن، د. ت)، ص ص١٥٢-١٥٣.

(١) السلطة التقليدية: يعتمد أساس الولاء في هذا النمط على قدسية التقاليد، فالحاكم سواء كان فرداً أو جماعة عادةً ما يصل إلى السلطة بالوراثة، وينظر إلى نظام الحكم على أنه أبدي ومقدس ويدين الأفراد للحاكم بالولاء المطلق الذي تكرسه أنماط ثقافية تقليدية راسخة في أذهانهم مثل مبدأ الحق المقدس للملوك، وليس من شك في أن نظم الحكم كافة قبل ظهور الدولة بمفهومها الحديث شهدت أشكالاً تقليدية للسلطة، ومع ذلك فإن هذا النمط من السلطة التقليدية لا يزال يشكل أساساً لحكم نخب محدودة في عدد من المناطق في عالم اليوم.

(٢) السلطة الكاريزمية: يستند أساس السلطة في هذا النمط على القيادة الملهمة التي يعتقد الناس أنها تمتلك صفات غير عادية أو حتى خارقة، فالكاريزما لا تعني في استخدام ماكس فيبر صفة حقيقية يمتلكها الحاكم، وإنما هي تصف واقع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويظهر هذا النمط من السلطة وقت الأزمات أو التحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات، وعادةً ما تستمر السلطة الكاريزمية فترة زمنية قصيرة إلا إذا تم تحويل الأساس الذي تعتمد عليه إلى مرفق مؤسسي دائم.

(٣) السلطة القانونية- الرشيدة: ويستند أساس السلطة في هذا النمط، ليس على الفرد، وإنما على مجموعة من المبادئ والقواعد المستقرة. إنها تعني حكم القانون، وليس حكم الأشخاص وعليه فإن أساس الولاء للحاكم من جانب المحكومين يعتمد على الإيمان بقواعد العملية السياسية بغض النظر عن شخصية من يتولى الحكم، ويسود نمط السلطة القانونية- الرشيدة في المجتمع الحديث، وتعد البيروقراطيات الحديثة أبرز مثال للتنظيمات القائمة على السلطة القانونية- الرشيدة. إننا لا نطيع القوانين رهبةً أو تقليداً، وإنما اقتناعاً بأن القانون والنظام أمران لازمان لتحقيق المجتمع الرشيد.

ويرى فيبر أن التحول في النظام السياسي يحدث من خلال الإحلال التدريجي للسلطة الرشيدة- القانونية محل السلطة التقليدية، ويتخلل هذا النمط العام ظهور القيادة الكاريزمية عندما تتحلل السلطة التقليدية في ظل الأزمة.[١]

[1] نيفين حليم صبري، مرجع سابق، ص٤٤.

فعندما يبدأ المجتمع التقليدى فى التحلل تفقد الجماهير ثقتها وإيمانها بالقائد وبالأبنية والقيم والعلاقات التقليدية، وتعانى من قلق وتوتر وتلجأ لتخطى هذه الحالة إلى طلب الخلاص على يد قائد بطل تضفى عليه صفات فريدة وترتبط به عاطفياً ووجدانياً، وعقب اختفائه يتجه خليفته متى كان مفتقداً مقومات الكاريزما إلى تأسيس شرعيته على المصدر القانوني.[١]

ب- تصنيف بربارا كيلرمان:

وعرضت "بربارا كيلرمان" فى كتابها "القيادة السياسية" بعض أنماط القيادة السياسية من خلال عرضها لبعض الأدبيات السياسية السابقة ومن أهمها ما يلي:[٢]

(١) القيادة الديمقراطية:

يذكر "هارولد لاسويل" أنه فى الديمقراطية تختار القيادة من المجتمع ككل، وليس من شريحة اجتماعية معينة، وتبقى معتمدة على دعم المجتمع ككل، فالنخبة فى الديمقراطية باتساع المجتمع. وافترض وجود علاقة بين القدرة على توظيف الأساليب الديمقراطية وتكوين شخصية القائد.

وركز "ألكسندر هاملتون" على أن القائد الديمقراطى يظل دائماً تحت رقابة الشعب، وذلك بعد أن منحه قوة تنفيذية وسلطات واسعة.

و القيادة الديمقراطية تتضمن عند "شوميتر" المنافسة حول القوة، كما تحظى بالدعم أكثر مما يحظى به منافسيها من الأفراد أو الجماعات الآخرين.

(٢) القيادة السلطوية:

تناولت "حنا أرندت" فى بحثها عن طبيعة السلطوية ألمانيا-هتلر، روسيا- ستالين، ودور القائد فى كل من هذين النظامين، كما أشارت إلى أن القائد السلطوى يمثل المركز فى النظام ومحركه. وطبقاً لأرندت يتمثل أهم ما يمتلكه القائد السلطوى فى قدراته الشخصية، ثم مكانته على قمة التنظيم القوى الذى أسسه.

---

[1] ناهد عز الدين، أزمة تجدد القيادة السياسية فى مصر(الأبعاد والنتائج)، فى، د.صلاح سالم زرنوقة، د.عبد العزيز شادي، تجدد القيادة والتنمية فى الوطن العربي، (القاهرة:مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٤)، قضايا التنمية، العدد: ٣١، ص٣٨٠.

[2] Kellerman,Barbara(ed.),Political Leadership,Asource Book ,(Pittsburgh:University of Pittsburgh Press,1986),pp.193-263.

(٣) القيادة الثورية:

تؤكد "بربارا كيلرمان" على أنه لا يوجد نمط قيادة أكثر أهمية من نمط القيادة الثورية وتستشهد بكثرة الدراسات حول هذا الموضوع. وتناول "كرين برنتون" القيادة الثورية موضحاً كيفية تكوين الثوريين، وأعمالهم وكيفية مواجهتهم خلال كل مرحلة من العملية الثورية. ويتخذ "برنتون" مادته من الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والروسية. وخلص إلى أنه هناك شيئاً مشتركاً بين جميع القادة الثوريين ألا وهو المثل العليا.

ثانياً: الشرعية السياسية :

يعد مفهوم الشرعية السياسية من أهم المفاهيم السياسية. كما أنه مثل مفهوم القيادة السياسية وباقى مفاهيم علم السياسة لا يوجد اتفاق حول تعريفه فهناك تعدد فى المسميات وتعدد فى التعريفات لهذا المفهوم، كما أنه مفهوم مركب متعدد الجوانب له علاقة بمختلف مفاهيم علم السياسة (الاستقرار السياسي، العنف السياسي، الفاعلية السياسية، الفساد السياسي، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، الأيدلوجية السياسية...)، كما يمكن تناول المفهوم من أكثر من جانب فهناك الشرعية السياسية والشرعية القانونية والشرعية الثورية والشرعية الدولية.[1] لذلك فهو يعد من أكثر المفاهيم النظرية المثيرة للجدل.[2]

١- اتجاهات التعريف بالمفهوم:

تعتبر الشرعية قضية أساسية فى النظرية الاجتماعية الحديثة.[3] وتعرف الموسوعة الدولية الاجتماعية الشرعية السياسية بأنها "الأسس التى تعتمد عليها الهيئة الحاكمة فى ممارستها للسلطة وتقوم على حق الحكومة فى ممارسة السلطة وتقبل المحكومين لهذا الحق". وهكذا برز عنصر الاختيار والرضا كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية.[4] تبعاً لمقولة "ما يمس الكل يجب أن يوافق عليه الكل".[5]

[1] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ص١٤-١٥.

[2] Stoett,Peter,Toward Renewed Legitimacy?Nuclear Power, Global Warming,and Security,Global Environmental Politics,vol.3,no.1,february2003, p.99.

[3] Merquior,J.G,Rousseau and Weber:Two Studies in The Theory of Legitimacy,(London:Routledge and Kegan Paul,1980),p.1.

[4] Islamonline.net/io1-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp د.سيف الدين عبد الفتاح

[5] Merquior,J.G,op.cit,p3.

و يمكن رصد ثلاث اتجاهات عامة للتعريف بالمفهوم:

أ- الاتجاه القانوني:[١]

يعرف الشرعية بأنها سيادة القانون أو هى الشرعية القانونية أى أن الشرعية هى المشروعية. ويمثل هذا الاتجاه معظم علماء وأساتذة القانون الدستورى ويقصدون بها خضوع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقواعد عامة ومجردة وملزمة وموضوعة مقدماً يحترمها كل من الحاكم والمحكوم على السواء، ويشمل نطاق تطبيقها جميع السلطات الحاكمة فى الدولة.

ب- الاتجاه الديني(القانون الإلهي): [٢]

يضم هذا الاتجاه معظم علماء الدين سواء فى العصور الوسطى أو العصور الحديثة ويرى أن النظام الشرعى هو ذلك النظام الذى يعمل على تطبيق قواعد الدين والالتزام بها (القانون الإلهي).

ج- الاتجاه الاجتماعى ـ السياسي:

يضم هذا الاتجاه معظم علماء السياسة والاجتماع، ومحوره أن "الشرعية تعنى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسى وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها".[٣]

ويتضمن التعريف السابق العديد من عناصر مفهوم الشرعية تناولها بعض أساتذة الاجتماع والسياسة مثل "روبرت داهل" و"سيمور ليبست" اللذين أكدا على أهمية عنصر الاعتقاد للشرعية فعرف ليبست الشرعية بأنها "اعتقاد المحكومين بأن مؤسسات النظام السياسى القائم أفضل ما يمكن تكوينه أو اعتقادهم بأن هذه المؤسسات هى الأكثر ملائمة وصلاحية للمجتمع."[٤]

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص٢٥-٢٦.
[2] المرجع السابق، ص٣٥.
[3] المرجع السابق، ص٤٠.
[4] د.محمد محمود ربيع، د.إسماعيل صبرى مقلد، الموسوعة السياسية، (الكويت:دار الوطن، ١٩٩٤)، ص ص٤٨٤-٤٨٥.

وأكد " ماكس فيبر" على أهمية التأييد المعنوى والأخلاقى للنظام السياسى باعتباره أساس الشرعية.[1] ويذهب روبرت ماك ايفر إلى أن الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لهـا متطـابقين وفـي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبمـا يحفـظ للمجتمـع تماسكه.[2]

ويتناول" ديكمجيان" علاقة الشرعية بالإكراه أو بما أسماه القوة الماديـة فيذكر أن الاحتفاظ بالسلطة ينهض على الشرعية والقوة المادية وكلما ارتفع مستوى الشرعية تضاءل لجوء النخبة الحاكمة إلى القوة الماديـة للاحتفـاظ بالسلطة بما يفضى إلى مزيد من الاستقرار السياسي، وبالعكس كلمـا تـدنى مستوى الشرعية تصاعد استخدام الحكام للقوة المادية للاحتفاظ بالسلطة مما يفضى إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي. ويؤكد" ديكميجان" أن النخبـة الحاكمة وهى تنشد الاستمرار فى السلطة لا يمكن أن تتخلى كلية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً. فمن الناحية العملية يقترن تأسيس السلطة على الشرعية بدرجات متفاوتة من عنف الدولة طالما ظلت هناك مجموعات أو أفراد خارج إطار الشرعية.[3]

ويلفت بعض المحللين النظر إلى أن البعض يخلط بين الشرعية السياسية والبقاء فى الحكم لمدة طويلة.[4] إلا أنه قد يكون طول البقاء فى الحكم مؤشـراً على فقدان الشرعية بالاعتماد بشكل كامل على أدوات القهر كما هو الحـال فى كثير من دول العالم الثالث.

فالشرعية تشمل رضا المحكومين – ومن الأفضل وصفهم بالمواطنين– عن السلطة التى تحكمهم. ومن ثم فإن الشـرعية السياسـية تقـر لهـؤلاء المواطنين بأن لهم حقوق عامة وعليهم واجبات عامة.[5]

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص٤٠-٤١.

[2] د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، في، مجموعة مـن البـاحثين، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربي.بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، (بيروت:مركـز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ط٢، ص ٤٠٥.

[3] د.محمد محمود ربيع، د.إسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق، ص٤٨٤.

[4] Schatzberg ,G.Michael ,Power,Legitimacy and Democratisation in Africa ,Africa ,vol 63,no.4,1993, p.445.

[5] Leighninger ,Matt,Enlisting Citizens: building political legitimacy ,National Civic Review, vol.91,no.2,summer 2002.

وتعريف الشرعية بأنها الطاعة السياسية أكثر دلالة للتعبير عن حقيقة المفهوم من التعريفات السابقة (سيادة القانون، تنفيذ أحكام الدين)، فالقانون والدين يمكن أن يكونا مصدرين لإضفاء الشرعية على النظام، أى لخلق الإحساس بضرورة طاعته من قبل المواطنين لكن القانون بمعزل عن قبول اجتماعى واسع، والدين إن لم تضعه النخبة الحاكمة موضع التنفيذ من خلال الممارسات الفعلية لا يؤمنان الدعم الكافى للنظام السياسي.[١]

وتحقق الشرعية يفترض أمرين متكاملين هما:[٢]

- الوحدة الفعلية بين أهداف السلطة وأهداف المجتمع بغالبيته.أما إذا كانت السلطة تمثل تعبيراً عن مصالح ضيقة، فإن ذلك يترتب عليه انشطار فى قاعدة الشرعية لتصبح قاعدة فئوية أو نخبوية.
- الممارسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة فى الأهداف، فالشرعية قاعدتها الممارسة، وليس الوعود أو الخطب الحماسية.

وتتسم الشرعية فى إطار هذا الاتجاه بما يلي:[٣]

- النسبية، فمفهوم الشرعية مفهوم نسبى فما هو شرعى بالنسبة لبعض الأفراد أو الجماعات قد يكون غير شرعى بالنسبة لأفراد وجماعات أخرى.
- الديناميكية، وهو مفهوم حركى ديناميكى فشرعية النظام تزداد أو تقل طبقاً لقدرته على الاستجابة لمطالب التغيير.
- ويتضمن عنصرا الرضاء والطاعة، رضاء أفراد المجتمع عن النظام وطاعتهم له، فعدم رضاء أفراد المجتمع عن النظام يدفعهم إلى عدم طاعته ومن ثم انهيار شرعيته.
- يعتمد النظام السياسى على عدة مصادر للشرعية تختلف من نظام إلى آخر، وبالنسبة للنظام الواحد من فترة زمنية إلى أخرى، لكن يظل الوزن النسبى لمصدر واحد هو الأساس وهو الأقوى فى إضفاء الشرعية.

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٤٢.

[2] د.خميس حزام والي، إشكالية الشرعية فى الأنظمة السياسية العربية.مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة اطروحات الدكتوراة(٤٤)، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ط١، ص٢٩.

[3] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٤٣.

- كما أن الشرعية علاقة نفسية بين الحاكم والمحكوم ترتبط بمعتقدات وقيم واتجاهات ومصالح الأفراد. ومن ثم فهي معيارية أو ذاتية لدرجة كبيرة أى أن الأفراد والجماعات يعتبرون النظام شرعياً أو غير شرعى بدرجة توافقه مع قيمهم ومصالحهم.

كما أن تغير المصدر المقبول للشرعية فى نظر المحكومين يرتبط بعوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية وقيمية حيث أن المحكومين قد يقتنعون بمصدر معين للشرعية ثم فى مرحلة تاريخية أخرى قد لا يقتنعون بهذا المصدر.[١]

٢- مفهوم الشرعية فى الفكر الإسلامي:

يتميز مفهوم الشرعية فى كل من الفكر والتقاليد الإسلامية عنه فى الفكر والتقاليد الغربية، كما تتميز الشرعية فى كل من الفكر السنى والشيعى عن بعضهما البعض.

أ- مفهوم الشرعية فى الفكر الإسلامى السنى:

تتمثل خصوصية الشرعية السياسية فى الفكر الإسلامى فى كل من ركائزها ومستوياتها:

(١) **الركائز**: تأتى خصوصية مفهوم الشرعية فى الفكر الإسلامى السنى من عدة ركائز:[٢]

(أ) السيادة للشرع: أى الحكم بما أنزل الله وتطبيق قواعد الشرع على كل من الحاكم والمحكوم.

(ب) السلطان للأمة: أى وجود دور هام للأمة فى تشكيل، وإضفاء الشرعية على النظام السياسى وعلى السلطة السياسية، حيث تعتبر الأمة هى قاعدة الدولة الشرعية باعتبارها الجماعة

---

[1] د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٠٩.

[2] د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق

السياسية المنوط بها حاكمية الشرع والعقيدة وإنجاز الأمانة وتحقيق الخلافة.

(ج) عقد البيعة: تستند شرعية الحاكم فى الدولة الإسلامية على عقد البيعة، أى مبايعة الرعية للحاكم بحيث تصير شرعية القيادة بالموافقة والرضا.

ومتى توافرت فى الحاكم شروط توليه القيادة ومتى حقق الغايات التى ألقتها الشريعة على عاتقه، فإن له الحق فى الحصول على الولاء والسمع والطاعة من قبل الرعية فى العسر واليسر فى حدود أنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق. واختلف الفقهاء بخصوص الموقف من الحاكم الجائر فتبلورت ثلاث مدارس هى مدرسة الصبر، مدرسة الخروج، مدرسة الخروج عند التمكن. وبدون توافر عنصر الحكم بما أنزل الله، ورضاء أفراد الجماعة ليس هناك مجال للحديث عن حكومة شرعية فى التصور الإسلامي.[1]

يذكر ابن خلدون فى مقدمته: "اعلم أن البيعة هى العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر فى أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه فى شئ من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره. وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم فى يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري..."[2]

(٢) **مستويات الشرعية فى التقاليد الإسلامية:** ويمكن التمييز بين عدة مستويات للشرعية فى التقاليد الإسلامية:[3]

(أ) شرعية الابتداء والتأسيس من حيث الالتزام بالإطار الفكري.

(ب) شرعية إسناد السلطة والولاية من خلال حقائق البيعة والعقد.

(ج) شرعية ممارسات السلطة من خلال مدى رجوعها للشريعة.

(د) شرعية الخروج على السلطة السياسية.

وهكذا يبدو أن الشرعية فى التقاليد الإسلامية شرعية دينية. بمعنى أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تجد أصولها فى العقيدة الدينية، وتمارس فى إطارها. وهى بهذا المعنى واحدة ومطلقة وتمتد لتشمل داخلها العديد من

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص ٣٨ــ ٣٩
[2] د.سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٠٤.
[3] د. سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق.

المتغيرات الأخلاقية والاجتماعية والقانونية والسياسية. المتغير القانوني يتمثل في ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد القانونية إلهية المصدر تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بينما المتغير السياسي يتمثل في رضاء أفراد الجماعة وطاعتهم للحاكم دون إكراه وهناك بعض المفاهيم تعبر عن هذا الرضاء مثل عقد البيعة والإجماع. والمتغير الديني يتمثل في أن الحاكم والمحكوم يبغون في النهاية طاعة الله وخلافته.[١]

وقد تجسد هذا الاتجاه في بعض التجارب التاريخية مثل تجربة الخلفاء الراشدين. أما في فترات الانتكاس، فقد انسحب مفهوم الشرعية ليقتصر على إلزام الحكومة الرعية والجماعة بقوانين وأحكام الشريعة بصرف النظر عن مدى التزامها والتزام النخبة التي تقبض على مقاليد الأمور بالعديد من تلك القواعد الشرعية في ممارستها وإجراءاتها. وقد ظل المفهوم الثاني أغلب فترات تاريخ الخلافة الإسلامية.[٢]

ب- الشرعية السياسية عند الشيعة الاثنى عشرية:

يحمل المفهوم هنا خصوصية أخرى داخل الخصوصية الإسلامية، حيث تعتبر الشيعة الاثنى عشرية أن السلطة الشرعية هي سلطة الأئمة المعصومين، والمختارين من عند الله والذين يوحى إليهم. وأن أي سلطة أخرى تعتبر معادية للإمام ومغتصبة للسلطة وغير شرعية. وبعد الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر فإن كل سلطة سياسية تعتبر غير شرعية إلى أن يظهر الإمام المهدي المنتظر الذي يعيد العدل بعد الجور، ويقيم النظام الإسلامي والسلطة الشرعية. وتغلب الفقهاء الشيعة على طول فترة الغياب والانتظار وتعطل الأحكام الإسلامية من وجهة نظرهم بفكرة ولاية الفقيه ولاية عامة، وللتغلب على نظام غير شرعي، وإقامة نظام سياسي إسلامي يتمتع بالشرعية من وجهة نظرهم وفقاً للاتجاه الحديث للفقه الشيعي.[٣]

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٣٩.

[2] أماني عبد الرحمن صالح، أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية.دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية في نظام الخلافة، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص١١.

[3] شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر
www.aljazeera.net/in-depth/Iran-file/2001/4/4-30-2.htm.

٣- أبعاد ظاهرة الشرعية السياسية:

تتعدد أبعاد ظاهرة الشرعية السياسية، فهى ليست ظاهرة سياسية فقط وإنما ترتبط بالقيم والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

أ- البعد القيمي:

يتناول هذا البعد القيم السائدة فى المجتمع ومدى تعبير السلطة السياسية عن هذه القيم، ومدى اتساق النظام القيمى ونمط الشرعية، ونظرة كل مجتمع للسلطة ومفهومه عن وظائفها، فلا يمكن دراسة الشرعية بمعزل عن الثقافة التاريخية والمفاهيم النابعة منها والمتعلقة بمضمون الشرعية.

الشرعية هى نظام للعقائد، وتعنى بأن السلطة الحالية تتطابق مع السلطة الجائزة طبقاً للقيم والعقائد فى مجتمع معين. فإذا كان مجتمع تؤسس سلطته على الانتخابات الشعبية فالحكام يكونون شرعيين إذا جاءت سلطتهم عن طريق هذه الانتخابات الصحيحة، وإذا كان نظامه يقوم على الملكية فالعاهل سلطته شرعية ما دام استأثر بها عن طريق الميلاد.

وترتبط الأيدلوجيات والعقائد بمصالح من يعيش فى المجتمع فالسلطة تكون شرعية بالنسبة للبعض وتكون غير شرعية بالنسبة للبعض الآخر، وكل ينظر إليها تبعاً لمصالحه. ولذلك تعنى الشرعية فى بعدها القيمى وجود حد أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة فى الدولة حول القيم والغايات العليا للمجتمع السياسى وإجراءات ووسائل تحقيقها وأساليب تسوية الاختلافات والصراعات.

ب ـ البعد السياسي:

يتناول هذا البعد علاقة نمط الشرعية بالنخبة الحاكمة، ومدى قدرتها على إشراك المواطنين فى السلطة. ودراسة الأوضاع السياسية التى تتحرك خلالها القوى السياسية المختلفة وعلاقة هذه القوى مع بعضها البعض من جانب وعلاقتها بالنخبة الحاكمة من جانب آخر. كذلك تأثير الخارج على الداخل وعلاقته بالشرعية السياسية، فللهيمنة الأجنبية والتبعية السياسية

تأثيرهما على الشرعية السياسية. كذلك التفاعل بين كل من القيادة الحاكمة والمحكومين. وعلاقة الشرعية بالقوة السياسية، ومدى إمكانية أن تكون القوة بديلاً للشرعية السياسية، أهمية التنافس والحرية السياسية وعلاقتهم بالشرعية السياسية، واجبات الحكام وحق المقاومة من قبل المحكومين، علاقة الشرعية بالإكراه، والاختيار بين مصادر الشرعية.

ج ـ البعد الاجتماعى ـ الاقتصادي:

الشرعية ليست ظاهرة سياسية فقط بل لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ولقد تناول الفكر السياسى هذه الأبعاد، فطرح المفكرون قضيتى العدل والظلم الاجتماعى ومدلولاتهما السياسية، فالظلم الاجتماعى الحاد والطبقية الصارخة يؤديان إلى زيادة عدم الرضا تجاه النظام السياسى من قبل الفئات الاجتماعية التى تشعر بالظلم[1]. وتخفيف هذا التفاوت يعزز الشرعية. كما أن قضايا الفقر والأمية من القضايا المؤثرة على الإحساس بالشرعية السياسية.

٤- مستويات الشرعية:

يمكن تحليل ظاهرة الشرعية إلى ثلاث مستويات أولها: مستوى القيادة السياسية وثانيها: مستوى النظام السياسى وثالثها: مستوى الدولة.[2]

أ- القيادة السياسية:

يستمد القائد السياسى شرعيته من عدة اعتبارات منها: أسلوب وصوله للسلطة ومدى إتباعه للأسلوب الذى تقره الجماعة للوصول للحكم، وإنجازاته فقد يصل القائد للحكم بطريقة شرعية لكنه يتبع سياسات لا تعبر عن المواطنين ولا تعكس مصالحهم. وفى الدول المتقدمة عندما تتقلص شرعية

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٥٩.

[2] المرجع السابق، ص ص٤٤-٥٥.

القائد السياسى لا يؤثر هذا على شرعية النظام السياسى حيث يتم تغيير القائد السياسى من خلال العملية الانتخابية دون أن يؤثر ذلك على شرعية المؤسسات والبنية السياسية.

ب - النظام السياسي:

يمكن تحليل الشرعية على مستوى النظام السياسى بعناصره المختلفة فقد تمتد أزمة الشرعية لتصيب النظام السياسى برمته (الأيدلوجية، المؤسسات، الإجراءات والسياسات، القيادة السياسية) وإذا فقد أى من عناصر النظام السياسى شرعيته وخاصة القيادة السياسية فإن ذلك يؤثر على عناصر النظام الأخرى. ويحدث هذا بصفة أساسية فى الدول النامية لأن تغيير القيادة يتم عن طريق العنف ويتبعه تغييرات كبيرة فى بنية النظام وأيدلوجيته.

ج - الدولة:

المقصود بشرعية الدولة قبول دورها من منطلق الوعى الجماعى واتجاه الولاء لها مع الطاعة لقوانينها ومساندة أهدافها. وتكتسب الدولة صفة الشرعية عندما تنشأ مرتبطة بالخبرة التاريخية والحاجات الاجتماعية للجماعة. وتثار مشكلة شرعية الدولة عندما تتحدى شرعيتها كيانات أكبر من الدولة أو أقل.

٥- أنماط / مصادر الشرعية:

قد يجمع النظام السياسى بين أكثر من مصدر للشرعية، أى يكون ذا طبيعة مركبة. وقد يتحول من مصدر شرعية إلى آخر تبعا لاختلاف وتطور ظروف المجتمع السياسي. وهكذا لا يمكن الحديث عن شرعية واحدة وإنما عن شرعية تحددت بالزمان والمكان، فالشرعية فى خلال القرن السابع عشر بل وحتى أوائل القرن التاسع عشر كانت تتحدد بالأصل الملكى، والشرعية اليوم تدور فى الشرعية الدستورية.

وتلجأ النظم السياسية إلى تنويع مصادر شرعيتها لكن غالباً ما يعتمد النظام على مصدر معين بصفة أساسية، وتأتى المصادر الأخرى لتكون مصادر مساندة. والتوليف بين مصادر الشرعية ليس واحداً بل يختلف من نظام سياسى لآخر.

كذلك يختلف التوليف بين مصادر الشرعية من فترة زمنية إلى أخرى بالنسبة للنظام السياسى الواحد ففى فترة زمنية معينة قد يبرز دور القائد الكاريزما كمصدر أساسى للشرعية وفى مرحلة أخرى قد تبرز الشرعية الدستورية كمصدر أساسى للشرعية وتكون المصادر الأخرى مكملة. وهكذا نلاحظ تعدد مصادر الشرعية فى المكان الواحد واختلافها من فترة زمنية لأخرى ومن مكان إلى آخر تبعاً لمتغيرى الزمان والمكان.

أ- الدين والتقاليد كمصدرين للشرعية :

(١) الديـن :

إن الأديان هى أنساق للمعتقدات والممارسات والتنظيمات وهى تشكل الجانب الأخلاقى للسلوك. وتلجأ الكثير من النظم إلى استغلال الدين لتبرير سياساتها وتوجهاتها الفكرية، ويتم ذلك من خلال تدعيم المقولات الفكرية للنظام وممارساته العملية بأدلة دينية من القرآن والسنة وعادة ما تتولى المؤسسات الدينية الرسمية وبعض رجال الدين القيام بهذه المهمة.[١]

(٢) التقاليد:

هى مجموعة القيم والمؤسسات، والسلوكيات المرتبطة بالماضى يتوارثها الأبناء عن الآباء ويتخذونها كأساس لإضفاء الشرعية على تصرفاتهم الحاضرة.[٢] و تستند السلطة التقليدية فى شرعيتها إلى الاعتقاد فى قدسية الأعراف والتقاليد والعادات السائدة. ويرتبط هذا النمط من السلطة بالمجتمعات الشرقية، وعرفته أيضاً أوربا فى العصور الوسطي. ويكون للقائد فى ظل هذا النمط شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد، ويدين له

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص١٠٤، ١٢٤

[2] المرجع السابق، ص٩٥.

أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء، ويعتمد فى إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم إلى احترامهم للمكانة التقليدية.[1]

إن أهمية التقاليد، والدين، ودرجة فاعلية كل منهما تختلف من مجتمع إلى آخر. وعادة ما تتحدد هذه الأهمية فى ضوء خصوصية البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. وترفض القوى الاجتماعية التى ترتبط مصالحها باستمرار تقاليد معينة المساس بهذه التقاليد. كما يلعب النظام السياسى دوراً محورياً فى تكريس أو إضعاف تلك التقاليد. وهنا يبرز الفرق بين النظام المحافظ الذى يركن إلى التقاليد كأساس لشرعيته ومن ثم يتحالف هذا النظام مع القوى التقليدية ضد قوى التغيير وبين النظام الثورى الذى يسعى إلى تغيير التقاليد إلا ما يتفق وعقيدته الثورية.[2]

وكما قد يؤدى الدين إلى تحقيق الاستقرار فى المجتمع من خلال تقديم تبريرات لبعض الأوضاع الاجتماعية، فإنه قد يكون عامل تغيير، وتثوير للبعض الآخر كما هو الحال فى الثورة الإسلامية الإيرانية فمع التجديد الذى شهده المذهب الشيعى كان الدين ـــ الإسلام الشيعى ـــ سبباً مباشراً ضمن عدة أسباب أخرى فى انهيار شرعية نظام ومصدراً لشرعية آخر، كما أصبح الإسلام الشيعى هو الموجه العام للحياة فى دولة إيران.

ب- القيادة الكاريزمية كمصدر للشرعية :

وفى البداية نعرض لاصطلاح "charisma"، وهو يونانى الأصل ومعناه هدية بمعنى موهبة إلهية وقد ورد توضيح لهذه الكلمة فى قاموس "ويبستر" بأنها القدرات غير العادية التى منحت إلى المسيح الموهوب بواسطة الروح المقدسة على اشفاء المرضى.[3] وبالرغم من هذا التعريف إلا أن مصطلح الكاريزما ما زال يتصف بالغموض حيث لا يوجد ترجمة عربية دقيقة له، والمؤسف أن كثيراً من الكتاب العرب يستخدم العديد من المصطلحات بنفس المعنى مثل القيادة الروحية والقيادة الملهمة والقيادة التاريخية وغيرها.

---

[1] د.خميس حزام والى، مرجع سابق، ص٣٤.

[2] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص١٠٦، ١٠٧.

[3] عادل محمد عبد الرحمن، دراسة فى دور القيادة الرائدة (الكاريزمية) فى رسم السياسة الخارجية للدولة مع التطبيق على السياسة الخارجية لمصر فى فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، رسالة ماجستير، (جامعة أسيوط: كلية التجارة، ١٩٩١)، ص ٢٨.

ويرجع الفضل لماكس فيبر فى نقل هذا المفهوم من المجال الدينى إلى مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية.[1] ويشير المفهوم فى استخدامه الأصلى إلى العلاقة بين البشر والأفراد الذين يختارهم الله لإبلاغ رسالته وتنفيذ إرادته "الأنبياء" فهؤلاء الأنبياء تكون قيادتهم غير عادية ومعصومة وتتميز بسمات خارقة.[2] ولم يقصر فيبر هذا المفهوم على الأنبياء وحدهم وإنما استخدمه أيضاً للأشخاص الموهوبين بشكل فائق للعادة.[3]

و طور ايستون الفكرة بعض الشئ لكى يدخلها فى عملية بناء الشرعية دون أن يكون القائد الكاريزمى بالضرورة قائداً فذاً واستثنائياً فالمكون الشخصى فى الحاكم يدخل بالضرورة فى بناء الشرعية. فالمكون الشخصى لم يزل مهماً فى شرعية الأنظمة التى توصف إجمالاً بأنها متطورة.[4]

(١) **خصائص القيادة الكاريزمية**:

و تعتبر القيادة الكاريزمية أحد أنماط القيادة السياسية بالإضافة إلى كونها أحد مصادر شرعية النظام وفق الأنماط المثالية الشهيرة لماكس فيبر. وترى "آن راث ويلنر"أن القيادة الكاريزمية تتميز بشكل عام بخصائص فريدة لا توجد فى القيادة عموماً ويتضح ذلك من خلال تحليل أربعة أبعاد:[5]

- بعد الخصائص الشكلية للقائد: يعتقد التابعون فى امتلاك القائد لمهارات وخصائص ضرورية لينجز الأهداف الهامة لهم. أما فى علاقة الكاريزما فيعتقد التابعون فى قائدهم بأن لديه خصائص الإنسان السوبر أو يمتلك خصائص استثنائية تقدر فى ثقافتهم.
- بعد الاعتقاد فى أفكاره: يربط هذا البعد بين مدى تقبل التابع لتعبيرات القائد وأفكاره ويشير إلى ما يعتقده التابعون ومفاهيم القائد وأفكاره، حيث توجد أسس عديدة عند التابعين يستطيعوا بها قبول ما يقوله القائد لهم : لأنه يبدو معتدلاً، لأنه يتطابق مع معرفتهم الحاصلين عليها من

---

[1] المرجع السابق، ص ٢٨.

[2] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٤٣.

[3] د. نيفين عبد الخالق مصطفى، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد:٤، ١٩٨٦، ص ص ١٣٥ـ ١٥٣.

[4] د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد. بحث فى الشرعية الدستورية، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، سلسلة الثقافة القومية، ١٠، ص ص١٥، ١٦.

[5] Ann Ruth Willner,The Spellbinders , (New Haven:Yale University Press,1984),pp.3-8.

مصادر أخرى، لأنه ينسجم مع خبرتهم الخاصة، بسبب وضع القائد وهيبته. أما فى علاقة القيادة الكاريزمية يعتقد التابعون أن تعبيرات القائد وأفكاره عظيمة لأنه صاغ هذه الأفكار وسبب تقدم الأفكار. ليس من الضرورى بالنسبة لهم أن يقيموا حقيقة هذه الأفكار أو معقوليتها، ولكن يكفى أنه قالها لتصبح حقيقة غير قابلة للمناقشة.

- بعد الإذعان: ويشير هذا البعد لاذعان التابعين لتعليمات قائدهم. توجد أسس عديدة عند التابعين ليطيعوا أوامر القائد بسبب أنه يبدو معتدلاً أو شرعياً، أو لأنه يكون من مصلحتهم طاعته، أو بسبب الخوف من الخسارة أو العقاب أو بسبب الحوافز الأخرى. أما فى العلاقة الكاريزمية يرى التابعون أية حوافز تكون غير مهمة. هم يستجيبون بسبب أن قائدهم قد أعطاهم الأوامر، وإذا أمر يكون من واجبهم الطاعة، ويتخلى التابعون عن حق الاختيار وإصداره للقائد ويكون الإذعان أتوماتيكياً تقريباً.
- البعد العاطفي: ونجد أنه غالباً ما تشتمل القيادة على استجابة عاطفية من جانب التابعين تجاه القائد. أما فى العلاقة الكاريزمية فتكون العاطفة مختلفة لأنها تختلط بالرهبة والولاء.

وهكذا يمكن توضيح القيادة الكاريزمية كعلاقة بين القائد ومجموعة من التابعين ولها الخصائص التالية:

- رؤية التابعين للقائد على أنه سوبرمان
- إيمان التابعين بأفكاره وتعبيراته
- إذعان التابعين بدون قيد أو شرط لتعليمات القائد للحدث
- العاطفة المفرطة من قبل التابعين للقائد

وهكذا نجد أن إحدى الخصائص المميزة لهذا النمط القيادى هى تلك العلاقة الروحية المباشرة بين القائد وتابعيه، وهذا يقلل من فاعلية التكوينات الوسيطة لعدم الحاجة إليهم. ذلك لأن علاقة القائد بتابعيه هى علاقة مباشرة فالتابعون ينظرون إلى قائدهم من خلال علاقة حميمة بينه وبين كل واحد منهم، وبالمثل هو يستقبل مباشرةً مظاهر التأييد والثقة من تابعيه.[1]

[1] د.نيفين عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢) عناصر الكاريزما:

ويمكن إيجاز عناصر الكاريزما فى عدة نقاط: [1]

(أ) وجود موقف تاريخى يغلب عليه طابع الأزمة ويزداد علـى أثـره إحساس الناس بالضياع والاغتراب واهتزاز شرعية النظام القديم.

(ب) بروز شخص يتفهم طبيعة الموقف التاريخى والاحتياجات الاجتماعية فيتقدم هذا الشخص برسالة تتضمن رؤية للموقف وكيفية عبوره لمستقبل أفضل.

(ج) وجود أجهزة الدعاية والإعلام التى تتولى الترويج لهـذه الرسـالة ولصاحبها.

(د) التفاف الجماهير حول القيادة الكاريزمية التى تعبـر عـن آلامهـا وآمالها وإصباغها عليها هالة من الهيبة والقداسة.

(٣) مأسسة الكاريزما: [2]

والمقصود بمأسسة الكاريزما هو بلورتها فى شكل مؤسسات سياسـية، وصياغات فكرية تضرب بجذورها فى المجتمع لتكتسب شرعية ذاتية. بحيث تستطيع أن تستمر عقب اختفاء القائد من السلطة. وتتطلب هذه المأسسة قيام القائد الكاريزمى بتحويل الولاء الذى يحوز عليه من الجماهير إلى التنظـيم السياسي، بحيث يمارس دوره من خلال هـذا التنظـيم أو السـماح للقـوى السياسية والاجتماعية المختلفة بتشكيل المؤسسات السياسية التى تعبر هـذه القوى من خلالها عن مصالحها وتوصل مطالبها دونما خوف من أن تمثـل هذه المؤسسات حدوداً على حركته. ومن هذا المنطلق يمكن أن يمثل القائـد مرحلة انتقالية للشرعية المؤسسية/الدستورية يطور خلالها المجتمع مجموعة من القواعد والإجراءات تحكم العملية السياسـية وتكـون أساسـاً لشـرعية السلطة.

---

[1] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية فى أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيـق علـى تنزانيـا، مرجع سابق، ص٥٤.

[2] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٤) الطبيعة الثورية للقيادة الكاريزمية:[1]

رأى ماكس فيبر أن الطبيعة الثورية للقائد الكاريزمي تنشأ منذ أن يبـدأ في القيام بعملية تحويل القيم السائدة معتمداً على شرعيته الكاريزمية، فيهـدم دعائم النظام القديم، ويشرع في بناء نظام جديد. ويلاحظ أن الطبيعة الثورية للكاريزما لا تنفي احتمال قبولها لبعض التقاليد والعادات السائدة، ولا احتمال قبولها بالمؤسسات السياسية.

(٥) القيادة الكاريزمية والإنجاز:[2]

بدون وجود الحد الأدنى من الإنجاز الذي يفترض رسم خطط وبرامج للتنمية أولاً، وتطوير أجهزة التنفيذ والأداء ثانياً وضمان العدالة في توزيـع أعباء وعوائد التنمية ثالثاً. بدون توافر ذلك الحـد الأدنـى فـان مصـداقية الكاريزما لدى الجماهير تنخفض مع مرور الوقت خاصة عندما تكتشف بأنه غير قادر على تنفيذ وعوده. وإنجاز القائد الكاريزمي لا يقتصر على المجال الداخلي فقط بل يمتد إلى المجال الخارجي.

(٦) القيادة الكاريزمية والأزمة الدائمة:[3]

لكي يضمن استمرار تعبئة المواطنين خلفه فان القائد الكاريزمي غالبـاً ما يؤكد على ما يعرف باسم الأزمة الدائمة، فالأعداء كثيرون وهناك قـوى رجعية في الداخل تتحالف مع القوى الاستعمارية ضد مصلحة الشعب ممـا يتطلب الإخلاص والعمل تحت لواء القيادة. وهو ما يخلق حالة نفسية لـدى المواطنين قوامها الشعور بالخوف والإحساس بالخطر مما يدفعهم إلى التكتل خلف القيادة، والتنازل عن بعض المتطلبات والتغاضي عن بعض الممارسات في سبيل مواجهة المخاطر القائمة والمحتملة.

---

[1] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيـق علـى تنزانيـا، مرجع سابق، ص٥٤.

[2] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٦١.

[3] المرجع السابق، ص ص١٦٢-١٦٣.

(٧) القيادة الكاريزمية والمشاركة السياسية:[1]

عدم الاهتمام بقضية المشاركة السياسية يعد من نقاط الضعف الأساسية فى الكاريزما فمهما كانت درجة جاذبية القائد الكاريزمى وقدرته على القيام بتعبئة الجماهير فإن هذا لا يغنى عن المشاركة السياسية ــ بمعنى مساهمة المواطنين فى عملية صنع القرارات والسياسات من خلال تنظيمات وسيطة شرعية وفعالة بحيث تأتى هذه القرارات والسياسات معبرة عن إرادة المجموع وليس عن إرادة شخص واحد أو عدد محدود من الأشخاص ــ خاصة وأن عمليات التغيير الاقتصادى والاجتماعى تؤدى إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية ترغب فى المشاركة وتسعى إليها. ومن ثم رفض القائد للمشاركة السياسية أو تضييق قنواتها من منطلق الاعتقاد بأنه المدرك لمصالح الجماهير والمعبر عنها غالباً ما يؤدى إلى دفع هذه القوى للعمل تحت السطح.

ويحرص القادة الكاريزميون على إحاطة سلطاتهم بالشرعية الدستورية- بمعناها الضيق- فتأتى الدساتير لتخول القائد السياسى سلطات واسعة تمتد لتشمل أغلب المجالات فى الدولة. وتجاهل قضية المشاركة السياسية خلال حياة القائد الكاريزمى يزيد من حدتها عقب اختفائه من السلطة حيث تسود حالة من الفراغ السياسى والمؤسسى تفتح المجال للصراع بين القوى المختلفة، وقد يتحرك الجيش للسيطرة على الأمور.

ج- الفاعلية/الإنجاز كمصدر للشرعية السياسية:

تعد الفاعلية السياسية مصدراً مهماً للشرعية لا يمكن أن يستغنى عنه أى نظام سياسي، فأى مصدر شرعية آخر أياً كان لا يمثل أساساً قوياً للشرعية ما لم يرتبط بحد أدنى من الإنجازات تعود على مجموع المواطنين.[2] كما تعتبر زيادة فاعلية النظام السياسى فى الدول النامية جوهر عملية التنمية السياسية وذلك لأنها تتأثر وتؤثر فى الأبعاد الأخرى والأزمات المختلفة للعملية التنموية.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص ص ١٧١-١٧٢.

[2] المرجع السابق، ص٢١٧.

[3] د.عبد الخبير محمود عطا، التنمية السياسية:الأبعاد والأزمات، (القاهرة:دار القاهرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص٧٧.

مفهوم الفاعلية:

تعنى كلمة "EFFECTIVNESS " استخدام أكثر الوسائل قدرة على تحقيق هدف محدد، والفاعلية السياسية تعنى قدرة النظام السياسى على تقديم حلول للمشكلات التى تواجه المجتمع والأزمات التى يتعرض لها حتى يتسنى له تكتيل ولاء الأفراد والحصول على مساندتهم وبالتالى تتراكم مقومات شرعيته.[١]

والدور الإنمائى للنظام يفترض توفر الاستعداد لدى القيادة السياسية للقيام بهذا الدور، إلى جانب توافر الشروط البيئية اللازمة المتعلقة ببنية النظام السياسى ووظائفه وعلاقاته مع النظم المجتمعية الأخرى لتحقيق الحد الأدنى من درجات الفاعلية.[٢]

وتتوقف قدرة النظام السياسى على استغلال العناصر البيئية لتدعيم فاعليته على الصفة التمثيلية التى يتمتع بها النظام.[٣] وزيادة قدرة النظام على الاستجابة لمطالب المواطنين تؤدى إلى خلق الرضا العام تجاه النظام ومن ثم تزداد شرعيته. كما أن النظام السياسى لا يستطيع أن يستجيب لهذه المطالب ما لم يتمتع بدرجة من الفاعلية تؤهله وتعطيه القدرة على تعبئة الموارد المادية والبشرية من بيئته ومن توزيع عائدات التنمية بين الشرائح المختلفة فى المجتمع، ومن استيعاب القوى الراغبة فى المشاركة السياسية.[٤]

وهكذا نجد أن من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هى الفاعلية فى إدارة شئون المجتمع وفى تحقيق أهدافه، وفى تجسيد قيمه ومثله العليا، كما توفر قدراً من الاستقرار السياسى والاجتماعي.[٥]و بغياب الفاعلية تكون الطاعة للسلطة بالقوة، وبحضورها تكون الطاعة بالقناعة والقبول.

ولكى تمثل الفاعلية مصدرا لشرعية النظام فلابد من بلورتها فى شكل مؤسسات وإجراءات لمواجهة المشكلات وحل الصراعات الاجتماعية بصورة مستقرة ومستمرة. ويمكن قياس فاعلية النظم السياسية فى الدول

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٢١٩.

[2] د.عبد المعطى محمد عساف، أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية:إطار نظرى مقارن، المستقبل العربي، العدد:٣٦ فبراير ١٩٨٢ ص٦.

[3] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٢٢٧.

[4] المرجع السابق، ص ص٢٣٨-٢٣٩.

[5] د.سعد الدين ابراهيم، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، مرجع سابق، ص٤٠٧.

المتخلفة على ضوء النجاح / الإخفاق فى تحقيق كل من التنمية بمعناها الشامل، وصيانة الاستقلال الوطنى وتقليص قيود التبعية.[1]

د- الشرعية الثورية:

اختلف كل من الفكر السياسي، والفقه القانونى الدستورى حول مفهوم الثورة، والفرق بينها وبين الانقلاب. فيرى البعض أن الحركة الثورية تعد ثورة إذا كان القائم بها هو الشعب، وتعد انقلاباً إذا كان القائم بها من أصحاب الحكم والسلطان. وهناك رأى يرى أنه يجب البحث عن الأهداف التى تهدف إليها الحركة الثورية، فإذا كان الهدف هو تغيير النظام السياسى أو تغيير النظام الاجتماعى فالحركة الثورية تعد ثورة، أما إذا كان هدف الحركة الثورية هو مجرد تغيير أشخاص القائمين بمهام الحكم فى غير إتباع الشروط القانونية فإن هذا يعد انقلاباً.[2]

وقد تغير مدلول الثورة فهى لم تعد تقف بآثارها عند حد تغيير شكل الحكم وأسسه الدستورية بل أصبحت ثورة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية بقصد تطوير المجتمع تطويراً جذرياً لبناء نظام قانونى وسياسى واجتماعى جديد.[3]

كما يذكر" موريس دوفرجيه" أن نعد: ثورى يطلق على تغيير جذرى فى المنظومة الاجتماعية يهدم النظام القديم بقواعده الأساسية ليحل محله نظام جديد متعارض منه.[4] ويرى البعض أن الثورة تعبير صريح عن حق مقاومة الطغيان، وهى رد فعل عنيف يعلن عن التغيير الشامل فى النظام السياسي.[5]

---

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ص٢٤٦، ٢٢١.

[2] د.عبد الحميد متولي، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية.وبوجه خاص فى مصر مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية وعن الدستور المصرى بين التعديل والتبديل، (الإسكندرية:منشأة المعارف، ١٩٩٢)، ط٢، ص ص٨١-٨٢.

[3] د.إبراهيم درويش، ظاهرة الثورة كأداة للتغيير الاجتماعى، مصر المعاصرة، العدد:٣٣٩، ١٩٧٠، ص١٩٥.

[4] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري.الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة:د.جورج سعد، (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ط١، ص٣٤٩.

[5] د.حامد عبد الماجد السيد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام.دراسة للحالة المصرية، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦)، ص١٦٢.

ويرى "برنتون" أن الثورات الأربع الكبرى حدثت جميعا باسم الحرية وكانت كلها موجهة ضد طغيان القلة ونحو حكم الأكثرية، وفلسفاتها مبنية على التفاؤل والأمل.[1]

كما تختلف الثورة عن الإصلاح، فالثورة تعتبر حركة هدم-عادة بالعنف- سريعة وشاملة للنظام السياسى والاجتماعى القديم، وبناء نظام جديد ليحل محله يتمشى مع مصالح جماهير الشعب. أما الإصلاح والتطور فهما عملية ترميم-عادة سلمية- للنظام القديم واستبدال تدريجى لبعض أجزائه، والقيام ببعض الإضافات عليه مما يؤدى إلى نوع من التوافق بين المصالح المتعارضة دون إزالة النظام القديم نفسه.[2] ويتم الإصلاح بقصد التهدئة وتخفيفاً لحدة الظلم أو امتصاصاً لقوة السخط أو نزولا على مطالب دعاة الإصلاح ونداءاتهم التى قد تكون مقدمة لتيارات ثورية تتجمع ثم تنفجر فى النهاية على طريق الثورة.

وهكذا نجد أن الثورة هى انتقال السلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب نتيجة لحركة اجتماعية ثورية تنمو نتيجة لتوترات تحدث داخل النظام السياسى يترتب عليه انفجار شعبى يحطم النظام السياسى القائم، ويؤدى إلى استيلاء الجماهير على السلطة السياسية، وإحداث تغيير مفاجئ وسريع فى توزيع القوة السياسية فى المجتمع، وفى توزيع عوائد النظام السياسى لصالح قطاعات أكبر من الشعب. ويمكن إيجاز أهم خصائص الثورة فى ثلاثة خصائص رئيسية هي:أولا أنها حركة لجماعة تمثل قطاعا أكبر من المجتمع ضد جماعة أخرى أصغر منها مسيطرة على القوة السياسية فيه، وثانياً أنها تتضمن إلغاء وسائل المهادنة والمصالحة والحلول النصفية للمشكلات وتقوم على العمل المباشر والتصفية والحل الجذري، وثالثاً أنها تأتى بتغيير سريع ومفاجئ فى توزيع عوائد النظام السياسي، وفى وضع القوة السياسية فى المجتمع لصالح القطاعات الاجتماعية الأكثر شعبية، وفى نسق المعتقدات بما يتمشى مع الوضع الجديد للقوة السياسية والتوزيع الجديد

---

[1] كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة:عبد العزيز فهمي، مراجعة:د.محمد أنيس، (القاهرة:الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٦)، ص ص٢٦٥، ٢٧٦.

[2] د.فاروق يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسى فى مصر.أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية فى مصر، دراسات فى الاجتماع السياسي(١٣)، (القاهرة:مكتبة عين شمس، ١٩٨٥)، ط٣، ص١٩.

لعوائد النظام.[1] وهى أيضاً وضع حد لتصور معين للشرعية السياسية واستقبال لتصور جديد لها.[2]

(١) **الاتجاهات الفكرية لتفسير الثورة**:

وتوجد أربع اتجاهات فكرية متميزة تناولت الثورة:[3]

(أ) ينطلق الأول من مفاهيم وتصورات اقتصادية، فالثورة فى أساسها ظاهرة اجتماعية لها أسباب اقتصادية واضحة. وتحتل وجهة نظر ماركس أهمية خاصة فى هذا المجال، أى أن الثورة تنجم عن زيادة البؤس وانتشار الفقر. وهناك وجهة نظر أخرى أكدها توكفيل هى أن الثورة تنشأ عن زيادة الرخاء.

(ب) أما الموقف الفكرى الثانى فينطلق من أن الثورة ظاهرة اجتماعية لكنها قد تنشأ نتيجة فشل المجتمع فى مواجهة المتطلبات الاجتماعية للجماهير.

(ج) يستند الموقف الفكرى الثالث إلى قضية أساسية هى أن الثورة تستند إلى إحساس الفرد بالاغتراب عن المجتمع الذى يعيش فيه، ويعتبر تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون من علماء الاجتماع الذين عبروا عن هذا الموقف، إلا أن تحليلاتهما للثورة قد كشفت عن نزعة سيكولوجية واضحة وهكذا بدت الحركات الثورية فى نظرهما وكأنها حالات مرضية علاجها ربط الفرد بالمجتمع وتكامله معه.

(د) وينطلق الموقف الفكرى الرابع من أن الثورة ظاهرة سياسية تتعلق أساساً باستبدال القوة السياسية. ويمثل هذا الموقف أرسطو ومكيافيلى ولوك. ونتيجة لذلك يمكن تفسير التحولات الاجتماعية فى ضوء المعنى السياسى للثورة إذ أنه دون وجود عنصر التغير السياسى فإنه يصعب وصف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية بأنها تغيرات ثورية.

---

[1] المرجع السابق، ص١٥.

[2] د.حامد عبدالماجد السيد، مرجع سابق، ص١٦٢.

[3] د.السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي.المفاهيم والقضايا، (القاهرة:دار المعارف، ١٩٨١)، ط٢، ص ص٣٢٨-٣٣٥.

(٢) شرعية الثورة:[1]

إن كل ثورة تسعى إلى إكساب نفسها قدراً كبيراً من الشرعية حتى قبل أن تظهر إلى حيز الوجود، وبدون هذه الشرعية تصبح الثورة عملاً لا معنى له إلا التمرد والعصيان. ولكن كيف تكون الثورة شرعية وهى تقوم خارج نطاق القانون ولا تعمل طبقاً لقواعده وتستخدم العنف لتحقيق أهدافها. إن الثورة تتمتع برضا جماهير الشعب، ومن ثم فإنها عمل شرعي. وهذه الشرعية تجعلها عمل يعلو القانون نفسه ولا يحتاج إلى مبرر قانوني، وأنه يكفيها الحصول على رضا الشعب وهو مصدر السلطات، وهذا الرضا يعطيها الحق القانونى فى إصدار قواعد نظامية جديدة.

وحيث أن الثورة تعنى إعادة توزيع الثروة والسلطة بين فئات المجتمع، لذا كان هناك دائماً خاسرون وفائزون، وهناك منتفعون ومتضررون. ولأن الفوز والخسارة يحدثان بشكل حاد وفى فترة زمنية قصيرة فإن الثورة تصبح ظاهرة اجتماعية غير حيادية بالنسبة لكل من المواطنين والباحثين العلميين.[2]

(٣) شرعية الثورة فى الشريعة الإسلامية:[3]

تعتبر فكرة مقاومة السلطة والخروج عليها عند جنوحها إلى هاوية الاستبداد والطغيان واحدة من المسائل الفقهية التى دار حولها جدل كبير فى موروثنا السياسى الإسلامى بعد أن تحولت السلطة من خلافة راشدة إلى ملك عضوض. وقد تبلور ذلك الخلاف الفقهى إلى نظرية سياسية يمكن تسميتها بـ "نظرية الخروج والمقاومة فى الفقه السياسى الإسلامي". ولقد اتفق العلماء على وجوب تقويم الحاكمين عند خروجهم عن قواعد النظام الاجتماعى العام أو إهمالهم لها، ومع هذا الاتفاق المبدئى فقد اختلفوا فى وسائل التقويم فقد أدت الظروف التاريخية إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية هى : مدرسة الثورة أو الخروج، مدرسة الصبر، ومدرسة التمكن.

(أ) مدرسة الثورة أو الخروج : ويعتبر الخوارج أول من نادوا بحق الخروج على الحاكم الجائر حيث أكدوا على أن من حق الفرد بل

---

[1] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ص٣٤-٣٥.

[2] د.سعد الدين إبراهيم، ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ، مقدمة، في، د.سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر العروبة وثورة يوليو، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، سلسلة كتب المستقبل العربي(٣)، ط١، ص٧.

[3] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ص٨٦-٨٧.

من واجبه الخروج على السلطان الجائر حتى ولو كان اختياره ابتداء وهو على التقوى والعدل، ولو كان ذلك سيؤدى إلى القضاء على الجماعة الخارجة. ومن هذا المنطلق كانوا يفضلون ألا يكون للخليفة أو الإمام عصبية تحميه حتى يمكن خلعه. كما أن بعض الاتجاهات الشيعية تؤيد مبدأ الخروج كالزيدية.

(ب) مدرسة الصبر: وتمثل فكر أهل السنة حيث يؤكدون على الصبر على الحاكم الجائر

(ج) مدرسة التمكن أو اشتراط القدرة : وهذه المدرسة تشترط تحقيق الإمكانيات المبشرة بنجاح الثورة ضد الحاكم الظالم وتؤكد على عدم القيام بالثورة فى حالة غياب التمكن، ومثل هذه المدرسة المعتزلة وجانب من أهل السنة.

وبجانب المدارس الثلاث السابقة نجد أن الشيعة وخاصة الإمامية يؤكدون على أن الإمام معصوم من الخطأ والزلل ومن ثم ليس لأحد أن يناقش ما يفعل أو يعترض على ما يشاء. وأن التفكير فى هذا يعتبر إنكاراً لعصمته وتعدياً على قداسته. ومن ثم فلا وجود لعبارة مقاومة الإمام فى فقه الشيعة إلا فى باب الكفر بداهة.

وهكذا يمكن القول أن الثورة بمعنى الحركة الشعبية التى يقوم بها مجموع الشعب أو غالبيته والتى تهدف إلى هدم النظام القائم، وبناء نظام جديد على أسس جديدة تتم خارج نطاق الشرعية القديمة. وهى تقوم لعدم الرضا عن الوضع القائم. وبنجاحها تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الشرعية.[1] إلا أنه لا توجد ثورة دائمة فأى ثورة لابد وأن تتحول إلى نظام سياسى دستورى ولكن هذا التحول لا يتم مباشرة وإنما يأخذ عدة مراحل.[2]

واتخاذ النظام السياسى من الثورة وأهدافها مصدراً لشرعيته يكون لفترة محدودة فأى مجتمع لا يمكن أن يعيش فى حالة ثورة إلى ما لا نهاية، وهنا تبرز فاعلية النظام فى إنجاز أهداف الثورة بحيث تكون الشرعية الثورية طريقاً للشرعية الدستورية.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص٣٢.

[2] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٤٠.

[3] د.حسنين توفيق، مرجع سابق، الهامش، ص٩٣.

هـ- الشرعية الدستورية:

الشرعية الدستورية أو الشرعية القانونية أو كما أطلق عليها ماكس فيبر العقلانية القانونية هى من أهم مصادر الشرعية فى العصر الحديث، ويستند هذا النمط من الشرعية -عند البعض -على قواعد مقننة تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه، وطريقة شغل المناصب وإخلائها وانتقال السلطة وتداولها وممارستها. ويوازى ذلك كله ويتداخل معه تقنين حقوق وواجبات المحكومين فى علاقتهم بالسلطة الشرعية. فحقوق المحكومين هى واجبات السلطة حيالهم، وواجبات المحكومين هى حق السلطة عليهم.[1]

إلا أن عدداً من الباحثين اللذين تعرضوا لهذا الموضوع تجاوز هذا المفهوم الضيق أمثال كارل دويتش، وديفيد ايستون، سيف الدين عبدالفتاح.

(١) تناول كارل دويتش للشرعية الدستورية:

تناول كارل دويتش الشرعية الدستورية من خلال ثلاثة عناصر رئيسية هي:[2]

(أ) شرعية الأصول:

هى الشرعية الدستورية بمعناها الضيق وتعنى أن الحاكم حصل على السلطة وفقاً لقواعد قد حددها المجتمع سابقاً "فى دستور مثلا" لهذه العملية.

(ب) شرعية التمثيل:

وهى تعنى أن الحاكم يمثل المحكومين، أى جاء عن طريق انتخابات نزيهة، ويتم تداول للسلطة بشكل سلمي.

(ج) شرعية الإنجاز :

يقوم هذا العنصر على التركيز على ما يحققه من هم فى السلطة من إنجازات، وهو ما يمكن أن يلتقى مع ثلاثية الدكتور سيف الدين عبد الفتاح:[3]

---

[1] د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، مرجع سابق، ص٤٠٦.

[2] انظر: د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد(بحث فى الشرعية الدستورية)، مرجع سابق، ص ص٣٠-٥٥.

[3] د.سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسى والخبرة الإسلامية.نظرة فى الواقع العربى المعاصر، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص٦٤٠.

(٢) تناول سيف الدين عبد الفتاح للشرعية الدستورية:

- شرعية الابتداء والتأسيس من حيث ضرورة توافر الشروط المؤهلة للوظيفة السياسية
- شرعية إسناد السلطة
- شرعية ممارسة السلطة السياسية

طبقاً لهذا المفهوم للشرعية الدستورية وطبقاً لتحليل كل من "كارل دويتش" لعناصر الشرعية الدستورية و"سيف الدين عبد الفتاح" يتضح أن الشرعية الدستورية علاقة بين كل من الإطار القانونى الموضوع مقدماً، والممارسة العملية لكل من الحاكم والمحكومين.

(٣) الشرعية الدستورية: العلاقة بين كل من الاطار القانونى والممارسة العملية:

(أ) الإطار القانوني: وهو شرعية الأصول كما يسميها كارل دويتش ويعنى :

وجود قواعد عامة ومجردة وملزمة وموضوعة مقدماً ولا يقصد بهذه القواعد القانون بمعناه الضيق أى القانون الصادر عن السلطة التشريعية فحسب بل القانون بالمعنى الواسع الذى يشمل كافة القواعد القانونية المدونة وغير المدونة وذلك طبقاً لتدرجها (المصادر النصية: الدستور والتشريع واللوائح ثم المصادر غير النصية: والتى تتمثل فى العرف والمبادئ العامة للقانون).

- تحدد هذه القواعد واجبات وحقوق كل من الحاكم والمحكوم بمعنى سيادة القانون أى خضوع الدولة بكامل هيئاتها وأفرادها لتلك القواعد.
- تنظم هذه القواعد طريقة شغل المناصب وتداول السلطة وكيفية ممارستها.
- تنظم تلك القواعد قيام وممارسة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

(ب) **الممارسة العملية: وتتمثل فى :**

- احترام القوانين من قبل كل من الحاكم والمحكومين: ويعنى خضوع كل من الحاكم والمحكوم للقانون. أيضاً تطبيق القانون فى كل الأوقات، وعلى كل ربوع الدولة، كما يجب ألا تعطل القوانين تحت أية مسمى سواء حالة طوارئ أو ظروف استثنائية.
- أن العلاقة بين الحاكم والمحكومين من حيث الحقوق، والواجبات يحكمها القانون. وأن طاعة المحكومين لأوامر الحاكم تبرر على أساس صدور هذه القرارات من خلال الإطار القانونى المحدد سلفاً، وبموجب الاختصاصات المحددة للحاكم، وليس على أساس الولاء الشخصى للقائد.
- ومن خلال الممارسة العملية يحقق القائد الانجازات المطلوبة من خلال تقديم حلول للمشكلات المجتمعية الأمر الذى يتطلب ايجاد وتطوير المؤسسات السياسية التى تتعامل مع هذه المشكلات وذلك بقدر من المرونة والواقعية بما يتناسب مع مستوى التوقعات لدى المواطنين والا تراجعت شرعية القائد وتم تغييره بآخر فى انتخابات حرة ونزيهة، وذلك طبقاً للقواعد القانونية المعمول بها.

وهذا النوع من مصادر الشرعية هو المصدر الرئيسى فى بناء الدولة القومية الحديثة فى الغرب ويرتبط فى ظهوره بظروف تاريخية وهيكلية حكمت مسيرة التطور الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات الغربية فى القرون الأربعة الأخيرة.[1]

(٤) **محددات نجاح النظام فى الاستناد للشرعية الدستورية كمصدر للشرعية السياسية:**

- **تطور المجتمع:** المرحلة التى يمر بها المجتمع من التطور والنمو تؤثر على نمط الشرعية الذى يتبناه المجتمع ويبرر شرعية النظام. فكلما كان المجتمع أقرب إلى ثقافة الحداثة كلما كان أقرب لانتشار قيم الرشادة والعقلانية. أيضاً لا يمكن أن نغفل تمايز وخصوصية المجتمعات المختلفة وما يتصل بها من أثر على موقع مصدر شرعية

[1] د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، مرجع سابق، ص٤٠٦.

معين بالنسبة لقيم وثقافة هذا المجتمع أو ذاك. كذلك للقيم السياسية السائدة دور فى ترجيح مصدر شرعية دون الآخر، فهناك قيم تحث على المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين قيم وتعزز الاعتماد على الشرعية الدستورية على عكس قيم تحث على الدكتاتورية وتسلط السلطة واللامبالاة.

- **درجة تعبير القوانين عن الإرادة الجماعية:** لكى تكون هذه القوانين على قدر من الاحترام من قبل الحاكم والمحكوم لا يجب أن تعبر عن إرادة الحاكم فقط، بل يجب أن تعبر عن رغبات ومصالح وقيم مختلف القوى الاجتماعية. وهذا يعتمد على مدى تمثيل نواب الشعب عنهم وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، ومدى اتسام السلطة التشريعية بالاستقلال حتى لا يصير القانون معبراً عن مصالح ورغبات الحاكم. وبالتالى يصير القانون غير مقبول من قبل الأفراد ويتم تنفيذه من قبل السلطة الحاكمة بالإكراه مما يؤدى إلى تدهور شرعية النظام فى نظر المواطنين فيتولد العنف والعنف المضاد.
- **مرونة القوانين واستجابتها لمتطلبات التغيير** وهى نقطة ترتبط بالنقطة السابقة بما يتناسب والإرادة العامة بحيث يتم تطوير القانون باستمرار ليستوعب المتغيرات الجديدة التى تطرأ على المجتمع بحيث يتم التغيير بطريقة منظمة وسليمة وإلا سوف يؤدى ذلك إلى اندلاع الثورة كوسيلة للتغيير إذا لم يتمكن النظام القانونى القائم من الاستجابة له.
- **وجود قيادة سياسية مستنيرة تؤمن بقيم الرشادة والعقلانية،** وتحترم القانون وتحث الجماهير على المشاركة الفاعلة وتتعامل معهم بشفافية، كما تمثل قدوة للمواطنين فى احترام القانون، وتسمح للمواطنين بمراقبة ومحاسبة المسئولين. وإذا فتحت القيادة السياسية الباب على مصراعيه للمشاركة والعمل السياسي، وكفلت حرية النقد من خلال وسائل التعبير المختلفة سينمو المجتمع وستنضج ثقافته السياسية، وتستقر مؤسساته السياسية.إن قيادة بمثل هذه السمات تصبح قيادة رائدة ولا تخشى التغيير وتضمن لنفسها مزيداً من الشرعية السياسية.
- **دور القوى السياسية:** فى داخل كل مجتمع قوى محافظة تؤيد الوضع الراهن، بالإضافة إلى قوى إصلاحية تتبنى الإصلاح السياسى والاعتماد على الشرعية الدستورية كمصدر أساسى للشرعية. ويتحدد

نجاح النظام فى الاعتماد على هذا المصدر على مدى قوة تأثير هـذه القوى الإصلاحية فى المجتمع.

- **المأسسة السياسية**: تلعب المؤسسات السياسية دوراً محورياً فـى ترسيخ الشرعية الدستورية وخاصة المؤسسات التمثيلية ومؤسسـات المجتمع المدنى فى حين الشخصانية- أى الاعتماد على الفرد - تعزز الحكم المطلق وتناهض المشاركة الشعبية.

وخلاصة القول، يوجد مفهومان للشرعية الدستورية الأول: مفهوم ضيق وهو يعنى باختصار القواعد والقوانين، ومعنى واسع تناوله عدد من الباحثين السياسيين أمثال "كارل دويتش" و"ديفيد ايستون" حيث لم يكتف الأول بعنصر القواعد القانونية وإنما أضاف إليه عنصرى تمثيل السلطة للشعب، وفاعليتها. وعبر الثانى عنها بالشرعية البنيوية أو المؤسسـية. ولـذلك يمكـن تنـاول الشرعية الدستورية بحيث تشمل كل ما يتعلق بفاعليـة ممارسـة الشـرعية الدستورية بالإضافة للقواعد والقوانين.

ثالثاً: التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من التحول أو التغيير السياسى أولهما التحول باستخدام العنف أو التحول عن طريق الثورة، وثانيهما التحول باستخدام الطرق السلمية فى إطار ما تحدده القوانين القائمة. كما يمكن التمييز من جانب آخر بين التحول من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، وبين التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

وفى إشارة لأهمية الشرعية الدستورية يقول "شى جيفارا " (لا يمكن أن تنجح الثورة ضد حكومة جاءت إلى السلطة عبر شكل من أشكال الصوت الشعبى وتحتفظ بشرعية دستورية ولو ظاهرية). وعلى الجانب الآخر لا يستطيع مجتمع ما أن يبقى فى حالة ثورية إلى مالا نهاية، ولكن الشرعية الثورية تصبح تمهيداً للوصول للشرعية الدستورية، فالشرعية الثورية شرعية مؤقتة تكون لفترة محدودة يبحث خلالها النظام وقيادته السياسية سبل تنفيذ تلك الأهداف والمبادئ التى وعدت بتحقيقها الثورة سابقاً فى خطوات جادة على المستويين الداخلى والخارجى، ووضع أسس وقواعد للعملية السياسية لكى تكون الشرعية الثورية طريقاً إلى الشرعية الدستورية.

وتعتبر ظاهرة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من الظواهر المركبة والمعقدة والتى يمكن تناولها من أكثر من جانب، ومع ذلك يمكن تحليلها إلى خمسة عناصر رئيسية وهي:

١- مفهوم التحول

٢- أسباب التحول

٣- مراحل التحول

٤- أنماط التحول

٥- دور القيادة السياسية فى التحول

١- مفهوم التحول:

يشير مفهوم التحول لغة إلى التغيير والنقل، فيقال حول الشئ أى غيره أو نقله من حال إلى حال[1]، ويقابل كلمة التحول فى اللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة إلى حالة أو مرحلة أخرى.[2]

أما التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية فيعنى التحول أو الانتقال من نظام تكون الشرعية الثورية مصدر شرعيته الرئيسى إلى نظام سياسى تكون الشرعية الدستورية المصدر الأساسى لشرعيته. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن يكون التحول مفاجئاً وكاملاً بل يمكن أن يكون التحول تدريجياً ويمر بمرحلة انتقالية تتجاور فيها كل من الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، ومن ناحية ثانية يمكن تصور وجود أنماط أخرى للشرعية جنباً إلى جنب كل من النمطين السابقين كالشرعية الدينية، أو التقاليد، أو الأيدولوجيا، أو الإنجاز.

٢- أسباب التحول:

هناك عوامل متعددة قد تؤدى إلى- أو تعجل من- عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ويمكن تقسيمها إلى :

أ- عوامل داخلية

ب- عوامل خارجية

ويختلف تأثير العوامل المؤدية إلى التحول إلى الشرعية الدستورية - سواء الداخلية أو الخارجية- من حالة إلى أخرى كما تختلف قوة تأثير كل عامل من هذه العوامل ليس فقط لاختلاف الظرف المكانى والموضوعى ولكن أيضاً لاختلاف الظرف الزمني.

---

[1] أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطى فى المغرب ودور المؤسسة الملكية(١٩٩٢-١٩٩٨)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص٢٠.

[2] أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطى فى الصين، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص٢٠.

أ- العوامل الداخلية:

تتعدد العوامل الداخلية والتى لها تأثير على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ومنها ما يلي:

(١) التغير فى مدركات القيادة السياسية:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التى تدفع أو تحد من عملية التحـــول. وكذلك دورها فى نجاح أو فشل التحول حيث تحتاج عملية التحول لقيادة ماهرة تتمكن من مواجهة مشكلات التحول من معارضة المتشددين، وتوســـيع نطـــاق المشاركة السياسية، وجعل سيادة القانون أمر واقع يطبق على الجميع...[1]

فلكى يدرك القائد أن عملية إدارة التحول تعد من أهم أدواره ووظائفـــه يتطلب ذلك منه قدراً كبيراً من الفطنة والذكاء والحساسية والوعى بمطالـــب الجماهير وإدراك لطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع.

والتغير فى مدركات القيادة السياسية يأتى نتيجة تغيرات داخلية وخارجية مما له الأثر على توجها نحو التحول والإصلاح السياسى بشكل عام.[2]

(٢) اختفاء القيادة الكاريزمية:

قد يكون فى اختفاء القيادة الكاريزمية سبب من أســـباب التحـــول إلـــى الشرعية الدستورية. لأن غياب القيادة الكاريزمية عن الحكم يؤدى إلى فراغ داخل النظام السياسي، لذلك تحاول القيادة السياسية الجديدة البحث عن مصدر شرعية تضاهى به شرعية الكاريزما للقيادة السياسية السابقة. ولا تجد أكثـــر جاذبية ولا أقرب إلى الجماهير من نمط الشرعية الدستورية الذى يلتف حوله غالبية فئات المجتمع على اختلاف توجهاتها السياسية مما يزيد من شـــرعية كل من القيادة والنظام.

ويمكن فى هذا الإطار الاستشهاد بتجربة مصر حيـــث أحـــدث اختفـــاء كاريزما جمال عبد الناصر فجوة كبيرة فى جدار شرعية النظـــام السياســـى كله، وسعت القيادة الجديدة – والتى تختلف فـــى خصائصـــها كليـــة عـــن خصائص شخصية جمال عبد الناصر التى استقطبت الولاء الشـــعبي– إلـــى ملء هذا الفراغ بتأكيد الطابع المؤسســـى للنظـــام السياســـى وتنشـــيط دور

---

[1] انظر :أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، ص ص٣٩-٤٠.

[2] أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص٢٧.

المؤسسات[١]، والاعتماد على الشرعية الدستورية –فى اطار محدود– كمصدر أساسى لشرعية كل من القيادة والنظام.

(٣) تراجع شرعية النظام:

تواجه بعض النظم الثورية بعد فترة من الزمن أزمة فى شرعيتها نتيجة إخفاقها فى تحقيق ما وعدت به وسعت إليه، أو نتيجة لتحول فى القيم المجتمعية إلى قيم تشجع على المشاركة السياسية والتعددية السياسية وقيم سيادة القانون مما يؤدى إلى أحد احتمالين الأول هو اللجوء إلى العنف كبديل للشرعية – تحت شعار الحفاظ على الثورة من أعدائها– من قبل النظام غير معترف بالمشكلة مع قدرته على معالجتها بشكل سلمى أو إثارة صراع خارجى يلفت به أنظار المواطنين بعيداً عن مشكلاتهم الأساسية. أما الاحتمال الثانى فهو البحث عن مصدر شرعية جديد يعتمد على سيادة القانون والمؤسسات والأداء الناجح ألا وهو الشرعية الدستورية.

إن عدم قدرة النظام على التكيف مع المتغيرات البيئية المختلفة أو توجيه التفاعلات المختلفة بما يحول دون صدام المصالح المتصارعة يؤدى إلى تدنى شرعيته مما قد يدعو إلى تغييرات سياسية لصالح الشرعية الدستورية وزيادة فاعليتها.

(٤) دور القوى والمؤسسات السياسية:

يأتى دور المؤسسات السياسية الوسيطة أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المدنى فى مقدمة العوامل التى تؤدى إلى التحول الديمقراطى والتحول إلى الشرعية الدستورية وعلى حد تعبير صمويل هنتجتون أن المؤسسات والجماعات الوسيطة هى التى توفر الظروف الملائمة لتقليص هيمنة الدولة على المجتمع ومن ثم المساعدة على التحول وهذا ما أكده توكفيل من قبل عندما توصل إلى أن تلك المؤسسات أهم مصدر للحيوية الديمقراطية والخبرة والتدريب على التنافس والمساءلة والمشاركة.[٢]

---

[1] أمانى عبدالرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١، دراسة تحليلية لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى السبعينيات، مرجع سابق، ص١٢٣.

[2] عبد الهادى عبد الحكيم محمد الخطيب، التحول من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية السياسية فى مصر ١٩٧٤-١٩٧٧ رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص٣٠.

كما يلقى التحول إلى الشرعية الدستورية تأييد القوى الاقتصادية لتحقيق الاستقرار وتأمين الحقوق الفردية وتهيئة المناخ السياسى الملائم للتحول الاقتصادى المنشود نحو الحرية الاقتصادية. أيضا يعد التحول إلى الشرعية الدستورية مطلباً شعبياً وخاصة الشباب والطلبة منهم لوضع حد للقمع والممارسات البوليسية التى سادت فى مرحلة الشرعية الثورية، وتحقيق سيادة القانون والمشاركة فى السلطة والثروة.

(٥) ثورة المعلومات:

لثورة المعلومات انعكاساتها على عملية التطور السياسى والديمقراطى بشكل عام لأنها تنهى احتكار النظم الحاكمة للمعلومات وتساهم فى نشر الوعى السياسى لدى المواطنين. كما أن ثورة المعلومات والاتصالات تعزز دور المعارضة السياسية. فإذا كان الكاسيت قد لعب دوراً مهماً فى الثورة الإيرانية التى أطاحت بحكم الشاه، وفتحت الباب أمام تأسيس جمهورية إسلامية فى إيران وذلك من خلال نشر خطب الإمام الخمينى فى صفوف الإيرانيين، فإن قوى المعارضة اليوم تستطيع أن توظف الفاكس والانترنت فى فضح ممارسات النظم الحاكمة ونشر أفكارها فى صفوف المواطنين وحشد التأييد الشعبى لصالحها.[1]

ب - العوامل الخارجية:

يعد العامل الخارجى من أهم العوامل المؤثرة على التحول فى العقود الأخيرة.إن هذا التداخل بين الداخل والخارج يعد أحد نتائج عصر العولمة، والذى تجاوز حدود ما يسمى بالسيادة الوطنية ويحاول أن يتعدى على خصوصية المجتمعات.

(١) رغبة النظام فى الاندماج فى المجتمع الدولى:

قد يكون التحول ناتج عن رغبة النظام فى الاندماج فى المجتمع الدولى ومنظماته خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقى مساعدات

[1] د.حسنين توفيق، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطى فى العالم العربى، كراسات إستراتيجية، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد:١٣٩، السنة الرابعة عشرة، مايو ٢٠٠٤، ص ص٨-١٠.

ومنح خارجية، خاصة وأن الدول المانحة تشترط القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، أهمها دعم الحريات العامة ومسيرة حقوق الإنسان والمساواة بما يعنى ذلك تداول السلطة والانتخابات النزيهة.[١]

(٢) الضغوط الخارجية:

تضغط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية. إذ نجد أنها تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسئولية الشعبية إذا ما أرادت الدولة المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفاعلية فى التنمية.[٢]

كما قد تلعب تلك الدول والمنظمات دور المراقب لتطور الأوضاع فى الدول التى تمر بعملية التحول، بل وقد تتدخل كوسيط فى الصراعات التى تمر بها هذه المجتمعات، وكمراقب للعمليات الانتخابية بحيث تمثل عائقاً أمام هذه النظم فى تزوير نتائج الانتخابات وإلا فسيرتفع صوتهم بإدانة التزوير والمخالفات أمام الرأى العام الداخلى والعالمي.[٣]

إلا أنه أصبحت الديمقراطية أداة لبعض الدول الكبرى - وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية- للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

(٣) المحاكاة:

وهى تعنى وجود نماذج أخرى سابقة، فالتحول السياسى الديمقراطى الناجح فى دولة ما قد يشجع على التحول فى دولة أخرى إما لأنها جميعاً تواجه مشكلات مماثلة وتعتبر الديمقراطية دواءً ناجحاً لتلك المشكلات أو لأن الدولة التى حققت نجاحاً فى التحول إلى الشرعية الدستورية تعد مثالاً سياسياً وثقافياً يحتذى به.

ويستفيد من الدولة النموذج كل من الحاكم والمحكومين فى الدولة الثانية من حيث معرفة الصعاب التى واجهتها والتى تغلبت عليها والأخرى التى

---

1 عمرو هاشم ربيع، البرلمانات العربية والتحول الديمقراطى، كراسات إستراتيجية، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد:٨٦، السنة العاشرة، ٢٠٠٠، ص٢.

2 نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعي، التحول عن النظم السلطوية فى جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص٣٦.

3 المرجع السابق، ص٣٧.

ينبغى التغلب عليها.[1] ولا يقتصر دور المحاكاة هنا على الدول المجاورة والإقليمية فقط فالتطور فى وسائل الإعلام يدحض هذا الافتراض.[2]

٣- مراحل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

لقد سبق الحديث عن تعدد أنماط الشرعية السياسية وأنه يمكن أن يتجاور نمطين للشرعية أو أكثر فى نفس الفترة الزمنية وفى نفس المكان، ولكنه يكون الوزن النسبى دائماً لأحد هذه الأنماط والذى يختلف من دولة إلى أخرى. كما سبق الإشارة إلى أن أنماط الشرعية تختلف من مكان لآخر كما أنها تتغير طبقاً لتطور وتغير الظروف المجتمعية فى نفس المكان.

ومع تحول الثورة إلى الدولة تتغير الشرعية من حيث تصور المجتمع لمفهومها وفى أفضلية نمط على آخر وتبنيه لهذا النمط أو ذاك. والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية هو فى مقدمة أهداف الثوار سابقاً ومسئولية النخبة الحاكمة بعد نجاح الثورة. ولكن هل يحدث هذا التحول دفعة واحدة أم بالتدريج وعلى مراحل.

وبالرجوع إلى تطور الثورات السياسية السابقة نلاحظ أن التحول كان على مراحل مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية كل حالة من هذه الحالات. كما أن التحول الديمقراطى فى الدول المختلفة فى أوربا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا مر أيضاً بمراحل متعددة.

وفى إطار كل ما سبق يمكن تصور ثلاث مراحل أساسية للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. إلا أنه يجب الإشارة إلى أنه لا توجد حدود زمنية فاصلة فى الواقع بين تلك المراحل، وإنما الواقع يقول بتداخلها، كما أن كل حالة ثورية لها خصوصيتها والتى تختلف عن الأخريات.

---

[1] المرجع السابق، ص٤٠.

[2] أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطى فى الصين، مرجع سابق، ص٢٩.

أ- مرحلة الشرعية الثورية:

وهى المرحلة التى تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة. وهناك افتراض يقوم على أن الأعوام التى تلى تفجر الثورة -أى خلال هذه المرحلة- ليست بأفضلها حيث أن الحكومات الثورية غالباً ما تتسم بعدم الكفاءة بالإضافة إلى مناخ التوتر والاضطرابات الناشئ عن أعمال الثورة وعن تنازع الولاءات.[١] وبعد الثورة قد ينشأ موقف لا توجد فيه مؤسسات سياسية أو قواعد وطرق متفق عليها للحركة والعمل فى المجال السياسي. وهكذا فإن كل شئ يعتمد على الأشخاص. وقوة الفرد الواحد تبدو أكثر وضوحاً وتحديداً.[٢]

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين : الأولى وهى تمثل مرحلة الازدواجية، والثانية هى مرحلة المركزية.

(١) مرحلة الازدواجية:

وهى تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة وهدم النظام القديم. فى هذه المرحلة يستعين الثوريون بمجموعة من المعتدلين - وهم يميلون إلى الحلول الإصلاحية- لتشكيل أول حكومة رسمية بعد قيام الثورة وذلك لأن الثوريين لا يكون لديهم الخبرة الكافية للقيام بأعباء الحكم. تستمر مرحلة الازدواجية فى الحكم لفترة ثم يقع الخلاف بين المعتدلين المشكلين للحكومة الرسمية والثوريين المشكلين للحكومة غير الرسمية، ثم يتبادل الفريقان الاتهامات وينتهى الصراع لصالح الثوريين.[٣]

(٢) مرحلة المركزية:

يأتى غالباً على قمة النظام فى هذه المرحلة قيادة سياسية كاريزمية تعمل على تجميع وتركيز كل السلطات فى يدها، ونتيجة لنجاحها فى تحقيق أهداف أساسية للمجتمع يرسم الناس للقائد صورة القائد الملهم والمنقذ. وهو يتصرف

---

[1] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص٤٩.

[2] د.عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسى والتحول الديمقراطي، (المنصورة:دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص٥٢٥.

[3] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسى فى مصر.أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية فى مصر، مرجع سابق، ص٤١.

كحاكم مطلق ولكن باسم الشعب لأنه يرى فيه تجسيداً للثورة ولروح الشعب وأمله.[1]

ثم تبدأ عملية فرض العقيدة السياسية للثورة وقيمها الجديدة. كما تميل النخبة الجديدة إلى النظر إلى المعارضة لا على أنها مجرد معارضة سياسية بل على أنهم أعداء يجب إبادتهم، وهذا مما يزيد العنف ويرجع ذلك التعصب إلى اعتقاد قادة الثورة بأنهم على حق مطلق.[2]

ويملأ الثوريون كوادر الدولة ومؤسسات النظام الجديد مع سعيهم للمحافظة على النظام الثورى الجديد وصيانة الشرعية الجديدة، فتنمو أجهزة الأمن والقمع، وتسخر أجهزة الإعلام للتبشير بالفكر الجديد ودحض ما عداه مع إقصاء للقوى السياسية الأخرى ومحاربتها.[3]

ولا يقتصر فرض مبادئ وقيم الثوار على داخل البلاد بل إنه يتعداها إلى الخارج حيث يحاول الثوريون نشر مبادئهم فى خارج البلاد. وعادة ما يؤدى ذلك إلى تورط الثورة فى صراعات والتزامات خارجية، وقد يترتب على ذلك قيام الحروب مع دول أخرى. وتساعد مثل هذه الحروب على تركيز السلطة فى يد القائد السياسي.[4]

وقد يصدر النظام السياسى الجديد دستوراً جديداً للبلاد يعبر عن هذه المرحلة ينص على سلطات واسعة للقيادة السياسية، ولكن أول من ينتهكه رجال الثورة. ويتمتع نظام الثورة فى البداية بشرعية سياسية مرتفعة يعبر عنها كم الرضا والتأييد الكبيرين للثورة ورموزها، وتجد تبريرها فى التغيير الشامل للواقع الفاسد من وجهة نظرهم. ولكن بعد فترة قد يؤدى الإسراف فى استخدام العنف تجاه عناصر المعارضة إلى اهتزاز شرعية النظام.

---

[1] المرجع السابق، ص٤٤.

[2] المرجع السابق، ص ص٤٤-٤٥.

[3] د.خالد الناصر، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربي، في، د.علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربي، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، سلسلة كتب المستقبل العربي(٤)، ط٢، ص٣٤.

[4] المرجع السابق، ص٤٥.

ب- مرحلة التحول/المرحلة الانتقالية:

تبدأ هذه المرحلة باختفاء القيادة الكاريزمية، ووصول قيادة جديدة لقمة النظام تكون أكثر تقبلاً لفكرة الإصلاحات السياسية وأكثر إيماناً بالأفكار الديمقراطية. فتسمح بمساحة أكبر من الحريات السياسية والنقد، بالإضافة إلى الاعتماد على المؤسسات السياسية فى إدارة شئون الدولة لشغر الفراغ الذى تركته القيادة الكاريزمية السابقة.

وتتميز هذه المرحلة بالتمييز بين المتشددين والمعتدلين /الإصلاحيين، وتحدث هذه الانقسامات نتيجة انخفاض شرعية النظام، واختلاف مصالح كل فريق منهم الأول مصلحته فى البقاء فى الحكم والحفاظ على الوضع الراهن والثانى تتمثل مصلحته فى إجراء إصلاحات سياسية والتحول للشرعية الدستورية.

ويشير "لارى دايموند" إلى أنه لم يكن هناك تحول ديمقراطى لم تكن بدايته نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعدد من الانقسامات داخل النظام نفسه ما بين المتشددين والمعتدلين فهذه الانقسامات هى الديناميكية الأساسية لعملية التحول. إن الضغوط الداخلية لا تقف عند الإصلاحيين فقط ولكن الكثير من الناس لا يزال يطالب الحكومة بتنفيذ ما وعدت به الثورة ونظامها على مدى سنوات.

كما أن فى هذه المرحلة تتزايد الضغوط الخارجية للتأثير على توجهات كل فريق سواء من قبل الدول الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية.

ونلاحظ فى هذه المرحلة تجاور الشرعية الثورية جنباً إلى جنب مع الشرعية الدستورية مما قد يكون تعبيراً عن طبيعة المرحلة الانتقالية، حيث توجد قوانين استثنائية جنباً إلى جنب القوانين العادية بالإضافة إلى أجهزة أمن استثنائية مع أجهزة أمن نظامية، ومحاكم نظامية مع محاكم استثنائية، ويمكن أن تجهض محاولات التحول أو تقف عند الحد الذى تسمح به القيادة السياسية والنخبة السياسية.

ج- مرحلة الشرعية الدستورية:

فى هذه المرحلة تتزايد الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وتدرك القيادة السياسية فى هذه المرحلة أن تكاليف بقائها فى السلطة تصبح مرتفعة ومن الأفضل استكمال مسيرة التحول، نظراً لاختلاف هذه المرحلة عن المراحل السابقة من حيث الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدولية. والتى تتطلب التحلل من القيود السابقة على الحريات والتى كانت تبرر من قبل بالحفاظ على النظام الجديد من أعداء الداخل والخارج.

إن مصدر الشرعية الثورية لم يعد قادراً على إقناع الجماهير وخاصة الشباب منهم الذين لم يعاصروا النظام السابق على الثورة ولا الثورة.إنهم يريدون المزيد من الحريات وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. ولا سبيل عن تبنى مصدر جديد للشرعية السياسية يلقى التأييد والمساندة من هؤلاء الشباب.

وتتسم هذه المرحلة بنمط قيادة سياسية يتسم بروح المبادرة والمشاركة قادر على إدارة عملية التحول عن طريق التفاوض مع القوى السياسية المختلفة من أجل الاتفاق على وضع قواعد عامة ديمقراطية للعملية السياسية وجذب وتشجيع الشباب على المشاركة السياسية.

إن إلغاء القوانين الاستثنائية يأتى فى مقدمة الإنجازات فى هذه المرحلة. إلى جانب تشجيع منظمات المجتمع المدنى على العمل والانتشار والفاعلية، والعمل على انتشار السلطة وتداولها بشكل سلمى عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وزيادة دور البرلمان فى الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها بالإضافة إلى دوره فى التشريع، ونشر ثقافة المشاركة والتعددية والاختلاف.

فى هذه المرحلة تندمج المؤسسات الاستثنائية مع المؤسسات النظامية ويصدر تدريجياً العفو عن المحكوم عليهم لأسباب سياسية. ثم تبدأ عودة المبعدين والذين تركوا البلاد فى بداية الثورة عن أرض الوطن، وتدريجياً يدخل بعضهم إلى معترك التنافس السياسى للمشاركة فى الحكم. ونتيجة لذلك تبدأ القوة السياسية فى الانتشار والنخبة السياسية فى التنوع الاجتماعى ويصبح النظام أميل إلى الديمقراطية حيث تنتشر قيم حرية الفكر وتحل

الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية وتميل القيادة السياسية فـي هـذه المرحلة إلى عدم استخدام العنف والعمل من خلال القانون.[1]

وتتميز هذه المرحلة بالحرية الاقتصادية ويؤدى ذلك إلى ارتفاع كبير فى الأسعار فتنتشر المعاناة الاقتصادية بين الطبقات الفقيرة. وتكون هذه المعاناة أوسع انتشاراً من المرحلة السابقة، وقد تحدث بعض الإضـطرابات نتيجـة لذلك.[2]

إن العنف فى المرحلة الأولى والتضخم فى هذه المرحلة جعـلا الثـورة عبئاً ثقيلاً على المواطنين. إن الثورات تسرف فى الوعود التى تقطعها على نفسها للشعب مما يجعل الناس يحلمون بجنة الله على الأرض. وبالرغم مـن أن الثورات تحقق الكثير للشعب فإنها لا تقدر على تحقيق كل وعودها وهذا يؤدى إلى خيبة الأمل بالنسبة للشعب نتيجة للحرمان النسبي. كما قد يـؤدى التحول السريع إلى نوع من التسيب مما قد يدفع القيادة السياسية أن تحـاول فرض القيود على السلوك السياسى حتى يستقر النظام ويتم التحول فى سهولة ويسر.[3]

وفى ظل هذه الحيوية السياسية والحـراك السياسـى تبـدأ الشـرعية الدستورية فى الاستقرار بعد أن تشكلت على مدى المراحل السابقة. ويتحقق للشعب حقه فى قبول أو رفض هذه القرارات أو تلك، بعدما تأكد للحـاكم أن الشعب أساس الشرعية وأنه مصدر السلطات.

٤- أنماط التحول:

قدم "صامويل هانتنجتون" ثلاثة أنماط للتحول الديمقراطى مـن خـلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. وتشكل هذا التحول من خلال التفاعل بين عنصرين أساسيين هما القيادة السياسـية والمعارضـة السياسـية. ويمكـن

---

[1] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ص٤٦-٤٧.

[2] المرجع السابق، ص٤٨.

[3] المرجع السابق، ص ص٤٩-٥٠.

لمزيد من التفاصيل عن إسراف الثورات فى الوعود للشعب انظر:كرين برنتون، دراسة تحليليـة للثورات، ترجمة:عبد العزيز فهمي، مراجعة:د.محمد أنيس، (القاهرة:الدار المصـرية للتـأليف، ١٩٦٦)، ص ص٢٩٠- ٢٩١.

الاستفادة منها فى تحديد أنماط التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية مع توضيح دور القيادة السياسية فى أى منها.

أ- التحول من أعلى:

وهو يأتى بمبادرة من القيادة السياسية، وتلعب فيه القيادة السياسية دوراً حاسماً، ولعل هذا المسار هو الذى يطلق عليه "صامويل هانتنجتون" فى تناوله لأنماط التحول الديمقراطى "التحول Transformation" [١]، ويميز البعض داخل هذه الآلية بين مسارين فرعيين هما:[٢]

- التحول بمبادرة من قيادة سياسية مدنية
- التحول بمبادرة سياسية عسكرية

ويرى البعض أن النظم العسكرية تعتبر أكثر استعداداً للتحول الديمقراطى بشكل عام إذ يعرف القادة العسكريون أنفسهم بأنهم حكام غير دائمين للبلاد فيقدمون تصوراً مؤداه أنه بمجرد أن يقوموا بتصحيح الأخطاء وإزالة الشرور التى دفعتهم إلى الاستيلاء على السلطة سيعودون فوراً إلى ثكناتهم ويأخذون المبادرة بالتحول.

وتتميز القيادة السياسية هنا بأنها إصلاحية تؤمن بفكرة الإصلاح والأخذ بمبادئ الديمقراطية فى الحكم مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى السابق فى عهد "جورباتشوف".[٣]

ولا يعنى ذلك أن يصاحب كل التحولات من هذا النوع تغيراً فى القيادة أو تخلى القيادة عن السلطة. بل يتحدد ذلك تبعاً لقوة الضغوط المطالبة بالتحول، وإيمان القيادة السياسية بأن التحول يخدم مصالحها على المدى الطويل. فكما أن بيدها بدء التحول يمكنها أيضاً الرجوع عنه إذا تعارض مع

---

[1] صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة.التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، ترجمة:عبد الوهاب علوب، (الكويت:دار سعاد الصباح، ط١)، ١٩٩٣، ص١٩٧.

[2] عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطى بالمغرب١٩٩٢-١٩٩٨، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ٢٠٠٣، ص٦٠.

[3] أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطى فى الصين، مرجع سابق، ص٣٠.

مصالحها وذلك من خلال احتفاظها بقدر من السلطة يتيح لها مقاومة الإصلاحات عند اللزوم.[١]

ب - التحول عن طريق التفاوض:

وتأتى هنا المبادرة مشتركة من قبل القيادة والمعارضة معاً، وتختلف أسباب إتباع هذه الآلية من حالة إلى أخرى، منها فقد النظام للشرعية، وانهيار الأيدلوجية القائم عليها، وتردى الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى الضغوط الخارجية. هذه الأسباب بعضها أو جميعها قد تدفع القيادة السياسية نحو القبول بالدخول فى مفاوضات مع القوى الاجتماعية المعارضة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. وتقبل تلك القوى المفاوضات لتأكدها من عدم قدرتها على الإطاحة بالحكومة مع تحقق الحكومة من عدم قدرتها على كبت المعارضة وعدم جدوى وسائل القهر. إذ يتطلب الأمر تساوى نسبى فى قوة الطرفين وعدم تأكد أيهما من قدرته على التغلب على الطرف الآخر. وكذلك اعتراف كل منهما بقدر من الشرعية للأخر (الحكومة باعتبارها لها الحق فى الحكم والمعارضة باعتبارها ممثل شرعى عن قطاع هام فى المجتمع).[٢] ويطلق "صامويل هانتنجتون" على هذه الآلية"الإحلال التحولى Transformation Replacement". وبما أن الهدف من هذه المواثيق هو الاتفاق على قواعد الحكم، لذا ينبغى أن يتفق أطرافها على تقديم تنازلات متبادلة للوصول لحل وسط (ويتأثر هذا بالثقافة السياسية السائدة من حيث تفضيل حلول الوسط والتأكيد على قيم التسامح).[٣]

ج - التحول من أسفل: التحول من خلال الشعب

غالباً ما يكون استجابة لضغوط اجتماعية وأزمات داخلية اقتصادية وسياسية حادة إلى جانب ضعف القيادات القائمة على تلك النظم فى مواجهة

---

[1] هالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطى فى أغندا١٩٨٦-١٩٩٦.دراسة تحليلية فى الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ١٩٩٩، ص ص٤٤-٤٥.

[2] المرجع السابق، ص ص٤٥-٤٦.

[3] المرجع السابق، ص٤٦.

القوى المعارضة بالقدر الذى يسمح للقوى المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم والوصول للسلطة.[١] وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة إلى تحديد طبيعة النظام الذى يريدون إقامته. وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل: الكفاح لإسقاط الحكومة، وسقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة. ويطلق "صمويل هنتجتون" على هذه الآلية "الإحلال "Replacement".[٢]

٥- دور القيادة السياسية فى التحول:

تعد ظاهرة القيادة السياسية ظاهرة ديناميكية تتسم بالحركة المستمرة من قبل القيادة فى التعامل مع المواقف المتجددة التى يواجهها المجتمع. وحتى تصير القيادة فعالة فى مواجهة هذه المواقف يجب أن تتكيف أساليبها فى التعامل بما يتفق مع خصائص المواقف وسمات وقدرات المجتمع.

كما يشار إلى القائد بأنه المتغير المستقل فى حركة النظام، فهو يمتلك القدرة على المبادأة فى دفع حركة المجتمع. وأنه من أهم العوامل التى تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وفى نجاح أو فشل التحول حيث تحتاج عملية التحول لقيادة ماهرة وقادرة على تقييم المواقف وحسن توقيت القرار.

ويمكن تناول دور القيادة فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من خلال عدة نقاط رئيسية:

أ- الخصائص الشخصية للقيادة السياسية

ب- محاور التحول

ج- القيود التى تحد من دور القيادة السياسية

---

[1] أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص٣٢.

[2] صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة.التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص٢١٧.

أ- الخصائص الشخصية للقيادة السياسية:

هناك رأى يقول بأن الدور الذى يقوم به القائد السياسى فى النظام السياسى يفرض عليه أن يلغى تأثيره الشخصي، وأن يتبع سياسات تتبع من متطلبات الدور ذاته، ولكن الواقع يقول أن القائد ليس مجرد ممثل لمصالح وتصورات وعقائد مؤسسة اجتماعية، ولكنه فاعل نشيط فى إعطاء تلك المصالح والتصورات والعقائد معانى محددة. فإذا كان من الصحيح أن هناك مصالح قومية عامة يؤمن بها كل من يشغل منصب القائد السياسى فان تلك المصالح تكتسب أبعاداً محددة من خلال رؤية القائد السياسى لتلك المصالح ووسائل تحقيقها. كذلك يتصرف القائد فى الموقف السياسى طبقاً لعقائده وتصوراته عن الأسلوب الأمثل للتعامل مع الموقف.[1]

كما أن الدرجة التى يشعر بها القائد نفسياً من أمان وثقة بالنفس سوف تؤثر على اختياره لسياساته. فالثقة الشديدة بالنفس تشجع القائد على أن يقوم بأعمال يعتقد أنها لازمة لتحقيق هدفه حتى وإن كانت تمثل مخاطرة وتجلب بعض الانتقادات ضده مما يؤثر على التأييد الشعبى له. بينما القائد المتردد يخشى الذين حوله ويخشى خلعه وتتغلب على سياساته سمات التردد والمراوغة والعمل على تغيير أراء منتقدى سياساته بأى أسلوب.[2]

وهكذا يمكن القول أن السمات الشخصية للقائد يمكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على التحول من حيث اختيار التحول كهدف رئيسى من ناحية، وفى اختياره للوسائل اللازمة له والدرجة التى يقف عندها التحول. كما أن اختيار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية هدفاً أساسياً للقائد السياسى يرجع إلى عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية سبق تناولها فى بداية هذا المبحث، وبمدى اقتناعه بهذا الهدف وإصراره عليه وبمدى اتفاق هذا الهدف مع قيم وأهداف الجماعة فى هذه المرحلة، وبمدى مرونة الوسائل التى يستخدمها لتحقيق هذا الهدف واستجابة المواطنين وتعاونهم معه.

---

[1] د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ط٢، ص ص٣٧٣-٣٨٣.

[2] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية فى أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، مرجع سابق، ص٢٤.

ب- محاور التحول:

يقوم التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية على التراكم التاريخى حيث يستلزم إصلاحات متعددة ومتتالية يكون للقائد السياسى دور مهم فيها. إن هذا التحول يجب أن يحدث تغييراً أو تحولاً فى شكل النظام، وفى نمط ممارسة الحكم، وفى العلاقة بين السلطات والعلاقة بين القائد والقوى السياسية المختلفة. ويمكن تصور محاور أربعة للتحول تتشابك وتتداخل مع بعضها البعض يكون للقائد دور كبير من خلالها وهي:

(١) المحور الدستورى والقانوني

(٢) محور الأبنية والمؤسسات السياسية

(٣) محور الإنجازات

(٤) محور الثقافة السياسية

(١) **المحور الدستورى والقانوني**:

وهو الشرعية الدستورية بمعناها الضيق[1]، ولا يستقيم التحول إلى الشرعية الدستورية بدون مراجعة للقواعد القانونية، وهو ما يمكن تسميته بالإصلاح القانونى بحيث يحوز القانون على رضا أفراد المجتمع سواء من خلال تغيير أو تعديل أو استحداث تشريعات وقوانين جديدة. وتأتى تصفية الإجراءات الاستثنائية وقوانين الطوارئ فى مقدمة الخطوات اللازمة للتحول فى المجال التشريعى إلى جانب وضع دستور وقوانين ديمقراطية.

إن إصدار دستور للبلاد يعد مطلباً شعبياً وعنصراً مهماً من عناصر هذا المحور إلا أنه يجب توفر عدة مبادئ فى هذا الدستور وهى: لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، سيادة القانون، عدم الجمع بين السلطات، ضمان الحقوق والحريات العامة، تداول السلطة. وهذه المبادئ يتم تجسيدها فى مؤسسات دستورية تكفل أمرين جوهريين أولهما: تنظيم السلطات فى الدولة ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة، وثانيهما كفالة الحقوق والحريات

---

[1] د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد.بحث فى الشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص٣١.

العامة. وهذه المبادئ الديمقراطية لا تكتمل فى دستور دولة ما إلا بعد أن تمر تلك الدولة بتحولات سياسية وثقافية.[١]

وتتسم القواعد القانونية بالوضوح والاستقرار طالما كان القانون معبراً عن رغبة ومصالح وإرادة أفراد المجتمع أولاً – وهنا تبرز أهمية المشاركة من جانب المواطنين فى رسم القوانين ومراقبة تنفيذها– وإذا اقتنع كل من الحاكم والمحكوم بضرورة احترام القانون ثانياً.[٢] فى حين أن القوانين فى الدول المتخلفة لا تأتى تعبيراً عن إرادة الجماعة بقدر ما تأتى تعبيراً عن إرادة ومصلحة القائد والفئة المحيطة به. فالقائد هو الذى يصنع القانون فى الكثير من الأحيان وما على البرلمان سوى إقرار هذه القوانين وإضفاء شرعية صورية عليها خاصة وأن السلطة التشريعية فى الكثير من الأحيان لا تمتلك استقلالية بل تعد امتداداً للسلطة التنفيذية. كما أن القائد قد يعطل أو يلغى الدستور أو بعض مواده، وقد يمارس العنف ضد المواطنين متخطياً حدود القانون ونتيجة لذلك تنخفض ثقة المواطنين فى القانون وتتناقص شرعية النظام.[٣]

وقد يحترم القائد الدستور خوفاً من أية ردود أفعال داخلية عنيفة رداً على أية محاولة من جانب القائد للالتفاف حول مواد الدستور أو خوفاً من ردود الفعل الخارجية خاصة إذا كانت الدولة تعتمد على المساعدات الدولية. ومن أهم مؤشرات هذا الاحترام احترام القائد لمبدأ تداول السلطة والتقيد بفترة محددة للحكم يحددها الدستور.[٤]

إن سيادة القانون ضمانة أساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم فى مواجهة تعسف السلطة وكفالة المساواة بين المحكومين بغض النظر عن سلطتهم ونفوذهم لما تشمله تلك القوانين من أحكام عامة ومجردة.إلا أن البعد الدستورى القانونى بمفرده لا يكفى بل يستلزم العديد من الأبعاد الأخرى لضمان فعالية القوانين منها وجود مؤسسات وأجهزة لممارسة الرقابة على

---

[1] على خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة:المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطى، المستقبل العربى العدد:١٧٣، يوليو١٩٩٣، ص ص٥١-٦١.

[2] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص٣٩٧.

[3] المرجع السابق، ص ص٣٩٨-٣٩٩.

[4] أحمد إبراهيم محمود، انتخابات غانا.التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، ربيع ٢٠٠١، ص٤٢.

النخبة الحاكمة مثل الرقابة القضائية والرقابة الشعبية التى يمارسها الرأى العام وأجهزة الإعلام.

(٢) محور الأبنية والمؤسسات السياسية:

أطلق "ديفيد ايستون"على الشرعية الدستورية الشرعية البنيوية/المؤسسية فى إشارة منه لأهمية المؤسسات.[1] ويرى "مايكل هدسون"- فى عرضه للقواعد الممكنة لبناء الشرعية:القاعدة الشخصية، والقاعدة الأيدلوجية، والقاعدة البنيوية- أن القاعدة البنيوية هى تلك التى تنبع من المؤسسات وبقدر ما يكون الحكم متأسساً يزداد الاعتقاد بشرعية القوانين والنظم.[2]

ويلتقى كل من "ايستون"و"مايكل هدسون" فى ذلك مع القائلين بأهمية عملية المأسسة مثل " "جورج بوردو"، و"صامويل هانتنجتون"ويحدد الثانى العملية بأنها "مسار تكتسب فيه المؤسسات والمعاملات القانونية استقراراً وقيمة لذاتها". هذا الاستقرار يصبح ممكناً إذا تحولت المؤسسات من بنى بدائية إلى بنى معقدة، مستقلة بعض الشئ، متماسكة فى بنائها الداخلى وقادرة على التأقلم مع التطورات والتحولات المجتمعية الكبيرة. آنذاك تصبح هذه المؤسسات قادرة على الإسهام فى تحويل الثقافة السياسية نحو الاقتناع المستقل فى صحة البنية والقاعدة القانونية.[3]

و للمؤسسات السياسية ثلاث وظائف أساسية، منها كونها تقدم إطاراً للعملية السياسية فى النظام السياسي، وتمثل قناة لمشاركة المواطنين، ثم دورها فى المحافظة على الاستقرار السياسي.[4]

كما أن بناء شرعية دستورية مستقرة للنظام السياسى لا يعتمد فقط على وجود دستور وقوانين، وإنما لابد وأن يتبعها تطوير لمؤسسات النظام القائمة وإيجاد مؤسسات جديدة تكون قادرة على الاستجابة والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

---

[1] د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد.بحث فى الشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص٢٥.

[2] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص٣٧.

[3] د.غسان سلامة، مرجع سابق، ص٢٥.

[4] كامل حسن محمد أحمد، أزمة الشرعية السياسية والعنف السياسى فى المجتمعات العربية، رسالة ماجستير، (جامعة أسيوط:كلية التجارة، ٢٠٠٥)، ص ص٨٧-٨٩.

وعندئذ يجب أن تراعى القيادة السياسية التوازن الوظيفى المؤسسى بحيث لا تركز جهودها فى تأسيس مؤسسات القهر والضبط وتهمل مؤسسات المشاركة السياسية، أو تضع القيود عليها بحيث تفقد استقلالها فى النهاية ولا تستطيع القيام بوظيفتها. ولاشك فى أن وجود مؤسسات سياسية فعالة للمشاركة يؤدى إلى تقليل الحاجة لمؤسسات القهر، ففى هذه الحالة ستلجأ القوى الاجتماعية المختلفة إلى قنوات شرعية للتعبير عن رغباتها وتوصيل مطالبها للنظام السياسي.[١]

كذلك يجب مراعاة التوازن المساحى المؤسسى بحيث تنتشر المؤسسات جغرافياً لتشمل مختلف أجزاء الدولة، واجتماعياً لتشمل مختلف الفئات والقوى الاجتماعية. ولا شك فى أن انتشار المؤسسات السياسية جغرافياً واجتماعياً يمكنها من الوقوف على حقيقة رغبات وتطلعات القطاعات الواسعة من المواطنين وخاصة فى الريف، وبذلك تكتسب هذه المؤسسات مضموناً شعبياً وتصبح تعبيراً عن القوى الاجتماعية المختلفة فى المجتمع. فمن خلال هذه المؤسسات تستطيع هذه القوى أن توصل مطالبها وأن تنسق جهودها لممارسة التأثير على صانعى القرار بطرق سلمية وفعالة ومنظمة.[٢]

ويعتبر استقلال المؤسسات السياسية عاملاً مهماً لفاعليتها فلكى تؤدى هذه المؤسسات وخاصة مؤسسات المدخلات كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات المصالح، والبرلمان وظيفتها بفاعلية لابد وأن تتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية.[٣]

إن تطوير وتأسيس مؤسسات سياسية فعالة ليس بالمسألة البسيطة فهى عملية تحتاج إلى الوقت والجهد والدعم من جانب كل من القيادة والجماهير على السواء حتى تضرب هذه المؤسسات بجذورها فى المجتمع وتكتسب شرعية ذاتية. وقدرة هذه المؤسسات على الاستمرار واكتساب الشرعية يتوقف على قدرتها على التفاعل مع القوى الشعبية واكتساب تأييدها المادى والمعنوي.[٤]

ويعتبر العنصر الأساسى فى التحليل السياسى الأمريكى والتحليل السياسى الغربى عامة هو التحول من التعامل مع القادة كأشخاص إلى

[1] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص٣٨٩.
[2] المرجع السابق، ص ص٣٨٩-٣٩٠.
[3] المرجع السابق، ص٣٩٠.
[4] المرجع السابق، ص٣٩١.

التعامل معهم كمؤسسات فى تأكيد أن انتساب القرار النهائى لشخص القائد لا يختزل الجهد الضخم لطاقم متكامل من المعاونين الذين يبحثون فى كل موقف على حدة ويدرسون أبعاده المختلفة. وفى هذا الإطار يقل احتمال الانقطاع فى الوظيفة القيادية سواء بتغير يلم بصاحبها أو بتغيير يلحق به طالما أن الاتفاق حول إجراءات الخلافة السياسية يهيئ الاستمرارية، مثلما أن تراكم القرارات العقلانية ينشئ السوابق التى تسمح ببعض التنبؤ. ولا يعنى ذلك إطلاقاً تماثل أساليب اتخاذ القرارات بين مختلف القيادات السياسية لكن المقصود هو أنه داخل الحيز المسموح فيه بالاختلاف يبقى اتفاق عام حول الأساسيات.[1]

وغياب الطابع المؤسسى عن العملية السياسية يفسح المجال لبروز العديد من المظاهر من أهمها شخصنة السلطة، وغياب أو تعطيل المشاركة الشعبية الفعالة، ضعف المؤسسات التمثيلية، الفساد المالي، وغيره.[2]مما يعطل الشرعية الدستورية بمعناها الواسع أو يقلل من فاعليتها.

(٣) محور فاعلية النظام السياسي / الإنجاز:

يرى "كارل دويتش"أن الفاعلية /الإنجاز هى العنصر الثالث للشرعية الدستورية بعد عنصرى القواعد والقوانين، والتمثيل.[3]كما يرى "ليبست"أن استقرار السلطة- كنظام- وديمومتها ورسوخها ولتجنب تقويض شرعيتها لابد من وجود عنصر آخر يصون السلطة ويضمن الاستقرار لها وهو عنصر الفاعلية. بهذا المعنى نجد أن الفاعلية تؤدى دوراً حاسماً فى رسوخ الاعتقاد فى شرعية السلطة السياسية ذلك لأن الفاعلية تدخل كعنصر حاسم إما لتكييف الوعى والمعتقدات مع المؤسسات السياسية للنظام السياسى القائم أو لتغير هذه المؤسسات طبقاً لطبيعة تطور العلاقات الاجتماعية من دون

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، القيادة كمتغير فى العملية السياسية بين العالمية والخصوصية، المستقبل العربي، العدد:١٥٥، يناير ١٩٩٢، ص ص٤٨-٤٩.

[2] كامل حسن محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص٩٠-٩١.

[3] د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد.بحث فى الشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص ص٣٠، ٥٠.

تعرض النظام السياسى وسلطته إلى تقويض أو إلى فشل فى فرض الهيمنة باستمرار على المجتمع.[1]

إن الفاعلية تركز على ما تحقق بالفعل على أرض الواقع.[2] وهذا ما يركز عليه قطاع كبير من الناس، حيث ينادون بوضع حلول للمشكلات التى يعانون منها خلال فترة زمنية معقولة، وأن يمثل النظام السياسى قيمهم ومصالحهم.[3] لهذا ذكر "ليبست" أن استقرار النظام السياسى سيكون فى خطر إذا انهارت الفاعلية لمدة طويلة أو تكرر انهيارها أكثر من مرة.[4] فالشرعية السياسية أياً كان مصدرها لا تمثل أساساً قوياً ما لم ترتبط بحد أدنى من الإنجازات تعود على مجموع المواطنين.

والقائد الفعال يستطيع أن يدفع بالفاعلية فى مختلف أجزاء النظام السياسي- كالمؤسسات والجهاز الإداري- أما إذا كان القائد غير فعال وغير مؤهل فإن ذلك سينعكس سلبياً على النظام برمته. والقائد الفعال هو الذى يكون قادراً على الارتفاع فوق الانقسامات العرقية واللغوية والدينية. وأن يتصف بالمرونة والتى تمكنه من مواجهة المواقف المتغيرة دون تصلب أو انهيار، علاوة على المواءمة المستمرة بين قدرات وأهداف الجماعة التى يتولى زمام قيادتها. والنجاح الحقيقى لأى قائد سياسى يتمثل فى قدرته على إيجاد المؤسسات الفعالة والإنجازات الكبرى التى يمكن أن تستمر بعد نهاية حكمه.[5] والقائد الفعال هو القادر على رؤية الهدف وتحديده، والذى يتوقف بدوره على ما يبذله من جهد فى تحليل واقعه الاجتماعي. وعلى ضوء تحديد الهدف ووضوحه يستثمر الإمكانيات ويوجه القدرات من أجل تحقيقه.

(٤) محور الثقافة السياسية الديمقراطية:

يلزم لتحقيق التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وجود قواعد قانونية متفق عليها، ومؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية، وحد أدنى من الإنجازات، ووجود ثقافة سياسية جديدة تواكب هذا التحول أو

[1] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص٣٩.
[2] د.غسان سلامة، مرجع سابق، ص٥٠.
[3] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص٢٣٧.
[4] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص٤٠.
[5] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

تسبقه. ثقافة سياسية تدعم القيم الديمقراطية يتفق عليها غالبية الشعب، فلا يمكن أن تكون كل من القواعد القانونية، والمؤسسات السياسية فاعلة ما لم تكن واقعة فى إطار ثقافى يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية.

وتعبر هذه الثقافة الجديدة عن نفسها من خلال كل من:[1]

- تصور عملية الصراع السياسى بوصفها منافسة اجتماعية سلمية تقوم على مبادئ التوافق والتراضى بين السلطة والمعارضة على حد سواء، أى بحرر مفهوم السياسية من ممارسة العنف.
- مراجعة التقاليد التسلطية والشمولية فى الثقافة السياسية كى تتحلى بقيم العدالة فى توزيع السلطة.

ولا شك أن الثقافة السياسية ذات تأثير قوى على العمليات السياسية المختلفة فاتجاهات المواطنين نحو النظام السياسى تؤثر فى نوعية المطالب وكيفية التعبير عنها واستجابة الصفوة بل إنها تشكل الظروف المؤثرة فى أداء النظام السياسى عامة.[2]

لذا كانت الثقافة السياسية الديمقراطية التى تفترضها عملية التحول هى الثقافة التى تحل النزعة النسبية محل النزعة الشمولية، وتحل التوافق والتراضى والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء، فتفتح المجال السياسى أمام المشاركة الطبيعية للقوى السياسية والاجتماعية.[3]

ولقد قدما "ألموند وفيربا" تصنيفاً للثقافة السياسية، واستعانا بالأبعاد المعرفية والعاطفية والتقويمية للاتجاهات فى ثلاثة أنماط هي:الثقافة السياسية المشاركة، والتابعة، والمحدودة. فحينما تكون اتجاهات المواطنين ايجابية نحو الموضوعات السياسية، فالثقافة السياسية فى هذا المجتمع تصنف على أنها مشاركة أما حينما تكون استجابة المواطنين للنظام السياسى سلبية فان الثقافة السياسية تصبح تابعة، ذلك أنهم لا يمارسون أى تأثير فى الموضوعات السياسية، وإنما يتأثرون بها فحسب، وحينما لا يجد الفرد أية علاقة بينه وبين

---

[1] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص٢٣٨.
[2] د.محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، (الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠)، ص١٦٦.
[3] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص ص٢٣٨-٢٣٩.

النظام السياسي، وليست عنده معلومات كافية عنه فإن الثقافة السياسية في هذه الحالة تصبح ثقافة محدودة.[١]

ويقسم "ماكس فيبر" الثقافات السياسية بناءً على تطور المجتمعات إلى : ثقافة قديمة وتتلاءم مع بنية سياسية تقليدية، بينما تتلاءم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية مركزة، وأخيراً تتلاءم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية.[٢]

ويجب الإشارة إلى أن الثقافة السياسية الديمقراطية لا تفرض استئصال القديم أو التقليدى بقدر ما تسعى إلى انتقاء العناصر القديمة الملائمة والمزاوجة بينها وبين العناصر الحديثة. بتعبير أخر مزج القديم والجديد، التقليدى والحديث، الأصالة والمعاصرة.[٣]

ولا شك أن القيادة السياسية تعد من أهم العوامل لتشجيع وانتشار قيم كالحرية والمساواة والثقة وتقديم القدوة والمثل الأعلى فى احترام حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق فى التعبير والنقد بالإضافة لاحترامها لثقافة الاختلاف مع الآخر والتعددية السياسية. ولكن يتوقف ذلك على ثقافة القائد الشخصية ورغبته فى خلق الثقة بينه وبين المجتمع ومدى حرصه على احتكار السلطة أو تشجيعه للمشاركة السياسية فى صنع القرار مما يتطلب تشجيعه لمؤسسات المجتمع المدنى للعمل السياسي.

إن إحساس القائد بالثقة فى النفس وفى أهمية التحول إلى الشرعية الدستورية يجد أثره فى تشجيع ثقافة المشاركة والتعددية والتزامه بهذا الهدف.

د- القيود التى تحد من دور القيادة السياسية :

توجد عدة قيود قد تحد من دور القائد فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. ويمكن تصنيف تلك القيود إلى ثلاث مجموعات :[٤]

---

[1] د.محمد على محمد، مرجع سابق، ص١٦٤.
يؤكد الموند وفيربا أن هذه الأنماط مجرد أنماط مثالية فهى لا تتحقق فى الواقع على هذا النحو المثالى وإنما هناك خليط منها

[2] كامل حسن محمد أحمد، مرجع سابق، ص١١٥.

[3] د.عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسى والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص١٨٣.

[4] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية فى أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، مرجع سابق، ص ص٢١-٢٢.

(١) قيود تتمثل فى قدرات القائد ذاته وصفاته الشخصية:

- القدرات الطبيعية للقائد.
- الوقت المتاح أمامه للتعامل مع هذه القضية.

(٢) القيود المفروضة من داخل دولة القائد ذاتها وتحددها:

- الموارد الطبيعية المتاحة للدولة
- القيم والتقاليد المتوارثة السائدة فى مجتمع الدولة
- المصالح الشخصية للجماعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة
- المؤسسات السياسية وبصفة خاصة القوانين الدستورية التى صاغها المجتمع وفقاً لثقافة المجتمع.

(٣) القيود التى تفرضها الدول الأخرى على دولة القائد :

- مصالح تلك الدول الأخرى.
- مصالح المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية.

وتتمثل هذه المجموعة من القيود فى نفوذ وقدرة الدول الأخرى على توقيع الجزاءات أو منح المكافآت لدولة القائد الذى يريد أن يتحرك فى اتجاه معين، وتمثل هذه المجموعة قيوداً على حركته لأداء وظائفه.

إن قضية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية تعتبر من القضايا الأساسية والمهمة فى الآونة الأخيرة، خاصة بالنسبة لدول الجنوب التى شهدت العديد من الثورات ولا زالت تتعثر فى خطوات التحول إلى الشرعية الدستورية. والتحليل السابق لهذه الظاهرة تناول التعرف على ظاهرة القيادة السياسية فى حدود ما يسمح به مجال الدراسة مع إشارة إلى الخصوصية الإسلامية بالنسبة لظاهرة القيادة السياسية، وظاهرة الشرعية السياسية من حيث العرض للأدبيات السابقة مع التركيز على أهم أنماطها.

ثم تناولنا التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ودور القيادة فيه، وتبين محورية هذا الدور نظراً لموقعها على قمة هرم السلطة ولامتلاكها العديد من الإمكانيات المادية والمعنوية للتأثير على التحول وكيفيته وتوجهه مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف السمات الشخصية للقائد

وتأثيرها على التحول من عدمه فقد تجعل أيهم يقبل بجرأة على التحول بينما يتردد آخر. وهذا لا يلغي دور المتغيرات الأخرى الداخلية والخارجية والتي تتفاعل فيما بينها مما يشكل خصوصية كل مجتمع نظراً لخصوصية درجة تأثير أي من هذه المتغيرات. وقد يكون القائد صاحب مبادرة التحول إدراكاً منه بأهمية التحول وحرصاً منه على تنمية البلاد (السادات)، وقد يكون قرار التحول معبراً عن استجابته للضغوط الشعبية (أوربا الشرقية)، كما قد يأتي للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة المحافظة والإصلاحية حيث يتخذ الحلول الوسط التوفيقية ويكون التحول تحت سقف محدد. وركزت الدراسة على أربعة محاور للتحول ودور القيادة فيها وهي: المحور الدستوري، والمحور المؤسسي، ومحور الفعالية، والمحور الثقافي. وتعد هذه المحاور متكاملة ومتداخلة وبتحققها على أرض الواقع وبشكل فعال يصل التحول للشرعية الدستورية إلى الاستقرار النسبي.

الفصل الثاني

الخصائص العامة الحاكمة للحالة الإيرانية

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهم دول الشرق الأوسط. وتتمتع بخصوصية على أكثر من مستوى منها الخصوصية الثقافية، والخصوصية المجتمعية الداخلية وأيضاً خصوصية فى علاقاتها مع الآخر. والتى تؤثر بدورها بأشكال وبنسب مختلفة على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة فى هذا التحول.

فيجب أن تبحث هذه العملية من خلال التعرف على المرجعية الدينية والثقافية للنظام السياسى والتى هى فى الأساس ثقافة فارسية شيعية تأثرت بالتطور الذى شهده المذهب الشيعى إلى أن وصل إلى التطوير الذى قدمه آية الله الخمينى فى كتابه الحكومة الإسلامية، وعلاقات القوى والمصالح بين مكونات النظام السياسى الرئيسية من قوى ومؤسسات وفى مقدمتها القيادة السياسية والرئاسة ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور والحرس الثورى والحوزة الدينية والصحافة وغيرها ومكانة كل منها فى النظام وقدرتها على التأثير المتبادل، ومن خلال هذه التفاعلات المختلفة يتم تشكيل عملية التحول.

كذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات الخارجية فمن الملاحظ تمتع إيران بموقع جغرافى متميز يفرض عليها بعض القيود كما يمنحها بعض الفرص والتى تؤثر فى كل الأحوال على الداخل الإيرانى.حيث تنتج البيئة الخارجية بمستوييها الإقليمى والدولى العديد من المتغيرات التى تؤثر على دورها فى المنطقة وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة فى هذا التحول.

وفى البيئة الإقليمية والدولية يتعدد الفاعلون الدوليون كما تتعدد تأثيراتهم على إيران سواء داخلياً أو خارجياً كما تتأثر البيئة الدولية بدورها بالسلوك الخارجى لإيران. ومن أهم الفاعلين الدوليين: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الاتحاد الأوربى والصين.

ويلاحظ تطور هذه المتغيرات مع مرور الزمن ومع الانتقال من مرحلة لأخرى وخاصة بعد رحيل الخمينى ووصول آية الله خامنئى وبداية مرحلة جديدة فى التحول والانفتاح على كل من الداخل والخارج.

أولاً: خصوصية الثقافة السياسية الإيرانية :

تتمتع الثقافة السياسية الإيرانية بعدة مقومات، قدم "جراهام فولر" فى كتابه "مركز العالم جيوبوليتك إيران" عدداً منها وهي: الخوف من الآخر بحكم ظروف نشأة المذهب الشيعي، والشعور بالاستعلاء الحضارى والعرقي، المعاناة من الازدواجية بين القومية والإسلام، القدرة على امتصاص الحضارات الغازية وصهرها فى البوتقة الفارسية، والاستمرارية كنتيجة لما سبق، والمبالغة ويعنى المؤلف بها المبالغة فى كل شئ :الخطاب السياسى والأهداف الطموحة ووسائل تنفيذها.[١]إلا أنه يمكن القول أن أهم ما يميز الثقافة السياسية الإيرانية هو كونها ثقافة سياسية شيعية وفارسية فى نفس الوقت تشكلت عبر قرون بتفاعل التشيع مع القومية الفارسية فى ظل ظروف داخلية وخارجية معينة.

ويشير "دايفيد ابتر" إلى الأسطورة والوظيفة السياسية التى تلعبها، وأن درجة كثافة الأساطير تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة لأخرى. ولكن لكل دولة كيان تصورى فريد أو ميراث أسطورى يعاد إحياؤه. وساهمت الثقافة السياسية الشيعية فى تشكيل الوعى السياسى وخلق الدور المحورى للإمامة ثم للولى الفقيه فى النظام الإيرانى بل والإيمان بضرورة هذا الدور.[٢]

لقد ارتبط التشيع بالهوية القومية للإيرانيين وبالخصائص النفسية والتاريخية والتراثية والصوفية للمجتمع الإيراني قبل الإسلام وبعد الإسلام ومنذ نشأة إيران المعاصرة على يد الصفويين.[٣]وظهر تأثير المذهب الشيعى فى تشكيل الوعى السياسى داخل المجتمع الإيرانى بجلاء فى انتفاضة التبغ عام ١٨٩٠، والثورة الدستورية فى الفترة ١٩٠٥-١٩١١، وتأميم النفط فى عهد مصدق ١٩٥٠-١٩٥٣، إلا أن رجال الدين لم يشاركوا مباشرة فى

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية -الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ط١، ص ٣٥.

[2] د.باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٠.

[3] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص١١١.

الحكم وحافظوا على استقلالية مؤسساتهم الدينية حتى أتاحت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩- لأول مرة فى تاريخ إيران السياسي- الفرصة لرجال الدين لمواجهة تحديات الحكم.[١]

وقد تكونت الثقافة السياسية الإيرانية بفعل العوامل الداخلية والخارجية التى كانت تعيشها إيران. وكان قيام الدولة الصفوية فى إيران ١٥٠١م- التى أعلنت المذهب الشيعى مذهباً رسمياً للدولة- بداية تأسيس دولة شيعية مستقلة ربطت بين القومية الفارسية والتشيع كمكون للهوية الوطنية وإلى دمج الدين بالدولة فى المراحل التالية، وبداية الفصل بين الشيعة والعالم السني.[٢]

واستطاعت الثقافة السياسية الشيعية أن تترك ملامحها وآثارها فى بناء الشخصية والمجتمع الإيراني، وتشكلت الفنون والآداب والعادات والخصائص المجتمعية متأثرة بهذه الثقافة الشيعية.[٣] كما أن الثقافة السياسية الشيعية الإيرانية ثقافة غنية بالرموز والدلالات التى تمكن علماء الشيعة من توظيفها فى إلهاب مشاعر الجماهير وتعبئتها ضد استبداد السلطة وعندما استولى علماء الشيعة عليها وظفوا هذه الرموز والدلالات فى اتجاه تدعيم النظام من الداخل والدفاع عنه فى الخارج.[٤] ولعل التقية الدينية والسياسية والارتباط بحلم أو عقيدة انتظار مجيء الإمام الثانى عشر أبرز ملامح الشخصية الإيرانية والتى تأثرت بالمذهب الشيعي.

لقد أثرت الأفكار الشيعية فى الثقافة السياسية الإيرانية، وقام الدين بدور واضح فى تشكيل ملامح نمط القيادة الإيرانية، وفى تحديد معالم الشرعية السياسية لكل من القيادة والنظام السياسي. ونحاول فى الصفحات التالية بحث أهم نظريتين سياسيتين فى الفكر الشيعى وهما:الإمامة، الولى الفقيه.

---

[1] مهدى نوربخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيدلوجية فى ايران المعاصرة، في، جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار، (أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ط١، ص ص٣٣-٣٤.

[2] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٨٠.

[3] المرجع السابق، ص٧٨.

[4] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى ايران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٣.

١- نظرية الإمامة الشيعية:

جوهر النظرية الإمامية يعتمد على القول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة (الإمام) ويجب أن يكون معصوماً.[١] لذلك كان طرح الشيعة الإمامية لنظرية النص والوصية أى النص على أن الإمام بعد الرسول هو على بن أبى طالب والوصية من الرسول ـ بأمر الله – لعلى بالإمامة وكذلك تسلسل النص والوصية بالإمامة لابنيه الحسن والحسين وتتسلسل بشكل وراثى عمودى فى ذرية الحسين وكل إمام يوصى لمن بعده إلى أن تبلغ الإمام الثانى عشر المهدى الغائب المنتظر.[٢]

ولا شك أن الذى دفع الشيعة إلى القول بمبدأ التعيين والنص على الإمام هو رفضهم للواقع السياسى الذى نشأ بعد وفاة الرسول (ص)، وانتقادهم لمبدأ الاختيار كأسلوب شرعى لتعيين الخليفة بعد وفاة الرسول. وقول الشيعة بمبدأ الوصية والنص على الإمام إنما يظهر كرد فعل لإخفاقهم فى الوصول إلى الحكم ورغبتهم بالتالى فى إضفاء عدم الشرعية على الخلفاء الذين اغتصبوا فى نظرهم منصب الخلافة دون وجه حق.[٣] لذلك نجد أن البعض يأخذ على الفكر الشيعى أنه يخلو من أية نظرية نقدية لتراث الشيعة القائل بالنص والوصية من الله للأئمة الاثنى عشر بالإمامة.[٤]

إن الشيعة الذين عانوا ويلات الاضطهاد الأموى بلغ بهم الأمر إلى حد الكفر بهذه السلطة البشرية، وبعد أن تكررت ثوراتهم وانتفاضاتهم الفاشلة عادوا إلى الذات، ثم تطلعوا إلى ربهم آملين فى الخلاص فتمنوا وحلموا بسلطة إلهية عادلة تتمثل فى إمام معصوم عصمة الأنبياء، عالم علم الأنبياء منزه عن نواقص البشر، لم يشترك البشر– العصاة غير المعصومين – فى اختياره والبيعة له، وإنما السماء هى التى اختارته وعينته والله سبحانه هو الذى صنعه على عينه كى يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت بالجور والفساد. كفروا بالسلطة البشرية الظالمة وكان قول الشيعة بالسلطة الدينية والإمامة

---

[١] شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها فى الفكر السياسى الإيرانى المعاصر، مرجع سابق.
[٢] المرجع السابق
[٣] أمية حسنى أبو السعود، دور المعارضة الدينية فى السياسة الإيرانية فى الفترة من ١٩٢٤-١٩٧٩، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص٧١.
[٤] د.مهدى شحادة، د.جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، (مركز الدراسات العربي-الأوربي، ١٩٩٩)، ط١، ص٢٥.

الدينية والوصية والنص من الله على الأئمة فهذا فى رأيهم هو المتسق مع العدل الإلهى ومع رعاية الخالق للمخلوقين.[1]

وقالت الشيعة إن الإمامة أصل من أصول الدين بل من أهم أصوله. فالإيمان لا يتم إلا بالاعتقاد بالإمامة وهى مع الصلاة والزكاة والصوم والحج تكون فرائض الله الخمس.

وصدوراً من هذا الموقف وأيضاً تسليماً بحاجة المجتمع إلى سلطة عليا قال الشيعة بضرورة السلطة أى بوجوب الإمامة وقالوا إن صلاح الدين والدنيا متوقف عليها وأن استمرار الرسالة الإلهية مرتبط بوجوب الإمام لأنه هو المعصوم وحده من دون الأمة. فهو المرجع المؤتمن فى الدين والدنيا. ولما كانت الإمامة على هذا النحو هى مما يقرب الناس من الخير ويبعدهم عن الشر، إذن هى لطف إلهى كما كانت النبوة كذلك فهى على النبوة تقاس وليس كما قال غيرهم تقاس على مناصب الحكام. ولهذا وجدنا الإمامة واجبة عند الشيعة وجوباً عقلياً لا شرعياً، ووجوبها على الله سبحانه لأنه هو مصدرها الأوحد وليس وجوباً على البشر لأنهم لا شأن لهم بها، فهى من أمور السماء.[2]

وذكرت المأثورات التى رواها الشيعة أو فسروها كى تشهد لعقيدتهم فى النص والوصية قد جاء أغلبها للنص على إمامة على بن أبى طالب، فلقد قالوا أنه قد نص على إمامة ابنه الحسن الذى نص على إمامة أخيه الحسين، وهكذا توالت سلسلة أئمتهم من آل البيت أبناء فاطمة بنت الرسول. وهذه سلسلة الأئمة الاثنى عشر عند الشيعة الاثنى عشرية ومن كونهم اثنى عشر أخذت هذه الفرقة تمييزاً لها عن غيرها من فرق الشيعة الإمامية هذا اسم:[3]

أ- سلسلة الأئمة الاثنى عشر:

(١) على بن أبى طالب"المرتضى" (٢٣ق.هـ ــ ٤٠هـ)

(٢) الحسن بن على "الذكي" (٣ـــ٥٠هـ)

---

[1] د.محمد عمارة، تيارات الفكر الإسلامي، (القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، ١٩٨٢)، العدد: ٣٧٦، ص ص ٣١١، ٣١٦، ٣١٧.

[2] المرجع السابق، ص ص ٣١٧، ٣١٨.

[3] المرجع السابق، ص ص ٣٢٠، ٣٢١.

(٣) الحسين بن على "سيد الشهداء" (٤ـ ٦١هـ)

(٤) على بن الحسين "زين العابدين" (٣٨ـ ٩٤هـ)

(٥) محمد بن على "الباقر" (٥٧ـ ١١٣هـ)

(٦) جعفر بن محمد "الصادق" (٨٠ـ ١٤٨هـ)

(٧) موسى بن جعفر"الكاظم" (١٢٨ـ ١٨٣هـ)

(٨) على بن موسى"الرضا" (١٥٣ـ ٢٠٣هـ)

(٩) محمد بن علي"الجواد" (١٩٥ـ ٢٢٠هـ)

(١٠) على بن محمد"الهادي" (٢١٤ـ ٢٥٤هـ)

(١١) الحسن بن علي"العسكري" (٢٣٢ـ ٢٦٠هـ)

(١٢) محمد بن الحسن "المهدي" (٢٥٦ـ...هـ)

وفيما يتعلق بتسلسل الإمامة فى ولد على بن أبى طالب فان اختلاف تيارات التشيع حول أعيان الأئمة كان سبباً رئيسياً لما أصاب هذا التيار من انقسامات. وانقسمت الشيعة إلى فرق عديدة إلا أن أهم تياراتها الرئيسية هي: الإمامية الاثنى عشرية، الزيدية، والإسماعيلية.[1]

أما الاثنى عشرية فإنهم بعد تحديدهم لسلسلة أئمتهم الاثنى عشر قالوا أن إمامهم الثانى عشر محمد بن الحسن قد اختفى اتقاءً للهلاك فى سرداب بمدينة سامراء بالعراق. وأنه حى لم يمت ولن يموت حتى يظهر فيقود شيعته لبناء الدولة الإسلامية، كى يملأ الأرض عدلاً بعد أن امتلأت بالجور والفساد. وأنه لذلك هو المهدى الذى يدعون الله أن يعجل ظهوره ويسهل فرجه، وهم يعتبرون بقائه حياً هذه القرون من الأمور الجائزة عقلاً الواجبة بالنصوص المروية عندهم، وأنه فى النهاية ليس إلا إحدى المعجزات التى اختص بها الله الأئمة اختصاصه الرسل والأنبياء.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص٣٠٣.

[2] المرجع السابق، ص ص٣٢٠-٣٢٣.

ب – صفات الإمام عند الشيعة: [1]

تتمثل صفات الإمام في رأيهم في مجموعتين رئيسيتين:

(١) صفات يجب أن يتصف بها من حيث كونه إماماً وذلك مثل كونه معصوماً وكونه أفضل الخلق على الإطلاق. والفضل هنا فضل في الدين والمرتبة الدينية والدرجة عند الله بالقياس إلى غير الأئمة من عباد الله.

(٢) صفات يجب أن يتصف بها بحكم المهام التي يتولاها وذلك مثل علمه بالسياسة وبجميع أحكام الشريعة وكونه حجة وكونه أشجع الخلق.

هذه هي صفات الإمامة عند الشيعة الذين قاسوا الإمامة على النبوة فوصفوا الإمام بصفات النبي بل لعلهم قد بلغوا بالأئمة ما لم يبلغ غيرهم بالأنبياء، وكان طبيعياً للإمام المعصوم وهذه هي صفاته وتلك هي قدراته، أن تكون له سلطات لا تعرف الحدود ولا القيود. والشيعة يؤصلون عموم سلطات الإمام وشمول سلطانه بما يضاف في بعض روايات "حديث الغدير"من أن وضع النبي من حيث كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم هو للإمام فهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فكل ما في الدنيا هو للإمام. كما يرون أن دفع الإمامة كفر كما أن دفع النبوة كفر. لأن منطلق الإمامة هو منطلق النبوة والهدف الذي لأجله وجبت النبوة هو نفس الهدف الذي من أجله تجب الإمامة. وكما أن النبوة لطف من الله كذلك الإمامة، وامتازت الإمامة على النبوة أنها استمرت بأداء الرسالة بعد انتهاء النبوة.[2]

تعتبر فكرة الحتمية التاريخية تجاه قضية السلطة من أهم خصائص التشيع، فليست هناك حكومة عادلة إلا بعودة الإمام الغائب. هذه الحتمية لعبت دوراً مهماً في صياغة الكثير من المفاهيم المساندة لدعم هذه النظرية مثل: الغيبة، الانتظار، الرجعة، الظهور، التقية..الخ. وظل العمل السياسي منذ قرون محوراً لجدل طويل وعميق في الفكر والفقه الشيعيين وهنا تنبغي التفرقة بين ثلاث مراحل في التاريخ الشيعي:[3]

---

[1] المرجع السابق، ص ص٣٢٦-٣٢٧.

[2] المرجع السابق، ص ص٣٢٩- ٣٣١.

[3] فهمي هويدي، ايران من الداخل، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩١)، ط٤، ص٧٧.

ج – مراحل علاقة الإمامة بالسلطة فى التاريخ الشيعي:

(١) مرحلة اجتماع الإمامة مع السلطة (بمعنى القيادة السياسية) وهى تبدأ بتولى الإمام على الخلافة فى سنة ٣٥هـ وتنتهى باستشهاد ولده الحسين على يد يزيد بن معاوية فى سنة ٦١هـ.

(٢) فى المرحلة الثانية انفصلت الإمامة عن السلطة. حيث بقيت الإمامة فى آل البيت، بينما انتقلت القيادة السياسية الفعلية إلى غيرهم من الأمويين والعباسيين، وهى تمتد من إمامة على بن الحسين (زين العابدين المتوفى سنة ٩٤أو٩٥هـ إلى اختفاء الإمام الثانى عشر محمد المهدى الذى ولد سنة ٢٢٥هـ وليس معروفا تاريخ اختفائه بالضبط).

(٣) المرحلة الثالثة بدأت بغيبة الإمام الثانى عشر وبها فقد الشيعة الرمزين معاً. إذ لم يعد لسلالة الحسين– التى انحصرت فيها القيادة– أى دور فى الإمامة. طوال تلك الفترة التى استمرت أكثر من ١١ قرنا ظلت أسئلة عديدة حول مصير الشيعة مثارة بين طبقات الفقهاء وأجيالهم وكان أهم تلك الأسئلة هي: من يتولى القيادة ؟ وكيف؟ وهل يجوز أن تقوم للشيعة دولة أم لا ؟ وهكذا.

لم تكن هناك مشكلة فقهية فى مرحلة اجتماع الإمامة مع السلطة، فقد كان الشكل الأمثل للقيادة قائماً، رغم الملابسات المأساوية التى أحاطت به. ولكن النهاية المفجعة للإمام الحسين أحدثت جروحاً عميقة فى الضمير الشيعي. إلا إنه كان لها تأثيرها المباشر على مواقف الأئمة الذين تتابعوا بعده.

ولا يشكل التمرد أو الثورة أياً من قسمات المرحلة الثانية فى التاريخ الشيعى منذ ما بعد استشهاد الإمام الحسين والى اختفاء الإمام الثانى عشر محمد المهدى. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الأئمة الذين تتابعوا فى تلك الفترة كانوا مستسلمين للأوضاع القائمة أو راضين عنها. فالمصادر التاريخية تشير إلى أن بينهم من كان ناقداً لتلك الأوضاع فضلاً عن أن أكثرهم اعتبروا خلفاء تلك الأزمنة مغتصبين لحق آل البيت فى الإمامة.[1] وربما كانوا يرون أن لهم رسالة أوسع من الحكم والسلطان، فنجد أسماء معظم هؤلاء الأئمة لا فى كتب التاريخ بل فى كتب التصوف.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص ص٧٧– ٨١.

[2] د.إبراهيم الدسوقى شتا، الثورة الإيرانية.الجذور، الأيدلوجية، (القاهرة:الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨)، ط٢، ص٢٩.

د- استقرار فكرة المهدوية:

إن فكرة المهدى المنتظر الذى سيعود لكى يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً قد قالت بها كل الفرق الإسلامية بشكل أو بآخر، وتباينت الدوافع والأسباب التى أدت إلى ذلك وقد كان الأخذ بهذه الفكرة لدى الشيعة الاثنى عشرية يعد اتساقاً مع مذهبهم الذى لا يسمح بالخروج على الحاكم على تسليمهم بظلمه وجوره.[1]

كما تأتى أيضاً أهمية فكرة المهدى من كونها أتمت صورة المذهب عقائدياً وساعدته على التماسك فى وجه التحدى الذى فرضه موت الحسن العسكرى دون أن يترك وصياً ظاهراً. كما أن فكرة غياب الإمام تتناقض مع فلسفة الإمامة التى تقول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة ووجوب كونه معصوماً ووجوب التعيين له فى كل مكان وزمان. لذلك لجأوا إلى فكرة النيابة الخاصة عن الإمام المهدى فى زمن الغيبة الصغرى من سنة ٢٦٠-٣٢٩هجرية وهى المدة التى كان يتصل فيها بالناس عبر نوابه. واستعملت هذه النيابة فى حينها لإثبات وجود المهدى وحماية مذهب الإمامية من الانتكاسة. وأهم ما فيها أنها أرست فكرة جواز النيابة عن المهدى حينئذ.[2]

ثم بدأت الغيبة الكبرى للإمام المهدى بعد ختم النيابة الخاصة. وعاد الأمر بالشيعة إلى اللحظة الثقافية السنية التى تقول بخلو الزمان من نبى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم إلا أنهم لجأوا إلى عقيدة التقية والانتظار لظهور المهدي، وذلك لقطع الطريق أمام مدعى النيابة الخاصة وللانسجام مع الأسس التى قامت عليها الإمامة(عدم خلو الأرض من إمام معصوم معين بالنص يتصدى للاجتهاد الدينى وللإمامة السياسية).[3] ويشير البعض أن الدافع وراء ذلك كان تجنب المزيد من القتل والاضطهاد، وحتى لا يتسرب اليأس إلى أتباع هذا المذهب.[4]

---

[1] أمية حسنى أبو السعود، مرجع سابق، ص ٨٤.

[2] شفيق شقير، مرجع سابق

[3] المرجع السابق

انظر أيضاً:جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة.الثورة الإيرانية من١٩٧٩حتى١٩٨٩، ترجمة: محمد أبو رحمة، (القاهرة:مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ط٣، ص١١٣.

[4] أمية حسنى أبو السعود، مرجع سابق، ص٨٤.

وهكذا يتبين أن نظرية الإمام الغائب أو الإمام المهدى المنتظر من النظريات المهمة التى تحكم العقيدة الشيعية ومفهوم الانتظار هو أحد الدعامات الأساسية لهذه النظرية. ومع تباطؤ ظهور أية مؤشرات تدل على قرب ظهور الإمام الغائب ظهرت فكرة ولاية الفقيه كصيغة بديلة لنظام حكم الأئمة تقدم صورة أكثر إيجابية لمفهوم الانتظار.[1]

هـ - تطور دور الفقهاء ومكانتهم الدينية والسياسية فى إيران:

تقدم الفقهاء لشغل الموقع الخالى فى قيادة الطائفة – بعد اختفاء الإمام المهدى ورفضهم للسلطة القائمة – ونجحوا فى تصميم نسيج مكنهم من الحفاظ على مسيرة المذهب وولاء أتباعه. وكانت الولاية هى الصيغة التى ابتكرها فقهاء الشيعة لتحل محل الخلافة. وكانت المرجعية صيغة موازية لفكرة الحكومة وكان التقليد تحقيقاً لمعنى الانتماء. أدى ذلك إلى صيانة الطائفة من التشرذم والاندثار وهو المصير الذى لقيته بعض فرق الشيعة الأخرى مثل الراوندية والكيسانية.[2]مع ذلك ظلت قضية الإمامة والقيادة الشرعية مثارة، ومحل تساؤل فى ساحة الفكر الشيعى قرون طويلة. تعددت الإجابات على مدى هذا الزمن الطويل مما أفرز اختلافاً فى مواقف الفقهاء إزاء قضايا العمل السياسى من مبدأ الإسهام فيه إلى صيغة هذا الإسهام ومداه إذ لم يكن عزوف الفقهاء عن السياسة أو الانخراط فيها تعبيراً عن ميول شخصية بقدر ما كان ذلك تجسيداً لمدارس فقهية وتيارات تتفاعل فى الحوزة منذ عدة قرون.[3]

وفى ظل عهد القاجار استطاعت المؤسسة الدينية والدور السياسى للفقهاء أن يبرز كقوة حقيقية ــ فكرية وسياسية ــ مؤثرة فى صياغة الأحداث الجديدة فى إيران. وبرزت مدرستان داخل الفكر الشيعى الإمامى هما: مدرسة الإخبار، مدرسة الأصول، وكان الخلاف بينهما يدور حول فكرتين رئيسيتين هما الاجتهاد والتقليد. فقد كانت مدرسة الإخبار ترى وجوب

---

[1] د.علا أبو زيد، ولاية الفقيه.تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، في، د. سيف الدين عبد الفتاح ود.السيد صدقى عابدين، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١، ص ص٣٨٧، ٣٨٨.

[2] فهمى هويدي، مرجع سابق، ص٨٣.

[3] المرجع السابق، ص٨٤.

الوقوف عند الأخبار والأحاديث. وهي ترفض فكرة الاجتهاد، وتؤكد أنه فى ظل غيبة الإمام فإن المجتهد لا يمكن أن يمارس الاجتهاد للوصول إلى أحكام معينة، وأن مصدر الأحكام يجب أن ينبع من التقليد لأحكام الأئمة السابقين (الفقيه مجرد مخبر لأحاديث الرسول والأئمة المعصومين). وقد تأخر ظهور هذا الاتجاه عند الشيعة الإمامية حتى مطلع القرن السابع عشر الميلادى وكان موقف هذا الاتجاه رد فعل لما آل إليه المذهب الأصولى على يد فقهاء الدولة الصفوية فى أواخر عهدها حيث حولوا منهج الاجتهاد فى علم الأصول إلى أحكام تبريرية للسياسة السلطانية.[1]

ولكن الأمر لم يستقر على ذلك، فاستطالة ظهور الإمام المهدي، وتقدم الزمن وإلحاح الحاجة وكثرة النوازل قد دفعت ببعض فقهاء الإمامية للسير قدماً فى فتح باب الاجتهاد وخرق أبواب فقهية كانت محكمة الإغلاق حتى تلك المتوقفة على وجود الإمام المهدى كالجهاد والجمعة وإقامة الحدود...وغيرها. واحتل الفقيه بهذا موقعاً مميزاً بعد أن أخذ موقعه إلى جانب النص. وتكرست مرجعية الفقهاء ودورهم فى النيابة عن المعصوم فى الاجتهاد والمرجعية الدينية. وهكذا تبدلت وظيفة الفقيه من راو إلى مجتهد إلى منصب شرعى إلى ولاية مستمدة من الله فتحت الباب أمام ولاية الفقيه المطلقة.[2]

فالنتيجة المنطقية المترتبة على مرجعية الفقهاء تقود إلى استنتاج سياسي: إذا كان منصب المرجعية يمثل – بشكل ما– سلطة الإمام الثانى عشر الغائب ألا يعنى هذا أن المرجع الأكثر علماً يملك أيضاً السلطة الدنيوية للإمام الثانى عشر.[3]

ويمكن القول أن المعانى السياسية لمكانة المجتهد كمرجع تقليد اكتسبت مكانة تدريجية خلال القرن التاسع عشر. وكان من المفروض أن يخضع الملك تماماً مثل رعيته لإرشاد المجتهد الذى يملك سلطة التوجيه. بمعنى أن تكون الدولة أداة تنفيذية لسلطة العلماء. لكن الافتراض لم يتحقق فى عهد القاجار، وكان وجود التوتر الحاد هو السمة الواضحة فى العلاقة بين العلماء والملكية.[4]

---

[1] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٨٩.

[2] شفيق شقير، مرجع سابق.

[3] روى متحدة، الفكر السياسى الشيعى ومصير الثورة الإيرانية، في، جمال سند بدوى (إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار، (أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١٠٤.

[4] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٩٢.

وتعززت قوة معارضة المؤسسة الدينية وفقهائها المبدئية والقوية تجاه الدولة نتيجة ارتباط حكم القاجار بالقوى الأجنبية، والتى كانت تسعى لبسط سيطرة كاملة على إيران وتدمير خصائص المجتمع الإيراني. وقادت المؤسسة الدينية الدعوة للمقاومة وبث الوعى بأخطار النفوذ الغربى ومصالحه المتزايدة بين الإيرانيين. وجاءت الإجراءات الإصلاحية وإضفاء الطابع الغربى عليها لتزيد من درجة عداء العلماء تجاه الدولة. وكان من أهداف هذه الإجراءات تقليص نفوذ ودور الفقهاء والمؤسسة الدينية خصوصاً فى المجال القانوني. وبهذا حددت المعارضة الممثلة بالمؤسسة الدينية والعلماء موقفها من السلطة القائمة بهدفين رئيسين: مقاومة سيطرة القوى الأجنبية الاستعمارية، ورفض الاستبداد والطغيان الداخلى الذى تقوده الأسرة الحاكمة. هذا الهدف المزدوج أورثه العلماء إلى كل المراحل اللاحقة التى ارتبطت بإيران.[1]

وينبغى الإشارة إلى أن هناك تحالفاً تاريخياً بين المؤسسة الدينية وقطاع التجار "البازار" حيث كانتا المؤسستان الرئيستان المجتمعتان المستقلتان عن السلطة. وكان هذان الاتجاهان هما القوة الوحيدة فى إيران التى حافظت على استقلالها المؤسسى والفعلى عن سيطرة الدولة ومؤسساتها. هذا التحالف كان يمثل جبهة المعارضة الرئيسية والمتساندة فى مواجهة عجز الدولة. وكان من أهم مصادر الاستقلالية المادية للمؤسسة الدينية المساهمات المالية التطوعية والتى تأتى فى شكل تبرعات ونسب يحددها الشرع كالزكاة والخمس، والتى يقدمها التجار كحق شرعى ثابت يقرها المذهب الاثنى عشري. ويعتبر هذا الدخل ثانى أهم مصدر دخل للعلماء والمؤسسة الدينية بعد الأوقاف المرتبطة بالمساجد ومؤسسات التعليم الديني.[2]

وكان هناك جناح فى المؤسسة الدينية يرفض المبدأ الدستورى، ولم يؤيد الحركة الدستورية سنة ١٩٠٥ــ ١٩١١ لأنه يتعارض مع الإسلام ــ من وجهة نظرهم ــ وخوفاً من انتشار العلمانية واقتباس الدساتير الغربية، بينما يدعو إلى التطبيق الكامل والسليم للشريعة الإسلامية. وكان الرأى الراجح فى النجف أن التطبيق السليم للشريعة أمر مستحيل ما دام الإمام فى حالة الغيبة. لكن استقر رأى الأغلبية على أن الحد من الأعمال القمعية التى تمارسها السلطة ضرورة بانتظار عودة الإمام إلى الظهور. وأنه حتى يتحقق هذا

[1] المرجع السابق، ص ص٩٢-٩٣.
[2] المرجع السابق، ص٩٣.

الأمر بشكل جيد لابد من إيجاد قوانين منظمة لحركة الدولة، ومجلس استشارى يراقب تطبيق هذه القوانين ولم يكن الفقهاء ينظرون للدستور باعتباره مساوياً للشريعة.[1] ومع زيادة وطأة الظلم والاستبداد السياسى فى عهد الشاه رضا بهلوى ومن بعده ابنه الشاه محمد رضا بهلوى فى سياسات التعسف والاستبداد السياسي، وفور إعلانه لثورته البيضاء هاجمها فقهاء الشيعة الاثنى عشرية وعلى رأسهم آية الله الخميني. ومع ازدياد التدخل الأجنبى فى إيران اشتعلت الثورة الإيرانية عام١٩٦٣.[2] ثم بدأ طرح الخمينى لفكرة ولاية الفقيه على تلاميذه فى الحوزة العلمية بالنجف الأشرف.

٢- ولاية الفقيه:

بعد أن رجحت كفة الأصوليين فى نهاية المطاف ومارس العديد من المجتهدين الأصوليين المشاركة والعمل السياسى استطاع هذا الاتجاه أن يفرز خطين رئيسيين داخله:

- اتجاه يرى بأن التطبيق الصحيح للشريعة لا يمكن أن يتم فى ظل غيبة الإمام لكن يدعو للمشاركة فى الممارسة السياسية بالقدر الذى يضعف ويحد من شرعية السلطة القائمة إلى أدنى مستوى، ويساعد فى مواجهة استبداد السلطة والحاكم. وقد كان الشيخ نائينى فى كتابه "تنبيه الأمة" معبراً عن هذا الخط ولقى المساندة من أغلب مراجع المؤسسة الدينية الكبار أمثال شريعتمدارى، طلقاني، كلبيكاني، أبو القاسم الخوئى وآخرين.
- اتجاه آخر يدعو إلى توسيع الممارسة بحيث يقيم الفقهاء دولة إسلامية دون انتظار عودة الإمام من غيبته. هذا الخط الحركى التثويرى داخل المدرسة الأصولية هو الذى دعا إلى عموم ولاية الفقيه فى مراحل لاحقة، والى تغليب المنطق والنظرة الواقعية العملية من خلال توسيع صلاحيات الفقيه ووظائفه حتى تشمل ما للإمام الغائب من واجبات

[1] لمزيد من التفاصيل عن موقف الفقهاء الشيعة من الثورة الدستورية انظر المرجع السابق، ص ص٩٦-١٠٢.
أيضاً: د.آمال السبكي، تاريخ إيران السياسى بين ثورتين(١٩٠٦-١٩٧٩)، (الكويت:المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد:٢٥٠، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ص٣٠-٣٨.
[2] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص١٩٠.

ووظائف واختصاصات. ويرى أن غيبة الإمام طوال هذه الفترة تعد سبباً رئيسياً فى نقل جميع صلاحياته إلى الفقهاء المعاصرين، وقد أيد هذا الاتجاه الدعوة لعموم ولاية الفقيه، لأن الولاية الخاصة تسبب ضرراً للإسلام والمسلمين فى واقعهم المعاش، ودعموا هذه المقولة بالحجج والأسانيد والمأثورات داخل المذهب الشيعي.[1]

لقد تطورت نظرية ولاية الفقيه تطوراً تدريجياً تاريخياً على يد فقهاء ومجتهدى الإمامية حتى وصلت إلى الصورة التى قدمها الإمام الخمينى فى كتابه ومحاضراته عن الحكومة الإسلامية.

لعب الفقهاء الشيعة الذين تأثروا بالاتجاه الحركى فى المدرسة الأصولية دوراً رئيسياً فى تشجيع انخراط الفقيه فى المواقف والأحداث السياسية، فبرز المجتهد الشيرازى ١٨٩٥م فى فتواه الشهيرة بتحريم التبغ مما ألغى الامتياز عن الشركة الإنجليزية، وجاءت فتوى الشيرازى الحائرى عام ١٩٢٠ بجواز حمل السلاح واستخدام القوة فى ثورة العراق ضد الإنجليز والوقوف خلف القادة والساسة والفقهاء ليؤكد تزايد دور الفقهاء فى الحياة السياسية، كما أدى الشيخ حسن المدرس دوراً سياسياً معارضاً فى عهد الشاه رضا بهلوى بالتعاون مع نائينى الذى كان من دعاة تقييد سلطات الدولة والحكام بالدستور، وجاء كاشانى فى عهد محمد رضا بهلوى ومصدق ليحافظ على استمرارية الدور السياسى للفقيه منذ بدايات القرن التاسع وحتى الوصول لعهد الخميني.[2]

لكن يظل الخمينى هو الذى حول فكرة "ولاية الفقيه " إلى نظرية سياسية وخرج بالفكر السياسى الشيعى من مدخل الجمود السياسى الذى فرضه مبدأ الانتظار أو الغيبة فى التعامل مع السلطة. وأصبح وفقاً لهذه النظرية بإمكان الفقهاء العدول حسب الشروط التى بينها الخمينى تولى السلطة وإقامة حكومة ودولة إسلامية تطبق فيها الشريعة دون الحاجة لانتظار عودة الإمام الغائب وإقامة حكومته الإسلامية.[3]

[1] المرجع السابق، ص ص١٢٠، ١٢١.
[2] المرجع السابق، ص ص١٢٣، ١٢٤.
[3] المرجع السابق، ص١٢٤.

أ- الإمام الخمينى ونظرية ولاية الفقيه:

انحاز الخمينى للرأى القائل بعموم ولاية الفقيه عندما أدرك مدى عقم الموقف الشيعى التقليدى والذى يؤثر العزوف عن العمل السياسى انتظاراً للإمام الغائب حتى فى مواجهة نظام مستبد وجائر. فلقد آمن الخمينى أن النظام الإيرانى القائم نظام فاسد، وأنه لابد من إزالته. وأنه لا توجد غير قوة العقيدة التى يمكنها أن تسقطه، فاستدعى فكرة عموم ولاية الفقيه من التراث الشيعي، وطورها وأكسبها أبعاداً سياسية مما جعلها ترتبط باسمه تحديداً.[1]

قدم الإمام الخمينى تفسيره لمفهوم "ولاية الفقيه" فى كتابه "الحكومة الإسلامية"، ووضح فيه الدوافع الواقعية التى جعلته يدعو للثورة والخروج على مبدأ "الانتظار". وعرض الخمينى هذه النظرية عام ١٩٦٥م. وقد ارتكزت على محورين أساسيين : لابد من تشكيل حكومة إسلامية ومسؤولية إقامتها تقع على عاتق الفقهاء العدول.

وكان طبيعياً أن يرد الخمينى على مقولات الداعين إلى انتظار الإمام الغائب فطرح على مستمعيه فى حوزة النجف الأشرف مجموعة من الأسئلة إذ قال : "قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدى أكثر من ألف عام وقد تمر ألوف السنين فى طول هذه المدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة ؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتى عام مثلاً (حتى اختفاء الإمام الثانى عشر) إن الذهاب إلى هذا الرأى أسوأ فى نظرى من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ.. ". وفى موضع آخر من محاضراته عاد يتساءل : " فى عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شئون الدولة.. ما هو الرأى ؟..هل نترك أحكام الإسلام معطلة أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام ؟ أم نقول أن الإسلام جاء ليحكم قرنين من الزمان فحسب ليهملهم بعد ذلك؟ وبوضوح أجاب على السؤال: على الفقهاء العدول أن يتحينوا هم الفرص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة رشيدة يراد بها تنفيذ أمر الله وإقرار النظام العادل."، ويشترط الخمينى فى الفقيه الحاكم شرطين رئيسيين: العلم بالقانون والفقه الإسلامى، والعدالة.[2]

وهو يؤكد ثبوت وعموم ولاية الفقيه، ويفترض لهذا الفقيه العادل- إذا وجد- حق إقامة الحكومة الإسلامية وحق الطاعة. وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلى من أمور المجتمع ما كان النبى (ص)

---

[1] د.علا أبو زيد، مرجع سابق، ص٣٩١.

[2] السيد روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، د.ن، د.ت، ط٣، ص ص٢٦، ٤٥.

منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية السياسية ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين علي.[1]

كما اعتبر الخميني ولاية الفقيه أمر اعتبارى جعله الشرع كما القيم على الصغار فالقيم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكمية.[2] ويشير الخميني أن قيام الفقيه بالوظائف الشرعية إنما هو تنفيذ لأوامر الله وطاعة له. ونظر الخميني للفقيه باعتباره "وصي" النبى فى عصر الغيبة، وهو إمام المسلمين وقائدهم والقاضى بينهم فى مشاكلهم المعاصرة. ولا يعارض الخمينى الاستفادة من أصحاب التخصصات الأخرى فى النواحى العلمية والفنية والتطبيقية والتنظيمية. لكن فيما يتعلق بالأمور السياسية والاجتماعية وإدارة الدولة وتحقيق العدل بين الناس فهى من اختصاصات الفقيه العادل. ويرى الخمينى أن حكومة الإسلام هى حكومة القانون والحاكم هو الله وحده وهو المشرع لا سواه وهذا ما دفع البعض لوصف الحكومة الإسلامية بأنها حكومة الحق الإلهى إلا أنه وصفها بأنها حكومة الفقهاء العاملين بالفقه والعاملين بالعدل.[3]

والحكومة الإسلامية عند الخمينى لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة فهى وإن كانت دستورية وليست مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه، إلا أنها فى فكر الخمينى تكتسب معنى خاصاً. فإذا كان محك الدستورية فى النظم القائمة هو التقيد بالنصوص الوضعية التى قد تكون لها روافدها الدينية أحياناً، فإن محك هذه الدستورية فى النظام الإسلامى هو التقيد المطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة.[4]

ب - ولاية الفقيه فى نظر علماء الشيعة:

حسب وجهة نظر بعض علماء الشيعة المعاصرين، فان ولاية الفقيه هى ولاية اعتبارية أى تعتمد على العقل وليس الوحي، لأن الوحى انقطع مع موت الرسول (ص). وهى ليست كولاية الإمام لأن الإمام مزود بلطف إلهي،

---

[1] المرجع السابق، ص٤٩.

[2] المرجع السابق، ص٥٠.

[3] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص١٢٨، ١٢٩.

[4] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ٥٤.

بينما الفقيه مزود بعلمه وعدالته ونزاهته وسعة تفكيره، وهذا ما يؤكده أيضاً الإمام الخميني.[1]

وليس الفقهاء هم الذين ابتدعوا لأنفسهم هذه الوظيفة بل الله هو الذى حدد لهم هذا الدور سواء فى الآيات القرآنية أو على لسان الرسول الذى ذكر ذلك فى أحاديثه. وهذا التعيين الضمنى من الله لا يطال شخص الفقيه وهويته بل دوره، وبذلك فإن دور الفقيه برأى المفكرين الشيعة المعاصرين هو دور إلهى أى تم تعيينه من الله أما شخص الفقيه وهويته فهذا من اختصاص الأمة الإسلامية لأنها هى التى تحدد الشخص المناسب كما يقول السيد محمد باقر الصدر:"والنبى والإمام معينان من الله تعالى تعييناً شخصياً وأما المرجع فهو معين تعييناً نوعياً. أى أن الإسلام حدد الشروط العامة للمرجع، وترك أمر التعيين والتأكيد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها. ومن هنا كانت المرجعية كخط قراراً إلهياً، والمرجعية كتجسيد فى فرد معين قراراً من الأمة".[2]

يعترض بعض علماء الشيعة المعاصرين على رأى الإمام الخمينى فى مسألة ولاية الفقيه. وبعض هؤلاء ممن شاركوا شعب إيران ثورته على الحكم الإمبراطوري، وكانت لهم مكانتهم البارزة فى قيادة الثورة وبعد انتصارها وبعضهم ممن يقيمون خارج إيران وكان لهم موقف واضح فى تأييد الثورة وقيادتها.[3]

فى الفريق الأول أغلب المراجع الكبار وعلى رأسهم آيات الله شريعتمداري، طلقاني، والطباطبائي، والقمي، والشيرازي، وزنجابي، وكلبايكاني، ومرعشي نجفي، والخوئي، وإجمال موقفهم هو ضرورة امتناع الفقهاء عن الاشتغال بالسياسة، وأن يكونوا معنيين فقط بالدعوة والتربية مع إمكانية توجيه السلطة من خلال لجنة إشراف على القوانين، حيث لا دور للفقيه فى الحكم بأية صورة على أساس أن الحاكم العادل لا يمكن أن يبرز بين ظهرانى الشيعة إلا بظهور الإمام الغائب.[4] ويقرر آية الله شريعتمدارى أحد كبار علماء الشيعة فى إيران:" أن المبدأ الذى نسعى إليه هو أن يحكم الشعب نفسه. هذه هى الجمهورية الإسلامية لأنه لا يجوز أن يحكم فرد واحد

---

[1] د.مهدى شحادة، د.جواد بشارة، إيران:تحديات العقيدة والثورة، مرجع سابق، ص٢١.

[2] المرجع السابق، ص٢١.

[3] د.محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية، (الإسكندرية:المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٣)، ص٢٧٧.

[4] د.علا أبو زيد، مرجع سابق، ص٣٩٥.

أو طبقة واحدة. فللشعب أن ينتخب ممثليه للبرلمان بالاقتراع الحر وكل حكومة تريد أن تحكم لابد أن تنال ثقة البرلمان بعد أن يعينها رئيس الجمهورية. وعندما يقر البرلمان القوانين لابد أن يراعي رأى الأكثرية انطلاقاً من عدم جواز مخالفة القوانين للإسلام، لأن الأكثرية الساحقة من أهل البلاد هم من المسلمين".[1]

ومن الفريق الثانى العالم الشيعى المعروف الشيخ محمد جواد مغنية، فقد كان آخر ما نشره قبيل وفاته كتابه "الخمينى والدولة الإسلامية"، فبينما يرى الخمينى أن ولاية الفقيه ولاية عامة كولاية النبى (ص) وكولاية الأئمة المعصومين، يرى الشيخ مغنية أن ولاية الفقيه أخص وأضيق من ولاية النبى أو ولاية الأئمة المعصومين. ويناقش مغنية محاولة الخمينى للربط بين ولاية الفقيه أو"قوامته" وبين الولاية أو القوامة على القصر فينتهى إلى تقرير أن التفاوت فى المنزلة يستدعى التفاوت فى الآثار لا محالة. ومن هنا كان للمعصوم الولاية على الكبير والصغير حتى المجتهد العادل. أما المساواة بين الاثنين كماً وكيفاً فلا تستدعى بحال أن تكون ولاية المجتهد كولاية المعصوم الذى هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم حتى أنفس المراجع الكبار وينقل الشيخ مغنية بعض أقوال علماء الشيعة التى تذهب إلى عدم صحة عموم ولاية الفقيه ويقصرونها على أمور القضاء والإفتاء فى عصر الغيبة.[2] ويرى أن الدولة الإسلامية لا تعنى سيطرة الشيوخ على الحكم، واحتكارهم لسلطان السياسة، وإنما تعنى أن الشريعة الإسلامية هى الإطار والمعيار لقوانين الدولة لتصرفاتها. فكل ما يتفق وهذه الشريعة يجب تنفيذه ولا يجوز الطعن فيه. وما ثبت تعارضه يحكم ببطلانه وإلغاء آثاره.[3]

ويبدو أن الخلاف بين رأى الخمينى ورأى غيره من علماء الشيعة يرجع إلى اختلاف غاية الخمينى عن غاية غيره ممن سبقه من علماء الشيعة الذين قصروا هذه الولاية على أمور القضاء والإفتاء. حيث أن اتجاه الخمينى إلى هدف سياسى محدد منذ بدأ حركته المعارضة للشاه ونظام حكمه. هذا الهدف السياسى هو إقامة حكومة إسلامية ترث حكم الشاه، وتقيم فى إيران دولة إسلامية. وكانت العقبة التى تقف فى وجه هذا الاتجاه وتحول دون تحقيق هذه الغاية عقبة فكرية تتمثل فى عدم اقتناع أتباع المذهب الشيعى بحكومة

[1] د.محمد سليم العوا، مرجع سابق، ص٢٧٧.
[2] المرجع السابق، ص ص٢٧٨، ٢٧٩.
[3] فهمى هويدي، مرجع سابق، ص١٠٥.

تتصف بصفة الإسلامية إلا إذا كان على رأسها الإمام المعصوم. وهذا الإمام فى نظرهم لم يعد بعد ويتعين على الشيعة انتظار عودته ليقوم بأمر الدولة الإسلامية. ولم يكن أمام الخمينى من سبيل لتخطى هذه العقبة فى المذهب الشيعى والفكر السياسى الشيعى إلا تطوير نظرية ولاية الفقيه من منطلق سياسى يتيح للشيعة إقامة دولة إسلامية على الرغم من غيبة الإمام المعصوم.[١]

ج - ولاية الفقيه عند فقهاء أهل السنة:

يرى الإمام أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى الملقب بإمام الحرمين أن العلماء هم فى الحقيقة الذين يجب أن يكونوا حكام الأمة إذا لم يوجد شخص يستحق منصب الخلافة بشروطه المحددة فى الفقه السياسى الإسلامي. وهو لا يضع العلماء كما يفعل غيره من الفقهاء ضمن أهل الحل والعقد بمكانتهم المعروفة فى الفقه الإسلامي، وإنما يجعل الحكم إليهم والحاكم المحتكر لقوة السلطة تابع لهم. ويبدو من ذلك وضوح الشبه بين نظرية ولاية الفقيه كما يعرضها آية الله الخميني ومكانة الفقهاء عند الجويني. وإذا كان الخمينى يرى للفقيه ولاية سياسية فى غيبة الإمام المعصوم فإن الجوينى يرى للفقهاء الولاية نفسها فى حالة عدم وجود الخليفة الشرعى الذى يحكم الدولة الإسلامية.[٢]

ويرى د.محمد عمارة أن الخمينى لم يقدم ـــ والفقهاء المجتهدين الذين زاملوه وتابعوه فى الثورة الشيعية الإيرانية الحديثةـ الجديد فيما يتعلق بنظرية الإمامة، ففى هذه القضية نجد الخمينى تقليدياً محافظاً ليس لديه تجديد ولا جديد، لكن الجديد الذى سلط عليه المزيد من الأضواء هو:[٣]

- تشخيص الواقع البائس الذى يحيا فيه المسلمون
- إبراز تناقض هذا الواقع مع الإسلام نهجاً وفكراً

---

[1] د.محمد سليم العوا، مرجع سابق، ص٢٨٢.

[2] المرجع السابق، ص ص٢٨٣-٢٨٧.

[3] د.محمد عمارة، الفكر القائد للثورة الإيرانية، (القاهرة:دار ثابت للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ط١، ص١٣.

- التركيز على "عموم ولاية الفقيه" كموقف عملى مدعم بالفكر النظرى يتجاوز به الشيعة الجمود الذى شل حركتهم الثورية منذ غيبة الإمام الثانى عشر.

د - ولاية الفقيه فى الدستور الإيرانى:

جاء الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩ ليؤكد على ولاية الفقيه، ونص على أن قيادة المرجع الأعلى هى القاعدة.ثم أدى منطق الأحداث السياسية إلى تعديل الدستور عام ١٩٨٩حيث يستلزم أن يكون قائد أو مرشد الأمة الإيرانية مجتهداً ولا يشترط بالضرورة أن يكون مرجعاً.[١]

جاء فى نص المادة الأولى فى الدستور أن نظام الحكم فى إيران هو الجمهورية الإسلامية، كما تنص المادة الخامسة على "فى زمن غيبة الإمام المهدى تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة فى جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقى البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة ١٠٧".[٢]

ويخصص الفصل الثامن للمواد المتعلقة بالقائد أو مجلس القيادة، ونجد فى المادة ١٠٧" بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية آية الله الخمينى الذى اعترفت الأكثرية من الناس بمرجعيته وقيادته توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة فى المادتين الخامسة والتاسعة بعد المائة ومتى ما شخصوا فرداً باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والاجتماعية أو حيازته تأييد الرأى العام أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة فى المادة التاسعة بعد المائة انتخبوه للقيادة وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائداً ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسئوليات الناشئة عن ذلك.كما تشير نفس المادة إلى أن القائد يتساوى مع كل أفراد البلاد أمام القانون".[٣]

---

[1] روى متحدة، مرجع سابق، ص١٠٥.

[2] دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مديرية الترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص ص٢٣، ٢٧

[3] المرجع السابق، ص٩٥.

(١) الشروط اللازم توافرها فى القائد:

وتأتى المادة التاسعة بعد المائة لتبين الشروط اللازم توفرها فى القائــد وصفاته وهى :[1]

(أ) الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء فى مختلف أبواب الفقه

(ب) العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية

(ج) الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتــدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

(٢) وظائف القائد وصلاحياته:

ثم تأتى المادة العاشرة بعد المائة وتبين وظائف القائد وصلاحياته وهي:[2]

- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشــاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام
- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- القيادة العامة للقوات المسلحة
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام
- نصب وعزل وقبول استقالة كل من :
  - فقهاء مجلس صيانة الدستور.
  - أعلى مسئول فى السلطة القضائية.
  - رئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون فى جمهورية إيران الإسلامية.
  - رئيس أركان القيادة المشتركة.
  - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

[1] المرجع السابق، ص٩٦.
[2] المرجع السابق، ص٩٧.

- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلى.
- حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث.
- حل مشكلات النظام التى لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام .
- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة فى هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور وفى الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.
- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأى مجلس الشورى الإسلامى بعدم كفاءته السياسية على أساس من المادة التاسعة والثمانين.
- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم فى إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته.

وتنص المادة الحادية عشر بعد المائة على أنه عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة فى المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة أو علم فقدانه لبعضها منذ البدء، فانه يعزل عن منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور فى المادة الثامنة بعد المائة. وفى حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فان الخبراء مكلفون بالقيام فى أسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك وحتى يتم إعلان القائد فان مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور- منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام - يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت....ومتى ما عجز القائد- أثر مرضه أو أية حادثة أخرى-عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس المذكور فى هذه المادة - خلال مدة العجز- بأداء مسؤوليات القائد.[1]

[1] المرجع السابق، ص ص٩٨-٩٩.

ويمكن القول أن نظرية ولاية الفقيه هى الإطار النظرى للأفكار والقواعد الحقيقية فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية والخارجية للمجتمع والدولة كمـــا قدمها الخمينى.

ثانياً: دور القوى والمؤسسات السياسية الإيرانية :

لا تختلف الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كما يرى البعض عن الثورات الكبرى – الثورة الفرنسية، والثورة الروسية، والثورة الصينية – اختلافاً كثيراً حيث عرفت "ثيدا سكوكبول" الثورات الثلاث بأنها ثورات اجتماعية جسدت التحولات الأساسية والسريعة فى وضع المجتمع وهياكله الطبقية، وكانت التمردات الشعبية المنطلقة من القاعدة مرافقة لهذه التحولات ومكملة لها. وبالمثل كانت الثورة الإيرانية تجسد حركة اجتماعية سياسية بارزة مرت عبر مراحل طويلة وبلغت ذروتها فى انتفاضات عامى ١٩٧٨و١٩٧٩. وأحدثت هذه الثورة تحولاً كبيراً لا يزال يثير اهتمام المحللين.[1]

وأحدث هذا التحول الثورى العديد من التحولات الواسعة على كل من المستوى الداخلى والخارجي. حيث أثارت توجهات النظام الجديد بخصوص السياسة الخارجية قلق بعض دول العالم على المستوى الإقليمى والدولي. كما نجد على مستوى الداخل الإيرانى تغييراً شاملاً فى طبيعة النظام ومصدر شرعيته والنخبة الجديدة وعلاقتها بالقوى السياسية الأخرى.

ويسمى البعض إيران جمهورية المتناقضات حيث يخضع النظام الإيرانى لمراكز قوى متنافسة وتصورات مختلفة للسلطة السياسية. فالدستور يحدد الغاية العليا للدولة توفير الظروف اللازمة لنشر القيم الإسلامية عالمياً. ولتنفيذ ذلك هناك مناصب منتخبة (بشكل غير مباشر) كالمرشد الأعلى ومعينين كمجلس صيانة الدستور، كما وفر النظام فرصاً للشعب لانتخاب الرئيس والبرلمان والمجالس المحلية مما يجعله نظاماً غير سلطوي.[2]

ومع رحيل الخمينى وتولى خامنئى مؤسسة الإرشاد فى إيران حدث ما يمكن تسميته بحراك سياسي، نتج عنه صعود التيار الإصلاحى لإعادة التوازن بين القوى السياسية، والحد نسبياً من احتكار المحافظين للسلطة مع تصاعد دور المؤسسات السياسية المنتخبة (مؤسسة الرئاسة ومجلس الشورى

[1] بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في، جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار، (أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦، ط١، ص٧٣.

[2] Takyh,Ray,Iran at Crooroads,Middel East Journal,v.57,Winter 2003,p.43.

الإسلامي)، وبداية تبلور المجتمع المدني، مما قد يشير إلى أن إيران بصدد التحول من الثورة إلى الدولة، ومن الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وتلعب كل من المؤسسات والقوى السياسية الإيرانية دوراً ملحوظاً فى التأثير على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية سواء بالإيجاب أو بالسلب وفى مقدمتها مؤسسة القيادة.

١- مؤسسة القيادة السياسية/المرشد/(رهبر):

تأتى مؤسسة القيادة على قمة مؤسسات الحكم فى إيران حيث يجعل الدستور الإيرانى الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها على ما تقدم. وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضا، لأنه يتدخل فى عمل مختلف سلطات الدولة.[1] و ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة فى إيران وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية.

وتنص المادة ٥٧ من الدستور على أن"السلطات الحاكمة فى جمهورية إيران الإسلامية هي:السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وهى تمارس صلاحياتها بإشراف ولى الأمر المطلق، وإمام الأمة. وذلك وفقا للمواد اللاحقة فى هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض".[2] ووفقاً لهذه المادة من الدستور فإن المرشد يقوم بمراقبة السلطات الثلاث، كما تسير شئون الدولة تحت مراقبته وإرشاده.

تعدلت الشروط الواجبة فى شخص المرشد طبقاً للتعديل الذى طال الدستور فى عام ١٩٨٩، فقد اشترطت المادة ٥ فى دستور ١٩٧٩ أن يكون الفقيه عادلاً متقياً بصيراً بأمور العصر، شجاعاً قادراً على الإدارة والتدبير ممن أقرت له أكثرية الأمة وقبلته قائداً لها.ثم بعد التعديل أسقط شرط إقرار أكثرية الأمة له وقبولها قيادته. ثم جاءت المادة ١٠٩ بعد تعديلها لتسقط

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص٧٨.

[2] الدستور الإيراني، مرجع سابق، ص٦١.

شرطاً آخر هو شرط مرجعية التقليد، واقتصرت على النص علـى تحلـى المرشد بالكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء فى مختلف أبواب الفقه.[1]

انتخاب المرشد:

اختار الشعب آية الله الخمينى أول مرشد للثورة الإيرانية، وبعد وفاته فى عام ١٩٨٩ انتخب مجلس الخبراء (المنتخب من قبل الشـعب) سـيد علـى خامنئى مرشداً للثورة، ولكى يتم ذلك يراجع أعضاء مجلس الخبـراء كـل الأشخاص المرشحين لهذا المنصب آخذين فى الاعتبار الصفات المطلوبـة، والواردة فى المادتين ٥، ١٠٩. وبعد الاختيار تؤول كل سلطات ولى الأمر للمرشد المنتخب.أما فى حالة توافر هذه الصفات فى أكثر من شخص فإنـه يختار من بينهم الأعلم فى الشريعة والأكثر خبرة بالسياسة.[2]

اختلفت مكانة القيادة باختلاف شخص المرشد نظـراً لاخـتلاف ثقـل وشخصية خامنئى عن الخمينى زعيم الثورة الإسلامية، كما أنـه تطـورت مكانة المرشد، كمحور أو بؤرة تركيز للقوة فـى النظـام الإيرانـى وسـط قطاعات النخبة الإيرانية، بتغير واقع وآليات وتوازن قوة أطـراف الحيـاة السياسية.[3]

وترد بعض القيود، ولو من ناحية نظرية، على سلطة المرشد.من أهمها إمكانية عزله كما تقدم ولكن هذا القيد الذى ورد فى المـادة ١١١ لـم يـتم اختباره حتى الآن. أما فى المادة ١١٢ فلقد ذكر أنه يتساوى أمام القانون مع الأفراد الآخرين، فى حين أنه ذكر فى المـادة ١٤٢ علـى أن يـتم تقـدير ممتلكات المرشد وزوجته وأولاده قبل وبعد ولايته حتى يتم رصدها إذا مـا تصاعدت بطريقة غير مشروعة.[4]

ويعتبر المرشد الأعلى هو القوة الرئيسية الأولى فى النظـام السياسـى الإيراني. ويتبع المرشد مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الاستراتيجية مثل

---

1 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٨٠.

2 إسماعيل محمد(إعداد)، نظام الحكم فى إيران
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-3htm.

3 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص١٥٤.

4 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٧٩.

مجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية والمحاكم، والإذاعة والتليفزيـون، والقوات المسلحة، والحرس الثوري، والأجهزة الأمنية.[1]

ويعد أمر استخدام المرشد الفتوى الشرعية كقرار سياسى من الأمـور التى تضع القرار فى مرتبة أعلى مما يجب. ولكن تداخل السلطة الدينية مع السلطة السياسية جعل القضايا السياسية بمثابة فتاوى شرعية.

٢- مؤسسة الرئاسة:

فى الوقت الذى أعطى فيه الدستور للمرشد سلطات محددة وواسعة، نجده وإن اعترف برئيس الجمهورية كأعلى سلطة رسمية فى الدولة بعـد سـلطة المرشد، إلا أنه مسئول عن تطبيق الدستور، وأنه رئيس السلطة التنفيذية فيما عدا المسائل التى ترفع مباشرة للمرشـد. كمـا أعطـى الدسـتور لـرئيس الجمهورية مهمة الربط ما بين السـلطات الـثلاث التنفيذيـة والتشـريعية والقضائية حيث إن كل منهما مستقلة عن الأخرى وذلك فى المادة ٥٧ مـن الدستور.[٢]

يخضع رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء للاستجواب والعزل من جانب مجلس الشورى الإسلامي. فقط يكون استجواب رئيس الجمهورية من خلال طلب ثلثى أعضاء المجلس ويجب أن يكون ذلك فى موضوع الكفاءة أو عدم الكفاءة فقط. ورئيس الجمهورية وفقاً للدستور قابل للعزل من جانب مجلـس الشورى الإسلامى استناداً لعدم كفاءته السياسية. كذلك الحال بالنسـبة لـدار القضاء العالي(السلطة القضائية) استنادا لتخلفه عن أداء وظائفـه القانونيـة. وعلى ذلك فإن رئيس الجمهورية خاضع لسيطرة هاتين السلطتين.[٣]

يتم اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر ولا يحق للـرئيس الترشيح لأكثر من ولايتين متتاليتين مدة كل منهما أربع سنوات. ويجـب أن

---

[1] إبراهيم غرابية، من يحكم إيران، (عرض كتاب)، ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السـلطة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية

www.aljazeera.net/books/2004/3/3-8-1.htm.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٠.

[3] محمد على صنيعى منفرد، فصل السلطات فى الدستور الإيراني، مختارات إيرانية، العـدد:٢٥، أغسطس٢٠٠٢، ص١٣.

يكون المرشح لأبوين إيرانيين.[1] ويحق له تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة. كما توسع الدستور المعدل فى حق الرئيس فى تعيين معاونين ونواب له مع اختصاص النائب الأول بوضع متميز.[2]

تعاقب على رئاسة إيران منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن ستة رؤساء:أبو الحسن بنى صدر، محمد رجائي، علي خامنئي، علي اكبر هاشمي رافسنجاني، محمد خاتمي[3]، محمود أحمدى نجاد. وبمقتضى الدستور المعدل فإن رئيس الجمهورية أصبح مسئولاً عن ممارسة سلطاته أمام كل من الشعب، والمرشد، ومجلس الشورى(المادة ١٢٢) بعد أن كان مسئولاً أمام الشعب فقط.[4]

٣- مجلس الشورى:

إن مجلس الشورى الإسلامى هو المؤسسة الوحيدة غير القابلة للحل. وهو أيضاً لا يعد مسئولاً أمام السلطتين التنفيذية والقضائية. ولكن تتم مراقبته والإشراف عليه بواسطة مجلس صيانة الدستور.[5]

وتختص المواد(من٦٢إلى ٩٠) فى الفصل السادس المعنون"السلطة التشريعية"بوضع الإطار التنظيمى المتصل بعمل المجلس من حيث قواعد الانتخاب وعدد الأعضاء وطبيعة المداولات والصلاحيات. وينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السرى المباشر لمدة أربع سنوات ويحدد عددهم بـ ٢٧٠ عضواً يضاف إليهم عشرون عضواً بعد كل عشر سنوات استجابة للتطورات الديموجرافية والسياسية، على أن ينتخب الزرادشت واليهود نائباً لكل منهم ويشترك المسيحيون والآشوريين والكلدانيون فى انتخاب نائب واحد ويكون لكل من المسيحيين الأرمن فى الجنوب ونظرائهم فى الشمال نائبه الخاص. ويلاحظ أن الزيادة المقررة فى

1 د.مهدى شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص٩٦.
2 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص٩١، ٩٨.
3 المرجع السابق، ص٩٣.
4 المرجع السابق، ص٩٢.
5 محمد على صنيعى منفرد، مرجع سابق، ص٨.

عدد الأعضاء طبقت لأول مرة فى انتخابات فبراير ٢٠٠٠حيث ارتفع عـــدد الأعضاء من ٢٧٠ إلى ٢٩٠عضواً.[1]

ويعد مجلس الشورى من أقوى مؤسسات صنع القرار فى إيـــران فقـــد استطاع المجلس أن يعزل رئيساً للجمهورية، ويســحب الثقـــة مـــن وزراء، ويسن قوانين، ويحجب مشروعات ويسجل مواقفه من قضايا عديـــدة مثـــل: أسلمة المجتمع، والعلاقة مع السلطة التنفيذية والسياسة الخارجية.[2]ولكن ربما يكون هذا التأثير على صنع القـــرار مرهـــون بأغلبيـــة برلمانيـــة لصـــالح المحافظين وإلا تدخل مجلس صيانة الدستور ضد بعض التشريعات فى حالة الأغلبية الإصلاحية.

٤- مجلس صيانة الدستور:[3]

يهدف مجلس صيانة الدستور إلى مطابقة مـــا يصـــادق عليـــه مجلـــس الشورى الإسلامى مع الأحكام الإسلامية والدستور. ويتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الســـاعة ويختـــارهم القائد، وستة أعضاء من الحقوقيين المسلمين مـــن ذوى الاختصـــاص فـــى مختلف فروع القانون يرشحهم رئيس السلطة القضائية (الذى يعينه المرشد) ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.[4]

تنص المادة ٩٢ من الدستور على أن دورة مجلس صيانة الدستور ست سنوات ويجب على مجلس الشورى الإسلامى إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور. وخلال عشرة أيام علـــى الأكثـــر مـــن تـــاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور فإذا وجده مغايراً لها فعليه إعادتـــه إلـــى مجلس الشورى الإسلامى لإعادة النظر فيه وإلا يعتبر نافذ المفعول.[5]وتحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامى مع أحكام الإسلام يتم

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٠٩.

[2] المرجع السابق، ص١١٢.

[3] هذا هو الاسم الرسمى للمجلس فى الدستور، بينما تطلق عليه بعض دراسات النظـــام السياســـى الإيرانى مجلس أمناء الدستور أو مجلس حراس الدستور أو مجلس الرقابة على القوانين.

[4] الدستور الإيراني، المادة ٩١، مرجع سابق، ص٨٢.

[5] المادة ٩٤، المرجع السابق، ص٨٤.

بأغلبية الفقهاء فى مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه(المادة ٩٦).[1]

ويكون تفسير الدستور من اختصاص مجلس صيانة الدستور، ويتم بمصادقة ثلاثة أرباع الأعضاء. ويتولى المجلس الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام(المادة ٩٨، ٩٩).[2]

تسبب أول تطبيق عملي لإشراف المجلس على انتخابات مجلس الخبراء فى عام ١٩٩٠ فى إثارة أزمة داخلية بسبب شرط وضعه المجلس للمرشحين وهو اجتياز المرشحين اختباراً للتأكد من معلوماتهم الفقهية وفضائلهم. ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية فرز المرشحين من قبل المجلس قضية ثابتة وموضوع جدل مستمر بين التيارات المختلفة ليس فقط فيما يخص مرشحى مجلس الخبراء، وإنما مرشحى مجلس الشورى للتحقق من قبول مبدأ ولاية الفقيه من جانب المرشحين. لذا يجعل هذا الفرز للمرشحين المجلس يتحكم فى تحديد من يحكم، كما أن صلاحياته الرقابية تمكنه من تحديد كيف يحكم.[3] إلا أن هذا المجلس فى شقيه الشرعى والفقهى القانونى يعمل تحت مراقبة وإشراف المرشد. ولذلك فإن المجلس لا يتمتع باستقلالية أمام المرشد.[4]

٥- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

نشأ هذا المجمع بقرار من الخمينى فى ١٩٨٨/١٢/١٢ أى قبيل تعديل الدستور[5]، تلبية لحاجة ماسة إليه برزت من خلال ممارسة السلطة حيث كان الهدف الأساسى من إنشائه هو الحكم والفصل فى أى خلاف يحدث بين سلطات مجلس الشورى التشريعية وسلطات مجلس صيانة الدستور الفقهية الدستورية العليا ويتخذ قراراً فى شأنه.[6] وفى الدستور المعدل نصت المادة

[1] المرجع السابق، ص٨٥.

[2] المرجع السابق، ص ٨٦.

[3] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص ١١٨-١١٩.

[4] محمد على صنيعى منفرد، مرجع سابق، ص١٥.

[5] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٢٧.

[6] د. مدحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجى الإيرانى السنوى لعام ١٩٩٨، ص ص٩٠-٩١.

١١٢على تشكيل هذا المجلس من قبل القائد ووظائفه الموكلة إليه.[1] ويتكـون مجمع تشخيص مصلحة النظام من ٣١ عضواً، ويقدم المشورة للمرشد.[2]

ويقوم المرشد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع[3]، ولقد جرى توسيع عضوية المجمع بحيث يضم ممثلى السلطات الثلاث، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، وممثلين للوزارات السيادية، والوزير المختص بالقضية المطروحة، وفقهاء الصيانة، وممثلاً للمرشد من ناحية أخرى. ظلت رئاسة المجمع من حق رئيس الجمهورية حتى عام ١٩٩٧ بتعيين رافسنجانى لرئاسة المجمع بعد انتهاء دورتى رئاسته البلاد.[4]وكان أول رئيس للمجمع خامنئى رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت.[5]

وأتاح الدستور للمجمع استقلاليته فى إعداد اللوائح والمقررات التنظيمية الخاصة به وأن يصدق عليها أعضاء المجمع أنفسهم على أن ترفع إلى القائد للموافقة.[6]وقام المرشد خامنئى بإدخال تعديلات هامة فى تركيبة المجمع، وفى طريقة عمله مما جعله ليس مجرد هيئة استشارية بل شريكاً له فـى اتخـاذ القرارات، وجعل رافسنجانى الرجل الثانى فى هرم السلطة فى إيران.[7]

٦-السلطة القضائية:

نص الدستور على أن القضاء سلطة مستقلة تعمل على حماية حقـوق الأفراد والمجتمع، كما أنها مسئولة على تطبيق العدالة فى المجتمع الإيراني. وورد ذكر مرفق القضاء الإيرانى فى الدستور فى ١٨ مادة (١٥٦-١٧٤). ويتولى وزير العدل مسئولية التنسيق بين السلطة القضائية من جهة وبين الحكومة والهيئة التشريعية من جهة أخرى، ويختار رئيس الدولة وزير العدل

---

[1] الدستور الإيراني، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.
[2] إبراهيم غرابية، مرجع سابق
[3] سعيد الصباغ، تقديم وترجمة، فى، د.بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص٢٥.
[4] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٢٨.
[5] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٦.
[6] سعيد الصباغ، مرجع سابق، ص٢٥.
7 د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى لعام ١٩٩٨، مرجـع سـابق، ص ص٩١-٩٢.

من قائمة مرشحين من رئيس الهيئة القضائية. ويعين المرشد شخصاً معروفاً بالاجتهاد الفقهي والعدالة والخبرة فى القضاء لرئاسة الهيئة القضائية لمدة خمس سنوات.[1]

ويتوزع القضاء فى إيران ما بين القضاء العام والقضاء الثورى والقضاء الخاص. علماً بأن بعض هذه الأنواع نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم صارت له صلاحيات تجب صلاحيات القضاء المنشأ بحكم الدستور، بل وتجاوزت مهام القضاء المتعارف عليها وتحولت من فض الخصومات بين المتقاضين إلى تصفية الحسابات بين التيارات السياسية.[2]

٧- مجلس الخبراء:

يتألف مجلس الخبراء من ٨٦ عضواً ينتخبهم الشعب لمدة ثمانى سنوات.[3] لا تقل سن أحدهم حسب القانون عن ستين عاماً.[4] ولا يتقاضى أعضاؤه راتباً.[5] ويتميز هذا المجلس بأنه يشرع بنفسه لنفسه.[6] وتمثل فيه كل محافظة بعضو واحد طالما كان عدد سكانها نصف مليون نسمة فإن زادوا زاد التمثيل.[7]وأعضاء المجلس غير ممنوعين من تولى المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى.[8]

ومن عادة هذا المجلس أنه يجتمع مرة كل عام، وفى الظروف غير العادية يجتمع مرتين، مما جعل أعضاء هذا المجلس غير معروفين على المستوى الإعلامي، وربما كان المقصود من ذلك ألا يقع عليهم أى تأثير خاصة عند اتخاذ قراراتهم.[9]كما يناط بالمجلس واجبان أحدهما انتخاب

---

1 إسماعيل محمد، نظام الحكم فى إيران، مرجع سابق
2 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٢٣.
3 إبراهيم غرايبة، مرجع سابق
4 د.محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مختارات إيرانية، العدد٤٥، ابريل ٢٠٠٤، ص١٧.
5 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٨١، الهامش.
6 محمد على صنيعى منفرد، مرجع سابق، ص١٣
7 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٨١، الهامش.
8 إسماعيل محمد، مرجع سابق.
9 د.محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مرجع سابق، ص١٧.

المرشد والآخر التأكد من استمرار الشروط الأساسية فى المرشد بما يعنــى نوعاً من الرقابة على سجل أعمال المرشد.[1]

ويسيطر على هذا المجلس التيار المحافظ. ورغم تزايد عدد الأعضــاء ممن ينتمون إلى التيار الإصلاحي، إلا أن شرط اجتياز امتحان الاجتهاد على المرشحين– الذى وضعه مجلس صيانة الدستور– فى انتخابات المجلس لــم تمنح الإصلاحيين الفرصة للسيطرة على هذا المجلس أو القدرة على التــأثير على قراراته.[2]

٨-المؤسسات الأمنية:

ظهرت الازدواجية على مستوى المؤسسات الأمنية مثلها مثل كثير مــن المؤسسات الأخرى.وهى تنقسم إلى: الجيش النظــامى (عــدده ٣٢٠ألفــاً)، والمؤسسات الأمنية الثورية وتتمثل فى الحرس الثورى (عــدده ١٢٠ألفــاً)، والباسيج(عدده مليون و٣٠٠ألف من الأعضاء سواء العاملين كل الوقت أو نصف الوقت).[3]

أ- الجيش:

كان على قمة أولويات نظام الثورة فور نجاح الثورة تطهيــر الجــيش عضوياً وفكرياً نظراً لدعمه للشاه فى السابق ولنظامه، وخاصة فى انقــلاب الشاه المضاد على مصدق عام ١٩٥٣. واستهدف التطهير العضوى العناصر الموالية للنظام الإمبراطورى السابق، وكانت تمثل الأكثريــة، واتخــذ هــذا التطهير أشكالاً مختلفة بدأت بالإبعاد وانتهت بالتصــفية الجســدية. واتجــه التطهير الفكرى أو الأيدلوجى إلى العناصر البديلة وتلك التى اقتنعت بالثورة أو راهنت عليها فكان إنشاء فروع للتوجيه العقائدى داخل الجيش وتأســيس

---

[1] المرجع السابق، ١٧.

[2] المرجع السابق، ص١٨.

[3] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٠.

نواد إسلامية متعددة الأنشطة وإيفاد العلماء لإلقاء الدروس الدينية.[1] ولقد تكون الحرس الثوري عقب الثورة للتوازن مع الجيش الذي لا يثق النظام في ولائه.[2]

ومن جوانب التطوير في الجيش: تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات العسكرية الصغيرة والمتوسطة، وتنويع مصادر السلاح، وتحديث كل من القوات الجوية والبحرية، وتطوير صناعة الصواريخ، وزيادة فرق الجيش النظامي من ثلاث إلى أربع.[3]

ب -المؤسسات الثورية:

توجد في إيران العديد من قوات الأمن الثورية من أهمها اللجان المعروفة باسم الباسيج ومؤسسة إعادة الاعمار التي تستطيع تطبيق إجراءات قسرية لتنفيذ النظام الإسلامي في المناطق الريفية. واللجان الثورية المكونة من مجموعات من المتدينين يعملون إلى جانب الشرطة وكانت مهتمة بمطاردة النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب. وقد قلل رافسنجاني كثيراً من هذه اللجان.[4] إلى جانب قوات الحرس الثوري والذي كان يعتبر بمثابة جيش موازٍ للجيش النظامي.

(١) الباسيج:

هي مليشيات مسلحة وهي أهم قوة عسكرية بعد الحرس الثوري الإسلامي وينتظم فيها ملايين المتطوعين من الفتيان الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. وتتألف من ٩٠ ألف رجل مسلح متفرغ. ولكنها تستطيع تعبئة عدد كبير من الاحتياطي لاستعراض قوتها أمام الشعب في الأعياد الثورية، والمناسبات الاستثنائية الأخرى التي يأمر بها المرشد الأعلى. وقد فوضت هذه المليشيات بكثير من وظائف الحرس الثوري المتعلقة بالأمن الداخلي

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٣٢-١٣٣.

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٠.

[3] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٣٤.

[4] إبراهيم غرايبة، مرجع سابق

ليتحول الحرس الثورى إلى قوة تدخل سريعة لحماية الحدود من التهديـــدات المحتملة.[1]

ويرى البعض أن الباسيج يعد غير مؤهل ليوازى أيـاً مـن الجـيش أو الحرس الثورى فى ظل تعصب أعضائه وانتمائهم القوى للثورة. وأمام مـا أثبته من قدرة فى دحر اضطرابات كازفين تم إلحاق مهمة الحفاظ على الأمن الداخلى كمهمة أولية له. إنه تنظيم قادر على تعبئة مليون عضو احتياطى فى أوقات الأزمات. واعترافاً بتزايد أهمية دوره تم زيادة الأعضاء الدائمين إلى ثلاثة أضعاف منذ ١٩٩١ حتى وصلوا إلى حوالى ٣٠٠ألف كما تضـاعفت ميزانية المنظمة أربعة أضعاف.[2]

اختص الباسيج بأمن المدن وتكون من المراهقين والمتطـوعين ويقـدر عددها فى عام ١٩٩٥ بــ١,٧ مليون عضو من بين تلاميذ المدارس الثانوية فى البلاد. وأمام الاضطرابات فى مشهد وتبريز وآراك وغيرها من المـدن عملت الحكومة على بناء الباسيج وإعطاء أعضائها الحوافز للقيام بمهـامهم وبالسماح لها بالحفاظ على تواجدها المستمر بين جماهير المدن. ومنذ عـام ١٩٩٣ تقوم المنظمة بالمناورات من وقت لآخر فى طهران بما وصف بأنه تلويح بالحرب فى المدن.[3]

وتختلف قوات الباسيج عن الحرس الثورى نظراً لأن قواتها أقل تعليمـاً وأكثر شباباً وأسرع ترقية إلى الرتب الأعلى. وعلى الرغم من أنها تتمتع من الناحية التنظيمية بكيان مستقل بذاته إلا أنها تحسب فعلياً على الحرس الـذى يتولى تدريبها.[4]

(٢) -**الحرس الثوري**:**الباسداران**

يعتبر الحرس الثورى من أهم وأقوى مؤسسات الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية حيث يدافع عن الثيوقراطية ضد معارضيها، وفى نفس الوقت يعد أداة مؤثرة فى توزيع القوة ومع ذلك-حسبما يـرى الـبعض- لـم تظهـر

---

[1] المرجع السابق

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٩٠-١٩١.

[3] المرجع السابق، ص١٩١.

4 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٤٠.

مؤشرات لمحاولة الحرس الثورى الاستقلال عن النخبة الحاكمة.[1] لذا يرى البعض أنه يشبه الحرس الجمهورى فى النظم الرئاسية.[2]

ويتفق "كينيث كاتزمان" مع هذا الرأى ويقرر أن الحرس الثورى يعتبر أحد أهم المؤسسات التى أنتجتها الثورة الإيرانية، وسبب ذلك أن الحرس الثورى يشكل وسيلة أساسية لترويج أهداف الخمينى والثورة الإسلامية، كما أن موقعه الفريد بين القوات الثورية المسلحة-التى ظهرت فى الثورات الاجتماعية الرئيسية الأخرى- يرجع لتحوله إلى منظمة متماسكة ومعقدة التركيب إلى حد ما، بدون فقدان حماسه الأيدلوجي.[3]

ويمثل الحرس الثورى امتداداً للجان الثورية والميلشيات العسكرية التى شكلت فى الفترة الأولى للثورة وقبل عودة الخمينى إلى إيران فى فبراير ١٩٧٩. حيث اتخذ من مركز اللجنة الثورية مقراً لقيادة الجمهورية الإيرانية.[4]وكان الحرس الثورى هو الدعامة الرئيسية للثورة الإسلامية- التى لم تثق بالجيش الإيرانى النظامي- لسحق انتفاضة الأكراد والبلوش والتركمان فى الفترة بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٢.[5]

وبالرغم من المطالب الكثيرة التى طالبت الخمينى بحل هذا الجهاز إلا أنه رفض ذلك وأمر بوضعه تحت إشراف مجلس قيادة الثورة من خلال أحد آيات الله ثم أصبح يخضع لإشراف خامنئي. ويرى البعض أن استمرار نظام الثورة يعود جزئياً إلى قدرته على إقامة مؤسسات ثورية بهدف احتواء القوى الاجتماعية الكثيرة التى ساهمت فى إسقاط الشاه. وبالرغم من المرجعية الشخصية المطلقة لآية الله الخمينى، فإن النظام لم يكن باستطاعته مواجهة التحديات الكثيرة التى واجهته لو لم يقم قاعدة مؤسساتية. وبحكم قدرة الحرس على التنظيم والدمج قام بتوفير قناة مشاركة أمام القوى الاجتماعية الجديدة التى عبأتها الثورة كما لعب دوراً شديد الأهمية فى هزيمة أعداء الثورة.[6]

---

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٦.

[2] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوي١٩٩٩، ص١٠٢.

[3] كينيث كاتزمان، الحرس الثورى الإيراني.نشأته وتكوينه ودوره، (أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، دراسات مترجمة:٣، ط١، ص١٧.

[4] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى ١٩٩٩، مرجع سابق، ص١٠٢.

[5] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

[6] كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص١٨.

و تأتى المادة ١٥٠ من الدستور الإيرانى من الفصل التاسع لتؤكد على التمسك بالحرس وقواته لحماية الثورة ومكاسبها، وتحيل على القانون تعيين حدود مهامه والتنسيق بخصوصها مع العناصر الأخرى الداخلة فى تشكيل القوات المسلحة.[1] ولقد تحددت المهام الخاصة بالحرس الثورى وفقاً للممارسة الواقعية التى كان يقوم بها فى الأشهر الأولى من بعد نجاح الثورة.[2]

ويفصل قانون الحرس الثورى ما كان أجمله الدستور من مهام على الصعيدين الداخلى والخارجي، فقد حددت مهامه في: حماية الثورة وأمنها، وقمع كل القوى المناوئة لها ودعم حركات التحرير فى العالم، وحراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدوان الأمريكى والصهيونى وعملائهم فى المنطقة، والحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والعملاء، وإقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح وضرب الانفصاليين.[3]

وكان الحرس الثورى لاعباً رئيسياً فى عملية تصدير الثورة إلى العالم العربى منذ العام ١٩٨٢ عندما أرسل أول قوة له إلى لبنان لدعم ميليشيات حزب الله وقد نشط أيضاً فى السودان منذ عام ١٩٩٠.[4]

ويتكون الحرس الثورى من ثلاثة أقسام: قسم اقتصادى، قسم عسكري، قسم سياسي. ويضم الحرس ١٢٠ ألف جندى مسلح موزعاً بين القوات البرية(١٠٠ألف)، والقوات البحرية(٢٠ ألف)[5]، تتوزعهم ١٥ فرقة تنتشر فى ١١ منطقة أمنية فى إيران.[6]

والحرس الثورى يمثل القطب الثانى من المؤسسة العسكرية فى إيران والتى يمثل الجيش القطب الأول منها. وقد تبلورت قوة الحرس الثورى أثناء قضية آية الله منتظرى حيث ذكر قائد الحرس الثورى بأن الحرس هو اليد الحديدية التى تضرب وستضرب كل من يبدى تعاطفه مع منتظري، وأعلن أنه يد الولى الفقيه الحديدية فى قمع المنتقدين لولاية الفقيه. ويقف على رأس

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٣٥.
[2] د.مدحت أحمد حماد، مرجع سابق، ص١٠٢.
[3] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٣٥-١٣٦.
[4] إبراهيم غرايبة، مرجع سابق
[5] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى ١٩٩٩، مرجع سابق، ص١٠٣.
[6] إبراهيم غرايبة، مرجع سابق

الحرس الثورى الولى الفقيه يليه فى الترتيب المجلس الثورى للحـــرس.[1] ولا يخضع الحرس الثورى لسيطرة الحكومة أو رجال الدين فيتمتع باســتقلالية كبيرة.[2]

لم يتمرد الحرس الثورى علناً على القيادة السياسية، وإن كان يعتقد أنــه كان يراقب السياسيين، ويرى البعض أنه قد يكون له دور فى محاولة اغتيال الرئيس رافسنجاني. ولم يتخل على نحو غير رسمى عن طموحاته بالحصول على السلطة. وقد بذل جهداً كبيراً فى السر والعلــن لمعارضـــة سياســات رافسنجانى فى فترة رئاسته للجمهورية الإيرانية، ومن ذلك دعــم خصـــومه السياسيين.[3]

ويمكن القول أن هناك أربعة مصادر لتأثير الحرس فى عمليـــة صـــنع القرار فى إيران:الأول دوره فى الحرب مع العراق، فعلى الـــرغم مـــن أن الخسائر التى منيت بها إيران فى هذه الحرب تعود فى جانب كبير منها إلى تعجل الحرس شن هجمات موسعة غير مخطط لهـــا، إلا أن الـــرأى العـــام الإيرانى ظل يحتفظ للحرس بسالته فى الحرب واستعداده العـــالى للتضـــحية والشهادة.[4]والثانى كونه مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانيتها وكوادرهـــا وجامعاتها، ومساهمتها الإنتاجية الواسعة.ومما يذكر فى هذا الخصـــوص أن الحرس الثورى كان يشارك فى عام ١٩٩٧ فى ١٦٥٠ مشـــروعاً عمرانيـــاً وإنتاجياً يتراوح ما بين الوحدات السكنية وصناعة الأدوية والآلات الزراعية. والثالث أن الحرس كمؤسسة علاقاته متشعبة ووطيدة مع مراكز القـــوة فـــى إيران، وفى مقدمتها المرشد. فالحرس هو مؤسسة المرشد التـــى تـــدين لـــه بالولاء، وفى المقابل يتمتع الحرس بامتيازات من الاســـتقلال النســـبى فـــى مواجهة المرشد نفسه. وتجسد العلاقة مع خامنئى مثل هذا التعقيد والتشـــابك وأيضاً المصلحة المتبادلة. فلقد دافع الحرس عن خامنئى فى مواجهة حملات التشكيك فى أهليته الدينية التى قادها منتظري.لكن ممثل المرشد فى الحرس لا يمارس دوره الرقابى على غرار ما يفعل فى المؤسســـات الأخـــرى بـــل يعتبره البعض أقرب إلى أن يكون رجل الحرس من أن يكون مـــن رجـــال المرشد. وللحرس صلاته بالبازار والحوزة الدينيـــة والمؤسســـات الخيريـــة

---

[1] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ص١٠٢-١٠٣.

[2] إبراهيم غرايبة، مرجع سابق

[3] المرجع السابق

[4] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٣٦.

الواسعة الإمكانيات والحضور على الساحة الإيرانية. أما المصدر الرابع والأخير من مصادر قوة الحرس فإنه يتمثل في انتشار رجاله في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسساته في إيران:مجلس الشورى، ومؤسسة المستضعفين والجيش والوزارة.[١]

ومن مظاهر نفوذ الحرس في النظام الإيراني مقاومة التدخل في شئونه من جهة وتدخله في شئون المؤسسات الأخرى من جهة ثانية.[٢] ويرى البعض أنه لا يعرف مدى علم القيادة السياسية في إيران بأعمال الحرس الثوري الإسلامي. وقد دخل خاتمي في مواجهة غير علنية مع هذه القوات، وقام بعزل قائدها منذ عام ١٩٨١ محسن رضائي، وعين مكانه نائبه يحيى رحيم صفوي. واختير رضائي سكرتيراً لمجمع تشخيص مصلحة النظام.[٣]

حاول الحرس زرع أعضائه أو تعيين حلفائه المقربين في المناصب الحكومية الرئيسية. كما عارض تعيين خصومه في مناصب قيادية داخل جهاز الحرس. كما كان مسئولاً عن إقالة قادة عسكريين نظاميين من مناصبهم القيادية في حين أن ضغط القوات المسلحة النظامية لم يشكل عاملاً ذا بال – في أي وقت من الأوقات– للتأثير في التعيينات الخاصة في الحرس.[٤]

٩-الأحزاب السياسية:

نص دستور ١٩٧٩ على إباحة العمل الحزبي في إطار الالتزام بمجموعة من الضوابط الوطنية والقيمية. وفي هذا الإطار نصت المادة ٢٦ من الفصل الثالث الخاص بحقوق الشعب وهي مادة لم يطلها تغيير في تعديلات ١٩٨٩ على ما يلي:"الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها تتمتع بالحرية بشرط أن لا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية وأساس الجمهورية الإسلامية. كما أنه لا يمكن منع أي

---

[1] المرجع السابق، ص١٣٧.

[2] المرجع السابق، ص١٣٨.

[3] إبراهيم غرايبة، مرجع سابق

[4] كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص ص ٢٧، ٢٨.

شخص من الاشتراك فيها أو إجباره على الاشتراك فى إحداها".[١] أما العمل بهذا النص فلم يتم إلا خطوة خطوة فى سياق موقف واضح للخمينى منها. ففى البداية تم حظر الكيانات غير الموالية وتم تأجيل حظر باقى الأحزاب لأسباب تكتيكية أو تنظيمية.[٢]

سادت إيران نظرة خاصة للأحزاب جعلت التنظيمات السياسية المعبرة عن التيارات المختلفة تتسم بالديناميكية فى التحرك فيما بينها وبتعديل متكرر لأفكارها ومبادئها المعلنة بشكل يتوائم مع كل مرحلة، بل إنه نادراً ما استخدم لفظ الحزب للتعبير عن هذه الكيانات وانتشرت بدلاً منها كمصطلحات على سبيل المثال، جبهة أو جمعية أو تجمع حتى تعكس اتساع نطاق ما تشمله من أفكار ومبادئ.[٣]كما تعددت التنظيمات الإيرانية بشكل واضح خاصة إبان فترة الانتخابات التى تظهر فيها جبهات وتجمعات خصيصاً من أجل الحدث، وتظهر التحالفات الوقتية بين عدة تنظيمات تتقارب فى الاتجاهات الأيدلوجية.[٤]

ومن أهم الأحزاب السياسية الإيرانية:حزب كوادر البناء وحزب جبهة المشاركة نظراً لتمتعهما بهيكل تنظيمى متماسك هذا بالإضافة لعدد من الأحزاب القائمة الأخرى مثل رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيات مبارز) وتجمع علماء الدين المناضلين (روحانيو مبارز) وحركة الحرية.

أ- حزب كوادر الاعمار:

أسسه على أكبر هاشمى رافسنجانى الرئيس الأسبق لإيران ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الحالى فى عام ١٩٩٦ كتطوير لجماعة العاملين من أجل البناء المعبرة عن الطبقة الوسطى الداعية لوسطية الحلول فى السياسة كما فى الاقتصاد. وفى عام ١٩٩٩ انتخب الحزب لجنته المركزية من بعض أعوان رافسنجانى السابقين كما ضم إليه أربعة أفراد من عائلة رافسنجانى بخلاف المؤسس وهم:ابنته فائزة، وابنه محسن، وأخوه

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٥٤.

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٤

[3] المرجع السابق، ص٢٠٤.

[4] المرجع السابق، ص٢٠٣.

محمد، وصهره. وغني عن البيان أن الحزب يدعم رافسنجاني في الانتخابات التشريعية، [1] والانتخابات الرئاسية الأخيرة.

ب - حزب جبهة المشاركة

أسسه محمد خاتمي رئيس إيران السابق في عام ١٩٩٨ وضم إليه مائة من أعوانه ومستشاريه، ومثل حزب كوادر الاعمار، ضم حزب جبهة المشاركة بعض أقارب خاتمي ممثلين في أخويه علي ومحمد رضا.[2]

١٠- المعارضة الإيرانية:

تعمل في داخل إيران مجموعات من المعارضة بعضها ديني وبعضها علماني. وتظل قوى المعارضة الإيرانية مكونة من جماعات متنوعة تحمل أيدلوجيات متعددة ولكن لا يوجد أحد من قادة المعارضة يضاهي الخميني في كاريزميته وشعبيته. وذلك بالإضافة إلى الشك في تمثيل أي من جماعات المعارضة الموجودة طبقات اجتماعية رئيسية.[3]

وتتراوح التنظيمات المعارضة ما بين أنصار الملكية المطلقة وبين الثوار اليسار ومعظمهم يعمل في المنفى. وبينما توجد في الداخل العديد من التجمعات الصغيرة، إلا أن أياً من هذه التنظيمات لا يمثل تهديداً جاداً لبقاء الجمهورية الإسلامية. ويمكن التمييز بين المعارضة التي تعمل من خلال النظام، وتلك الآتية من خارجه حيث تسعى الأخيرة إلى تغيير أكثر راديكالية ولطرح بديل مغاير لما هو سائد.[4]

وتعتبر المعارضة الفقهية من أخطر مكونات المعارضة الإيرانية. وهي المعارضة التي تعددت وذاعت مقولاتها الناقدة للنظام أحياناً والهادفة لتغيير مبادئه أحياناً أخرى. وانطلق نقد تطبيق نظرية ولاية الفقيه من احتمال

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٥٨-١٥٩.
[2] المرجع السابق، ص١٥٩.
[3] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٦.
[4] المرجع السابق، ص٢٠٦.

تعرض الفقهاء للنقد المفتوح بتحولهم إلى سياسيين. فبتدخل الفقهاء المباشر فى شئون الدولة تم إلقاء اللوم فى مشاكل المجتمع عليهم.[1]

١١- المؤسسة الدينية:

أ-الحوزة الدينية:

الحوزة هى النواة الأساسية فى مدارس الشيعة وهى حلقة للمريدين الذين يلتفون حول المعلم يتلقون شروحه. وإذا وصل احد الدارسين إلى مرتبة حجة الإسلام يمكنه أن يؤسس الحوزة الخاصة. وكلما زاد عدد المريدين الملتفين حوله كلما اقترب من الوصول إلى المرتبة التالية مرتبة آية الله. ولكن المرشح لا يمكن أن يصل إلى المرتبة الأخيرة كأية الله العظمى إلا إذا قبله هؤلاء الذين هم فى هذه المرتبة بالفعل وكان فى مقدوره أن يقدم بحثاً دينياً له قيمة عالية، وكانت رسالة الخمينى بعنوان تحرير الرسالة وهو عنوان له مغزاه العميق.[٢]

وبين كل الحوزات الدينية فى إيران تتمتع الحوزة الدينية فى قم بشهرة خاصة، فهى التى خرجت للمؤسسة الدينية آياتها العظام أمثال منتظري، وكلبايكاني، وشريعتمداري.وهى قبلة المتبركين بمرقد المعصومة فاطمة بنت موسى بن جعفر الصادق.وفيها نحو خمس وخمسين مدرسة تأسست قبل الثورة وبعدها، ومن أهم مدارسها المدرسة الفيضية.وفى الحوزة تيارات ومواقف ومذاهب سياسية كثيرة تتمتع بالاستقلال فى مواجهة بعضها البعض.[3]واكتسب نظام التعليم فى قم الموازى لمؤسسات التعليم العلمانى ثقة أفراد الشعب حيث لا يقتصر فقط على التعليم بل وعلى تخريج الدعاة.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص٢٠٧.

2 محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله.قصة إيران والثورة، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ط٥، ص١١٢.

وتوجد ست مراتب محددة للذين ينخرطون فى سلك الدراسة فى هذه المدارس الأولى هى مرحلة طالب العلم وعند تخرجه يصبح مجتهداً والتى تعنى حرفياً شخص أجهد نفسه كى يكون رأيا، والمرتبة الثالثة هى مبلغ الرسالة، والرابعة هو حجة الإسلام، والخامسة آية الله، والسادسة والأخيرة آية الله العظمى الذى يصبح بشكل آلى مرجعية، أى شخص يرجع إليه فى كل شئ.

[3] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٤٣-١٤٤.

[4] باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٢٨.

تتسم المؤسسة الدينية فى إيران بالاستقلال عن الدولة. وليس معنى ذلك أن المؤسسة الدينية كانت على طرف نقيض مع السلطة فى كل الأحوال أو أنها غاصت فى العمل السياسى حتى آذانها، ولكن وجودها المتميز والسمات التى حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير خارجها من ناحية، وتربى قيادات جديدة تدفع إلى الساحة عندما يجد الجد من ناحية أخرى. وكانت جماعة رجال الدين المناضلين "روحانيان مبارز"بالإضافة لقيادة المرجعية العظمى الأثر الأقوى فى انتصار الثورة الإيرانية.[١]

إن المراجع الشيعة يمتلكون سلاحاً فعالاً متمثلاً فى الفتاوى التى تجيز أمراً أو تمنعه فهى أكثر فعالية من أى أمر آخر يطلقه جيش بأكمله، [٢]فتوى التبغ الشهيرة أكبر مثال على هذه الفعالية للفتوى.وكان لتبلور مفهوم التقليد أثر بارز فى سلطة مرجع التقليد. كما كان نموذجاً بارزاً لتأثير القوى الدينية فى الأمور الدنيوية. فقد جعل من مرجعية التقليد قوة سياسية واجتماعية واقتصادية ذات حضور ملموس. كما وحد رجال الدين فى صورة مؤسسة.[٣]كما أعطى مبدأ لا تقليد لميت حيوية ودوراً فعالاً للمرجع فى حياته.[٤] مما جعل أهمية الفقيه مستقاة من أسفل وليس من أعلى، وقدرته تتحدد فى تحريك التعبئة الجماعية خاصة فى الاحتفالات الشيعية.[٥]

من جانب آخر تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المستقرة والمؤثرة تاريخياً، سواء التجار أو الفلاحين أو الصناعيين. حيث كانت المؤسسة الدينية هى التى تصوغ الأحكام والقوانين للسلوك التجارى والزراعى ومحددات النشاط الاجتماعي-الاقتصادي.[٦]وكان لدور المؤسسة الدينية التاريخى فى مقاومة استبداد ملوك إيران ومقاومة النفوذ الأجنبى أثره فى ريادة هذه المؤسسة لأى تغيير فى إيران، وإعطاء الثقة على قدرتها على الحفاظ على استقلال ووحدة البلاد.

---

1 إبراهيم الدسوقى شتا، الثورة الإيرانية.الجذور، الأيدلوجية، مرجع سابق، ص٤٧.
2 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٢١.
3 إبراهيم الدسوقى شتا، مرجع سابق، ص٥١.
4 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ١١١.
5 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٩.
6 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص ١١١-١١٢.

ب-الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات:

قبل انتصار الثورة الإسلامية فى إيران لم تكن تقام صلاة جمعة أو جماعة بدعوى أن إمامة الجمعة والجماعة للإمام المهدى الغائب أو من ينيبه.[1] و بعد أن عطلت طويلاً صلاة الجمعة فى غيبة المهدى فى انتظار عودته أفتى الخمينى بإعادة صلاة الجمعة، وأصبحت هذه الصلاة مناسبة أسبوعية لمناقشة قضايا الدين والدنيا معاً.[2]

تقوم الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات بالتنسيق بين الأمانات الفرعية التى تنبثق عنها وتتصل بالتنظيمات التى يؤلفها رجال الدين داخل إيران وخارجها وتنظم مؤتمرات لأئمة الجمعة وتوالى تنفيذ توصياتها وتضع الخطوط العامة لخطب الجمعة فى مختلف البلاد.وليست كل موضوعات خطبة الجمعة تتصل بالسياسة الداخلية ولا كل خطبائها إيرانيين فكثير من موضوعاتها يتطرق إلى قضايا إسلامية يدعى أحياناً للحديث فيها دعاة وربما سياسيون من غير الإيرانيين.لكن كما أنه للسلطة خطباؤها فلمخالفيها خطباؤهم وذلك أن الاستقلالية التى يتمتع بها كبار رجال الدين قبل بعضهم البعض تنتقل معهم وبهم من ساحات الحوزة إلى منابر المساجد.[3]

١٢- القوى الاقتصادية:

فى إيران قوتان اقتصاديتان رئيسيتان :البازار والمؤسسات الخيرية وبين الطرفين أوجه شبه كثيرة ومصالح متشابكة. يشترك الطرفان فى أنهما من القوى المحسوبة على التيار المحافظ عموماً، وعلى شخص المرشد خصوصاً.[4]

وتدين المؤسسات الخيرية – فى معظمها – بوجودها إلى الخمينى الذى أرادها أن تدير أملاك الشاه وتعيد توزيعها على المحرومين وأسر الشهداء. ويتمتع كل من البازار والمؤسسات الخيرية بدرجة عالية من الاستقلال. فعلى

---

[1] مجلس توجيه أئمة الجمعة، مصطلحات إيرانية، مختارات إيرانية، العدد٤٦، مايو ٢٠٠٤، ص٨٦.

[2] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٤٥.

[3] المرجع السابق، ص١٤٥.

[4] المرجع السابق، ص١٤٦.

امتداد التاريخ قاوم البازار كل ما اعتبره محاولة للتدخل فى شئونه واعترض مساعى الحكومات المتعاقبة لفرض الضرائب والجمارك، وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وتوحيد سعر الصرف وتحديث هيكل الاقتصاد ومؤسساته. وتراوح هذا الاعتراض ما بين تحريك النواب المحافظين فى مجلس الشورى، والتظاهر والإضراب، وغلق الحوانيت. وبالنسبة للمؤسسات الخيرية فليس أدل على استقلالها من أنها لا تخضع – بخلاف سائر المؤسسات الأخرى وجميع الإدارات الحكومية– للمحاسبة وللرقابة وعلى الرغم من تكرار المطالبة بإخضاع هذه المؤسسات للرقابة إلا أن تلك المطالبات باءت بالفشل. ثم أنهما معاً ضد الشفافية التى تفتح ملفات ثرواتهما.[1]

أ- البازار:[2]

يمثل البازار إحدى القوى المؤثرة فى إيران، حيث كان له وما زال دوره الفاعل فى الحياة السياسية منذ بروز توجهه السياسى عام ١٨٣٧عندما تصدوا للتجار الأوروبيين فى تلك الفترة وحتى الآن.[3] ولم تفلح أى سلطة فى احتوائه، حتى أن رافسنجانى حاول إنشاء هيئات تابعة للدولة تقوم مقام البازار إلا أن هذه الهيئات كانت عبئاً على الاقتصاد الإيرانى ولم تستطع أن تحل محل البازار.[4]

ويسيطر البازاريون على ٧٥%من التجارة الداخلية، وحوالى نصف الواردات. ويقومون بدور رئيسى فى عملية الإقراض، ويضعون أيديهم على مفاتيح القرارات الاقتصادية مما يفسر حرصهم على الوزارات التقليدية مثل "التجارة. فهم بمثابة السمسار، فالبازارى يستورد من الخارج ومن مصانع الدولة ويوزع البضائع التى يشتريها فى الأسواق الداخلية والخارجية، لكنه لا يشارك فعلياً فى العملية الإنتاجية.[5]

---

[1] المرجع السابق، ص١٤٦.

[2] البازار هو التعبير الشائع المشتق من اللغة الفارسية عن التجار الإيرانيين

[3] د.عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية:تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، العدد:١٣٨، أكتوبر١٩٩٩، ص١٦.

[4] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى١٩٩٨، مرجع سابق، ص١٠٣.

[5] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٤٧.

وعرف عن التجار الإيرانيين بأنهم مع السلطة كلما كانت هناك اتجاهات للسلطة لحماية مصالحهم الاقتصادية مما يعنى أنهم بشكل عام مع الإصلاح الاقتصادى ومع أى سياسات طالما تصب فى النهاية فى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية لإيران.[1]

ولقد أظهر البازار عدم رضا على سبيل المثال فى الفترة التى سيطرت فيها السياسات التدخلية للدولة.[2] وحرصاً على مصالحهم حاولوا التوغل فى مؤسسات صنع القرار عن طريق ممثليهم فى مجلس الشورى أو اشتراكهم فى الوزارة أو من خلال أفراد أثرياء لهم نفوذهم لدى دوائر صنع القرار وبالتالى لم يتركوا طريقاً إلا وسلكوه لتعزيز مواقعهم والدفاع عن مصالحهم.[3]

ب - المؤسسات الخيرية:

لا تخضع المؤسسات الخيرية لا لرقابة أصحاب الأسهم أو للرقابة الحكومية ولكنها مسئولة فقط أمام من يرأسها أو المرشد وهى تعد مورداً لثروة النخبة الإيرانية.[4] وهى بمثابة مصدر دعم وتأييد وقوة إضافية للقائد بما تضمه من مؤيدين وبما تشمله من أنشطة تمس قطاعات واسعة من الشعب الإيراني.[5] وهى تكتسب أهمية كبرى فى إيران بسبب مواردها الهائلة ونشاطاتها المتعددة فهى تقوم بنشر الدعوة وتقديم المساعدات الاجتماعية والاستثمار، وتعد من أهم الفاعلين فى الحياة السياسية والاقتصادية الإيرانية ومن أهمها ما يلي:[6]

(١) **مؤسسة المستضعفين**: ورثت هذه المؤسسة الأموال المنقولة وغير المنقولة لمؤسسة بهلوى التى كان قد كونها الشاه فى الستينيات وأناط

---

[1] د.عبد الله يوسف سهر محمد، مرجع سابق، ص١٧.

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلى.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٣٣٢.

[3] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص١٠٤.

[4] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٥٠

[5] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(١٩٧٩-٢٠٠٠)، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص٩٧.

[6] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص ١٥٠-١٥٢.

بها إدارة بعض ممتلكات أسرته.عهد الخميني إليها مساعدة فئة المحرومين في ظل الشاه.ثم مع اندلاع الحرب أضيف إلى نشاطها رعاية معوقي الحرب وأسرهم وتغير اسمها إلى مؤسسة المستضعفين والمضحين وإن ظل أسمها الأول والمختصر هو الأكثر تداولاً. ويقدر حجم أعمال هذه المؤسسة زهاء ٤٠%من مجموع الإنتاج الوطني وأن ميزانيتها في نهاية التسعينيات تصل إلى ٦مليارات دولار وأن عدد العاملين فيها يصل إلى ٦٠ألف شخص وأن عدد المستفيدين منها من معوقي الحرب يبلغ ١٢٠ ألف شخص. وتحتل مؤسسة المستضعفين المرتبة الثانية عشر بين كبريات الشركات على مستوى العالم وتحتل المرتبة الثانية بعد شركة البترول الوطنية على المستوى الوطني الإيراني. يكمل هذا الدور الاقتصادي –الاجتماعي الداخلي للمؤسسة دور لا يقل أهمية في النطاق الخارجي وعلى مستويات أخرى عسكرية وسياسية وثقافية مثل تصفية المعارضة الإيرانية في الخارج وتمويل صفقات السلاح أثناء الحرب مع العراق، ومساعدة المستضعفين والمحرومين الشيعة في أماكن عديدة من العالم.

(٢) **مؤسسة الشهيد**: نشأت هذه المؤسسة في الأصل لإعانة أسر قتلى الثورة الإيرانية ثم قتلى الحرب مع العراق. والمؤسسة كيان اقتصادي ضخم يتداخل نشاطها في بعض الأوجه مع نشاط مؤسسة المستضعفين، ويتمدد خارج إيران حيث أنشأت المؤسسة ١٦مركزاً طبياً ومدرسة في حوالي ١٢ دولة من بينها لبنان والسودان واليمن.

(٣) **مؤسسة الإمام الرضا**: وهي مؤسسة أقيمت قبل الثورة لإدارة شئون ضريح الإمام الرضا علي بن موسى بن جعفر الصادق ثامن أئمة الشيعة، والإمام الرضا مدفون في مدينة مشهد وقد آلت إدارة ضريحه لآيات الله بعد الثورة. وتستمد المؤسسة أهميتها من ضخامة ميزانيتها التي تمولها زيارات ملايين الحجيج من الشيعة كل عام.

(٤) **مؤسسة ١٥خرداد**: وقد قامت هذه المؤسسة تخليداً لذكرى إعلان الخميني جهاده ضد الشاه في٥ يونيو ١٩٦٢. ولهذا الغرض سمح الخميني لمقلديه بتحويل جزء من زكاة الخمس الواجبة له لتمويل نشاط هذه المؤسسة.ويتركز نشاطها في أعمال الاعمار والبناء.

(٥) **مؤسسة إمداد الإمام:** وهى مؤسسة نشأت من أجل إعانة المضارين من الكوارث الطبيعية داخل إيران وخارجها–لبنان على وجه الخصوص– كما قامت بتمويل أنشطة الحرس الثورى ووزارة المخابرات.

ومن الصعب فى الواقع التطبيقى وضع هذه المؤسسات تحت رقابة صارمة بالفعل لأن أصحاب المراكز العليا هم أكبر المستفيدين منها ولأن نسبة من أرباحها تذهب إلى فئات مثل أسر الشهداء والمستضعفين الذين يحافظون على بقاء وسلطة نظام ولاية الفقيه.وهى بالرغم من خضوعها لرقابة المرشد إلا أنها ليست كياناً حكومياً ولا تستخدم الميزانية الحكومية ولذا لا تخصص الحكومة أى موارد لها. ويمكن الإشارة إلى دور هذه المؤسسات فى الاستفادة من برنامج الخصخصة أى تحجيم الآثار الايجابية المطلوبة من هذا البرنامج حيث سيطرت هذه المؤسسات التى يسيطر عليها الفقهاء على عملية خصخصة مؤسسات الدولة من خلال شرائها بمجرد الإعلان عنها فى السوق مما صعب الأمر على رجال الأعمال والصناعة فى منافستها. وتعد هذه المؤسسات من المؤسسات الثورية والتى تعددت بدورها ما بين مؤسسات أمنية وإعلامية وقضائية واقتصادية.[1]

١٣- الشباب / الحركة الطلابية:

يتميز المجتمع الإيرانى بالحيوية الديموغرافية، فالشباب من الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة يشكل ٦٥% من الإيرانيين، وترتفع النسبة لتصل إلى ٧٥% للفئة العمرية أقل من ٣٥ سنة. ولد أغلبهم بعد الثورة الإيرانية أو كانوا فى مرحلة الطفولة عند انتصارها، [2]ويمثل الطلاب نسبة كبيرة من الشباب. ويرى البعض أن الطلاب هم من بدأوا الثورة الإسلامية عام ١٩٧٧، ورجال

---

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلى.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ص٢٥١-٢٥٢.

[2] د.مصطفى اللباد، انتخابات البرلمان الإيراني. من ولاية الفقيه إلى ولاية الجمهور، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، كراسات استراتيجية، العدد:٩٠، السنة العاشرة، ص٢٩.

الدين من تقدموا لقيادتها.[1] وهذا مما يدل على دورهم الكبير في الثورة. ويشمل الطلاب ضمن ما يشمل طلاب الحوزات الدينية، وشباب رجال الدين.

وتأثير الطلاب ليس غريباً على المشهد الإيرانى ولا يقتصر على الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ فلقد سبق أن عارض مجموعة كبيرة من الطلاب النظام الشاهنشاهى فى ثلاثينيات القرن العشرين عندما ذهب مجموعة كبيرة من الطلاب للدراسة فى ألمانيا.[2] لذا أدرك رجال الدين أهمية الشباب والحركة الطلابية منذ وقت مبكر حتى قبل قيام الثورة فالتمرد سمة الشباب. ولم يكن طموحهم أن يقتصر تأثيرهم فى طلاب الحوزة الدينية والدارسين فى مدارسها لكن اختراق جامعات المدن الكبرى وجامعة طهران بالذات.[3]

وبعد انتصار الثورة الإسلامية صارت الحركة الطلابية جزءاً من البناء السياسى للنظام وكان وجودها الأساسى فى داخل الجامعة لكن مع مرور الوقت وحدوث تغييرات فى بعض مكونات ومؤسسات النظام السياسى انعكست هذه التغييرات والتطورات داخل الجامعة، ومن ثم على الحركة الطلابية التى انتهجت فكراً جديداً للتعاطى مع مستجدات الساحة الداخلية. وقد تصاعد دور الحركة الطلابية على الساحة الداخلية فى الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠ وهما عامى انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية التى فاز فيها خاتمى وانتخابات مجلس الشورى الإسلامى فى دورته السادسة.[4]

ومع نجاح الثورة توقع الشباب حدوث تغييرات جوهرية للأوضاع الاقتصادية. ويرى البعض أن العامل الاقتصادى هو السبب الرئيسى فى بزوغ الشباب كقوة اجتماعية، إلا أنهم صدموا فى قيادات الثورة التى مارست تشدداً أيدلوجياً فى سنوات الثورة الأولى، لذلك لم يستطع الشباب إعلان اختلافهم مع توجهات النظام الحاكم(فترة الخميني)، حيث كان أى داع إلى

---

[1] وليد خالد المبيض، جورج شكرى كتن، خيارات ايران المعاصرة.تغريب.أسلمة.ديمقراطية، (دمشق:دار علاء الدين، ٢٠٠٢)، ط١، ص٣٤.

[2] Abrahamian.Ervand, a review of"Iranian Student Opposition to the Shah",by Afshin Matin-asgari,Middel East Journal ,v.56,Autumn2002,p.710.

[3] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٦٨.

[4] الحركة الطلابية والانتخابات الرئاسية. نقد لاستراتيجية البعد عن السلطة، مختارات ايرانية، العدد٥١، أكتوبر ٢٠٠٤، ص٣٢.

التغيير معرضاً للسجن أو القتل دون محاكمة، خاصة مع ظروف الحرب مع العراق.[1]

ومن ناحية أخرى وفرت الثورة للشباب ذوى الأصول الطبقية الدنيا التقليدية والدينية إمكانيات أفضل للالتحاق بالتعليم العالى واحتراف مهن جديدة. ففى سعيها لتأمين ولاء المهنيين والتكنوقراط والبيروقراطيين لجأت السلطة إلى تخصيص ٤٠% من الأماكن فى الجامعات لعائلات الشهداء والحرس الثورى والمحاربين القدماء والباسيج.[2]

وإذا تذكرنا أن الشاب يحصل على حقه فى التصويت فى سن الخامسة عشرة نستنتج أن الشاب الساخط فى استطاعته لعب دور حاسم فى السياسات الإيرانية. والواقع أن تعبئة الشباب والنساء ساهمت فى دفع محمد خاتمى إلى سدة الرئاسة فى انتخابات ١٩٩٧. وهى نتيجة طبيعية لأن محمد خاتمى رجل دين معتدل، وخصص الكثير من برنامجه الانتخابى لمعالجة المشكلات المحدقة بالشباب والنساء. وعندما جاءت انتخابات فبراير ١٩٩٩ المحلية انتهز الشباب والنساء الفرصة من أجل إعادة تأكيد مطالبهم الرامية لتحقيق تحولات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة، وانتهت الانتخابات بفوز الإصلاحيين، وتلاها فوزهم فى الانتخابات التشريعية فى فبراير عام ٢٠٠٠.[3]

مثلما كان طلبة الجامعات والشباب النشطاء سياسياً هم أول من ناصروا وتبنوا أجندة خاتمى الإصلاحية – فهو يدين بجزء كبير من نجاحه غير المتوقع عام ١٩٩٧ إلى الحركة الطلابية – كانوا هم أول من يثور فى وجهه بسبب عدم وفائه بعهوده الإصلاحية لهم.[4]

---

[1] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجى الإيرانى السنوي، ١٩٩٨، ص١٠٥.

[2] آذادية كيان ثابياوت، التحولات السياسية والاجتماعية فى إيران بعد الإسلامية، رؤى مغايرة، (القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩)، العدد العاشر، ص١٧.

[3] المرجع السابق، ص٢٠.

[4] Amuzegar,Jahangir,Khatami:A Folk Hero in Search of Relevance,Middel East Policy,vol.x1,NO.2,
summer 2004,p.78.

بدأ ذلك فى يوليو ١٩٩٩ عندما انطلقت مظاهرة سلمية من الطلاب نتيجة حظر إحدى المحاكم صحيفة "سلام" فواجهها الحرس الثورى بعنف، فهتف الطلاب أين أنت يا خاتمى وأبناؤك يقتلون وأين حكم القانون.أدان خاتمى استعمال العنف ضد الطلاب ثم غير موقفه عندما انضم للطلاب عناصر أخرى. وبعد عام تجددت المظاهرات فى ذكرى المظاهرة السابقة وكان من بين هتافات

ويشير بعض المحللين إلى وجود صراع ثقافى بين الجيل الجديد من الشباب الإيرانى والأيدلوجية الأصولية للنظام الإيرانى وأن المشروع الثقافى للنظام فشل فى صياغة ما يسمونه الإنسان الإسلامى Homo Islamicus فهناك حركة بين الشباب للبحث عن البهجة تضرب بمعول فى شرعية النظام.[١]

وبذلك نجد أن الشباب الإيرانى الآن يشكل تحدياً للنظام فى الجمهورية الإسلامية ورغم أن هذا الشباب ولد وتعلم فى ظل الحكم الجمهورى الإسلامى نراه الآن يعانى من عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو يسعى من خلال تفاعله مع الأحداث والمستجدات من الأمور إلى إصلاح هذا الواقع. إن الحركة الطلابية قوة سياسية لا يستهان بها فى الوقت الحالي. ويحاول كل من التيارين الإصلاحى والمحافظ استمالة الطلاب وضمهم لصفوفه. فالحركة الطلابية فاعل رئيسى فى التأثير على صنع وتنفيذ السياسة فى إيران، وعلى التحول إلى الشرعية الدستورية.

١٤- المرأة الإيرانية:

لم يكن تغيير موعد الاحتفال بيوم المرأة الإيرانية، من المناسبة التى حظر فيها الشاه ارتداء الحجاب فى الأماكن العامة إلى الذكرى الموافقة لمولد السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول(ص) مجرد اختلاف فى التوقيت بين عهدين، لكنه كان يعبر عن الهوة العميقة بين مشروعين ثقافيين مختلفين: المشروع الثقافى الإمبراطورى العلماني، والمشروع الثقافى الجمهورى الإسلامي.[٢]

الطلاب خاتمى أظهر قوتك أو استقل، ثم دعت بعض المجموعات الطلابية إلى عدم انتخاب خاتمى فى يونيو ٢٠٠١ إلا إذا وافق على إجراء استفتاء شعبى على مستقبل النظام فى إيران.وفى أواخر عام ٢٠٠١ فى جامع طهران دافع خاتمى عن نفسه أمام الطلاب وقال أن يديه مقيدة فرد الطلاب لا نريد كلمات نريد أفعالا. وفى الذكرى الثالثة لمظاهرات يوليو ١٩٩٩ واجه الطلاب خاتمى بشعارات مضادة منها خاتمى الصدق الصدق.

[1] Ghamari-Tabrizi,Behrooz,a review of"Social Change in Iran: An Eyewitness Account of Dissent,Defiance,and New Movemnts for Rights,by,Behzad Yaghmaian,Middel East Journal,v.56,Autumn2002,p.711.

[2] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٧٢.

كما لم تكن المرأة الإيرانية بعيدة عن الحراك الاجتماعي في إيران سواء قبل الثورة أو بعدها. ففي مظاهرات الشعب الحاشدة ضد الشاه تقدمت المرأة الصفوف احتجاجاً ضد استبداد الشاه وفساد النظام. ثم تطور دور المرأة بعد الثورة، ورغم أن الخميني هاجم الثورة البيضاء التي منحت المرأة حق الترشيح والاقتراع إلا أنه بعد الثورة لم يعارض المشاركة السياسية للمرأة التي ضمنها الدستور.[١]

وبعد الثورة شاركن في مجالس الشورى، ورفعت القيود عن دراساتهن الجامعية في فروع منعن عنها في بداية الثورة وعادت المرأة للقضاء كقاض استشاري، وتمتعن حسب الدستور بمساواة مع الرجال ضمن الموازين الإسلامية، مما جعل هذه المساواة مرهونة عملياً باجتهاد الفقهاء.[٢]

وتتعدد مجالات المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية سواء على المستوى الجماهيري أو على مستوى النخبة السياسية. وعلى المستوى الأول شاركت المرأة الإيرانية في الثورة كما شاركت في الانتخابات الدورية وفي المظاهرات والمسيرات كما تشارك في الاتحادات والجمعيات وفي الأنشطة التعبوية والحرب. وعلى المستوى الثاني نجدها تشارك في عضوية المجالس التشريعية وفي بعض المراكز العليا لاتخاذ القرار في الدولة والقطاع الخاص والعمل في سلك القضاء كما تشارك المرأة الإيرانية في الميدان الثقافي وأحرزت تقدما ملموساً في حقل التأليف والترجمة.[٣]

وينبغي الإشارة إلى أن المرأة الإيرانية خرجت من تحت عباءة النظام وأن النخبة النسائية في أساسها تقوم على زوجات رجال الدين وبناتهم وأخواتهم...الخ والأمثلة عديدة مثل: فريدة، وزهراء مصطفوي ابنتي آية الله الخميني، وفائزة وفاطمة رافسنجاني ابنتي هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.[٤]

---

[1] وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص٤٢.
[2] المرجع السابق، ص٥١.
[3] المرأة في الجمهورية الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد٥٦، مارس ٢٠٠٥، ص ص١٧-١٨.
[4] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٧٤-١٧٥.

ومن منابر النخبة النسائية فى إيران:[1]

- الصحف والمجلات والنشرات:ومنها :هاجر، زن، زن روز، الساعيات على طريق زينب، وشاهد النساء.
- التنظيمات النسائية: وهى إما حكومية تمثل فى مكتب الشئون النسائية الملحق برئاسة الجمهورية لجمع المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى قضايا المرأة، والأمانة المركزية للجان شئون المرأة بوزارة الداخلية والمشرفة على نشاط الهيئات الاجتماعية والثقافية والمجلس الثقافى الاجتماعى النسائى التابع للمجلس الأعلى للثورة الثقافية. وإما غير حكومية مثل:رابطة السيدة زينب، ومنتدى العاملات.

إن المرأة الإيرانية تتفاعل مع النظام السياسى وتمثل إحدى أهم القوى السياسية المؤثرة فى صنع السياسات والتحول للشرعية الدستورية بإصرارها على المشاركة السياسية من خلال منابر متعددة منها ما هو نيابى وما هو إعلامى وخاصة الصحافة النسائية سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق الصحافة أو المنظمات النسائية المتعددة.

١٥- الصحافة:

شهدت الصحافة الإيرانية درجات متزايدة من الحرية بمرور الوقت خاصة فى ظل رئاسة خاتمى الذى دافع بشكل عام عن الحريات المدنية. ويمكن الإشارة إلى قانونين تم تمريرهما فى ١٩٧٩و١٩٨٦، وينص الأول على ضرورة حصول أى مطبوعات على تصريح من لجنة حكومية منشأة لهذا الغرض، أما الثانى فيعطى لنفس اللجنة الحق فى ممارسة الرقابة المستمرة على الصحافة. لقد سمح قانون النشر بمستوى من النقد تقوم به الصحف الموالية للحكومة يتم فى إطاره نشر المقالات التى تشير إلى مكامن النقص فى الوزارات المختلفة والشكاوى حول ذلك من خلال صفحات خاصة بذلك منتظمة تنشر أسئلة موجهة للوزارات والمحليات حول غياب

[1] المرجع السابق، ص١٧٥.

التسهيلات.إلا أن المواجهة الحاسمة تكون من نصيب أى معارضة حقيقية تتخطى هذه الحدود.[١]

ومثلت حرية الصحافة الساحة الرئيسية للصراع ما بين الإصلاحيين والمحافظين فأراد المعسكر الأخير الإعلان عن قوته فقام من خلال مواقعه فى السلطة القضائية وغيرها بإغلاق العديد من الصحف التى توصم بالإصلاح.[٢] وأثارت الفتوى الصادرة من آية الله خامنئى بشان مخالفة قانون الصحافة الجديد– الذى ناقشه مجلس الشورى الإسلامى فى عام ٢٠٠٠ – للمصلحة والشرع والتى أرسل بها إلى مجلس الشورى الإسلامى ردوداً متباينة من قبل الإصلاحيين.[٣]

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢١١.

[2] المرجع السابق، ص٢١٣.

[3] مختارات إيرانية، العدد السادس، يناير ٢٠٠١، ص ص٦–١١.

ثالثاً: المتغيرات الخارجية :

يعتبر البعض الثورة الإسلامية الإيرانية أحد أهم الأحداث فى التاريخ الحديث فى الشرق الأوسط ولها تأثير وآثار تتعدى حدود إيران والمنطقة بأسرها[1]، بسبب التغيير الحادث فى داخل إيران وفى رؤيتها للعالم الخارجى ولتغيير خريطة الحلفاء والخصوم فى البيئة الإقليمية والدولية.[2] كما يرى البعض الآخر أن إيران ترى لنفسها دوراً لا فى منطقة الشرق الأوسط فقط بل على مستوى العالم كله.[3] وفى المقابل تنتج البيئة الخارجية بمستوييها الإقليمى والدولى العديد من المتغيرات التى تؤثر على دورها فى المنطقة وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة فى هذا التحول. وعدد من هذه المتغيرات الخارجية ارتبط بخصوصية موقعها الجغرافى حيث قدم الموقع المتميز لإيران مزايا عديدة كما فرض عدداً من التحديات، فهى محاطة بعدد من الدول والثقافات تتفاعل معها عبر الأزمان (صراع أو تعاون).

وقبل البحث فى متغيرات البيئة الخارجية لابد لنا من الإشارة إلى طبيعة الجغرافيا السياسية لإيران لنتعرف على محيطها الجغرافى وما يشكله من فرص أو قيود على مصالحها وأهدافها.

وتقع إيران فى الجنوب الغربى من آسيا، ويشبه الإيرانيون دولتهم بأنها على شكل قطة رأسها يتجه صوب الشمال حيث بحر قزوين وتركيا، وذيلها يتداخل مع الأراضى الباكستانية، وقدميها فى بحر عمان والخليج، وظهرها تركمانستان وبحر قزوين.وكان من أهم النتائج التى نتجت عن مثل هذه الطبيعة الجغرافية طول الحدود الجغرافية لإيران والتى تبلغ

---

[1] David Menashri,The Iranian Revolution and The Moslim World ,p.1.

[2] د. باكينام الشرقاوى، السياسة الخارجية الإيرانية
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-1.htm

[3] د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسى والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل- يوليو، ١٩٩٥، ص٥٣.

مجموعها ٥٨٧٥١كم، منها ٢٩٠٠ كم حدوداً مائية، و ٥٨٥١ كم حدوداً برية. وتتجاور إيران مع سبع دول هى أفغانستان وباكستان من الشرق، تركيا والعراق من الغرب، وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا من الشمال. وتطل على ثلاث مناطق بحرية هى بحر قزوين وبحر عمان والخليج العربي-الفارسي [1].

هذه المقدمة تجسد الواقع الجغرافى لإيران كمنطلق لفهم حجم التحديات المضافة التى تواجه الدولة الإيرانية نتيجة هذه الحدود الممتدة والمشتركة مع عدد من الدول خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى حيث صارت إيران معرضة لمخاطر أكثر من الناحية العددية بسبب تعدد الدول التى صارت تحيط ببحر قزوين، وهو ما تستغله الولايات المتحدة للدوران الجغرافى حول حدود إيران والذى تقابله إيران بمحاولة عرقلة هذه السياسة الأمريكية من امتلاك قدرات ردع لأمريكا وحلفائها وان تكون شريكة فى أية ترتيبات إقليمية.[2] وهكذا نجد أن هذا الموقع الجيوبوليتيكى المهم لإيران جعلها عرضة لمزيد من التهديدات والضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها إلى اليوم.[3]

كما تعد إيران من الدول ذات التعددية العرقية والمذهبية.ومعظم الأقليات العرقية فى إيران يقطنون المناطق الحدودية كما أن هذه العرقيات لها امتداداتها فى الخارج فالعرب يمتدون إلى العراق ودول الخليج فى الجنوب، والبلوش لهم امتدادهم فى اقليم بلوشستان فى باكستان وأفغانستان، أما التركمان فيجاورون تركمانستان، والأذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، والأكراد جزء من الحلم الكردى الكبير فى تركيا وكردستان العراق.[4] وهكذا يمكن ملاحظة الأهمية الديموجرافية لإيران والتى لا تقل أهمية عن المسألة الجغرافية مما يضيف بعض الأعباء والتحديات على أمنها القومي.

---

1 د.مدحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجى الإيرانى السنوى ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢، ص٣٥.

2 انظر: المرجع السابق، ص ص٣٥-٤٨.

3 طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، شئون الأوسط، العدد:٨٤، يونيو ١٩٩٩، ص٥.

4 مطيع الله تائب، الورقة العرقية فى إيران.. هل من أزمة قادمة
www.aljazeera.net/NR/exeres/8774374B-EE6F-4D97-80D3-DD46D5AC59E1.htm

١- البيئة الإقليمية:

لا ريب فى أن إيران تمتلك أطول السواحل على الخليج كما أنهـا تعـد أقوى دول المنطقة وأكثرها سكاناً، وهى الدولة الوحيدة التى ترتبط جغرافيـاً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وقد حظيت إيران باهتمام بالغ من قبل الدول الكبرى بعد الاكتشافات المثيرة للطاقة فى بحر قزوين.[١]

كما ترى إيران لنفسها دوراً إقليمياً كبيراً فى المنطقة يستند إلى مقومات ودوافع فكرية وهى الإيمان بنظرية الحكومة العالمية للإسلام، بالإضافة إلى منطلقات الأمن والمصلحة.[٢]

أ- إيران والخليج: المجال الحيوى الأول :

تحتل إيران موقعاً مهماً وثقلاً استراتيجياً فى إطار علاقـات التـوازن الإقليمى فى منطقة الخليج العربي-الفارسي. وتطرح إيـران نفسـها كقـوة إقليمية بارزة فى إطار التفاعلات السياسية والأمنية فى المنطقـة. كـذلك لا تخفى السياسة الخارجية الإيرانية منذ حكم الشاه السابق أطماعها الإقليمية. إن القيمة الأساسية للخليج العربى -الفارسى بالنسبة لإيران تكمن فـى تـوفير الأمن والمصالح الاقتصادية. ولهذا السبب فإن إيران هى أكثر الدول عرضة للآثار السلبية عند حدوث أى اضطراب فى المنطقة. لذا كان إصرارها على أن يبقى الخليج ممراً دولياً مفتوحاً للجميع كما أبدت رغبتها فى المشاركة فى أى نظام أمنى فى المنطقة من شأنه ضمان الاستقرار فيه، [٣]إذ تعتمد إيـران على الخليج فى تصدير النفط الذى يمثل ٩٠% من دخلهـا مـن العمـلات

---

[1] أرش بومند وآخرون، التقاطع الجيوبوليتيكى الإيرانى – الأمريكي، شئون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو١٩٩٩، ص٤٩.

[2] د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية:النظام السياسى والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص٦٤.

[3] هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، شئون الأوسط، العدد:٢٧، مارس ١٩٩٤، ص٧.

الأجنبية. ويعتبر الخليج الطريق الرئيسى الذى تمر عبره تجارة إيران إلى جيرانها وإلى أنحاء العالم.[١]

ولعبت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجى خاصة فى العقد الأول من عمرها وتلخص المعيار الأساسى للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجى فى مصطلح الاستكبار. وارتبطت تلك الفترة بمبدأ تصدير الثورة الذى يلقى حساسية مفرطة من قبل دول الخليج تجاهه لوجود أقليات شيعية كبيرة فيها خاصة فى البحرين والسعودية والكويت.[٢]

وحاولت إيران من جديد بعد وقف إطلاق النار مع العراق فى أغسطس ١٩٨٨ تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون. وأثناء أزمة الكويت اتخذت تدابير متنوعة لتطوير العلاقات مع تلك الدول حتى أن البعض من مسئولى المجلس أعرب عن الأمل فى أن تنضم إيران إليه. وأعربت إيران عن احترامها لسيادة جيرانها، وساعد وقوفها بشدة ضد الاحتلال العراقى للكويت فى تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون، والأهم من ذلك أن العلاقات السياسية بين طهران والرياض استؤنفت من جديد فى مارس ١٩٩١.[٣]

ولقد كان التعاون الاستراتيجى العسكرى بين تركيا وإسرائيل وانعكاساته السلبية على الأمن القومى العربى والإيرانى على السواء دافعاً قوياً لتكريس الرغبة الإيرانية فى الانفتاح على دول الخليج والمنطقة العربية. كما تطلعت إيران إلى أن تصبح القوة الرئيسية فى منطقة الخليج.[٤] وازداد الدور الإيرانى فى المنطقة مع احتلال العراق بعد حرب الخليج الثالثة حيث أصبحت تتقاسم الهيمنة على الخليج مع القوات الأمريكية مع تصاعد التوتر بين الدولتين اللتين أصبحتا الآن على خط المواجهة.

---

[1] هوشنك أمير أحمدي، تقييم خطة التنمية الأولى فى إيران والتحديات التى تواجه الخطة الثانية، في، جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ط١، ص٤٦١.

[2] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

[3] هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، مرجع سابق، ص١٧.

[4] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

ب- إيران والدول العربية غير الخليجية:

ومع تولى خاتمى زاد الاهتمام الإيرانى بالدائرة العربية غير الخليجية ممثلة فى البداية بمحور يضم كلاً من سوريا ولبنان، كما سعى لكسب مصر. وتتميز العلاقات السورية الإيرانية بالخصوصية والتفرد، فالدولتان تفرقهما الأيدلوجية وتجمعهما المصلحة والخصوم (الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق ما قبل الاحتلال) والمنفعة المادية. فسوريا بمثابة مدخل إيران للعالم العربي، وإيران ورقة ضغط هامة فى يد سوريا فى أية مفاوضات مع إسرائيل. وركزت السياسة الخارجية فى لبنان على العلاقة مع الطائفة الشيعية خاصة حزب الله وجاء التطور الإيرانى منذ انتخاب خاتمى فى تعزيز العلاقات على مستوى المؤسسات من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسئولين من البلدين.[1]

ج- أسيا الوسطي: المجال الحيوى الثاني :

إن نشوء الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ضاعف من أهمية إيران كبلد وسيط تحتاجه القوى العالمية التى تتنافس على الثروات الطبيعية الهائلة فى هذه الجمهوريات. بل إن إيران باتت فى موقع جيوبوليتيكى استثنائى بين منابع النفط فى الخليج وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين بعد غياب جارها الشمالى القوى، رزاد من أهمية هذا الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذى يربط أوربا بآسيا براً.[2]

وتمثل منطقة آسيا الوسطي مجالاً حيوياً لكسر طوق الحصار الأمريكى المفروض على الدور الإيراني، ولتفعيل عوامل تاريخية وثقافية تربط بين إيران ودول آسيا الوسطى بوصفها دولاً بكراً تشهد تنافساً دولياً محموماً للاستفادة بموارد الطاقة بها من نفط وغاز طبيعي، بالإضافة إلى كونها دولاً حبيسة مما يفتح مجالاً واسعاً أمام التجارة وطرق المرور فى إيران خاصة وأن لإيران ميزة جيوبوليتيكية داخل المنطقة لأن لها حدوداً مع معظم هذه الدول.[3]

---

[1] المرجع السابق

[2] طلال عتريسي، مرجع سابق، ص٤.

[3] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق.

مرت إيران فى تعاملها مع الجمهوريات المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتى السابق بعدة مراحل، بدأت المرحلة الأولى بالبعد الدينى والثقافى على حساب العلاقات الاقتصادية، وجاءت المرحلة الثانية بعد أن أدركت إيران أنه لا يوجد حماس لدى هذه الدول وخاصة من جهة الحكومات تجاه إنشاء دولة إسلامية وأن روسيا لن تسمح بقيام مثل هذه الدول نظراً لنفوذها القوى هناك. ثم بدأت الرؤية الإيرانية تتسم بالواقعية فكان التركيز على حفظ السلم والأمن فى المنطقة خاصة، وتطوير التعاون الاقتصادى والثقافي. وركزت إيران فى مشاريعها الاقتصادية على تسهيلات الترانزيت والطرق. وأعطى موقع إيران الجغرافى ميزة فى مسألة نقل نفط المنطقة عبر خطوط أنابيب والتى تتنافس مع تركيا على عقود إنشائها.[1]

كما أن إحياء طريق الحرير سيؤدى إلى تراجع فائدة السيطرة البحرية من قبل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وبما أن إيران تعتبر من أهم نقاط الارتباط فى طريق الحرير بوصفها أقصر الطرق التى تصل بين أوربا وآسيا من جهة وآسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية فان ذلك سيزيد من أهميتها الجيوبوليتيكية فى إحياء هذا الطريق. إلا أن الولايات المتحدة لن توافق على هذا الدور المفصلى لإيران فى طريق الحرير ما لم تكن إيران خاضعة لنفوذها.[2]

٢- البيئة الدولية:

يقول البروفسور "فولر" مؤلف كتاب مركز العالم "إن إيران تعد من الناحية الجيوبوليتيكية من أهم نقاط العالم وهو ما يكسب البلاد أهمية قد تجلب الخير للشعب الإيرانى كما قد تجلب له الشر".[3] وكان الرئيس الأمريكى السابق كلينتون قد اعترف أيضاً فى أبريل ١٩٩٩ بأن إيران تعرضت بسبب أهميتها الجيوسياسية الكبيرة على مر الزمن إلى كثير من الظلم من مختلف

[1] المرجع السابق

[2] أرش بومند وآخرون، مرجع سابق، ص٥٣.

[3] المرجع السابق، ص ص٥٧-٥٨.

الدول الغربية داعياً إلى إيجاد وسيلة لبدء حوار معها من أجل بناء مستقبل مشترك.[1]

وفى البيئة الدولية يتعدد الفاعلون الدوليون كما تتعدد تأثيراتهم على إيران سواء داخلياً أو خارجياً كما تتأثر البيئة الدولية بدورها بالسلوك الخارجي لإيران. ومن أهم الفاعلين الدوليين: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوربا والصين.

أ- العلاقات الإيرانية الأمريكية:

ارتبطت إيران ما قبل الثورة بالكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة. إلا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها فى القيام بدور مستقل على الساحة الدولية، انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت فى ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادى والحرب مع العراق.

وتحتل إيران مكانة هامة بالنسبة للولايات المتحدة إلا أن الطبيعة الاستقلالية للسياسة الإيرانية جعلتها فى صدام مع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة عالمياً. ولقد سبب ذلك إزعاجاً شديداً للولايات المتحدة من واقع الأهمية الجيوستراتيجية لإيران من ناحية، ورفضها التام للمساومة على سيادتها القومية وكرامتها الوطنية.[2]

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العملية جار إيران اللصيق حائطاً بحائط نظراً لوجودها العسكرى فى كل من العراق وأفغانستان بالإضافة إلى تواجد أساطيلها البحرية فى منطقة الخليج وإبرامها الكثير من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة العربية مما يجعل العلاقات الأمريكية الإيرانية تكتسب أهمية أكبر[3].

وتتسم العلاقات الإيرانية – الأمريكية بخصوصية كبيرة، فهى شديدة التعقد والتشابك وتشهد العديد من الأزمات والانفراجات والقضايا والملفات

---

[1] هيثم مزاحم، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، شئون الأوسط، العدد:٨٤، يونيو ١٩٩٩، ص٧٠.

[2] جيمس أ.بيل، إيران والولايات المتحدة.صدام الهيمنة، رؤى مغايرة، العدد العاشر، ص٢٦.

[3] أرش بومند وآخرون، مرجع سابق، ص٥٨.

القديمة والجديدة والتى يضاف إليها –مع مرور الوقت– ملفات جديدة إضافية. الأمر الذى يصعب تناولها جميعاً بالتحليل فى هذه الدراسة وتتطلب دراسة مستقلة. ومن أهم هذه الملفات والقضايا أزمة الرهائن فى السفارة الأمريكية بعد نجاح الثورة، والحرب مع العراق والتى ساندتها الولايات المتحدة، وتجميد الأرصدة الإيرانية، والعقوبات الاقتصادية الممتدة على إيران، والوضع فى الخليج خاصة بعد احتلال العراق، والملف النووى الإيراني، والموقف من قضايا الصراع العربي–الإسرائيلى والموقف من حزب الله اللبنانى وتنظيمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب والتسلح الإيراني، ومسألة حقوق الإنسان. ملفات عديدة مفتوحة منذ قيام الثورة الإيرانية تمثل فى بعضها فرصاً وبعضها الآخر قيوداً على صنع القرار السياسى فى إيران[1]، وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية حيث تؤثر فى ترتيب الأولويات بالنسبة للقيادة السياسية إذ تكون الأولوية للملفات المتعلقة بالأمن القومى والمصلحة القومية فى بعدها الخارجي والتى يمكن أن تؤجل عدداً من قضايا التحول إلى الشرعية الدستورية نتيجة للخطر الخارجي.

وهناك مستويات لتعامل إيران مع الولايات المتحدة، المستوى الأول المعلن بتأكيد الاستعداد للحوار مع حكومة الولايات المتحدة حيناً وإعلان العداء والتشدد فى شروط عودة العلاقات حيناً آخر. والمستوى غير المعلن عبر الدبلوماسية والوسطاء الدوليين إما لمحاولة عودة العلاقات وإما لتسوية بعض الأمور مثل العراق ما بعد الاحتلال الأمريكى أو أفغانستان. وهكذا كانت العلاقات بينهما تتحدد تبعاً لرؤية الجانبين لمصالحهما الآنية ونلاحظ هنا تجنيب الخارجية الإيرانية لمسألة الأيدلوجية والتعامل بمبدأ المصالح القومية.[2]

وتبدأ التفاعلات بحالة من الشد والجذب الإعلامى على خلفية تباين المواقف من قضية معينة، ثم سرعان ما تتقارب المواقف، خاصة على المستوى السلوكى أكثر من الإعلامي. وكثيراً ما يتكشف أن ثمة حوارات كانت دائرة بين الطرفين سواء مباشرة أو عبر وسطاء بما يساعد على تقريب المواقف. غير أن التقارب لا يمتد ليشمل العلاقات الثنائية خاصة

[1] انظر: سامح راشد، طهران وواشنطن..قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مختارات إيرانية، العدد ٤٨، يوليو ٢٠٠٤، ص ٨٢.

[2] د.باكينام الشرقاوى، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

الرسمية ربما لخضوعها لاعتبارات أكثر تشدداً على كل من الجانبين، فتتوقف دورة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عند حدود التنسيق لحين بروز قضية خلافية جديدة.[1]

وتطور الأمر بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر واتهام بوش لإيران وسوريا وكوريا الشمالية بالإرهاب وأنهم يمثلون محور الشر لتبدأ مرحلة جديدة من العداء (خاصة بعد احتلال العراق). وما زال مرشد الثورة يصف الولايات المتحدة بالعدو الأول لإيران ويندد بالداعين لإعادة العلاقات إلى طبيعتها. وفى ظل سيطرة المحافظين فى إيران على صنع القرار يصعب إجراء تغييرات واضحة فى توجهات النظام تجاه الرؤية الأمريكية، وهم يخشون من تهديد الولايات المتحدة للهوية الإيرانية. ولجأت إيران إلى إيجاد بديل للعلاقة مع الولايات المتحدة مثل تطوير العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوربا.[٢]

وبدأت الأزمة النووية الإيرانية منذ أواخر عام ٢٠٠٢. وبالرغم من أن البرنامج النووى الإيرانى كان موضوعاً للتقييد من جانب الولايات المتحدة والكثير من القوى الغربية منذ قيام الثورة الإيرانية الإسلامية بهدف منع إيران من مواصلة تطوير قدراتها النووية، فإن كافة الخطوات الأمريكية كانت تتحرك تحت تأثير مجموعة من الشكوك التى لم يكن لها ما يؤكدها فى الواقع، فى حين أن ما حدث منذ أواخر عام ٢٠٠٢ يتمثل فى اكتشاف قيام حكومة إيران ببناء منشأتين سريتين الأولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة ناتنز، والثانية لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة آراك الواقعة غرب طهران، وهو ما وفر للولايات المتحدة أدلة عملية على حدوث ما يمكن أن يعتبر انتهاكاً من جانب إيران لالتزاماتها بموجب معاهدة الانتشار النووي.[٣]

وترى الولايات المتحدة أن لإيران برنامجين نوويين. الأول معلن وأبلغت به الأمم المتحدة وهدفه إنتاج الطاقة الكهربائية واستخدام الطاقة النووية فى المجالات السلمية، والآخر سرى يهدف إلى إنتاج أسلحة نووية والأخير يمثل الهدف النهائى لإيران من سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية.

---

[1] سامح راشد، طهران وواشنطن..قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مرجع سابق، ص ص٨٢-٨٥.

[2] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

[3] د.أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووى الإيراني.آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥)، ص ١٤٥.

وتؤكد إيران من جانبها أنها تتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يوجد ما يستحق أن تخفيه عن مفتشى الوكالة. ووقعت إيران على الملحق الإضافى لمعاهدة منع الانتشار النووى الذى سمح لمفتشى الوكالة بالقيام بعمليات تفتيش مباغتة لها.[1] وانتقل القلق من البرنامج النووى الإيرانى إلى دول الجوار خاصة دول الخليج إلا أن إسرائيل تظل أكثر المهتمين بهذا الملف وتعده خطراً على أمنها القومى بل على وجودها.

ويرى "كمال خرازي" وزير الخارجية الإيرانى السابق موضحاً أهمية إيران وموقفها من الأسلحة النووية أن "إيران تتمتع بمساحة جغرافية كبيرة والعديد من الموارد الطبيعية وهوية قوية متماسكة وتراث ثقافى ثري. كما يرى أن الفتوى التى أصدرها خامنئى بتحريم تطوير أو استخدام الأسلحة النووية تمثل بعداً عقائدياً ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل".[2]

وإذا كانت إيران قد أطلقت لقب الشيطان الأكبر على الولايات المتحدة، فان هذه الأخيرة وصفت إيران بالدولة الخارجة عن القانون ومركز الإرهاب العالمى وقاعدة الأصولية فى العالم الإسلامى وإحدى دول محور الشر (إيران وكوريا الشمالية وسوريا). وساهم فى وصم إيران بهذه النعوت الدعوات الحماسية التى أطلقها الإيرانيون لتصدير الثورة إلى دول العالم الإسلامى كافة، ودعم وتمويل بعض الحركات الإسلامية، وخصوصاً فى فترة الحرب مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨). ولا ريب أن الخطاب الثورى الإسلامى أثار قلق معظم الأنظمة العربية وحلفائها الغربيين وخصوصاً الولايات المتحدة التى رأت فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية خطراً على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فى منطقة الخليج.[3]

لم يبق فى نظر الولايات المتحدة واللوبى الصهيونى وإسرائيل من يخل بأمن المنطقة واستقرارها إلى جانب الحركات المناهضة للعملية السلمية إلا إيران. بالإضافة إلى أن امتلاك إيران قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية

---

[1] أسامة فاروق مخيمر، الملف النووى الإيراني: مواقف الأطراف، مختارات إيرانية، العدد٤٨، يوليو ٢٠٠٤، ص ص٨٠-٨١.

[2] Kamal,Kharrazi,The View From Tehran,Middel East Policy, vol.x11, No.1, Spring2005 ,pp.25,29.

[3] هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص ص٦١-٦٢.

كبيرة تجعلها مع سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل قــوة إقليميــة تهــدد المصالح الأمريكية فى المنطقة (النفط والأنظمة الحليفة وإسرائيل).[1]

ب - العلاقات مع أوربا:

تراوحت علاقات إيران بالدول الأوربية بين الازدهار والتوتر. فقد مثل انتهاء الحرب الإيرانية -العراقية، ومجئ حكومة جديدة فــى إيــران نقطــة تحول فى تاريخ علاقات إيران بالدول الأوربية. وكانت الحكومة الجديدة قد وجهت اهتمامها نحو إعادة بناء اقتصادها وجهازها الدفاعى الذى تم تدميره وإضعافه على مدى ثمانية أعوام من قبل. وكان هذا يتطلب التعاون مع الدول الأوربية لأن الاقتصاد الإيرانى كان منذ زمن بعيد مــرتبط بالاقتصــاديات الأوربية، بالإضافة إلى أن صناعات النفط والغاز الإيرانية كانــت متهالكــة وتحتاج إلى استثمارات وتقنية. وكان المصدر الوحيد الذى يســتطيع تلبيــة حاجة إيران بعد الولايات المتحدة هو أوربا.[2]

وفى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور القطبية الأحاديــة بــدأت الولايات المتحدة فرض هيمنتها كقوة عسكرية عالمية وحيدة. وقامت فى هذا الصدد بالحد من نفوذ الاتحاد الأوربى فى منطقة الشرق الأوسط. وقــد أدت أزمة الغزو العراقى للكويت فى عام ١٩٩٠ إلى تدعيم النفوذ الأمريكى فــى المنطقة على حساب مصالح دول الاتحاد الأوربي.[3]

وسعت أوربا إلى التفاهم مع إيران حيث أدركت أن فشل التفاهم بينهــا وبين إيران ستكون فيه هى الخاسر الأكبر خاصة مع سعى إيــران إحــلال روسيا والصين فى علاقاتها التجارية والاقتصادية بدلاً من أوربا.[4]وقد استغل الاتحاد الأوربى التوتر فى العلاقات الإيرانية- الأمريكية لتدعيم تعاونه مــع إيران، ففى عام ١٩٩٣ تبنى سياسة الحوار النقدى مع إيــران، ولــم يتبــع السياسة الأمريكية المعروفة بسياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعــراق. كما تجاهل قانون داماتو الذى كان يمنع القيام باستثمار أكثر من ٤٠ مليــون دولار فى صناعات الغاز والنفط الإيراني، وأطلق لنفسه العنان فــى مجــال

---

[1] المرجع السابق، ص٦٨.

[2] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

[3] المرجع السابق

[4] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ١٩٩٨، مرجع سابق، ص٢٥٧.

الاستثمارات فى هذه الصناعات. وبدأت جلسات الحوار بين إيران والاتحاد الأوربى عام ١٩٩٨وحتى عام ٢٠٠٠ شملت موضوعات ذات اهتمام مشترك مثل الطاقة وحقوق الإنسان الإرهاب والبيئة وعملية السلام فى الشرق الأوسط.[1]

ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر طرأ تطور أساسى على علاقات إيران بالاتحاد الأوربى فجعل استمرار الحوار مشروطاً بتحقيق إيران تقدم فى بعض القضايا منها إحراز تقدم فى مجال احترام حقوق الإنسان وحظر انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وتغيير التعاطى مع عملية السلام فى الشرق الأوسط. وهذا التغيير ناجم إلى حد كبير عن التوجه الأمريكى الجديد الذى بدأ فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر.[2]

ج - العلاقات مع روسيا:

بانهيار الإتحاد السوفيتى تخلصت إيران من مشكلة الجار القوى مما مثل مكسباً مادياً وأيدلوجياً حرر النظام الإيرانى من أحد هواجسه الأمنية. إلا أنه تزامن مع بروز القوة الأمريكية كقطب أعظم. وعلى الجانب الآخر لا يزال أقصر الطرق التى يمكن لروسيا اتخاذها للوصول إلى المياه الدولية الدفيئة يكون عبر الخليج العربى – الفارسى وإيران بالتحديد.[3]

ومع نهاية الثمانينيات شهدت العلاقات مع روسيا مرحلة جديدة من التقارب بين البلدين. فتوقف حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٨، وخروج إيران منهكة منها، وسعيها إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب، والعزلة التى فرضتها الدول الغربية عليها دفعتها إلى إعادة النظر فى علاقاتها الخارجية. حيث وجدت أن طريق موسكو هو الأقرب، وأن العاصمة الروسية هى الأكثر استعداداً لتقبل هذا التحول الإيراني. فى ظل ظروف مختلفة كان من

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

[2] د.أصغر جعفرى ولداني، العلاقات الإيرانية – الأوربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مختارات إيرانية، العدد٤٨، يوليو ٢٠٠٤، ص ص١٠-١١.

[3] أرش بومند وآخرون، مرجع سابق، ص٥٣.

شأنه أن يؤدى فى ظروف دولية وإقليمية مختلفة إلى تردى العلاقات بينهما واحتدام الصراع واتخاذه أشكالاً خطيرة ولكن شيئا من هذا لم يحدث.[1]

وتوثقت العلاقات الإيرانية الروسية حيث اشتركت الدولتان فى كثير من الرؤى لمواجهة الهيمنة الأمريكية فى النظام الدولى الجديد. واتضحت العلاقات القوية بين روسيا وإيران عندما تصاعد التعاون بين البلدين فى المجال النووي. حيث دخلت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام ١٩٩٥ بعد انسحاب كل من ألمانيا وأوكرانيا بسبب الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، ثم تلاها الاتفاق على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى بتكلفة تقدر بحوالى بليونى دولار.[2]

كما تمثل روسيا مصدراً رئيسياً للتسليح وللمساندة التى يمكن أن تخفف من الضغوط الدولية على إيران. ولقد غطت الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية الروسية على أى أبعاد أخرى للعلاقة حتى الاقتصادية منها. ومثال على ذلك الاعتراف الإيرانى بأن الأزمة الشيشانية شأن روسى داخلي. حيث أعطت إيران الاعتبار الأقوى للعلاقات مع روسيا، فلا تستطيع أن تضحى بحليفها الاستراتيجى فى المنطقة خصوصاً فى ظل حالة العزلة التى تفرضها عليها الولايات المتحدة.[3]

إن الأوضاع المحيطة بالبلدين تدفعهما على ما يبدو إلى إبقاء عناصر التنافس والخلاف بعيدة بالقدر الذى يتيح تجنب اصطدام المصالح وتغليب أوجه الالتقاء والتعاون.[4]

د - العلاقات مع الصين:

تشترك الدولتان الإيرانية والصينية فى رؤيتهما لكثير من القضايا الدولية، ومنها الموقف من الهيمنة الأمريكية، حيث تساند الدولتان التعددية فى النظام العالمي. ومن ناحية أخرى تمتلك إيران احتياطات نفط كبيرة فى

---

[1] ياسين مجيد، إيران فى عهد الرئيس خاتمي: تحدى المجتمع المدنى ودولة القانون، شئون الأوسط، العدد:٦٤، أغسطس ١٩٩٧، ص٩٠.

[2] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

[3] المرجع السابق

[4] ياسين مجيد، مرجع سابق، ص٩١.

وقت تعد الصين من أكبر مستوردى الطاقة. ومن ثم أقامت الدولتان علاقات اقتصادية وثيقة فى عدة مجالات منها الطاقة والطرق والنقل والصلب وبناء السفن. وارتبطا أيضاً بمشاريع مشتركة من أهمها تمويل مشروع مترو طهران. كما ساعدت الصين إيران فى الحصول على التكنولوجيا النووية. ولا يجب إغفال ما تخشاه الصين من امتداد التطرف الأصولى إلى الحركة الانفصالية الإسلامية فى إقليم زنجيانج كمصدر إضافى لترحيب الصين بأى علاقات وثيقة مع إيران.[١]

هـ - العلاقات مع تركيا:

تعتبر تركيا المنافس التقليدى لإيران فى منطقة آسيا الوسطي، فقد تذبذبت العلاقات التركية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإسلامية فى إيران ما بين مهادنة وصراع خفي ومعلن. فعلى الرغم من رجوع سفراء كلا البلدين إلى عملهما فى طهران وأنقرة بعد انقضاء فترة استدعاء طويلة، فإنه ظلت هناك مشكلات جوهرية تعترض مستقبل العلاقات بين البلدين مثل توتر العلاقات السورية التركية بين الحين والآخر، والتحالف العسكرى الاستراتيجى التركى الإسرائيلي. ومن ثم احتلت تركيا مكانة لها خصوصيتها فى الرؤية الإيرانية. وحاولت إيران التقارب مع الدول العربية فى محاولة للضغط على محور أنقرة– تل أبيب الذى هو من وجهة النظر الإيرانية محور لتغيير المحيط السياسى الأمنى بالشرق الأوسط.[٢]

وهكذا نلاحظ تعدد متغيرات كل من البيئة الإقليمية والدولية وتفاعل إيران معها وتغليبها –إيران –منطق المصلحة على الأيدلوجية، خاصة بعد تولى خامنئى مؤسسة الإرشاد. وكان الفاعل الرئيسى فى البيئة الخارجية لإيران هو الولايات المتحدة الأمريكية التى تحاول باستمرار محاصرة إيران بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية. وعلى ما يبدو أن هذا المتغير سيكون له دور كبير فى تحديد مستقبل واستقرار الدولة الإيرانية.

وفى خاتمة هذا الفصل يمكن القول بأن الحالة الإيرانية لها خصوصيتها سواء داخلياً أو خارجياً. وأن العامل الثقافى الشيعى يعتبر عاملاً مشتركاً فى

1 د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق
2 المرجع السابق

التأثير على الداخل والخارج. ولكن كان لمبدأ المصلحة الغلبة أحياناً كثيــرة على تلك الثقافة العقائدية. وحاول هذا الفصل التعرف على طبيعة هذه الثقافة وتتبع تطورها إلى أن وصلت إلى صيغة ولاية الفقيه بشكلها الموجود حالياً، وأثر هذه الصياغة على طبيعة النظام ومؤسساته والعلاقات البينيـــة بينهـــا، وطبيعة وعمل القوى السياسية المختلفة فى المجتمـــع الإيرانـــى وعلاقاتهـــا بالنظام، وعلاقة هذا النظام بالخارج. كما حاولت الدراسة فى هـــذا الفصـــل التعرض لمتغيرات البيئة الخارجية ومحورية الـــدور الإيرانـــى الإقليمـــى والدولي. ودور هذه المتغيرات فى التأثير على الداخل الإيرانى كعلاقة تأثير وتأثر. مما يعد مدخلاً للتعرف على دور القيادة السياسية فى التحـــول مـــن الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية فى الأجزاء المتبقية من الكتاب.

الفصل الثالث

دور القيادة السياسية الإيرانية في التحول (١٩٧٩-١٩٨٩): مرحلة الشرعية الثورية

لابد لمن يدرس دور القيادة السياسية الإيرانية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية أن يميز بين طبيعة المرحلة ومتغيراتها الحاكمة ونمط الشرعية الغالب عليها من ناحية والسمات والخصائص الشخصية للقيادة من ناحية ثانية ثم طبيعة هذا الدور والمحاور التي يعتمد عليها من ناحية ثالثة.

ويجب التنويه إلى أنه يصعب عملياً تقسيم ظاهرة التحول إلى مراحل زمنية منفصلة، حيث أن التحول لا تختص به مرحلة بذاتها وإنما تتداخل المراحل فيما بينها. كما أن التحول يكون تدريجياً وتراكمياً ونسبياً تبعاً لتطور المرحلة والرؤية لكل من القيادة والشعب. وهذا الفصل- بين مراحل التحول- لغرض التحليل والمقارنة بين المرحلتين.

ويمكن تقسيم مراحل التحول في إيران إلى مرحلتين رئيسيتين :الأولى مرحلة الشرعية الثورية وهي مرحلة حكم الخميني والتي امتدت لعشر سنوات، والثانية مرحلة التحول أو المرحلة الانتقالية وهي مرحلة حكم خامنئي. حيث تميزت كل مرحلة بخصائص ومميزات على طريق التحول. كما شهدت كل مرحلة تطورات تتعلق بالتحول إلى الشرعية الدستورية.

ويتناول هذا الفصل المرحلة الأولى من مراحل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ألا وهي مرحلة الشرعية الثورية [1]، وهي في نفس الوقت مرحلة حكم آية الله الخميني. وينبغي الإشارة هنا إلى أن الثورة الإيرانية اكتسبت شرعيتها بالتفاف الجماهير الإيرانية حولها. ولكن الشرعية الثورية شرعية مؤقتة يستلزم تحولها لنمط شرعية آخر، وفي عصرنا هذا يكون هو نمط الشرعية الدستورية.

[1] لمزيد من التوضيح انظر الفصل الأول ص ص٥٤-٥٨.

وليس المقصود فى هذا الفصل متابعة الأحداث فى الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ م (أى فترة حكم الخميني) وتفاصيلها المختلفة بقدر ما يكون الهدف هو دراسة اشكالية التحول ودور الخمينى فى هذه المرحلة الحرجة من عمر الجمهورية الاسلامية.

لقد خضعت هذه الفترة لرؤية وتصور الخمينى لنظام ما بعد الثورة وللتحول من شرعية الثورة إلى الشرعية الدستورية. وبالرغم من أن الغلبة فى هذه المرحلة كانت من نصيب الشرعية الثورية إلا أن الخمينى اتخذ خطوات عديدة على طريق التحول للشرعية الدستورية من خلال محاور أربعة وهى الدستور والقوانين، والمأسسة، الفاعلية والانجازات، بالاضافة للجانب الثقافي.

ولكن يلزم بداية توضيح شرعية قيام الثورة الإسلامية الإيرانية والعوامل التى أدت إلى الثورة. **شرعية قيام الثورة الإسلامية الإيرانية١٩٧٩:**

بداية عند التعرض السريع لمرحلة الشاه باعتبارها مرحلة تفجر الثورة والتى توافرت فيها عوامل قيام الثورة واندلاعها نلاحظ أن الشاه كان يسعى إلى إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية القومية القديمة التى قامت على تركيز السلطة فى شخص الشاه.[١] وأسس هياكل سياسية توحى بشكل ما إلى الممارسة الديمقراطية. لكنه لم يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية للقوى السياسية المختلفة، ولم يستطع إقامة روابط بين النظام والفئات الاجتماعية المختلفة مما أدى إلى انحسار شرعيته، [٢]، وظهور أزمة مشاركة حادة بمعنى عجز النظام عن استيعاب مطالب الجماهير وفى مقدمتها المطالبة بالمشاركة السياسية بمعنى الإسهام فى صنع القرارات السياسية.[٣]

ومنذ عودة الشاه –بعد فشل حركة مصدق – إلى إيران وتوليه من جديد مقاليد الحكم فى البلاد، عمد إلى إنشاء جهاز ضخم من الوحدات العسكرية والبوليسية ووحدات المخابرات ومنذ البداية كان واضحاً أن الشاه يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد: تحقيق طموحه فى أن تصبح إيران قوة عسكرية ضاربة فى المنطقة بما يمكنه من تحقيق دوره

---

[1] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص١٨٨.

[2] المرجع السابق، ص١٩٣.

[3] نبوية على محمود الجندي، الفساد السياسى فى الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيرانى حتى قيام الثورة الإسلامية١٩٤١-١٩٧٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣، ص١٨٥.

الإقليمي فيها. وأن يصبح بمقدور القوة البوليسية وقوة المخابرات الضاربة للنظام أن تصل إلى كل مكان وكل فرد في إيران بحيث يصبح بمقدوره أن يحصر كافة تحركات المعارضة بكافة أشكالها وأن يتلافى مقدماً آثار أى تحرك معارض يبدو فى الأفق.[1]

وفى سعيه لاستعادة مجد الحضارة الفارسية كدس الشاه السلاح لتكون إيران واحدة من أقوى خمس قوى عسكرية تقليدية فى العالم. فأصبحت أكبر مستورد للسلاح الأمريكي، وفى نفس الوقت شرطى أمريكى فى الخليج العربي– الفارسى الذى اشترك الشاه وآيات الله فى تسميته بالخليج الفارسي. ووقع الشاه اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة وصفها الخمينى بأنها "وثيقة استعباد لإيران".[2]

كما تبنى الشاه سياسات تحديثية وفق النمط الغربي، وكان أهم ملامح هذا النمط– فى رأى البعض– أنه كان مفروضاً على الناس بالقوة، ولم يشاركوا فى وضعه وتخطيطه بل لم تكن سياسات التحديث موجهة لصالح الشعب، وإنما كان تركيزها على خدمة الصفوة. وكان الشاه يسعى من خلال هذه السياسات إلى ربط الاقتصاد الإيرانى بالنظام الرأسمالي الأمريكي، هذا بالإضافة إلى أن توجهات هذه السياسات كانت علمانية.[3] وبذلك دخل الشاه فى مواجهة مع المؤسسة الدينية فأعلن نفسه المرشد الروحى للمجتمع. وبدأ يدعو للعودة إلى الحضارة الفارسية القديمة. فاستعاض عن التقويم الهجرى بتقويم ملكى جديد، واتخذ النظام إجراءات صارمة ضد المؤسسة الدينية.[4]

كما صاحب كل هذا، عدم قدرة الشاه على بناء تحالفات مع قوى اجتماعية مؤثرة يمكن الاستناد عليها فى مواجهة القوى المعارضة المتزايدة لنظامه. وأدى استمرار تدهور الشرعية السياسية لنظام الشاه إلى بروز حركة تغيير ثورية شعبية داخل المجتمع الإيراني. حيث تحالفت قوى المعارضة فى تشكيل جبهة سياسية ضخمة تهدف لإسقاط نظام الشاه. وقد جاءت الثورة الإيرانية معبرة عن رفض الشعب الإيرانى لنظام الشاه

---

[1] د.السيد زهرة، الثورة الإيرانية.الأبعاد الاجتماعية والسياسية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥)، ص ص٥٤–٥٥.

[2] Ramazani,R.K.,Idology and Pragmatism in Iran s Foreign Policy,Middel East Journal ,vol.58,no.4,Automn 2004.p.554.

[3] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص١٩٤.

[4] المرجع السابق، ص١٩٦.

ومشروعه في إدارة وحكم المجتمع والدولة حتى تمكنت من إسقاطه في ١٦ يناير ١٩٧٩.[1]

ويمكن إيجاز أهم العوامل والدوافع التى ساعدت على تفجير الثورة الإيرانية فيما يلي:[2]

١- انعدام قنوات المشاركة السياسية وفرض السلطة والقوة والبطش فى تنفيذ سياساتها.

٢- التبعية الكاملة للولايات المتحدة فى المجالات الرئيسية مما ساعد على ازدياد الغضب الشعبى تجاهها.

٣- تكريس الاضطهاد المستمر لرجال الدين الإيرانيين ومحاولة الحكومة تقييد حريتهم وإبعادهم عن المشاركة فى الإدلاء بآرائهم فى السياسات الداخلية والخارجية للحكومة.

٤- شيوع الفساد الإدارى والرشوة وتضخم الجهاز الإدارى الذى كان يفتقر إلى الكفاءة والقدرة على أداء الوظائف اليومية المنوط بها.

ومع ذلك أوضح "هنرى ماسون" أن أغلب أساسيات الثورة المتواجدة فى إيران لها مثيل فى دول أخرى ولم تقد إلى ثورة ولكن باختلاطها ببعض السمات المحلية الخاصة أخرجت الثورة. والدليل على ذلك أن نظام الشاه سقط بالرغم من أن جيشه لم يمس وبدون أى هزيمة عسكرية خارجية وبالرغم من عدم وجود أزمة مالية تمر بالدولة أو أى تمرد وسط الفلاحين، فالثورة الإيرانية أوضحت أن النظام يمكن أن ينهار بدون هذه الشروط وهو ما يبرز أهمية البعد الثقافى الدينى فى الحالة الثورية الإيرانية وهو البعد الذى يتحكم فيه الفقهاء وبفعالية سمحت لهم بتكوين جماعة ثورية فعالة.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص ص٢٠١-٢٠٣.

2 معيض عيد معيض السلمي، العلاقات السعودية الإيرانية(١٩٧٩-١٩٩٩)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص١١.

[3] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٤.

أولاً: خصائص مرحلة الشرعية الثورية :

يرى "ديليب هيرو" أن الثورة الإيرانيــة تختلــف عــن مثيلاتها فى الشرق الأوســط. ففــى الفتــرات بــين عــامى ١٩٥٢و١٩٦٢ أطاحت مجموعات من ضباط الجيش بالأنظمة الملكية فى مصر والعراق واليمن الشمالى، وأقاموا بدلاً منهــا جمهوريات ورحبت الشعوب بهذا. إلا أن اشتراك الملايين من الإيرانيين في عملية الإطاحة بنظام الشاه يمثل خرقاً نوعياً فى هذا المجال.[١]

هكذا نجد أن الثورة الإسلامية الإيرانية اكتسبت شــرعيتها من كونها شعبية، وكونها إسلامية أكسبها مصداقية فى مواجهة التغريب الذى فرضه الشاه، فمعظم الجماهير رفضوا التغريب حتى الذين تلقوا تعليماً غربياً، فلم يتقبلوا النفوذ الغربى وخاصة الأمريكي، ومحاولات التقليل من أهمية القيم الدينية.[٢]

واكتسبت الثورة صفتها الإسلامية من ثلاثة مصادر: أولها القيادة الدينية المتمثلة فى الخميني، وثانيها تسييس جماعة فقهاء الشيعة، وأخيــراً تأســيس دولة ثيوقراطية فيما بعد الثورة أو بمعنى أدق دولة يلعب الــدين فيهــا دوراً محورياً فى هيكلة مؤسساتها وتحديد سياساتها وهــذه العناصــر ارتبطــت بدرجات متفاوتة بالتجديد الفكرى الشيعى الذى قاده بعــض العلمــاء مثــل الخمينى وشريعتي.[٣]

كما ميز بعض المحللين بين الثورة الإسلامية والجمهوريــة الإســلامية حيث أصبحت الثانية مجالاً وساحةً لتطبيق أهداف الثورة. وذلــك الخطــاب الشعبى للثورة الذى تحول إلى أيدلوجية رسمية أو خمينية فى محاولة لفرض

---

[1] Hiro,Dilip, Iran Under The Ayatollahs,London,Routledge &Kegan Paul,1985,p.357.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٧.

[3] المرجع السابق، ص١٣٥.

تفسير بذاته للإسلام مما خلق توتراً بين الدولة والتيارات العلمانية. وهو ما يعبر عن اختلاف من قام بالثورة عمن قام بتأسيس الجمهورية الإسلامية.[1]

ويمكن تصور مرحلتين للشرعية الثورية الأولى تتمثل فى مرحلة ما قبل انتصار الثورة وتعبر عن اتفاق غالبية الشعب على قيام الثورة ضد النظام آنذاك (نظام الشاه)، ومنذ انتصار الثورة وقيام النظام الجديد بدأت المرحلة الثانية من الشرعية الثورية وهى المرحلة التى يعنى بها الكتاب. وتعد هذه المرحلة هى التى تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية وحتى غياب القيادة الكاريزمية للخمينى. واعتمدت القيادة الإيرانية (الخميني) فى هذه الفترة – والتى يطلق عليها البعض الجمهورية الأولى– على الشرعية الثورية كمصدر رئيسى لشرعية النظام، فيلاحظ فى هذه الفترة سواء فى حركة النظام الداخلية أو الخارجية اعتماد قيم الشرعية الثورية من أجل حشد تأييد الجماهير الراغبة فى التغيير وكانت قد خرجت لتوها من ربقة حكم الشاه الاستبدادى وراء فعاليات الثورة المتحمسة للتجاوب مع تطلعات وآمال الجماهير التى كانت لا زالت تحت تأثير فرحة التخلص من حكم الشاه.[2]

ولأن الثورة الإيرانية ثورة إسلامية ولأن نظام ما بعد الثورة نظام إسلامى شيعى فإن شرعيته السياسية تميزت فى هذه المرحلة بتجاور مصادر الشرعية:الثورية والدينية وارتبطت كلتاهما بكاريزما الخمينى قائد الثورة والنظام الجديد. وارتبط تعدد مصادر الشرعية السابقة بطبيعة هذه المرحلة. وشرعية الثورة كانت المصدر الرئيسى لشرعية كل من القيادة والنظام لأن معظم الإيرانيين اتفقوا فى ذلك الوقت على الثورة واختلفوا فى نفس الوقت – إلى حد ما– على شرعية ولاية الفقيه. ومثلت ولاية الفقيه فى ذلك الوقت تطابق الشرعية الدينية (فى تصور الخمينى) وكاريزما الخمينى ولو لم يكن طرح ولاية الفقيه خمينياً لما كتب له هذا الاستمرار. هذا بالإضافة إلى الشرعية الدستورية والتى اعتمد عليها النظام ولكن بشكل جزئى كما سيأتى توضيحه فى هذا الفصل لاحقاً.

أنتجت الثورة القليل من الأفكار التى تعالج شكل دولة ما بعد الثورة، فالمعارضة لم تتح لها فرصة لبلورة رؤيتها عن مستقبل النظام ناهيك عن أن

[1] المرجع السابق، ص١٧٥.

[2] د.طلال صالح بنان، إيران:معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد١٥٥، يناير ٢٠٠٤، المجلد ٣٩، ص١٨.

معالجة التفاصيل قد تؤثر على قوة المؤيدين ودرجة تضامنهم وذلـــك حتـــى يتلافى أى خلاف ما بين هذه الجماعات.[1]

وترى "روبين رايت" أن الثورة الإيرانية هى آخر الثورات الكبرى، إلا أنها لا تستثنيها من وصف "برنتون" للثورات بأنها مثل الحمى. حيث تمر كل من الثورة والحمى بمراحل متشابهة، تبدأ الثورة بارتفاع حاد فى الحرارة مع وجود علاقات شديدة التطرف فى الحالة العامة للجسم تصل إلى حد الانفعال أو حتى هذيان الحمى، ثم تأتى مرحلة انخفاض درجة الحـــرارة، ومرحلـــة النقاهة تظهر بها بعض التشنجات. وغالباً ما تحدث انتكاسة أو اثنتـــين، ثـــم يأتى الشفاء والعودة إلى الحالة الطبيعية.[2] ونلاحظ أن مـــا يميـــز المرحلـــة الأولى للثورة طبقاً لهذا التصور هو غلبة التطرف وشدة الانفعـــال والـــذى ينخفض مع مرور الوقت فى المراحل التالية.

إن النظام فى خطواته الأولى كان يحتاج لقيادة الخمينى نظـــراً لســـماته الكاريزمية فى هذه المرحلة الاستثنائية فى عمر الجمهورية الإسلامية. والذى استخدم مقولات الثورة حيناً والعنف حيناً آخر. بالإضـــافة إلـــى إجـــراءات الأسلمة التى طالت جميع القطاعات الاقتصادية والتعليمية وغيرهـــا والتـــى تمت بأسلوب الثورة أى بشكل قسرى لا يستخدم أسلوب الإقناع أو التمهيد بل استخدم القوة عن طريق اللجان الثورية. إن اندفاع رجال الدين الثـــوار فـــى تأسيس النظام الجديد كان بسبب خوفهم من انقلاب بعض الثوار عليهم، لـــذا كان تشكيل اللجان الثورية والحرس الثورى من أهـــم مؤسســـات الشـــرعية الثورية. فهى مرحلة كان الهدف الرئيسى فيها تأمين وتثبيت النظام الجديد.

١- المراحل الفرعية لمرحلة الشرعية الثورية:

ويمكن تقسيم مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلتين فرعيتين:الأولى تمثل مرحلة الازدواجية، وتمثل الثانية مرحلة المركزية.

[1] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٩.
[2] Wright,Robin,The Last Great Revolution:Turmoil and Transformation in Iran ,New York,Alfred A.Knopf,2000,p.12.

أ- مرحلة الازدواجية:

جاءت نشأة الجمهورية الإسلامية نتاجاً لاستفتاء شعبي تضاربت حولـــه مواقف النخبة الثورية.وحقق أغلبية ٩٨,٢% من مجموع مـــن لهـــم حـــق التصويت.[1]وتوقع البعض من الإيرانيين بعد نجاح الثورة عودة رجال الـــدين إلى حوزاتهم العلمية، ولكن عند سؤال الخميني لدى عودته لطهـــران متـــى يعود لـــ قم أجاب بوضوح "لن نعود".[2] واستعد رجال الدين بدورهم للسيطرة على السلطة مما استدعى وقوع خلافات بل وصدامات كما يحدث في العديد من الثورات بين الرفقاء(ثوار الأمس).

وعزم رجال الدين على السيطرة على السلطة، ولكن واجهـــتهم مشـــكلة عدم خبرتهم بشئون الحكم. وخوفاً من فشل علماء الدين وما قد ينتج عنه من انقلاب الرأى العام عليهم، آثر الخميني في بداية الأمر أن يكون موقع علماء الدين من السلطة هو موقع التوجيه والرقابة بالإشراف حتى تكتمل خبـــرتهم في المسائل الإدارية والفنية. وأكد على ما طرحـــه فـــي كتابـــه الحكومـــة الإسلامية من ضرورة التعاون بين علماء الدين ورجال العلـــم المناضـــلين والأحرار من أجل إقامة الحكومة الإسلامية، ولتنفيذ هذه الفكرة اختار مهدى بازركان.[3]وهكذا استعان علماء الدين بمن يثقون فيهم مـــع تـــوفر الخبـــرة اللازمة لديهم. ولكن تحت إشرافهم فعلماء الدين كانوا يخشون أن يســـتبعدوا من السلطة بعد تحقيق هذا النجاح. وأكد الخميني في أكثر من مرة بأنه لـــن يسمح لليبراليين أن يستولوا على السلطة. من جانـــب آخـــر تمـــر مرحلـــة الازدواجية بمرحلتين فرعيتين هما: مرحلة التوافق السياسي، مرحلة الحكومة الائتلافية.

(١) مرحلة التوافق السياسي:

بدأت هذه المرحلة بقدر من التوافق بين كـــل الليبـــراليين الإســـلاميين ورجال الدين الثوريين وحاول نظام الثورة في البداية أن يثبـــت أنـــه أكثـــر ليبرالية مما كان يعتقد.وأنه لا يعادى قيم عقلانية الدولة كما يخشى الكثير من مؤيديها الليبراليين الذين تحالفوا معها بسبب معارضتهم لحكم الشـــاه.[4] وتـــم

[1] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٧٦-١٧٧.
[2] المرجع السابق، ص١٧٨.
3 المرجع السابق، ص١٨١.
[4] د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص١٨.

تشكيل حكومة مشتركة بين الجناحين حيث عين آية الله الخميني مهدى بازركان رئيساً للوزراء في فبراير ١٩٧٩. وانتهت بتقديم استقالته بعد محاصرة السفارة الأمريكية بطهران من قبل الطلبة في نوفمبر ١٩٧٩أى لم تدم أكثر من تسعة أشهر. وأطلق عليها البعض مرحلة التوافق السياسى بين القوى السياسية فى إيران.[1]

لقد وصف بازركان مهمته فى هذه المرحلة بأنها إعادة إيقاف الدولة على قدميها من جديد ووضع الأساس التشريعي والمؤسسى للنظام الجديد، ولكن واجهته قوة التنظيمات الشعبية الثورية. وأقرب مثال لذلك العلاقة بين الحكومة المؤقتة والمجلس الثوري، حيث اتسمت بالتعقيد فليس هناك فصل واقعى فى القوى والمسئوليات، ولكن فى الحقيقة كانت السيطرة للمجلس مما أجبر الحكومة على حتمية استشارته فى المسائل الداخلية والخارجية.[2] خاصة عندما بدأت مرحلة بناء المؤسسات الجديدة مثل محاكم الثورة الإسلامية والحرس الثورى واللجان الثورية مما أجبر بازركان على الاستقالة. ووصف هذا اليوم بأنه يوم مولد الثورة الإسلامية الثانية حيث تم تحجيم الليبراليين. واستطاع الاتجاه الدينى أن يفقد الاتجاه العلمانى الكثير من رصيده الجماهيري.[3]

(٢) - **مرحلة الحكومة الائتلافية**:

وتعنى الحكومة الائتلافية تشكيل حكومة من بين الليبراليين والإسلاميين. وبدأت هذه المرحلة بعد بازركان واستمرت حتى إعفاء بنى صدر فى شهر يونيو ١٩٨١. واعتبر العديد من المحللين ظهور بنى صدر مجرد تأجيل لمركزة السلطة فى يد رجال الدين الممثلين أساساً فى حزب الجمهورية الإسلامية وانتصاراً للمعتدلين. حيث إن انتخاب بنى صدر من قبل ٧٦% من المصوتين اعتبره البعض تقهقراً لنفوذ رجال الدين. خاصة وأنه أراد توسيع السلطات المحدودة التى كفلها له الدستور. ولكن العكس تماماً هو ما تحقق فلقد حقق حزب الجمهورية الإسلامية أغلبية كبيرة فى الانتخابات البرلمانية الأولى منتجاً بذلك صراعاً داخل الهيكل الرسمى للسلطة خلافاً لما واجهه بازركان من تحدى جاء أساساً من خارج السلطة الرسمية من التنظيمات الثورية.[4]

---

1 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ٢٢٣.

2 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٣.

3 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦.

4 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٢٠٤-٢٠٥.

ولقد اختلف بنى صدر مع حزب الجمهورية الإسلامية حول عدة مسائل منها:أزمة الرهائن فى السفارة الأمريكية، تكوين الوزارة، انتخابات مجلس الشورى التى فاز فيها الحزب الجمهورى الإسلامي، وإدارة الحرب مع العراق، والاقتصاد المنهار، والموقف من مجاهدى خلق حيث حاول خلق مؤسسة رئاسة قوية.[1]وكانت تصريحات بنى صدر المعارضة للنظام دافعاً للبعض لاعتبار إيران قد تكون أول دولة يكون رئيسها هو المتحدث الرئيسى باسم المعارضة أكثر من كونه رئيساً للدولة. ويفسر هذا الانكسار للقوى المعارضة غير الدينية بقيادة بنى صدر وبازركان بعدم قدرتها على بناء تنظيم سياسى أو حزب يستطيع مواجهة الحزب الجمهورى الإسلامي.[2]

ونجح علماء الدين فى جمع الأسباب التى تؤدى إلى عزل بنى صدر فاتهموه بالتردد فى مواجهة الحرب مع العراق، وعدم الكفاءة فى إدارة شئون البلاد، والإسراف، ودعم القوى المعارضة للنظام الإسلامي. ووافق المجلس على اقتراح سحب الثقة منه فى ١٩٨١/٦/٢١ وصدق الخمينى على هذا القرار. وفى إطار فشل التيار الليبرالى يرى البعض أن كلا من بازركان وبنى صدر كانا أداة لمساعدة الخمينى فى تدعيم أسطورته. وكان للصراع الداخلى فى هذه الفترة أثره السلبى على قدرة الحكومة على الوصول إلى سياسة خارجية معتدلة فلقد حدث نوع من الشلل للسياسة الخارجية.[3]

وبانتهاء هذه المرحلة انتهت مرحلة الحكومة الائتلافية بين الاتجاه الدينى والاتجاهات الليبرالية الإسلامية. وتم التخلص فيها من كافة العناصر الليبرالية الإسلامية داخل السلطة. وعرفت بمرحلة انهيار التحالف السياسى بين المؤسسة الدينية والقوى السياسية الأخرى. وهكذا نجد أن مرحلة الازدواجية كانت تمثل مرحلة انتقالية. حيث تقبلت الشرعية الثورية فى هذه المرحلة الآخر ومبدأ التعددية ولو بشكل جزئى مما كان يمكن أن يكون تمهيداً للتحول للشرعية الدستورية لولا اتجاه الخمينى والفقهاء للهيمنة على السلطة واستبعاد التيارات السياسية الأخرى.

1 د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، حولية قضايا العالم الإسلامى، عدد خاص: الأمة فى قرن، الكتاب الثالث، (القاهرة:مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص٢٤٤.

2 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص٢٤٥، ٢٤٨.

3 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٢٠٦، ٣٢٩ .

ب- مرحلة المركزية: مرحلة تدعيم الهيمنة الفقهية :

يمكن الإشارة إلى قول لينين فى ذروة الثورة الروسية عـام ١٩١٧ "إن القضية الأساسية لكل ثورة هى قضية قوة الدولة" وتنطبق هذه الملاحظة على معظم الثورات الحديثة حيث ينفجر صراع على القوة بين الثوار بعد انتصار ثورتهم. فقد وقع خلاف بين القوى الثورية فى كل مـن الثـورة الروسـية والثورة الصينية على طبيعة ومبادئ واتجاه النظام فيما بعد الثورة، بعـد أن كانوا متفقين على هدفهم الأساسى فى إزاحة النظام القديم. وإيـران ليسـت استثناء من ذلك. فطبقاً لهذا التحليل، فإن القوى المعارضة للشاه- وتشمل إلى جانب القوى الدينية، القوميين المتدينين، والماركسيين، ومن أسماهم "مهـدى مسلم" الإسلاميين الماركسيين- سعت لإسقاط نظام الشاه. وبعدها كان لكـل طرف منهم رؤية خاصة للنظام الذى يريدونه أن يحكم إيران بعد الثـورة.[1] وكانت السيطرة النهائية على السلطة لأكثرهم قوة وتأثيراً على الجماهير أى لصالح جماعة رجال الدين.

إن تغلغل رجال الدين فى النظام السياسى الجديد لم يتحقق إلا تـدريجيا: وحتى مرحلة بازركان كان الخمينى رافضاً لأى مشاركة مباشرة للفقهاء فى الأمور العامة. فلقد منع مثلاً الفقهاء من التقدم إلى الانتخابات الرئاسية فـى يناير ١٩٨٠. ولكن تغير الوضع بعد ذلك فى انتخابات البرلمان فـى ربيـع ١٩٨٠ وبمرور الوقت بدأ إسناد المناصب الهامة المتعددة للفقهاء سواء على مستوى القمة أو القاعدة وسط حركة سميت ببيروقراطية الفقهاء.[2]

وتعنى مرحلة المركزية، مرحلة سيطرة الاتجاه الدينى حيث اسـتطاع توحيد السلطة بيده وحده، مع إبعاد كافة عناصر التحالف الثـورى التـى لا تسلم بالقيادة المطلقة للخمينى وبدأت مرحلة جديدة سيطرت فيهـا العناصـر الموالية لسلطة الخمينى المطلقة.[3]وقام هذا الاتجاه ببناء مؤسسات جديدة وبناء آليات للسيطرة على المؤسسات الموجودة منذ عهد الشاه. وبدأ باتخاذ سياسات تخفف من مواقفه المتشددة داخلياً خصوصاً بعد ديسمبر ١٩٨٢، حيث طالب الخمينى بإجراء إصلاحات على القوانين والإجـراءات المتعلقـة بـالنواحى

---

[1] Moslem , Mehdi , Fachional Politics in Post – Khomeini Iran ,(Syracuse University Press,2002),p3.

2 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٧.

3 باكينام الشرقاوى، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٢٩.

الأمنية رغم استمرار الاعتقالات والإعدامات ضد المعارضة بأشكالها المختلفة. وفى هذه الحالة برز الخلاف حول خلافة الخمينى وإدارة النظام السياسى بين أجنحة التيار الدينى الجديدة.وعرفت هذه المرحلة بمرحلة السيطرة السياسية للمؤسسة الدينية على السلطة. [1]

وترى روبن رايت فى النتيجة الانتخابية لعام ١٩٨١ نقطة تحول حرجة فى التاريخ الإيرانى حيث لم يعد رجال الدين مجرد مراقبين. وهكذا سارت الحكومة الجديدة الإسلامية بخطى حثيثة، فى اتجاه إعادة تشكيل جميع نواحى الحياة الاجتماعية بدءاً من الكتب المدرسية إلى أنظمة الملبس والموسيقى. وخلال تلك الفترة أيضاً بدأت إيران تشكل نموذجاً يتأمله الكثيرون على امتداد العالم. [2]

وبحكم شغله منصب الفقيه وسع الخمينى من صلاحياته وأدخل منصبه فى الإطار المؤسساتى بإقامة ثلاث شبكات شخصية متداخلة. ففرض سلطته أولاً على أصحاب المناصب الرسمية الهامة فى الدولة عن طريق تعيين ممثليه الشخصيين ويعرفون باسم ممثلى الإمام- أى الإمام الخميني، لمكانة الخمينى عند الإيرانيين لقبوه تجاوزاً بلقب نائب إمام الزمان أو بالإمام وهو ما لا يطلق على خامنئى مما يشير إلى اختلاف المكانة بين الاثنين- فى كافة المصالح الحكومية الهامة. وعند تعيين هؤلاء المسئولين كانت تعليمات الخمينى لهم أن يلتزموا باليقظة والحرص على متابعة كل صغيرة وكبيرة. وكان منصب "ممثل الإمام" يعلو على منصب الوزير والمسئولين الآخرين، ويتلقى ممثل الإمام تعليماته من مكتب الخمينى وليس من رئيس الوزراء. وكانت لممثلى الإمام أهمية خاصة خلال السنوات الأولى من عمر الثورة عندما شن الثوريون حملة لتطهير الهيئات والدواوين الحكومية ممن اعتبروا غير ملتزمين أيدلوجياً، وكان هؤلاء الممثلون بمثابة عين الخمينى وأذنه، ومسئولين مسئولية مباشرة أمامه. [3]

وانتشر رجال الدين فى مؤسسات الدولة وتم توحيد السلطة بيد هذا الاتجاه وحده بعد أن استمرت الثورة أربع سنوات فى تصفية المعارضين.بدأ هذا النجاح فى مايو ١٩٨٢ عندما تمكنت القوات الإيرانية من استرداد ميناء خورمشهر ذى الموقع الاستراتيجى المهم فى إيران والذى قوى من قبضة

---

[1] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٢٣.

2 www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

3 بهمان بختيارى، مرجع سابق، ص٧٦.

الاتجاه الديني داخلياً.وانتخب في هذه المرحلة على خامنئى رئيساً للجمهورية وأصبح أية الله منتظرى يقدم للإعلام فى تلك الفترة باعتباره الفقيه الأول مستقبلاً بعد وفاة الخميني. استطاع النظام فى هذه المرحلة أن يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية منها مواجهة تمرد الأقليات العرقية ومعارضتها للنظام مثل الأكراد وحركات الحكم الذاتى فى أذربيجان.[١]

كما أصدر الخمينى بعد وصوله طهران بفترة قصيرة مرسوماً يقضى بتشكيل "سلاح الحرس الثورى الإسلامي"، وإقامة شبكة من اللجان الثورية الهدف منها إجهاض أى تهديد يوجه للدولة. وكان من بين مهام الحرس الثورى كبح سلطات القوات المسلحة النظامية. بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب فى الشوارع. وبإحكام السيطرة على هذه القوى الأمنية الهامة نجح الخمينى فى تأمين نصر سهل لمؤيديه فى الصراع على السلطة فى فترة ما بعد الثورة، بل إنه نجح أيضاً فى ترسيخ سلطته وإدخالها فى الإطار المؤسساتى بإقامة دولة مصغرة داخل الدولة.[٢]

وهكذا يكون الخمينى ومن وراءه رجال الدين قد أمسكوا بمقاليد السلطة وكافة مؤسساتها مع استبعاد المعارضة بكافة أشكالها من ممارسة حقوقها السياسية. وقام هذا الاتجاه بتأسيس دولة أشبه ما تكون بنظام الحزب الواحد.[٣]

٢- البحث عن خليفة للخميني:

كان القرار بضرورة البحث عن خليفة للخمينى فى مطلع عام ١٩٨٢ أهم خطوة نحو تثبيت منصب الولى الفقيه، وإدخاله الإطار المؤسسي. وبموافقة الخمينى قام مجلس الخبراء بتعيين آية الله حسين على منتظرى خليفة له. وكانت خلفيته الثورية وعلاقته بالخمينى المعيارين الأساسيين لاختياره خليفة للخميني. وبمجرد أن أعلن مجلس الخبراء قراره رسمياً علقت صور منتظري- جنباً إلى جنب-مع صور الخمينى وحذت وسائل الإعلام حذو مجلس الخبراء.[٤]

1 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص٢٤٨-٢٤٩.

2 بهمان بختيارى، مرجع سابق، ص ص٧٦-٧٧.

3 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٢٥.

4 بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٨.

وقد تحدد مصير منتظرى السياسى فى شهر أكتوبر ١٩٨٦ حينما فشل فى منع القبض على عدد من أتباعه الذين عارضوا الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٨٨ هاجم منتظرى النظام السياسى الإيرانى وكبار المسئولين فيه. ونفذ صبر الخمينى وكان رد فعله صارماً إذ أرسل تحذيراً إلى منتظرى يقول فيه:"إنى أعلنها صراحة لكل من يعبر عن آرائه عبر الإذاعة والتليفزيون والصحافة أنى -ما دمت على قيد الحياة- لن أسمح للحكومة الإيرانية بالسقوط فى أيدى الليبراليين. وبعدها قدم منتظرى استقالته ووصفت وسائل الإعلام الغربية هذه الاستقالة بأنها ضربة للمعسكر المعتدل.[1]

وفى الثالث من يونيو وقبيل منتصف الليل أعلن أحمد الخمينى للعالم الإسلامى وفاة آية الله الخميني. وانتهت حقبة الخمينى دون تعيين خليفة له. وفى أقل من ٢٤ ساعة على وفاته بدأ مجلس الخبراء فى مناقشة مسألة الزعامة فيما بعد عهد الخمينى الذى لم يذكر فى وصيته السياسية اسماً مؤهلاً لخلافته. وواجهت الجمهورية الإسلامية أزمة خطيرة تتعلق بالقيادة السياسية إذ لم يكن هناك من يتمتع بهذا المزيج من المناقب الدينية والسياسية مثلما كان آية الله الخمينى لكن الطريقة التى حلت بها هذه الأزمة حافظت على استمرارية منصب الولى الفقيه.[2]

٣- **خصائص مرحلة الشرعية الثورية**:

أ- تميزت هذه المرحلة بارتفاع درجة العنف وتشدد القيادة السياسية خوفاً من أن تفلت الأمور من بين يديها خاصة مع قيام الحرب مع العراق - والتى يرى البعض أنها ساهمت فى ردع الشقاق بين الإيرانيين والتحام الشعب الإيرانى بكافة طوائفه تحت قيادة الخمينى. لذلك لم تشهد إيران ذلك الصوت المرتفع لمعارضى ولاية الفقيه والذى ظهر بعد وفاة الخمينى فزاد عدد المساجين والاعتقالات والمحاكمات حتى بدأ الخمينى يحذر من استمرار هذه الأفعال.

1 المرجع السابق، ص ص٧٩-٨٠.
2 المرجع السابق، ص٨١.

ب- ظلت خريطة القوى السياسية فى هذه المرحلة موزعة بين موقفين واضحين بينهما مسافة شاسعة إما مع الثورة تماماً أو من أعدائها. وكان أصحاب الموقف المؤيد للثورة هم الأغلبية عدداً وعدة. لذا كانت المحصلة العامة أن الاختلاف والتباين فى الآراء والتصورات حول كيفية تحقيق أهداف تلك الثورة ونشر مبادئها محدود. وكانت الرؤى المخالفة تنضوى تحت عباءة الثورة إما بالتخلى عنها أو بتصفية أصحابها دون السماح بخروجها للنور.[1]

ج- هيمنة الجناح المتشدد من الثوار وإبعاد الجناح المعتدل مما يعد تعبيراً عن طبيعة ومتطلبات المرحلة. ومن أبرز مؤشرات هذه الهيمنة سيطرة هذا الجناح-نخبة رجال الدين- على أدوات النظام السياسى الفعالة من تنظيمات ثورية والمؤسسات الدستورية مع عملية أسلمة المجتمع الإيراني. وذلك فى إطار دستورى يسمح للفقيه باعتلاء قمة السلطة السياسية وبممارسة دور رقابى قوى على السلطة التشريعية من خلال مجلس صيانة الدستور.

د- أسلمة المجتمع :لأن الثورة الإيرانية ثورة إسلامية فإن الجانب الدينى فى التغيير المجتمعى كان من الأهمية بمكان. كما سعت الحكومة إلى التغيير الشامل فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية.إن تطبيق الشريعة باعتبارها المرادف الفعلى لمعنى الحكومة الإسلامية كهدف لنظام الثورة واجه العديد من العقبات خاصة على الصعيد الاقتصادي.والتشريع الإسلامى أعطى خصوصية للسلطة التشريعية الإيرانية ومزيداً من النفوذ والتأثير مقارنة بعهد الشاه.

هـ- الاعتماد على الذات فى التنمية (تحقيق الاكتفاء الذاتى والتخلص من التبعية)، وعكس هذا الجانب موقف الخمينى من الآخر(كان شعار الثورة لا شرقية ولا غربية). وتميزت هذه المرحلة بقيام حرب الخليج الأولى وانتهاؤها، وللحرب قوانينها الحاكمة كما أن لها تكاليفها المرتفعة. لقد أثرت الحرب فى أداء الاقتصاد الإيرانى من عدة وجوه من أهمها استنزاف الموارد المالية لتمويل الواردات العسكرية (رغم كل القيود المفروضة على تلك الواردات) وتدمير

---

1 سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاما..تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص٥٥.

البنية التحتية للمدن الحدودية. ومن هنا عانت إيران خلال عقد كامل مختلف مؤشرات الأزمة الاقتصادية –الاجتماعية ومن بينها .:التضخم والبطالة ونقص السلع والخدمات الأساسية وزيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون مما أدى إلى مناشدة الخميني فى عام ١٩٨٥ للرئيس التزام التقشف.[1]

وكان يمكن أن يؤثر هذا الأمر على شرعية النظام بالسلب لولا شحن النظام للشعب باستمرار ضد العدو الذى يقف على الأبواب ولا يخلو الأمر من استخدام العنف تجاه المعارضة السياسية. إن تكاليف الحرب المرتفعة كان لها الأثر على شرعية النظام فهى من جانب حرمت جماهير المستضعفين– الذين كانوا ينتظرون من النظام الجديد الذين ساندوه مسبقاً– وضع أفضل وهو ما سبق وأن وعدت به الثورة من تحقيق العدالة فى التوزيع. إن شعورهم بأنهم يحصلون على أقل القليل كان يضع مصداقية الثورة على المحك فضلاً عن استقرار النظام نفسه. ومن جانب آخر وضعت الحرب الكثير من الخلافات بين الثوار فى حيز ضيق أو يمكن القول تم تأجيل الكثير منها لحين انتهاء الحرب. لذا نجد من يرى أن الحرب أفادت النظام الجديد وحافظت عليه من التفكك والانهيار نظراً لعدم الانسجام الكامل بين عناصر الجماعة الثورية. إذن الحرب كان لها جانب ايجابى هو حماية النظام من التفكك ولها جانب سلبى وهو استفحال الأزمة الاقتصادية التى أثرت بشكل كبير على محدودى الدخل والذين هم أساس شرعية النظام لأنهم من المفترض أكثر من استفادوا من الثورة لتعديل وضعهم الاقتصادى والاجتماعي. ولعبت خصائص الخمينى القيادية دورها فى تماسك الداخل وتحمل تكلفة الحرب من بدايتها وحتى نهايتها.

و– لم ينجح النظام الجديد فى التعامل بايجابية مع ثورة التطلعات لدى الجماهير بتحسين أوضاعهم مقارنة بما كان عليه الحال وقت حكم الشاه، ليس على مستوى تلبية الحاجات المعاشية اليومية فقط بل على مستوى الحريات، حيث أظهرت فعاليات نظام الثورة عداء للحريات الفردية السياسية والاجتماعية لا يختلف عن ذلك الذى كانت تعانى

---

1 د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص١٩١.

منه فى عهد الشاه مما ولد ثورة الإحباطات التى ولدتها عدم قدرة النظام على الاستجابة لثورة التطلعات التى خلقها عند قيامه.[1]

ز- برغم بناء مؤسسات الدولة الجديدة فان الشرعية الثورية لا زالت الشرعية ذات الثقل فى الاعتماد عليها من جانب كل من القيادة والنظام. ويرجع ذلك لمحاولة تثبيت الثورة وملاحقة أعدائها وبالرغم من وجود دستور إلا أن حقوق الإنسان وسيادة القانون ظلت بعيدة المنال.وهذا شأن العديد من الثورات. فالتحول إلى الشرعية الدستورية والتخلص من الفوران الأيدلوجى لا يحدث بين يوم وليلة، وإنما يتطلب الوقت والعمل من جانب كل من القيادة والقوى السياسية الأخرى على تجاوز هذه المرحلة بأقل التكاليف. وارتبطت شرعية الثورة بقيادة كاريزمية "الخميني" لها مصداقيتها الشعبية ولها أيضاً دور رئيسى فى نظام ما بعد الثورة وفى صياغة مؤسساتها، كما كان لها الدور الرئيسى فى قيادة الثورة فى السابق. ومع كون القيادة الكاريزمية قيادة دينية وكون النظام الجديد جمهورياً إسلامياً والمشروع منذ بدايته وحتى الآن إسلامياً فإن الشرعية الدينية لها ثقل كبير، حيث تعد ولاية الفقيه المحور الأيدلوجى لأفكار الثورة. هذا التعدد فى مصادر الشرعية يضفى خصوصية على الحالة الإيرانية لا لتنوع مصادر الشرعية التى يعتمد عليها النظام فحسب، وإنما لتقارب ثقل هذه المصادر مما قد يشير إلى خصوصية المرحلة والتى هى بالرغم من كل ذلك مرحلة ثورية وتعتمد على شرعية الثورة بشكل رئيسي، نظراً لأن الفترة الزمنية قريبة من حدث الثورة ولأن الأحداث والتفاعلات والشعارات الأيدلوجية والتغيير على مستوى الداخل وصياغة السياسة الخارجية، اعتمدت بشكل كبير على المقولات والأدوات الثورية.

ح- وسرعان ما أبدت الثورة الإسلامية بعد نجاحها طموحات على المستوى الإقليمى والدولى ونادت بأممية فكرها وعالمية ثورتها وتبنت مشروع تصدير الثورة ومعاداة الإمبريالية الأمريكية. ولم تمض سنة على الثورة إلا ودخلت إيران فى حرب مع العراق

---

[1] د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص١٨.

استمرت ثمانى سنوات فيما كان تطبيقاً عملياً لمبدأ تصدير الثورة بمستوى العنف.[1]

ط- امتدت هذه الفترة لمدة عشر سنوات واجه خلالها النظام الجديد العديد من التحديات على كل من المستوى الداخلى (تدعيم الثورة ومؤسساتها، وطبيعة القائمين عليها، وحسم الصراع الداخلى لصالح التيار الأكثر انتماءً لخط الإمام)، والمستوى الخارجى (حرب ممتدة ثمانى سنوات مع العراق بالإضافة إلى العداء السافر مع الولايات المتحدة والذى ترجم نفسه فى سياسة حصار سياسى واقتصادى طويل). من هذا المنطلق أصبح مهاجمة معارضى الثورة سواء من داخل نخبة الثورة(الصراع بين يسار ويمين الثورة)، أو من بقايا فلول النظام القديم تصبح من بين أساليب الحفاظ على المجتمع. أدى هذا الأسلوب إلى تدعيم بقاء النظام متماسكاً ومحتفظاً بهويته الجديدة. وكان المهم هو تجميع الجهود ضد عدو خارجى يسهل تشخيصه بحيث يصبح منبعاً لكل الشرور ومواجهته هى السبيل الوحيد للبقاء. من هنا يمكن فهم نظرة الخمينى للعلاقة مع الآخر (الغرب).[2]كما أنه لا يمكن إغفال البيئة الخارجية والتى كانت بيئة معادية بشكل عام.

---

[1] المرجع السابق، ص١٨.

2 أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة:دراسة فى فكر الخمينى وشريعتى وخاتمى بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، في، د.سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقى عابدين، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١)، ص ص٣٤٥-٣٤٦.

ثانياً: الخصائص الشخصية للخمينى ودوره فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

تميزت مرحلة حكم الخمينى بأنها مرحلة حرجة من عمر الثورة والنظام الإيرانيين غلب عليها نمط الشرعية الثورية. كما أن خصائص شخصية الخمينى على تعددها كان لها الأثر على تصوره للنظام الجديد وشرعيته، وتصوره للمرحلة القادمة. فالهدف الرئيسى عنده هو الحفاظ على النظام الجديد. ولم يتردد فى الجمع بين الإجراءات الدستورية والاستثنائية كما استغل تأثيره الطاغى على الإيرانيين فى الحفاظ على النظام وتوجيه التحول بالقدر والشكل الذى يريده.

١- الخصائص الشخصية للخميني :

هو آية الله روح الله الموسوى بن مصطفى بن أحمد الموسوى الخمينى من سلالة جد هندى نفاه الإنجليز من كشمير فى بدايات القرن التاسع عشر إلى النجف الأشرف. ثم دعاه أحد وجهاء بلدة خمين الإيرانية للإقامة فى بلدته خمين وهو السيد أحمد الهندى (جد أية الله الخميني) وتزوج من شقيقة هذا الرجل، أثمر هذا الزواج ثلاث بنات وولداً أسمه مصطفى هو والد آية الله روح الله الخميني.[1]

يعتبر الخمينى الأب الروحى للشعب الإيرانى ومفجر الثورة الإسلامية ١٩٧٩ومرشدها الأول. وقد استطاع عبر سنوات طويلة من الصراع الفكرى والسياسى أن يدعم ويقوى اتجاهات أكثر ثورية داخل الفكر الشيعي.[2]

---

[1] فهمى هويدي، مرجع سابق، ص٢١.

[2] أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة : دراسة فى فكر الخمينى وشريعتى وخاتمى بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، مرجع سابق، ص٣٤١.

إن مظاهر الحفاوة الشعبية البالغة التى استقبل بها الشعب الإيرانى عودة الخمينى إلى إيران أكدت تمتعه بشعبية كبيرة.[2] ومن ثم كانت سيطرته على الأوضاع فى إيران من الناحية الواقعية.[1] وهذا يرجع لتميزه بعدد من الخصائص الشخصية وهى كما يلي:

أ- كونه من آل البيت:

وكان يطلق عليه تلاميذه لقب "حاجى أغا"أو السيد الحاج. إذ كان قد جمع بين كونه سيداً من سلالة الرسول، وحاجاً إلى بيت الله فى مكة، وفى زمانه كان الحج شيئاً فريداً يميز صاحبه.[2] ومسألة الانتساب إلى رسول الله من المسائل التى لها تقديرها فى المذهب الشيعى وبالتالى فى الثقافة الإيرانية مما يضيف إلى شخص الخمينى الكثير من الاحترام والتبجيل.

ب- السن:

ولد الخمينى فى ٢٤ سبتمبر عام ١٩٠٠ [3] فى قرية خمين التى تبعد ٨٠ ميلاً جنوب غربى مدينة قم. حيث كان أبوه مصطفى موسوى رجلاً من رجال الدين، وكان آيات الله يكنون دائماً بأسماء المدن أو القرى التى أتوا منها.[4]

و يتضح مما سبق تقدم عمر الخمينى وقت بداية نشاطه السياسى فى بداية الستينيات حيث جاوز الستين من عمره، فهو لم يكن من الشباب، والثورات عادةً تقاد بالشباب. واستمر نضاله ضد الشاه ونظامه سنوات حتى عام ١٩٧٩، وهو يناهز الثمانين إبان انتصار الثورة الإسلامية. وتقدم العمر له احترامه عند الشعب الإيراني، ولأن الإيرانيين من المعمرين فهذا التقدم فى العمر لا يعد نقطة ضعف له بل نقطة لصالحه.

---

[1] د.عباس رشدى العماري، إدارة الأزمات فى عالم متغير، (القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ط١، ص١٣٢.

[2] فهمى هويدي، مرجع سابق، ص ص٣٧، ٣٨.

[3] رفعت سيد أحمد، وصية الخميني:إيران ما بعد الإمام، د.ن، د، ت، ص٩.

[4] محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص١٧٨.

إلا أنه صاحب تقدم العمر للخميني اعتلال صحته العامة. كما يقال أنه أصيب بأكثر من نوبة قلبية بعد عودته إلى مدينة قم في عام ١٩٧٩، وأصبح لا يستطيع أن يركز أكثر من عشرين دقيقة في اللقاء الواحد.[1]

ج- مرجع تقليد:

والخميني هو أحد رجال الدين البارزين في التاريخ الإيراني. قام بالتدريس لطلاب المدرسة الفيضية بقم علوم الفلسفة ثم العلوم الأخلاقية ثم الفقه والأصول.[2] فكونه من رجال الدين ومكانة رجال الدين في المذهب الشيعي مفهومة- سبق تناولها في الفصل الثاني- خاصة عندما يكون من آيات الله العظمي، حيث المقلدون له في كل مكان مما يجعل تأثيره الديني والسياسي على الجماهير مسألة مؤكدة.

ولم يكتف بالدروس والخطب التي كان يلقيها في التصدي لممارسات الشاه بل استخدم أيضاً سلاح الفتاوى، ودخل الخميني على هذا المعترك من باب الفقه السياسي، محاولاً في هذه الفتاوى أن يبطل القوانين التي أصدرتها الحكومة بواسطة المؤسسات التشريعية التي تتبعها، كما أشهر سلاح الفتاوى في وجه المستعمرين والصهاينة.[3] وباعتبار الخميني فقيهاً فقد كانت له إسهاماته الخاصة في علم الفقه الشيعي. كما كان لديه يقين راسخ بأن الدين سيكون القوة الدافعة وراء الثورة[4] وتشكيل الحكومة الإسلامية.

كما ارتبط عنده الوطن بالدين. وفتح باب الفتوى الذي ظل مغلقاً على المسائل العبادية وعلاقة الناس بالله. وتعرض لمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والثورية. أي علاقة الناس بالناس، وعلاقة الشعب بالحكومة،

[1] المرجع السابق، ص٢٤٢.

* هو الشخص أو الأشخاص الذين ينبغي أن يذعن لهم المجتهدون والطلاب والعامة فيما يقضون من أحكام ويصدرون من فتاوى ويتم اختيار المرجع على أساس:التفقه الكامل، التقوى والعدالة والأمانة، أن تكون مرجعيته مصدر خوف للأعداء وأمان للتابعين، أن يكون جريئاً في الحق، فضلاً عن الجهود السياسية والعلم بظروف الزمان والمكان.انظر د.محمد السعيد عبد المؤمن، ، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص ٥٨.

2 فهمي هويدي، مرجع سابق، ص٣٧.

3 المرجع السابق، ص ص ٤٠، ٤٣، ٤٤.

4 محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ص١٨١، ١٨٩.

والدولة بالعالم الخارجي. وكانت هذه لغة جديدة في الخطاب الديني في قم وفي إيران كلها.[1]

بل إن مظهره من ملبسه ولحيته وعمامته السوداء يقدم رموزاً لها دلالة في الثقافة الشيعية الإيرانية. بالإضافة إلى تبنيه لغة وألفاظاً مستمدة من القرآن مثل المستكبرين والمستضعفين والطواغيت، واستفادته من تجمع الجماهير في المناسبات الدينية الشيعية. ومنحه فقهاء نظام ما بعد الثورة لقب الإمام وهي ظاهرة جديدة في النظام الشيعي.[2]

د- كاريزميته :

الزعامة الكاريزمية تتاسب بدايات الثورة وينزوي تأثيرها مع استمرارها. وشكل الخميني قيادة كاريزمية حملت عبء تفجير الثورة والحفاظ عليها. وهو ما أفرز سياسات الرفض والحصار من الوسط الذي يتفاعل معها وهي تحمل قدرات التكتيل والتعبئة خاصة إذا ما تخلل ذلك حرب إقليمية استدعت استمرارية التكتيل (الحرب العراقية الإيرانية).[3]

يؤكد العديد من محللي الثورة الإيرانية على أن الإيمان والثقة في شخص الخميني لهما تأثير واضح على درجة.قبول وانتشار أفكاره. حيث يضع الشعب الإيراني الثقة في الخميني ذاته فوق أي برامج أو أفكار. لذا يجب تقدير أبعاد الشحنة العاطفية والهيبة المحيطة به. إن الدراسات المقيمة لشخصية الخميني أخذت أحد موقفين :إما اعتبار الخميني مجرد رجل مستبد جائع للسلطة أو أنه رجل قديس. لقد استطاع الخميني أن يحيط نفسه بهيبة أسطورية مستمدة أساساً من زهده الشديد ولهجة كلامه ورفضه الشديد لأي اهتمامات مادية في العالم. وبالتالي ظهوره بمظهر الشخص غير القابل للإفساد.٤ ويذكر رافسنجاني :"كان الخميني هو رأس الحربة وناضل بضراوة أشد من آخرين كثيرين مؤمنين بالقضية – وكنت بحكم مرافقتي له

---

1 فهمي هويدي، مرجع سابق، ص٣٩.

2 د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص٥٨.

3 أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٣٦٩.

4 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٤٧-١٤٨.

– أحد طلابه وأعجبنى منهاجه واقتربت منه أكثر فأكثر. من هنا بدأ نشاطى السياسى لأول مرة فى حياتى عام ١٩٦٢."١

تبنى الخمينى لغة شعبية وأسلوباً دعائياً فى توجهه للشعب بالتخاطـب، فهو يتحدث لغة الرجل العادى مهاجماً أحياناً الأغنياء والنخبة والمثقفين لمزيد من كسب ثقة الجماهير. كما تميز بالقدرة الفائقة على طرح القضايا التى تهم المجتمع الإيرانى والجماهير العريضة بصفة خاصة مـع إحسـاس وثيـق بمعاناتها مع قدرة كبيرة على الصمود أكسبته ثقة الشعب.٢

أدت كاريزمية الخمينى ومرجعيته اللتان كان يتمتع بهما إلى جعله أكثر قوة ونفوذاً فى تعزيز سلطته. وفى أمور الدين لم يتردد فى إصـدار أحكـام بخصوص الحج والملكية الخاصة فى الإسلام وقوانين الميراث وتأميم التجارة واستصلاح الأراضى والمعاملات المصرفية. وكانت لمراسيمه قوة القـانون أما بخصوص المسائل السياسية فقد استخدم الخمينى سلطته فى تحديد مصير الرهائن الأمريكيين، والحرب مع العراق، وكتاب سلمان رشدى الذى أثـار جدلاً واسعاً. وكانت سلطته حاسمة أيضاً فيما يتعلـق بـإدارة الصـراعات والتحزبات الداخلية فى الجمهورية الإسلامية إذ كان الخمينى فوق كل الفئات وهو الذى يحدد الحلال والحرام داخل الجمهورية الإسلامية.ولكنه لـم يكـن يتدخل إلا عند تعرض النظام السياسى للتهديد.[٣]

وهناك من يرى أن القائد الكاريزمى يستطيع إذا أولى عنايـة خاصـة لقضية ما أن يرفع من أهميتها فتصبح محل اهتمام المقودين، كما أنه يستطيع كسب تأييدهم لهذه القضية مع ضمان اشتراكهم فى تنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذه القضية عند مرحلة التنفيذ، بالإضافة إلى قدرته على كسب مزيـد مـن الأنصار المؤثرين.[٤] وهذا ينطبق على حالة كاريزما الخميني. لقد كـان لـه تأثيره الطاغى فى توجيه سلوك الإيرانيين إبان الثورة وما بعد انتصارها وفى مرحلة الدولة، بل لا زال له تأثير غير محدود بعد رحيله حتـى الآن علـى النظام والقيادة الحالية.

1 بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٧.

2 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٤٨.

3 بهمان بختياري، مرجع سابق، ص ص ٧٧، ٧٨.

4 Alison Van Rooy ,The Global Legitimacy Game.Civil,Globalization,and Protest,England,Palgrave,2004,p.111.

ويمثل المجتمع الإيرانى بيئة صالحة لظهور كاريزما الخمينـــى حيــث عانى من التغريب وتنطبق عليه نظرية "كورن هاوزر" عن المجتمع المغرب بأن المجتمع المغرب والمفكك أو المفتت عادة ما يكون مســتعداً لاســتقبال القيادة الكاريزمية مما يفسر شعبية الخميني.[١]

هـ- قائد ثوري:

بدأ نجم الخمينى فى الصعود كقائد ثورى مع محاولة محمد رضا بهلوى شاه إيران فرض نموذج تنموى سياسى وثقافى غربى فى بداية الستينيات مما عرف باسم الثورة البيضاء أو ثورة الشاه والشعب.[٢] لذا نجد البعض يرى أن الثورة الإسلامية الإيرانية هى بشكل ما نتاج صراع طويل بين رجلين الشاه محمد رضا بهلوى وآية الله روح الله الخميني.[٣] فقد هــاجم الخمينـــى هـــذه السياسات واعتبرها مهددة للكيان الإيراني. وزادت معارضة الخمينى للنظام مع سياسات الامتيازات الخاصة التى بدأ الشاه فى منحها للرعايا الأمريكيين والتى اعتبرها الخمينى مهينة، ودليلاً على خضـــوع نظـــام الحكـــم للقـــوى الأمريكية وعميلتها إسرائيل.وهكذا نلاحظ أنه منذ الستينيات تبلـــور الوجـــه الآخر فى شخصية روح الله الخمينى وشيئاً فشيئاً تحول من السيد الهادئ إلى الفقيه الثائر الذى يتحدى الشاه ونظامه السياسي.[٤]

لقد استطاع الخمينى أن يصبح القائد الوحيد لحركة ثورية كبرى، حيــث اكتسب أهميته كزعيم ثورى من ارتباطه الكامل بهذه الثـــورة ورفضـــه لأى حلول وسط. كما لا يجب إغفال قدراته الروحية والمعنوية، حيث اســتطاع تجنيد من لم يكن له أى ارتباط بالأيدلوجية الإسلامية، مما ساعد على إعادة ربط الإسلام بأيدلوجية ثورية ممثلة للتطلعات الإيرانية.[٥]ويرى الــبعض أن الخمينى قد أظهر كفاءة بالغة فى الاستراتيجية الثورية فقد كـــان لديـــه مـــن

1 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٤٨.

2 أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٣٤٣.

3 Hoveyda , Fereydoun , The Shah and The Ayatollah. Iranian Mythology and Islamic Revolution , (London:Praeger,westport,Connecticut,2003),p1.

4 فهمى هويدى، مرجع سابق، ص٣٩.

5 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٤٨.

الصبر ما يقلب به نظام حكم الشاه. كما أظهر حساسية لمزاج وتطلعات أمته بشكل يكاد يكون فريداً في التاريخ الإيراني.[1]

إن وضع الخمينى بالنسبة للثورة الإيرانية لم يكن يختلف عن وضع لينين فى الثورة البلشفية أو وضع ماوتسى تونغ بالنسبة للثورة الصينية. لكن ربما كان نموذج الخمينى أقرب إلى نموذج لينين منه إلى نموذج ماوتسى تونـــغ. فكل من الخمينى ولينين أدار الثورة من منفاه أما ماوتسي تونـــغ فقـد أدار الثورة من داخل الصين. لذلك يرى البعض أنهما لم يكن لهما الدور الكبيـر فى الثورة وقصروه على جنى ثمار أحداث كان لآخرين فضل صنعها.[2]

إلا أن الخمينى يختلف عن غيره من قادة الثورات الأخرى مـن حيـث حجم الشحنة المعنوية والروحية التى فجرها. وهو اختلاف يرتبط ارتباطـاً وثيقاً بالصفة التى قدم بها نفسه للمجتمع الإيرانى الذى عاد إليه بعـد سـنين الغربة: صفة نائب الإمام المعصوم. فالخمينى إن لم يزعم لنفسه مرتبة الإمام الغائب إلا أنه منح نفسه الصلاحيات نفسها فى إطار ما يعرف بالتجديد فـى النسق السياسى الشيعي.[3]

و-أسلوب تفكيره وخطابه السياسي:

تعددت الدراسات والرؤى التى تناولت أسلوب تفكير الخمينى وخطابـه السياسي. فهناك من يرى أن الخمينى محنك للغاية، لكنه أحادى التفكير ممـا يقوده لتبنى مواقف تبدو غريبة مثل قوله:"إن الثورة لم تقـم لتـزود النـاس بالطعام" فى رده على مسألة البطالة. كما أنه يفكر ويتحدث بأسلوب المطلق، وتهيمن عليه رؤيته لتاريخ الشيعة هيمنة كاملة، فهو لا يمكن أن ينسى قـط موقعة صفين. ولذا رسخ فى نفسه شك عميق من أى شئ له علاقة بالتحكيم أو الحلول الوسط، وقد تسبب عجزه عن التوصل إلى حلـول وسـط إلـى

1 محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص٢٤٤.

2 د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجـع سـابق، ص٤٩.

3 المرجع السابق، ص ص ٤٩-٥٠.

تعقيدات عديدة فى الشئون الخارجية والداخلية. كما ذاع عن الخمينــي أنــه يقتنع بسهولة برأى آخر شخص يتحدث إليه.[1]

ويرى البعض الآخر أن خطابه السياسى تميز بالسلاسة والبساطة ممــا كان له الأثر على مشاعر المستمعين ووصول رسالته بشكل يسير. كمــا أن الإعلام الغربى كان له الفضل فى تسليط الضوء عليــه أثنــاء إقامتــه فــي فرنسا.[2]

ويشير البعض إلى أن ثمة اختلافاً بين كتابات الخمينى ما قبــل الثــورة وخطبه ما بعد الثورة. فبعد إسقاط الشاه ظهر التحول الأيدلوجى من استخدام الإمام الحسين كرمز للاحتجاج أمام الطغيان إلى سيدنا على كرمز للحكومــة البناءة ولسيدنا محمد(ص)كرمز للعالمية.[3]

وشكل كتاب الحكومة الإسلامية للخمينى – الذى اشتمل على محاضراته التى ألقاها على تلاميذه فى الحوزة الدينية بقم – منهاجه للتغيير والإصــلاح للمجتمع الإيراني. وينبغى الإشارة إلى أن هذه الأفكار بخصــوص الولايــة المطلقة للفقيه تخالف ما سبق أن طرحه من آراء فى كتابه كشف الأســرار الذى صدر فى الأربعينيات حيث إنه ردد فى.هذا الكتــاب مقــولات الفكــر الشيعى التقليدى "التى لا تقبل إلا بالولاية المقيدة للفقيه.[4]مما يعبر عن تطــور أفكاره من مرحلة لأخرى.

ز- أسلوب اتخاذه للقرار:

يرى البعض أن الخمينى كان يتعمد أن تكون تعليماته فضفاضة وغيــر محددة، حيث إن أى تقاعس فى تنفيذ أحد أوامره أو تجاهلها يقلل من زعامته وهيبته. فهو لا يأخذ جانب أى طرف من أطراف الصراع إلا بعد الوصــول لطريق مسدود. كما أنه لا يهتم بشكل فردى ومباشر إلا بعدة سياسات محددة وقليلة – مثل قرارات الحرب– بل إن البعض رآه تابعاً وليس قائــداً للــرأى

1 محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ص٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥.

2 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٥٠

3 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٧٥.

4 د.علا أبو زيد، ولاية الفقيه :تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، ص ص٤٢٠-٤٢١.

العام فلا يوضح نواياه إلا بعد أن يتحسس اتجاه ومشاعر الجماهير العريضة المعبر عنها فى المظاهرات والمسيرات. وعند القيام باتخاذ القرار يراعى دائماً أن يكون على علم بكل شئ وعن كل شخص، وعلى مساعديه تبسيط المشكلة إلى عدة خيارات ليختار منهم فيقوم بالاختيار السريع والحاسم فهو قليلاً ما واجه الحيرة أمام قرار اتخذه، ولا يحتاج إلى اجتماعات واستشارات وما إلى ذلك.[1]

ويرتبط أسلوب اتخاذه للقرار بسماته الشخصية السابق تناولها وعلى سبيل المثال يرى "مهدى نوربخش" أنه توجد عدة عوامل ساهمت بشكل ملموس فى أن يتجاوز آية الله الخمينى الحدود التى أقرها الإطار القانونى للدستور الإيراني. كان أولها الكاريزما التى تميز بها وزعامته للثورة الأمر الذى مهد الطريق بطبيعة الحال إلى تأثيره المطلق فى المجتمع ومؤسساته بما فى ذلك الحكومة. ويرجع العامل الثانى إلى ميل المدافعين عن ولاية الفقيه – من بين رجال الدين– إلى إشراكه خطوة بخطوة فى كل صغيرة وكبيرة من قرارات البلاد أما العامل الثالث فقد كان هو الدور الذى وجب عليه أن يلعبه كوسيط بين الجماعات المختلفة التى تولت حكم البلاد.[2]

حيث عارض الخمينى أى انقسام واضح داخل النخبة فلقد عمل على تحقيق نوع من الاتفاق حول السياسات العامة وفى حالة الاختلاف غالباً ما يمنح دعمه لمن يبدو الأضعف والنتيجة عدم قدرة أى طرف على تحقيق نصر واضح فى صراع القوى الداخلي. لقد كان الخمينى من خلال دوره غير المؤسسى الملجأ الأخير لكافة القوى السياسية المتصارعة من وصولها لنقطة اللاعودة. ولقد استغل الخمينى مناخ الرهبة واستراتيجية الأزمة والتهديدات الموجهة للثورة واستخدامها لغرض التوحد حول سلطته. وسهلت سلطة الخمينى الروحية ودوره كمرشد للأمة أن يلعب دوراً واضحاً فى مؤسسات ما بعد الثورة وفقاً لنظرية ولاية الفقيه التى نص عليها الدستور.[3] ودوره كحكم بين القوى السياسية يمثل أهم الأدوار فى هذه المرحلة.

1 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٤.

2 مهدى نوربخش، مرجع سابق، ص ص٤٤– ٤٥.

3 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٥.

٢- دور القيادة (الخميني) فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

يتبين مما سبق تعدد الأدوار التى كان يلعبها الخمينى فى قيادته للنظام الجديد ومن أهمها دوره كقائد للثورة وكقائد كاريزمى وكرجل دين وكحكم بين القوى السياسية المختلفة ودوره فى التغيير: الأسلمة ثم التحول إلى الشرعية الدستورية ويرتبط ذلك برؤيته للنظام السابق نظام الشاه وتصوره للتغيير والإصلاح والتى ترتبط بكل من: سماته الشخصية، وثقافته والإطار الدستورى الذى يحدد صلاحيات القائد، بالإضافة لمتغيرات كل من البيئة الداخلية والخارجية.

أ- رؤية الخمينى للمجتمع الإيرانى ما قبل الثورة:

استقر رأى الخمينى على أن المجتمع الإيرانى ما قبل الثورة يعانى من أكثر من مشكلة من أهمها:[1]

(١) بعد النظام الإيرانى عن الإسلام سواء فى ممارساته الداخلية (نظام اجتماعى واقتصادى وسياسى مغلق بالإضافة إلى النظام الثقافى المتغرب)، أو ممارساته الخارجية(العلاقات الخاصة بين النظام والولايات المتحدة، وإسرائيل).

(٢)عدم قيام المؤسسة الدينية بالدور المفترض أن تقوم به فهى غارقة فى ممارسات التقية وتبرير ممارسات النظام السياسي، أو كما أطلق عليهم الخمينى فقهاء الحيض والنفاس، وفقهاء السلطان.

من ناحية أخرى نلاحظ التحول فى أفكار الخميني، ففى عام ١٩٧٨ صرح بأنه ليس فى نية علماء الدين إدارة الدولة والمشاركة فى الحكومة الرسمية بأنفسهم بل إرشاد الشعب لمتطلبات الإسلام مع حقهم فى ترشيح أنفسهم للمجالس. إلا أن ولاية الفقيه أصبحت بعد انتصار الثورة وانحياز الشعب الواسع للقيادة الدينية جوهر الحكومة الإسلامية، رغم أن مشروع الدستور الذى صيغ أثناء إقامة الخمينى فى باريس لا يشير إليها(مما يشير

1 أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٣٤٤.

إلى أن هذا التحول قد يكون مناورة سياسية من قبل الخمينى لتجنب الانشقاق عن الجماعة الثورية والتى تشكلت من مختلف التيارات السياسية التى كانت موجودة إبان فترة حكم الشاه). وبشكل عام قاوم الخمينى فصل الدين عن السياسة ومطالبة رجال الدين بعدم التدخل فى الشئون السياسية واعتبره مفهوماً غربياً انتشر بفعل الاستعمار، ولا يردده إلا غير المتدينين.[1]

وبدا واضحاً أنه رغم استقرار مبدأ ولاية الفقيه فإن صيغته لم تكن واضحة تماماً. وفى فورة الحماس للثورة ومبادئها وافتتاناً بالشخصية الكاريزمية للخمينى صيغ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنصوص تجعل الولى الفقيه فوق جميع السلطات وفوق كل مساءلة وبروح توحى بأن دور الفقهاء لا يمكن إغفاله. وتم تدعيم هذا التوجه عملياً فى ظل ولاية الخمينى وبمساندة منه.

وتحدد إطار النظام السياسى للجمهورية للإسلامية الإيرانية على يد مجلس الخبراء الذى بدأ اجتماعاته عام ١٩٧٩. ونجح التيار الديني- بقيادة آية الله بهشتي-فى التغلب على محاولات القوميين العلمانيين التى كانت تهدف لصياغة وثيقة لا تتضمن دوراً بارزاً لآية الله الخميني. ولقد جاءت مبادرة تعيين الخمينى فى منصب الولى الفقيه-أساساً- من رجال الدين ذوى المناصب المتوسطة ورجال الدين القرويين أثناء انتخابات مجلس الخبراء التى جرت فى صيف عام ١٩٧٩. وثمة ما يشير إلى أن هذه المبادرة أتت كرد فعل دفاعى ضد المعارضة التى أبداها المثقفون العلمانيون وبدافع الخوف من إمكانية استبعاد رجال الدين من العملية السياسية.[2] فلا يزال فى ذاكرة رجال الدين مواقف استبعادهم من قبل الليبراليين من العملية السياسية فى حركة مصدق. وعدم فاعلية دورهم فى الثورة الدستورية.

وأصبح الفقيه فى الجمهورية الإسلامية ككل هو أعلى سلطة ويملك صلاحيات واسعة ولقد بين آية الله بهشتى – الذى وضع المواد الخاصة بالولى الفقيه فى الدستور – "أن غالبية الشعب قد عبرت عن قبولها واعترافها بالخمينى ولهذا لا تعد زعامته مفروضة على الشعب".[3]وفى رأى الباحثة أن التصويت كان لصالح الخمينى وليس لهذه المواد من الدستور لكن

1 وليد المبيض، جورج شكرى كتن، مرجع سابق، ص٣٩.
2 بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٥.
3 المرجع السابق، ص٧٦.

الأمر تغير بعد رحيل الخميني فتعـددت الآراء بخصـوص ولايـة الفقيـه وصلاحياته.

هكذا يتضح أن الوضعية الخاصة التى تميز بها الخمينى هى نتاج :[١]

- السمات الشخصية التى تمتع بها وخاصة كاريزميته
- أسلوب وصوله للسلطة (الثورة)
- الصلاحيات الدستورية التى يتمتع بها الولى الفقيه(الخميني) وعلاقتـه بالمؤسسات الأخرى.

لذا امتزجت عدة أدوار للخمينى دوره كقائد للثـورة الإسـلامية، ودوره كمرجعية دينية مع دوره كقائد دولة وهو الدور الأهم.كما أن لتوجه الخمينى (القائد الثورى والذى هو رجل دين فى نفس الوقت) أهمية حاسمة فى تحديد معالم البنية السياسية فى مجتمع ما بعد الثورة. فإن الخمينى شـكل النظـام الإيرانى وفى ذهنه تصور معين للتحول من الشرعية الثورية إلى الشـرعية الدستورية.

ب - محاور التحول:

وسوف نتعرف على دور القيادة (الخميني) فى التحول مـن الشـرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من خلال أربعة محاور رئيسية : المحـور الدستوري، والمحور المؤسسي، ومحور الفاعلية، والمحور الثقافي.

(١) المحور الدستورى والتشريعي:

جاءت الدستورية الغربية فى التجارب الغربية عقب حسم مسألة فصـل الدين عن الدولة، بينما لم تحسم هذه القضية فى الأمم الإسلامية، ولذا اتخذت الدستورية أشكالاً عدة لتنسجم مع القوانين الإسلامية. ومثلـت إيـران هـذه الإشكالية، وكانت أوضح فى دستور ١٩٠٦.أما عـن دسـتور الجمهوريـة الإسلامية فلقد تمت صياغته فى إطار من عدم الشعور بعقدة النقص تجاه ما

1 انظر:منصور حسن عبيد حاشه العتيبي، مرجع سابق، ص٩٩.

هو غربي بل تمت صياغة الأهداف الدينية بوضوح.[1] لأنه كانت هناك قناعة كبيرة من قبل كل من الخميني ونخبته الجديدة بالحكومة الإسلامية طبقاً لتصور ورؤية الخميني لها. حيث أنه طوال فترة وجود آية الله الخميني على قمة المعارضة لنظام الشاه كان في تصوره قيام إيران جديدة على غرار ما كان عليه الأمر في الحقبة الأولى للإسلام.و من وجهة نظره أن النظام السياسي الجديد نظام دستوري إسلامي ومؤسسي في إطار الشريعة كما أنه يعتمد في شرعيته على تحقيق أهداف الثورة المتعددة وخاصة تحقيق العدالة أي أنه يحقق الإنجازات المرجوة في إطار ثقافة سياسية ذات اتجاه واحد لا يقبل التعددية ويركز على إسلامية هذه الثقافة.

ونناقش هذا المحور من خلال العنصرين التاليين:

(أ) **الدستور**:

يذكر البعض أن الخميني كان قد شكل في أثناء إقامته في باريس لجنة لإعداد مسودة دستور الدولة بعد سقوط الشاه لكنه تراجع بعد ذلك.[2]كما شكل المجلس الثوري قبل وصوله إلى السلطة وبعدها دعا لإجراء انتخابات لتشكيل مجلس الخبراء لوضع دستور جديد للدولة.[3] وتعتبر مواد الدستور مؤشراً على هيمنة الجناح الراديكالي من الفقهاء. كما سعى الخميني بعد الثورة إلى مأسسة نظام الثورة سريعاً، فلقد تزامنت عملية إبعاد العناصر العلمانية في السنوات الأولى للثورة مع مأسسة حكم الفقهاء لنظام الدولة الجديدة.

ويشير المحللون إلى تميز الثورة الإيرانية (بقيادة الخميني) حيث وضعت فور نجاحها دستوراً يقنن علاقات السلطات ويحدد ملامح السياسة الخارجية. وتلك خاصية تختلف بها الثورة الإسلامية عن الثورة البلشفية التي ظلت من دون دستور لبضع سنوات. كما أن الظروف التي وضع فيها الدستور، وآلية وضعه والتصديق عليه والعوامل التي أدت إلى تغييره، وآلية هذا التغيير

---

1 د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران :ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٥.

2 د.السباعي محمد السباعي، التاريخ والدور الخارجي، في، المسألة الإيرانية:النظام السياسي والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل- يوليو، ١٩٩٥، ص٣٦.

3 منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص٩٤.

وغيرها من التفاصيل تعكس بعض أبعاد صراع القوى فى إيران وتساهم فى التعرف على الأهمية النسبية لهذه القوى مقارنة بعضها ببعض.[1]

ولقد سعى الخمينى منذ البداية لمأسسة حكم الفقهاء (ولاية الفقيه) من خلال: انتخاب مجلس الخبراء فى ٣ أغسطس ١٩٧٩، والاستفتاء على الدستور فى ٢-٣ ديسمبر فى وقت كانت المشاعر والأفكار فيه ما تزال مشدودة إلى الرهائن فى السفارة الأمريكية، كما أن وفاة آية الله طلقانى جعلت الأجواء ملائمة لوضع الدستور وفق إرادة الخميني.[2] وحرص الخمينى على وجوب أن يكون الدستور إسلامياً ١٠٠%، وأن الزعماء الدينيين هم فقط المؤهلون لتقرير ما هو إسلامى وما هو معادى للإسلام.[3] واشترك فى صياغة الدستور فقهاء مجلس الخبراء الذى تم انتخابه من قبل الشعب وناقشه مجلس الشورى الإسلامي، ثم أقره فقهاء مجلس صيانة الدستور واعتمده الخميني. بعد ذلك طرح على الاستفتاء العام فى ١٩٧٩/١٢/١م[4]، وعبر هذا الدستور عن آراء الخمينى إلى حد كبير.

وتتضمن ديباجة الدستور(٧٩ ثم فى تعديل ٨٩) -كدأب معظم دساتير الثورات الكبرى- الإشارة نصاً إلى رمز الثورة وقائدها وكفاحه من أجل إسقاط النظام السابق. لكن بحكم الخصوصية العقائدية للثورة الإيرانية شددت الديباجة على أن المحتوى الدينى لكفاح الخمينى كان له أكبر الأثر سواء فى إحداث الثورة أو فى إنجاحها، وقارنت ذلك بسوابق الحركات الوطنية الإيرانية التى لم ترد هذا المورد العقائدى، وبالتالى لم يقيض لها تحقيق أهدافها. لكن حدود تأثير الخمينى فى دستور ١٩٧٩ تتجاوز الاعتراف له بهذه المنزلة الروحية والسياسية الرفيعة إلى التعبير عن مجمل منظومته القيمية والتطور الذى لحقها والذى تجسد فى تعديلات ١٩٨٩.[5]

وقد حرص الدستور الإيرانى على الموازنة بين الخصوصيات الشيعية والعموميات الإسلامية مثل مبدأ الشورى الإسلامى ومبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ونص على مبدأ وحدة المسلمين وواجب النظام فى العمل

---

1 د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٥٠-٥١.

2 باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٤٦.

3 المرجع السابق، ١٧٨.

4 المرجع السابق، ص١٨٧.

5 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٦٩.

على تحقيقها. ونص على معاملة غير المسلمين بالحسنى. والاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة الإسلام. ونص على أن الدين الرسمى لإيران هو الإسلام وأن المذهب الجعفرى الاثنى عشرى هو المذهب الرسمى بدون تغيير إلى الأبد، وعلى الاحترام الكامل للمذاهب الإسلامية الأخرى. بالإضافة إلى خصوصية أخرى تتعلق بالمذهب الشيعي وهى ولاية الفقيه حيث نص على الإمامة والقيادة المستمرة ودورها الأساسى فى استمرار الثورة الإسلامية.[1] لذا نجد من يرى أن الدستور الإيرانى قنن الثيوقراطية واستخدموا مفهوم الثيوقراطية الدستورية عند الحديث عن النظام الإيراني.[2]

وترى بعض الكتابات الغربية بشكل عام أن هذا الدستور جعل الخمينى أول قيصر بابا فى التاريخ، فسلطته مطلقة بدون مسئولية إلا أمام الله سبحانه وتعالى، مع الاعتراف ببعض الأهمية الشعبية للولى الفقيه بانتخابه من قبل خبراء هم أنفسهم منتخبون.[3]

كما يعتمد الدستور بشكل أساسى على بعض المفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية ورغم أنه لا يعترف بذلك إذ يسميها حقوق الشعب، لكنه يقيدها بعد إقرارها بأشكال مختلفة منها ألا تتعارض مع الموازين الإسلامية. حيث أقر الدستور المشاركة السياسية والانتخابات والاستفتاءات، فكما أن الثورة قامت على أساس دور واسع للشعب ودور قيادى لرجال الدين فان هذا الازدواج يتجلى فى الدستور بين حكم الشريعة الذى يعطى دوراً مميزاً لرجال الدين وبين حكم الشعب مع رجحان لصالح الأول عند إعطاء علماء الدين ميزات خاصة فى مراقبة مجلس الشورى المنتخب من قبل الشعب من خلال مجلس صيانة الدستور.[4]

وينبغى الإشارة إلى أن الدستور الذى اعتمد عليه النظام فى مرحلة الخمينى هو دستور ١٩٧٩ لأن الدستور المعدل تم الاستفتاء عليه بعد رحيله بأيام وإن كان قد تم تحديد عناصر هذا التعديل وفقاً لتصور الخمينى وموافقته قبل الوفاة.

1 د.محمد السعيد عبد المؤمن، الديمقراطية الإسلامية فى إيران، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠، ص٦٠.

2 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٧٧.

3 المرجع السابق، ص١٧٩.

4 وليد خالد المبيض، جورج شكرى كتن، مرجع سابق، ص٤٤.

(ب) - التشريعات أو القوانين:

. شرع الخميني فور انتصار الثورة الإيرانية في أسلمة المجتمع الإيراني بشكل عام وأسلمة القوانين بشكل خاص. وأسس المؤسسات المنوط بها تحقيق هذا الهدف وهي مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور وهو مكلف بضمان توافق القوانين التي يشرعها مجلس الشورى مع الإسلام والدستور.

خضع المحور التشريعي لتأثير الأفكار الثورية كما خضعت عملية صنع القواعد القانونية لرقابة إسلامية صارمة. فالحكومة الإسلامية في رأي الخميني حكومة قانون والقانون فيها هو أمر الله وحكمه. وقانون الإسلام أي أوامر الله لها السلطة التامة على جميع الأفراد.[1]وداخل هذا الإطار أيضاً يظهر دور مؤسسة مجلس صيانة الدستور وسلطاتها كمحور أساسي وهام حيث تعد جزءاً حيوياً في العملية التشريعية فلابد من الحصول على موافقتها على كافة التشريعات كما أن لها الحق في الاعتراض على تشريعات البرلمان.[2]

وأسلمة القوانين ترتبط بأسلمة القضاء وصرح الخميني في أغسطس ١٩٨٢ "علينا العمل من أجل تحويل الجهاز القضائي القديم إلى قضاء إسلامي. وكل قانون لا يتفق مع أحكام الشريعة لا يمكن اعتباره قانوناً. ويجب على مجلس صيانة الدستور والمجلس القضائي الأعلى إلغاء القوانين القديمة المناقضة للشريعة. وكل من يقوم بتطبيق تلك القوانين القديمة مذنب ويتعين محاكمته لكي يتلقى العقوبة التي يستحقها."[3]

وكان مجلس الشورى الإسلامي ينظر في العديد من المشاريع والقرارات الحكومية ثم يوافق عليها ويحيلها إلى مجلس صيانة الدستور ثم ينظر إليها مجلس الصيانة ويرفضها بحجة عدم توافقها مع الشريعة الإسلامية. فهو يتبنى في أدائه لمهامه المكلف بها خطاً متشدداً كانت نتيجته الطبيعية ظهور صراعات مستمرة مع مجلس الشورى وهذا الأمر فرض تدخل الخميني.[4]

---

1 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٣.

2 المرجع السابق، ص١٨٤.

3 أزادية نيكنام، أسلمة القانون في إيران. زمن التخلي عن الأوهام، رؤى مغايرة، (القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩)، العدد العاشر، ص١٢.

4 المرجع السابق، ص٩.

وليخفف الخمينى عن كاهله مشكلات هذا التدخل المستمر بين المجلسين كتب الخمينى فى السادس من فبراير ١٩٨٨:"فى حالة فشل مجلس الشـــورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور فى الوصول إلى اتفاق فيما بينهما خـــول المسائل المتعلقة بالشريعة والقانون يتعين تكوين مجلس لتشخيص المصـــلحة العليا لنظام الحكم وعلى كل الأعضاء الموقرين أن يدركوا جيداً أن حمايـــة المصلحة العليا لنظام حكمنا الإسلامى تمثل ضرورة حيوية للإسلام نفسه..." وفى أعقاب ذلك وافق مجلس تشخيص مصلحة النظام على القـــوانين التـــى رفضت سابقاً من قبل مجلس صيانة الدستور لعدم اتفاقها مع الإسلام.[1]

وبالرغم من أن تطبيق الشريعة وأسلمة المجتمع تأتى على قمة أهـــداف الخمينى فإننا نجد أنه قدم الأحكام الحكومية على الأحكام الشرعية فى بعض الأحيان. فلكى يواجه الخمينى التحديات المرتبطة بتطبيـــق الشـــريعة فـــى التشريع القانونى أكد على أنه فى استطاعة الأحكام الحكومية أن تصل فـــى استقلاليتها إلى درجة تمكنها من معارضة أحكام الشريعة. ذلـــك أنـــه فـــى استطاعة الولى الفقيه أن يصدر المراسم المعارضـــة للأحكـــام الدينيـــة إذا استشعر ضرورة لذلك. ونجد عرضاً واضحاً لتلك الفكرة فـــى رد الخمينـــى على سؤال خامنئى عن مدى سلطة الولى الفقيه وكتب الخمينى :"واقع الأمر أن الولى الفقيه إذ يمارس الحكم يمارس حقاً مستمداً من الســـلطة الشـــرعية الكلية التى منحها الله سبحانه وتعالى للرسول (ص)، ويمثل الحكم أحد مبادئ الإسلام الأساسية ويفوق فى أهميته المبادئ الثانوية بل يفوق كذلك الصـــلاة والصوم والحج...من حق الحكومة منع أى فعل دينى أو غير دينى إذا وجدته مضراً بمصالح الإسلام وللمدة التى تراها ضرورية." [2]

واستناداً لما سبق نلاحظ أنه بالرغم من تركيز الخمينى فـــى المحـــور الدستورى والتشريعى على تطبيق الشريعة وأسلمة القوانين، نرى أن الدستور لم يغفل دور الشعب وأهميته وحقه فى المشاركة فى صنع القرارات والتـــى هى من مبادئ الشريعة الإسلامية (الشورى والأمر بالمعروف) بل أكد عليه فى كثير من المواد. ولكن يظل القيد الرئيسى على ديمقراطية الدستور (سواء دستور ١٩٧٩ أو دستور ١٩٨٩) هو ولاية الفقيه بصلاحياتها الواسعة. وهذا يمثل العائق الدستورى للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، حيث يمثل الدستور تناقضاً بين الجمهورية وولاية الفقيه.

1 المرجع السابق، ص ص ١١-١٢.
2 المرجع السابق، ص ١١.

(٢) المحور المؤسسي:

وإذا تجاوزنا المحور الدستورى إلى المحور المؤسسى نجد مدى ارتباط هذا المحور بالمحور الدستوري- القانونى حيث يرتكز عدد من المؤسسات على شرعية دستور ١٩٧٩، فنجد أن الدستور الإيرانى تميز بالنص على مأسسة النظام، كما اكتسبت مؤسسات النظام طابعاً خاصاً. ولكون نظام ما بعد الثورة هو نظام الجمهورية الإسلامية، نجد أن الدستور الإيرانى اشتمل على ازدواجية مؤسسية: مؤسسات إسلامية تعبر عن الأيدلوجية الإسلامية ومؤسسات تمثل الشعب وهذه الازدواجية مثلت وجهة نظر الخمينى والتى أصر عليها فى مواجهة معارضيه.

(أ) الازدواجية المؤسسية:

حرص الخمينى منذ انتصار الثورة ورحيل الشاه على أن يكون تصوره للحكومة الإسلامية موضع التنفيذ والتى يأتى على رأسها الولى الفقيه، حيث يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها، وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً لأنه باختصار شديد يتدخل فى عمل مختلف سلطات الدولة.[١]

وتميز النظام السياسى الإيرانى تحت قيادة الخمينى بأنه نظام هرمى بشكل كامل، فعلى القمة يقف الخمينى ممتلكاً سلطات غير متنازع عليها مستقاة ليس من الدستور فقط بل الأهم من مصادر أخرى تمثلت فى خصائصه وسماته الشخصية[٢] والتى سبق تناولها. وكانت السلطة المطلقة للخمينى مطلباً أساسياً لحسم الصراعات المتفجرة فى أوساط النخبة الإيرانية.[٣]

وبعد تقنين وضع الولى الفقيه وضمان مكانة متميزة إن لم تكن مسيطرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال عدد من المؤسسات المرتبطة والخاضعة مباشرة لسلطة الولى الفقيه زاد التأكيد على مسئولية الفقهاء عن الإصلاح والإبقاء والحفاظ على النظام الجديد.[٤]

---

1 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ٧٨.

2 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٥٣.

3 المرجع السابق، ص١٥٤.

4 أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٣٦٥.

وبالرغم من تخلى إيران عن الديمقراطية بشكلها الصـــريح باعتبارهـــا مستورداً غربياً فلقد احتوى الدستور على إجراءات ديمقراطية مثل التمثيـــل الشعبى وتصويت الأغلبية والبرلمان. وبذلك اجتمعت عناصر الحكم الشعبى مع عناصر الحكومة الإلهية كأحد أشكال شرعية النظام. فهـــى ثيوقراطيـــة شعبية على حد تعبير Moghodam ولا يقلل هذا الاقتباس مما هو قائم فى الغرب من مصداقية المؤسسات الأيدلوجية طالما أن هذه المؤسســـات فـــى النهاية لا تخالف الشريعة الإسلامية بل تحقق مقاصدها.[1]

(ب) ثنائية ولاية الفقيه وولاية الشعب:

من جانب آخر تميز النظام السياسى الإيرانى بتوزيـــع الســـلطات بـــين نوعين من المؤسسات :الأول يتمثل فى ما يمكن تسميته مؤسســـات ولايـــة الفقيه وتشمل مؤسسة الولى الفقيه والمؤسسات التابعة والخاضعة لـــه مثـــل مؤسسة مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظـــام وغيرهـــا. ويتمثل الثانى فى ما يمكن تسميته مؤسسات ولاية الشعب أى المؤسسات التى تمثل الشعب مثل مجلس الشورى ومؤسسة الرئاسة ومجلس الخبراء.

ويمثل الدور المعطى للشعب أهمية خاصة لاستكمال البعد المعاصر من الدستور حيث تلعب العمليات الانتخابية دوراً محورياً فى النظـــام السياســـى الإيرانى وهو ما أكده الدستور الإيراني. كما قام الخمينى بتشـــجيع الشـــعب الإيرانى للاشتراك فى التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات العديدة التـــى قامت فى الجمهورية الإسلامية باعتبار ذلك التزاماً دينياً فالانتخابـــات تعـــد الميكانزم لتطبيق مبدأ الشورى فى القرآن ولكن ليس هناك مجال للحديث عن الانتخاب عند اختيار الخميني.[2] وأدخل الخمينى مبدأ المشاركة فـــى نـــص الدستور الإيرانى وحرص على تذكير كبار المسئولين الذين كانوا يزورونـــه بأن الشعب هو الأساس والمعيار.[3] إلا أنه تم تعطيل المجالس البلديـــة رغـــم نص الدستور عليها.

---

1 باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٥.
2 المرجع السابق، ص١٨٧.
3 سالم مشكور، المشاركة السياسية فى إيران خلال عقدين
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/5/5-6-1.htm.

(ج) ثنائية السلطة التشريعية: مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور

تنقسم السلطة التشريعية وفق ما ورد فى الدستور(سواء دستور ٧٩ أو ٨٩) إلى مؤسستين تشريعيتين هما: مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور. ويمثل الأول مؤسسات ولاية الشعب والآخر مؤسسات ولاية الفقيه.

ويرى البعض أنه قد لا يتوقع من رجل دين – مثل آية الله الخميني– أن يسوق حججاً ومقولات مؤيدة للنظام البرلماني. وبرغم هذا فإنه لولا موافقته لم تكن الجمهورية الإيرانية الإسلامية لتشكل مجلس الشورى. فقد كان الخمينى يرى البرلمان جزءاً مهماً من البنية السياسية للجمهورية الإسلامية ويقول فى ذلك "إن أهم دور لمجلس الشورى الإسلامى يتمثل فى عقد المشاورات والمناظرات وتوجيه النقد، علاوة على تحمل المسئوليات...إنه الجهة المختصة بسن القوانين التى من شأنها تحقيق مصالح الفقراء والمحرومين...إنه الأداة التى تعطى الشعب إحساساً بالمشاركة".وفى خطبة ألقاها الخمينى فى عام ١٩٨٤ صرح بأن "مجلس الشورى يقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية وأنه مجلس إسلامى قومي".[1]

وينبغى الإشارة إلى أن هدف الخمينى الأسمى هو تطبيق الشريعة وأسلمة التشريعات. ولذلك برغم انتخاب البرلمان من قبل الشعب، وحقه فى تشريع القوانين نيابة عن الشعب إلا أن هدف الأسلمة يأتى فى المقدمة. لذلك حرص الخمينى على أن تكون هناك مؤسسة تعمل على الرقابة على تشريعات المجلس الأول ليس فقط طبقاً لموافقتها للشريعة– طبقاً للمذهب الشيعى الاثنى عشري– ولكن أيضاً طبقاً لموافقتها لنصوص الدستور، وليحول دون منازعة البرلمان لسلطة ولاية الفقيه.

بينما يرى آخرون أن مجلس الشورى يعمل فى إطار الشريعة حيث عليه فقط تحويل الشريعة إلى نظام وتفاصيل، ولذا فبدلاً من كونه مجلساً تشريعياً فهو بمثابة مجلس تخطيطى فى ضوء أوامر الإسلام حيث يقدم البرامج الضرورية للوزارات والهيئات التنفيذية المختلفة.[2] والبعض يرى كونه مجلساً تمثيلياً يمثل الشعب بانتخابات مباشرة وغير مزيفة وقدم درجة مقبولة من الشرعية للنظام لتعبيره منذ السنوات الأولى من الثورة عن التنوع.

[1] بهمان بختيارى، مرجع سابق، ص٩٤.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٨٥-١٨٦.

وينبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من رقابة مجلس صيانة الدستور على تشريعات مجلس الشورى الإسلامي والذي يراقب من قبل القيادة من خلال اختياره للأعضاء الفقهاء، فإنه من الملاحظ في إطار الحديث عن مجلس الشورى وصلاحياته عدم وجود مادة دستورية تنص على حله. ولا تنحصر أعمال مجلس صيانة الدستور في النظر في القوانين والتشريعات الصادرة من مجلس الشورى بل إن مجمل العمليات الانتخابية في إيران يفترض مرورها في قنوات مجلس الصيانة.[1]

ومثل الخميني الحكم بين هاتين المؤسستين ليفصل بينهما في النزاعات حول التشريعات ومدى دستوريتها ومطابقتها للشريعة. فكان له دوره في حسم الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور للخروج من المأزق التشريعي. واستمر هذا الدور ثماني سنوات، لذا أمر الخميني بإنشاء مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يتكون من ممثلين للمؤسسات الهامة والحيوية في الجمهورية ويحول إليها القوانين التي وافق عليها مجلس الشورى ورفضها مجلس الصيانة فهو بمثابة الحكم بينهما. وهو من المؤسسات التي نشأت خارج الدستور وبقرار من الخميني في ١٩٨٨/١٢/١٢ أي قبيل تعديل الدستور.[2] أي أنه نشأ بداية خارج الدستور ليفصل بين مؤسستين دستوريتين هما مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور.

(د) المؤسسات الثورية:

شكل الخميني بعض المؤسسات الثورية في مجال القضاء والبعض الآخر في المجال الأمني مثل المحاكم الثورية والحرس الثوري والباسيج.

- القضاء الثوري ومحاكم رجال الدين:

ظل القضاء الثوري قضاءً استثنائياً طوال ولاية الخميني. ونفذت هذه المحاكم مئات الأحكام بإعدام معارضي الثورة في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات. كما نشأت محكمة رجال الدين بأمر من الخميني.[3] وجاء إنشاء محكمة خاصة برجال الدين لعزل مقاضاة رجال الدين عن مقاضاة بقية

[1] توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران:الصلاحيات والأدوار، شئون الوسط، العدد١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص٤٧.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٦.

[3] د نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٢٥.

الأهالي. ويرى البعض أن الهدف من إنشائها إخماد أصوات رجال الدين المخالفين وتحييد المعارضة للسلطة. وفى إمكان هذه المحكمة عزل رجال الدين عن وظائفهم.[١]

- **المؤسسات الأمنية**: **ثنائية المؤسسات الأمنية** :

تنقسم المؤسسات الأمنية فى إيران إلى مؤسسات نظامية ومؤسسات ثورية حيث لم يثق الخميني بالجيش النظامي بالرغم من عمليات التطهير التى اتبعها فى السنوات الأولى بعد انتصار الثورة، لذا عمل على تشكيل جهاز عسكرى منافس ومواز للجيش النظامى ومدين بالولاء الكامل للثورة وقائدها، وكان هذا الجهاز هو الحرس الثورى الذى تكون من المليشيات المسلحة الشعبية التى تشكلت فى المراحل الأخيرة للثورة.[٢] وقامت بالإشراف على مهام الحرس وزارة الحرس الثورى والتى أسست عام ١٩٨٢ كجهاز منفصل عن وزارة الدفاع الخاصة بالجيش النظامي. [٣]

واستغرق تغيير النظرة إلى الجيش من كونه مؤسسة محسوبة على نظام الشاه إلى كونه مؤسسة من مؤسسات الجمهورية الإسلامية وقتاً طويلاً يزيد على العقد الأول من عمر الثورة. وجاء اندلاع الحرب مع العراق ليؤجل تطبيع العلاقة بين الجيش ونظام الثورة فتوقيت الحرب بعد شهور قليلة من انتصار الثورة جعل من قبيل المغامرة الرهان على مؤسسة كانت حتى الأمس القريب فى خدمة الشاه. ولذلك جعل الخمينى الحرس الثورى وليس الجيش هو من يحدد المدى الزمنى للحرب واستراتيجيتها.[٤]

وظهرت الازدواجية على مستوى المؤسسات الأمنية مثلها مثل كثير من المؤسسات الأخرى. وتعمل هذه الازدواجية على استمرار دور الفقيه من خلال اضطلاع الحرس الثورى ومنظمة الباسيج بمهمة أمن النظام خاصة فى المدن ضد أى اضطرابات.[٥] وكان الخمينى قد أصدر – عقب وصوله إلى

[1] آذادية كيان ثايباوت، التحولات السياسية والاجتماعية فى إيران بعد الإسلامية، مرجع سابق، ص١٣.

[2] أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة فى إيران، مختارات إيرانية، العدد:٦، يناير ٢٠٠١، ص ص٥٨-٥٩.

[3] كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص٢٤.

[4] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٣٣.

[5] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٠.

إيران بفترة قصيرة-مرسوماً يقضى بتشكيل سلاح الحرس الثورى الإسلامى وإقامة شبكة من اللجان الثورية الهدف منها إجهاض أى تهديد يوجه للدولة. وكان من بين مهام الحرس الثورى كبح سلطات القوات المسلحة النظامية بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب فى الشوارع. وبإحكام السيطرة على هذه القوى الأمنية الهامة نجح الخمينى فى تأمين نصر سهل لمؤيديه فى الصراع على السلطة فى فترة ما بعد الثورة بل نجح أيضاً فى ترسيخ سلطته وإدخالها فى الإطار المؤسسي. وخلال سنوات حكمه العشر نجح الخمينى فى استخدام هذه المؤسسات بطريقة فعالة لتدعيم الجمهورية الإسلامية.وأدت الكاريزما والمرجعية اللتان كان يتمتع بهما إلى جعله أكثر قوة ونفوذاً فى تعزيز سلطته.[1]

(هـ) ثنائية السلطة التنفيذية:

ومن بين عناصر هذا المحور أيضاً تلك الثنائية داخل السلطة التنفيذية، فالأخيرة تكونت فى هذه المرحلة من كل من الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، وشهدت تلك المرحلة شداً وجذباً بين كليهما واختلفت نسبة هذا الصراع أو الشد والجذب باختلاف شخص كل منهما.

وبشأن منصب رئيس الوزراء أصدر الخمينى وثيقة فى بداية الثورة تقول: إن تعيين رئيس الوزراء التزام دينى يحتاج إلى استحسان وقبول الخمينى وليس فقط الرئيس والبرلمان. وتذكر المادة ١٢٤ من دستور ١٩٧٩ إن رئيس الجمهورية ليس مطلق اليد فى اختيار رئيس الوزراء ولابد من موافقة مجلس الشورى عليه. وأعطى دستور ٧٩ رئيس الوزراء مهمة تعريف السياسة العامة للحكومة وتطبيق القوانين ونص أيضاً على مفهوم المسئولية البرلمانية لرئيس الوزراء عن أفعال الوزراء.[2]

ورغم وجود أحكام واضحة فى دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (لعام ١٩٧٩) لدور كل من الرئيس ورئيس الوزراء فإن مؤسسات أخرى كانت تحاول التقليل من دور كليهما. فمثلاً شكل المجلس الثورى الذى أنشأه الخمينى قوة موازية للسلطة الفعلية القائمة خاصة سلطة بازركان الذى تولى

---

1 بهمان بختياري، . مرجع سابق، ص٧٧.

2 مرفت عبد العزيز، دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى صنع القرار فى مصر فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١)، ص ص٢٧-٢٨.

رئاسة الوزراء فى فبراير ١٩٧٩ كما كان للبرلمان دور كبير فى مواجهة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء خاصة فى حالة صمت الخميني.[1]

ومع التطبيق العملى لهذا النظام المختلط بين رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ظهرت بعض المشكلات والأمثلة على ذلك عديدة. حيث كان بنى صدر يعتبر أن له الحق دستورياً فى رفض أى وزير إلا أن المجلس الثورى اعتبر أن له الحق فى اختيار الوزراء الذين يمثلون المجلس الثورى فى الحكومة. بل اعتبروا أن الأغلبية البرلمانية لها السلطة فى اختيار كل مجلس الوزراء. وبعد ثلاثة شهور أجبر بني صدر على قبول رجل المجلس الثورى محمد على رجائى رئيساً للوزراء.[2] واحتدم الصراع بينهما وطالب بنى صدر الخمينى بحل حكومة رجائى وإطلاق يده فى إدارة الحرب مع العراق بينما حاول التيار الدينى ووسيلته رجائى عزل بنى صدر عن القرار ونجح فى ذلك. أما عن الصراع بين خامنئى رئيس الجمهورية حينها وحسين موسوى رئيس الوزراء فلم يكن بنفس الشكل الواضح فى علاقة بنى صدر ورجائى وإن شهد الصراع الهادئ انحساراً لقدرات رئيس الجمهورية حتى فى اختيار الوزراء فمجلس الشورى استطاع أن يقاوم رغبة خامنئى لتنحية موسوى عن رئاسة الوزراء واستبداله بـ على ولاياتى الأكثر تعاوناً معه وفى فترة الرئاسة الثانية لـ خامنئى تصاعدت درجة الصراع حتى إن الخلافات التى وقعت بين الشخصين فى هذا الوقت بررت إلغاء وظيفة رئيس الوزراء فيما بعد فى دستور ١٩٨٩.[3]

وكان قد حدث صراع عام ١٩٨٨ حيث طلب الرئيس خامنئى ورئيس الوزراء مير حسين موسوى ورئيس مجلس الشورى رافسنجانى من الإمام الخمينى رسم معالم واضحة لمهام إعادة البناء الموكلة إليهم والسماح لأحمد الخمينى (نجل الخميني) بالانضمام لهم فى المجموعة التى سيوكل إليها الإشراف على هذه العملية. وفى معرض رفضه لطلبهم حذرهم الخمينى من مغبة إظهار عوامل الفرقة ووجه إليهم اللوم لعدم مبادرتهم بحل خلافاتهم.[4]

[1] المرجع السابق، ص ص٢٨-٢٩.
[2] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٤١.
[3] مرفت عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص٥٢-٥٣.
[4] بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٨.

و- دور رجال الدين:

وصاحب تطبيق مفهوم ولاية الفقيه عملية تخصيص متصاعد لكل المناصب القيادية لصالح الفقهاء والمراكز الأخرى الأقل أهمية لمسانديهم أو أقاربهم. ولقد بدأت هذه العملية بالمجلس الثورى وامتدت إلى أفرع الحكومة: مجلس الخبراء، مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي. كما تحولت مؤسسة القضاء إلى احتكار للفقهاء. واحتل الفقهاء أهم المراكز البرلمانية ولجانها بالرغم من تناقص أعدادهم فى المجلس مع توالى الفترات التشريعية. ولم يكن من الممكن تأمين احتكار الفقهاء للسلطة بالارتكاز على أدوات الدولة وهياكل أمنها الموجودة قبل الثورة فكان لابد من خلق مؤسسات جديدة لخدمة هذا الهدف وهى التنظيمات الثورية.[1]

وفى هذا السياق قام الخمينى بالسيطرة على مؤسسات الدولة القائمة بطريقة تدريجية والتحكم فيها من خلال الإدارة والتوجيه المباشر لهذه المؤسسات،[2] كما أنشأ النظام بقيادة الخمينى مجموعة من الوزارات الجديدة منها:[3]

- وزارة الإرشاد العام: وهى من المؤسسات الجديدة ووظيفتها مراقبة المواد والمطبوعات المنشورة وتوجيه السلوك العام للمجتمع الإيرانى بما يتلاءم مع القيم الجديدة لنظام الجمهورية الإسلامية.
- وزارة جهاد البناء: التى عهد إليها بتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية فى كافة أرجاء البلاد ولاسيما المناطق الريفية.
- وزارة الحرس الثورى الإسلامي: وقد أسست لكى تكون جيشاً ثانياً وهى مستقلة تماماً عن وزارة الداخلية والجيش ومهمتها إعداد الكوادر المسلحة المؤيدة للثورة.
- وزارة المعلومات والأمن.

---

1 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلى. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٧.

2 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٦٤.

3 المرجع السابق، ص٢٦٩.

وهكذا يتبين أن الخميني كان حريصاً على أن يسيطر على النظام في إطار مؤسسي مما أخل بحق الفئات والقوى السياسية الأخرى في المشاركة مما ساهم في زيادة الاعتماد على قوات الأمن الثورية لإخماد أية اضطرابات.

وإذا كان الدستور نص على عدد من المؤسسات السياسية، إلا أن هناك عدداً آخر من المؤسسات ينشط خارج نطاق الدستور، وعلى سبيل المثال فإن اللجان الثورية لعبت دوراً أساسياً في السنوات الأولى التالية على الثورة على الرغم من أنها ليست من مؤسسات الدستور. كما أن المحاكم الثورية الناشطة حتى الآن على الساحة الإيرانية ليس لها سند من دستور الجمهورية الإسلامية. ويمكن في هذا الإطار التمييز بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الثورة أي بين المؤسسات التي تهدف إلى حماية عقيدة النظام وبثها وترويجها والمؤسسات التي تتوخى تسيير النظام وإدارته. ويعاني هذا التصنيف إشكالية أن الثورة والدولة تتداخلان في إيران إلى حد بعيد في تشكيل المؤسسات الإيرانية وفي آليات عملها فبعضها من بعض، ويعزز ذلك أن كل المؤسسات هي بالضرورة ذات رسالة عقائدية بنص الدستور. وبالتالي فإن مؤسسة مثل مجلس صيانة الدستور تحمل الطبيعة المزدوجة المشار إليها لأنها توفر الانضباط لأحكام قوانين مجلس الشورى وتتفق بذلك مع كثير من المؤسسات التي تؤدي دوراً مشابهاً في الدول الأخرى تحت مسمى المحاكم الدستورية العليا. لكنها على صعيد آخر تجسد خصوصية النظام الإيراني بتركيبتها المزدوجة: فقهاء/قضاة وبدورها الأساسي في توخي احترام دين الدولة ومذهبها ومبدأ ولاية الفقيه.[1]

ز- التنظيمات الحزبية :

ويعد هذا العنصر أحد أهم عناصر المحور المؤسسي فهو يعبر عن ديناميكية التحول وبقدر فاعليته يساهم ويدفع في اتجاه تحول حقيقي وتداول السلطة والوصول للشرعية الدستورية. إلا أنه يرتبط بطبيعة المرحلة وعلاقات القوى فيها. لقد نص دستور ١٩٧٩ على إباحة العمل الحزبي في إطار الالتزام بمجموعة من الضوابط الوطنية والقيمية.[2] وبدأ الحظر على الأحزاب بعد الثورة قبل أن يتم تمرير قانون للأحزاب في ١٩٨١، ولذا يرى

1 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٧٧

2 المرجع السابق، ص١٥٤.

البعض أن هذا القانون لا يقصد منه تنظيم الأحزاب بقدر ما يهدف لعدم السماح بنشأة أحزاب معارضة فى إطار من تبرير سائد فى هذه الفترة بأن الأمة الدينية لا تتحمل أن تنقسم إلى أحزاب والحزب الوحيد فى هذه الأمة هو حزب الله.ولم يبدأ الحديث فى وسائل الإعلام والدوائر السياسية المختلفة عن أن الوقت قد حان وأن الطريق أصبح ممهداً لتأسيس العديد من التنظيمات السياسية قبل عام ١٩٨٧.[1]

وتم تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية ليكون هو حزب النظام الثورى الإسلامي. وقد أعلن هذا الحزب عن نفسه فى ٢٦ فبراير ١٩٧٩. ونشر برنامجه بعد يوم واحد من هذا التاريخ، ثم شكل مجلسه التأسيسى من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة. ومن ناحية أخرى بدأت حملة منظمة، وهادئة، ومتصلة ضد الأحزاب السياسية استهدفت إضعافها وتصفية قواعدها.[2]

وفى عام ١٩٨٧ رأى النظام أن حزب الجمهورية الإسلامية أصبح من عوامل تهديد استقراره فعلى الرغم من كل مصادر التأثير التى تمتع بها هذا الحزب، ومنها علاقته الوثيقة بالحرس الثوري، وهيمنته على أول مجالس الشورى، بل ووصل أحد قادته وهو محمد رجائى إلى رئاسة الجمهورية، إلا أن الحزب منى بشقاق داخلي، كما عانى ندرة الكوادر الحزبية المتمرسة على العمل السياسي. لذلك أصدر الخمينى قراره بحل الحزب فى عام ١٩٨٧. ولم يقترن حل الحزب بحظر دستورى للعمل الحزبي، وكان الخمينى يستطيع أن يفعل ذلك فى تعديل الدستور عام ١٩٨٩.[3]

وأصبحت المؤسسة الدينية هى مصدر النخبة السياسية الجديدة واستطاع النظام الجديد أن يغير من شكل النظام وهياكله. وأظهرت النخبة والنظام الجديد الكثير من التشدد فى التعامل مع مفهوم الحرية، خصوصاً مع الجماعات العرقية والطوائف الدينية والاتجاهات الدينية المعارضة كاتجاه شريعتمدارى وطلقانى والاتجاهات الفكرية الأخرى كالاتجاه الإصلاحى الليبرالى بقيادة بازركان وبنى صدر وغيرهم.

---

1 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٥.

2 د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٥٤.

3 المرجع السابق، ص ص١٥٤-١٥٥.

(٣) محور الإنجاز / الفاعلية:

إن الفاعلية تركز على ما تحقق بالفعل على أرض الواقع، لأن قطاعاً كبيراً من الناس يطالبون بوضع حلول للمشكلات التى يعانون منها. لذلك تمثل الإنجازات المحك الرئيسى لشرعية النظام عند الكثيرين وأحد عناصر الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع عند البعض الآخر.[١]

وعلى أرض الواقع نجد أن النظام الإيرانى فى ظل الخمينى حقق عدة إنجازات منها: مواجهة حرب طويلة مع العراق والحفاظ على سلامة أراضيها، وإمداد الريف بالكهرباء وهيمنة الأشكال الإسلامية من الحياة. كما نجحت إيران بعد ذلك فى قضية الخلافة ونجح النظام فى إيجاد حل سلمي وفعال لها سواء على مستوى الرئيس أو المرشد على عكس الدولة البهلوية.[٢]

تعددت إنجازات النظام الجديد بقيادة الخمينى فى حدود تصور ورؤية الخمينى ويمثل الحفاظ على السيادة الوطنية أحد أهم الإنجازات. وتمسك الإيرانيين باستقلال بلادهم يشكل أحد الأسباب التى دفعتهم إلى كراهية نظام الشاه فعندما يقول الخميني" لن ندع أى قوة تتدخل فى شئوننا.. لا تخافوا من القوة العظمى لأنكم فى رعاية الله وحمايته.." فهو يستعيد كبرياء الإيرانيين الجريح ويضمن استقلالهم فى آن.[٣]

(أ) ميكانزم الانتخابات:

ومن أهم هذه الإنجازات الاعتماد على ميكانزم الانتخابات كتعبير عن إرادة الشعب وكشكل من أشكال المشاركة السياسية للجماهير. وتلعب العمليات الانتخابية دوراً محورياً فى النظام السياسى الإيرانى فيساهم التصويت الشعبى فى اختيار مجلس الشورى ومجلس الخبراء ورئيس الجمهورية. كما قام الخمينى بتشجيع الشعب الإيرانى للاشتراك فى التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات العديدة التى قامت فى الجمهورية الإسلامية فى

1 انظر الفصل الأول، ص ص٦٨-٦٩.

2 باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٧.

3 أحمد نجيب زادة، دور البيئة المعرفية فى سياسة إيران الخارجية، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص٦١.

عهده باعتبار ذلك التزاماً دينياً. فالانتخابات تعد الميكانيزم لتطبيق مبدأ الشورى في القرآن.[1]

والعملية الانتخابية لها بعدان الأول خاص بالمشاركة الشعبية في الانتخابات والبعد الثاني خاص بممارسات النظام وما يفرضه من شروط للترشيح وما يمنعه من فرص للظهور والدعاية لكافة التيارات المختلفة. وأثناء الانتخابات الثانية لمجلس الشورى صدر قانون جديد للانتخابات سمح للجميع بالتصويت اعتباراً من سن السادسة عشرة ومن واقع البطاقة الشخصية ودون كشوف محددة للناخبين كما زاد النظام من عدد لجان الانتخابات فأضاف لجاناً متنقلة إلى جانب اللجان الثابتة لتصل إلى الجماهير في كل مكان. وفي ثالث انتخابات رئاسية تم خفض السن التصويتي من ١٦عاماً إلى ١٥عاماً. أما عن تسيير النظام للعملية الانتخابية يمكن ملاحظة أن درجة المنافسة المسموح بها في الانتخابات خاصة البرلمانية لها قيودها حيث هناك سيطرة كاملة على عملية الترشيح ذاتها فيمكن إنكار صحة ترشيح بعض المتنافسين.[2]

(ب) المسألة الاقتصادية:

وعلى الجانب الاقتصادي نجد أن النظام بقيادة الخميني تبنى في البداية النظرية الاقتصادية التي وضعها بني صدر وتقوم على أساس إحداث تغيير شامل في النظام الاقتصادي عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد وإلغاء النظام المصرفي الموجود وتحرير العملة من ارتباطها بالدولار الأمريكي وإعادة دمج البترول بالاقتصاد الإيراني من خلال تغيير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية، ولكن بني صدر فشل في تطبيق نظريته مع بدء الحرب مع العراق. ثم قامت حكومة الرئيس محمد على رجائي بتبني فكرة الاقتصاد الإسلامي والتي تجعل للبرامج الاقتصادية هدفين هما التنمية والعدالة الاجتماعية، ولكن، الاستراتيجية التي فرضتها ظروف الحرب أدت إلى تحويل الاقتصاد الإيراني إلى اقتصاد حرب، واتجه إلى إقامة اقتصاد مركزي مما أدى إلى نزع الملكية من القطاع الخاص ودخول عدد كبير من الصناعات تحت مظلة القطاع الحكومي وإشراف

---

1 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٧.

2 المرجع السابق، ص ص١٨٩–١٩٠.

الدولة على عدد آخر وكانت النتيجة انزواء النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص.[1]

ونلاحظ ارتباط أبعاد التغيير الحادث فى النظام الاقتصادى بعد الثورة بأهداف الثورة ولعل أهم هذه الأهداف على المستوى الكلى وليس الاقتصادى فقط هو محاولة تطبيق الشريعة الإسلامية. لذلك فالجدل الذى ساد عند صياغة السياسة الاقتصادية فى تلك المرحلة نشأ في معظمه للحرص على التوصل للقرارات ليست الرشيدة اقتصادياً بل الصحيحة شرعاً أيضاً. ولعبت السلطة التشريعية خاصة مجلس صيانة الدستور دوراً محورياً فى هذا المجال، ومن أهم هذه السياسات أسلمة النظام المصرفي.[2]

أما عن تحقيق الهدف الخاص بتحقيق الاكتفاء الذاتى وكسر حلقة التبعية مع الغرب فهى أهداف لا تخص السياق الإسلامى فقط بقدر ما تخص سياق العالم الثالث بأجمعه. وعلى صعيد كسر حلقة التبعية فإن قطع العلاقات الاقتصادية بالكامل مع الغرب لم يتحقق لاستحالة العزلة فى عصرنا الحالى وللطبيعة البترولية للاقتصاد الإيراني، وبالتالى انحصرت محاولات تحقيق المصالح الاقتصادية من وجهة نظر الإيرانيين فى انتقاء شركاء التجارة الغربيين من أسفل سلم "الهيراركية الشيطانية" التى تبناها النظام فى نظريته للعالم المحيط. أما على مستوى مدى النجاح فى تحقيق الاكتفاء الذاتى نجد أن النظام الثورى عمد إلى الاهتمام الكبير بالزراعة باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك ولاقى نجاحاً نسبياً ملحوظاً فى هذا المجال بالنظر إلى القيود المفروضة عليه من البيئة الخارجية وساعده على ذلك ما تمتع به النظام من قدرة على تعبئة الفلاحين لتلك الأهداف باعتبارها واجباً إسلامياً.أما على صعيد الصناعة فان النجاح المتحقق أقل مما هو فى المجال الزراعى ولكن تطوره يسير بخطى بطيئة وإن كانت ثابتة.[3]

كذلك أنشأ الخمينى العديد من المؤسسات لتحقيق أكبر قدر من تعبئة الجماهير وراء النظام. وكان من أهم هذه المؤسسات مؤسسة المستضعفين ومؤسسة إعادة البناء ومؤسسة الشهيد وغيرها. وقد تباينت مهام هذه المؤسسات بين المهام الاقتصادية والمساهمة فى عمليات البناء والإعمار

---

[1] د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسى والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص ص٦٢-٦٣.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٢٦.

[3] المرجع السابق، ص٣٢٦.

والقيام بالوظائف الاجتماعية كتزويد الجماهير بالمواد الغذائية فـــي أوقـــات الحرب والقيام بتوفير فرص عمل ورعاية أسر الشهداء والإعـــداد النفســـي والبدني للمتطوعين الجدد. وهذه المؤسسات تعتمد بالأساس في عملها علـــى مشاركة المواطنين في أعمالها مما يزيد من ارتباط الجماهير بالنظام. فالدولة من خلال هذه المؤسسات تصبح العون الأكبر للأفراد حيـــث تتـــولى تقـــديم المواد الغذائية وفرص العمل وتقدم الدعم المادي والمعنوي للمحتاجين. كمـــا شجع الخميني انخراط المجتمع ككل في حل المشكلات ذات الطابع الفني عن طريق إعلان أسابيع الوحدة لحل مشكلات المرور أو النظافة.[١]

(٤) المحور الثقافي:

نصل الآن إلى المحور آلخير من مراحل التحول من الشرعية الثوريـــة إلى الشرعية الدستورية وهو المحور الثقافي. إن أهم ما تقدمه الثورة للمجتمع إعادة البناء المعنوي أي تغيير الظروف المعنوية للإنسان وليس فقط بيئتـــه المادية فلابد من خلق إنسان جديد يؤمن بما جاءت من أجله الثورة.[٢]

وحدد الخميني عدة طرق لإصلاح المجتمع: الإطاحـــة بنظـــام الشـــاه، إصلاح المؤسسة الدينية من الداخل، تفعيل دور الفقهاء في الحياة العامة، بناء الفرد المسلم الملتزم.

(أ) أسلمة المجتمع:

أعلت القيادة السياسية من البعد الإسلامي للثقافة الإيرانية.فقامت بعمليـــة أسلمة للمجتمع الإيراني وسلوكياته بشكل كبير وكان البعد الأخلاقي يؤخذ في الاعتبار بجدية من قبل النظام الثوري الجديد لاعتبارهم أن الثورة الإسلامية قامت على أساس أنها ثورة عقائدية أخلاقية ضد نظام لا أخلاقي فاسد. وقـــد برزت عملية أسلمة المجتمع في جوانب مختلفة أهمهـــا:المجـــال الســـلوكي والأخلاقي، المجال التشريعي، المجال التعليمي، المجال الإعلامي، المجـــال الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] أمل حمادة، إيران، في، د.محمد السيد سليم، د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرران)، العلاقـــة بـــين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراســـات الآسيوية،)، ص٤٨٩.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٤١.

وتبدأ أسلمة المجتمع وبناء الفرد المسلم – عند الخميني – من المدرسة والمسجد والحوزة وبالتالى كان تركيزه على أسلمة التعليم وتطهيره من أى آثار للعلمانية والقيم الغربية التى وضعتها الدولة البهلوية. وتم ذلك من خلال ما عرف بالثورة الثقافية حيث تمت مراجعة الكتب المدرسية فى المدارس الابتدائية والثانوية وتم تقليل التركيز على المكون الفارسى وكانت الثورة والإسلام بديلاً له.[١] وكان للحرس الثورى دور كبير فى هذا الجانب.

ويرى البعض أن النظام الحاكم فى إيران بعد الثورة استخدم النظام التعليمى لإقناع الشباب بحق هذا النظام فى الحكم تأسيساً على شرعية مؤسساته وقيمه وسياساته. وقد كان طلاب الجامعة والمدارس الثانوية أنشط المشاركين فى الثورة عام ١٩٧٩ ثم اعترضت بعض المنظمات مراراً على ضعف الالتزام الثورى لدى الطلاب وأكدت على ضرورة مكافحة هذا الاتجاه السلبي.[٢]

(ب) موقف القيادة من قضية الحريات الفردية:

تمتعت مختلف التيارات السياسية فى الأيام الأولى للثورة بجو من تسامح النظام الجديد– بقيادة الخميني– معها، ووجدت نفسها أمام إمكانيات هائلة للتعبير عن مختلف الآراء السياسية. ولذا فقد ظهر العديد من التنظيمات السياسية التى لم تكن بالضرورة محسوبة على التيار الدينى وإنما تميزت بالتنوع الأيدلوجى داخلها لتضم كلاً من الليبراليين واليساريين بالإضافة إلى الأحزاب ذات الطابع الإثني. وامتلأت شوارع طهران بالعديد من المطبوعات السياسية وخاصة ذات الاتجاهات اليسارية ولذلك أعلن الخمينى فى أكثر من مناسبة أن على الصحفيين الالتزام بالخط الإسلامى للثورة، بجانب المواجهة الأمنية للكتاب والصحفيين ومصادرة العديد من الصحف ومنها الصحف الناطقة بلسان بازركان وبنى صدر لتبنيهم مفاهيم غير إسلامية. وقد حاول كل من هذه القوى الاحتفاظ بنصيب فى تحديد وجهة النظام الجديد ولكن التيار الدينى قام باستبعاد معظم هذه القوى ولم يستمر سوى القوى التى تتمتع بالتقارب الأيدلوجى مع النظام الجديد كحزب الجمهورية الإسلامية وحركة تحرير إيران.[٣]

[1] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٦.

[2] Siavosbi,Sussan,Regime Legitimacy and High-school Textbooks,in,Saeed Rabnema and Sobrab Bebdad(eds.),Iran After The Revolution: Crisis Of an Islamic State,London:I.B.Tauris.1995,pp.213-214.

[3] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ص٤٨٠–٤٨١.

وحتى عام ١٩٨٩ كان لكاريزما الخميني وقدراته الفائقة فـي توجيـه الرأى العام أثر فى توجيه الساحة الإيرانية بما لا يدع مجالاً للخـوض فـى موضوعات مثل الحريات والتعددية وغيرها.[1]

(ج) موقف القيادة من حقوق المرأة:

بالرغم من أن العديد من المصادر الغربية سجلت الانتهاكات المتعـددة التى قام بها نظام الخمينى ضد المرأة منذ الأيام الأولى لنجاح الثورة كفرض الحجاب ومنع عمل المرأة فى القضاء ومنعها من الدراسة فى بعض الكليات كالزراعة(أصدر الخمينى قراراً فى يونيو ١٩٨٠ بأنه على النساء الإيرانيات الالتزام بالزى الإسلامي، كما أكد الدستور على أهمية الأسرة ودور المـرأة داخلها مما عد دليلاً على رغبة النظام لقصـر دور المـرأة علـى القيـام بمسئولياتها داخل المنزل)، فإن الخمينى عاد وشجع اشتراك المرأة فى تقرير مصير الجمهورية الوليدة من خلال حثها على الاشـتراك فـى الانتخابـات البرلمانية واعتبار التصويت فيها واجباً دينياً. بالإضافة لذلك فقـد اعتـرف الخمينى بحق المرأة فى الحصول على أجر مقابل القيام بالأعمال المنزليـة واعترف بحقها فى دخول البرلمان والوزارة.

ولقد أسهم عاملان فى تغيير الموقف المتشدد من تحجيم دور المـرأة فـى السنوات الأولى للثورة: الأول قيام الحرب مع العراق والاحتياج لجهود المـرأة لذا اضطرت القيادة السياسية فى ظل هذه الظروف أن تسمح بمزيد من مشاركة المرأة فى القوى العاملة الإيرانية. بل وصل الأمر إلى قبول الخمينى وتشـجيعه لمشاركة المرأة فى قوات الباسيج والمساهمة فى العمليات العسكرية. أما العامـل الثانى هو استتباب الأمر للنظام الحاكم مما أدى إلى تقليل تشدد النظام فى فرض الحجاب فى الشوارع.[2] ويذكر بنى صدر أن الخمينى كان أكثر تقدمية وتطـوراً عن باقى رموز التيار الدينى فيما يخص المرأة.[3]

(د) حرية الصحافة: حرية التعبير وحرية الفكر

لقد قامت الثورة بتحرير الصحافة الإيرانية مما أدى إلى وجود أكثر من ٧٠٠ صحيفة عند بداية الحرب العراقية الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠، كـان

---

[1] سالم مشكور، مرجع سابق

[2] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ص٤٩٠-٤٩١.

[3] أمل حمادة، دور رجال الدين فى الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، (جامعـة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،)، ص١٤٦.

الكثير منها يصدر عن جماعات منتقدة أو معارضة للجمهورية الإسلامية. وقد كانت رسالة السلطة تصل للجمهور عبر الإذاعة والتليفزيون بصفة أساسية ومن خلال المساجد وعدد قليل من الصحف مثل صحيفة جمهورى إسلامى الناطقة باسم حزب الجمهورية الإسلامية التى أسسها سيد على خامنئى رئيس الجمهورية الإسلامية وقائدها فيما بعد. وخلال أشهر من قيام الثورة قامت السلطات بإغلاق عدد كبير من الصحف المستقلة المعارضة. وقد صدر قانون للصحافة قبل أن يصدر الدستور للدولة الجديدة- يوفر أرضية قانونية لإغلاق مزيد من الصحف. وقد كانت القيود على الصحافة أكثر تشدداً، [1] وكان لهذا الوضع ما يبرره، وأهم مبرراته أن إحساس النظام بالانكشاف الأمنى فى الداخل والخارج كان إحساساً عالياً. ففى الداخل لم تكن استقرت بعد أسس النظام ومبادئه وكان احتمال الانقلاب عليه وارداً. وفى الخارج كانت هناك حرب طاحنة مع العراق، وبالتالى فإن الصحف المتداولة آنذاك إما أنها تأسست بواسطة النظام لبث أفكاره وترويجها، وإما أنها كانت قد تأسست من قبل ثم غيرت اتجاهها، وعلى حين كانت صحيفة جمهورى إسلامي نموذجاً للنوع الأول من الصحف قدمت صحيفة كيهان نموذجاً للنوع الثاني.[2] كما احتجز الكثير من الصحفيين لفترات مختلفة من الوقت وأعدم آخرون، وآخرون كثيرون تركوا المهنة أو غادروا البلاد.[3]

ولم يكن حال ناشرى الكتب بأفضل من الصحفيين حيث فرض المدعى العام رقابته على نشر الكتب الجديدة، وكان لابد من الحصول على موافقة مسبقة منه لنشر أى كتاب.بل وتطورت هذه الرقابة لتفرض حظراً على استيراد الكتب الأجنبية من الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن بحجة مخالفتها للقيم الإسلامية واستثنى من هذا القرار الكتب العلمية والأكاديمية والدينية.[4]

---

[1] حسين شهيدي، الصحافة الإيرانية من رسالة إلى مهنة ١٩٧٩-٢٠٠٤، ترجمة:حمدى أبو كيلة، الثقافة العالمية، العدد ١٤١، مارس ٢٠٠٧، ص ص١٠٧-١٠٨.

[2] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية -الإيرانية، مرجع سابق، ص١٦١.

[3] حسين شهيدي، مرجع سابق، ص١٠٨.

[4] أمل حمادة، دور رجال الدين فى الثورة الإيرانية(١٩٧٩-١٩٨٢)، مرجع سابق، ص ص١٤٧-١٤٨.

ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية :

تعمل القيادة فى بيئة داخلية وخارجية تؤثر على رؤيتها ودورها كما تؤثر بدورها فى البيئة المحيطة وهذا التفاعل بين الطرفين يحدد مدى إمكانية التحول ونسبته.

١- المتغيرات الداخلية:الفرص والقيود :

وخلال تناولنا لهذه المتغيرات نلاحظ أنها أثرت على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة فى التحول حيث أنها مثلت فى معظمها قيداً على التحول فى المدى الزمنى القصير ولكنها على المدى البعيد مثلت عامل ضغط للتحول للشرعية الدستورية ومن أهمها:

أ- المعارضة المسلحة داخلياً :

أدى الغزو العراقى إلى تعبئة الشعب الإيرانى وأعطت الثورة دفعة شديدة لاتخاذ سياسات متشددة فى عملية التوحيد بالذات تجاه التركيبة المجتمعية الداخلية خوفاً من حدوث حرب أهلية. وأصبحت الحرب مبرراً للعنف والقمع أيضاً تجاه المعارضة السياسية بأجنحتها المختلفة. فالنخبة الجديدة كانت ترى أن التركيز على مواجهة الأعداء الخارجيين يتطلب تماسك الساحة الداخلية. ولهذا فقد كانت الحرب أداة مقنعة لتبرير هذه السياسات، واستطاع الحزب الجمهورى الإسلامى من خلالها أن يحتكر السلطة.

اتسمت الفترة من يونيو ١٩٨١ وحتى نهاية العام وخلال عام ١٩٨٢ بتصاعد شديد فى العنف السياسى سواء من جانب التيار الدينى بهدف إحكام سيطرته أو من جانب الجماعات المسلحة المعارضة للإطاحة بالنظام. فبدأت جماعة مجاهدى خلق فى تبنى إستراتيجية جديدة تهدف إلى النيل من رموز النظام القوية والمؤثرة بغرض خلق حالة من الذعر والارتباك تسهل الانقلاب الكامل على النظام فيما بعد؛ فقامت بتدبير حادث تفجير مقر حزب

الجمهورية الإسلامية فى ٢٨ يونيو ١٩٨١ والذى راح ضحيته آية الله بهشتى رجل النظام القوى ومؤسس الحزب. وأعقب هذا الانفجار حادث تفجير آخر فى أغسطس من نفس العام قتل فيه الرئيس الجديد المنتخب رجائى ورئيس وزرائه بهونار.[1]

وقد اتبع النظام بقيادة الخمينى فى مقابل هذا العنف تكتيكاً مزدوجاً فمن ناحية قام بتوجيه نداء إلى كافة أفراد الشعب بضرورة الإبلاغ عن النشاطات والأشخاص المشتبه فيهم والذين يمكن أن يضروا بالثورة. ومن ناحية أخرى بدأ النظام فى تصعيد حملاته الأمنية فى تعقب والقبض على أعضاء جماعات المعارضة وخاصة المجاهدين وجماعات اليسار بحيث لم يتبق من القوى السياسية من خارج التيار الدينى سوى حزب توده، والذى تم التخلص منه والقضاء عليه فى عام ١٩٨٣. ومن ثم بدأ التيار الدينى بعد إحكام سيطرته على السلطة واستكمال خطوات إعادة تشكيل المجتمع الإيرانى وفقاً للمنظومة الثورية الجديدة فى توجيه اهتماماته لقضايا جديدة تتعلق بترسيخ أسس ممارسة السلطة مما سمح للنظام الثورى بالاستمرار وتجاوز الأزمات المتعددة سواء المصاعب الاقتصادية المترتبة على الحرب مع العراق أو السياسية التى واجهته عقب وفاة الإمام الخمينى فى عام ١٩٨٩.[2]

ومن أهم المؤسسات التى مارست دور الإكراه والعنف السافاما (وزارة المخابرات الإيرانية)، الحرس الثوري، المحاكم الثورية، اللجان الثورية. وتعددت سياسات الإكراه ما بين السجن والتعذيب والإعدام للمعارضين السياسيين. بل إن الممارسات الاكراهية فى بعض القضايا كانت أكثر استخداماً من أيام الشاه.[3]

وفى مقابل ذلك فقد النظام مصداقيته بادعائه أنه خلص الشعب من حكم الشاه المستبد لأنه مارس نفس الاستبداد تجاه المعارضة. ونتيجة هذه الرؤية للمعارضة ونتيجة لظروف الحرب ظلت المعارضة تعمل سراً بعيداً عن الشرعية متخذة من العنف وسيلة لمقاومة النظام. ومثل العنف من قبل الجماعات المعارضة المسلحة وعنف السلطة قيداً دموياً على التحول للشرعية الدستورية فلا يوجد مجال للحديث عنها ولا عن حقوق الإنسان وقيم

---

[1] أمل حمادة، دور رجال الدين فى الثورة الإيرانية(١٩٧٩-١٩٨٢)، مرجع سابق، ص١٦٨.
[2] أمل حمادة، دور رجال الدين فى الثورة الإيرانية(١٩٧٩-١٩٨٢)، مرجع سابق، ص١٦٩.
[3] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٨٤.

التسامح والتعددية، وعليه تم تأجيل هذا الهدف – والذى هو هـدف الثـورة سابقاً– للمحافظة على نظام الثورة.

ب- المشكلات الاقتصادية وتأثيرها على التحول ودور القيادة:

عانى الاقتصاد الإيرانى من أوضاع صعبة فى المرحلـة الأولـى للثـورة بسبب الحرب مع العراق فى الثمانينيات التـى أدت إلـى تعطيـل ٩٠% مـن المصانع الإيرانية، ولقتل وجرح الملايين ولخسائر تصل إلى ٢٠٠مليـار دولار حسب مصادر عربية وخليجية. بالإضافة على تدمير البنية التحتيـة، وتهجيـر ملايين السكان، وتخريب المنشآت النفطية مما أدى لانخفـاض كبيـر للإنتـاج وتضخم وبطالة ونقص فى السلع الضرورية والخدمات وجمود فى الأسعار.[١]

لقد عانى الاقتصاد الإيرانى من التداعيات السلبية للثورة بالإضافة إلـى مصاعب اقتصاد الحرب التى كان لزاماً على إيران مواجهتها معظم سنوات الثمانينيات. فى السنوات التى أعقبت تأسيس الجمهورية الإسـلامية عـانى الاقتصاد الإيرانى فترات من التدهور الحاد نسبياً تليها أعـوام مـن النمـو الملحوظ تحت تأثير مقتضيات الحرب فى الثمانينيات: فقد عانت إيران مـن أربع سنوات من الكساد فى الفترة ما بين ٧٩/٧٨ و٨٢/٨١ أعقبهـا أربـع سنوات من الانتعاش ٨٣/٨٢ و٨٦/٨٥ ثم تلاها انكماش اقتصادى جديد فيما بين ٨٧/٨٦ و٨٩/٨٨ ثم دورة جديدة من النمو بعد ٩٠/٨٩.

ارتبط هذا التذبذب فى التطور الاقتصادى بعدة عوامل داخلية وأخـرى خارجية. تتعلق العوامل الداخلية بتعدد وتوازى مراكز صنع القرار، غموض قوانين العمل وحقوق الملكية وحدود النشاط الاقتصادى الشرعى، التركيـز على معيار الولاء لولاية الفقيه فى شغل الوظائف، تأميم المؤسسات الكبرى الذى واكبه ضعف خبرة المديرين، الأمر الذى أدى ليس إلى انخفاض الإنتاج فقط وإنما أيضا إلى زيادة نسبية فى الفساد، وبالإضافة إلى النمـو السـكانى السريع الذى لا يتلاءم مع الموارد المحلية. فى حـين تتضـمن المتغيـرات الخارجية الحرب الطويلة مع العراق، اضطراب سوق النفط العالمى الـذى أدى إلى انخفاض كل من الصادرات النفطية والواردات التى تعتمد عليها فى التمويل، تجميد الأرصدة الإيرانية فى الخارج، الحظر المفروض على إيران

---

[1] وليد خالد المبيض، جورج شكرى كتن، مرجع سابق، ص ص٥٧–٥٨.

من قبل الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تسلل ما يقدر بثلاثة ملايين لاجئ أفغانى وعراقى على البلاد بالإضافة إلى مناخ انعزالى عام هيمن على علاقات إيران الخارجية لفترة طويلة. [١]

ومثلت المشكلات الاقتصادية قيداً على دور القيادة للتحول لتركيزها على جانب أسلمة الاقتصاد ومواجهة مشكلات اقتصاد الحرب فكان الحديث عن التحول للشرعية الدستورية والإصلاح السياسى يعد بمثابة ترف فى ظل هذه الظروف المركبة والمعقدة. وفى منتصف الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة من السياسة الواقعية تجاه المجتمع الإيراني، فتراجع حالة التعبئة المستمرة للثورة واستقرار الجمهورية بعد حسم الصراع على السلطة مع الفئات المنافسة الأخرى أشعرت القيادة بأن تخفيف الضغوط أصبح مطلباً رئيسياً لاستمرار واكتساب تأييد هذه الفئات الاجتماعية للنظام الإيرانى قيادة وسياسات. وحذر خامنئى من تصرفات بعض الثوريين الإسلاميين وحذرهم أن يكونوا ثوريين أكثر من الإمام الخميني. [٢]

٢- المتغيرات الخارجية:

أظهرت الشعارات الثورية فى نظام ما بعد الثورة عداءً للغرب وللشرق بل وحتى أوربا لأن الثورة كانت قد حلت محل نظام يدعم هؤلاء جميعاً. وخاصة مع بدء الحرب مع العراق فتم خلق مناخ حرم فيه الجميع من مناقشة الأمور وبات رموز النظام أسرى لهذا المناخ. وهكذا نشأ مناخ لا يجرؤ فيه أحد على سبيل المثال على الحديث عن الولايات المتحدة ناهيك باستعادة العلاقات معها، وبالتالى فان صنع القرار فى العلاقات الخارجية تأثر بقوة بالعوامل النفسية والأيدلوجية والسلوكيات القديمة. [٣]

ويوجد عدد من المتغيرات الخارجية التى أثرت على التحول ودور الخميني، ولكن قبل تحليل هذه المتغيرات (الفرص/القيود) نعرض لتصور الخمينى للآخر.

---

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

[2] خالد مسعود عبد الحميد العواملة، مرجع سابق، ص ص٢٧٠-٢٧١.

[3] أحمد نجيب زادة، مرجع سابق، ص٦٨.

أ- موقف الخمينى من الآخر:

كان الخمينى قائداً دينياً قبل الثورة وتولى منصباً سياسياً شديد الأهمية والفعالية بعد نجاحها وحتى وفاته فى عام ١٩٨٩.هذا الانتقال من خارج دائرة السلطة إلى مركز صنع القرار لم يؤد إلى تغير فى المقولات الرئيسية للخمينى سواء فيما يتعلق بإصلاح المجتمع أو من ناحية العلاقة مع الغرب. بل إنه يمكن القول إن مواقفه ازدادت تصلباً فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة التطورات السياسية والاقتصادية التى صاحبت نجاح الثورة (خروج الشاه إلى الولايات المتحدة، وأزمة الرهائن، وتجميد الأرصدة الإيرانية، وموقف الولايات المتحدة من الحرب مع العراق، وفرض العقوبات الاقتصادية على الدولة الجديدة).[1]

لقد استخدم الخمينى مصطلحاً ذا دلالة دينية قوية(الشيطان الأكبر) للتعبير عن الولايات المتحدة ولم يستعمل مصطلحاً سياسياً كالاستعمار أو الإمبريالية. مكنه هذا المصطلح من جمع وتعبئة الجماهير بدون مناقشة فى رحلة عداء طويلة ومستمرة منذ ما قبل نجاح الثورة وحتى بعد نجاحها. ومن ناحية أخرى فإن هذا المصطلح أغلق كل الأبواب أمام بحث أية تسوية تتم فى عهد الخميني.[2]

ويضع الخمينى كلاً من الشرق والغرب فى سلة واحدة حيث يقسم العالم لمعسكرين رئيسيين: مستكبرين ومستضعفين مع ملاحظة ما لهذه المفاهيم من مضامين داخلية أيضاً، بل إن الجمهورية الإسلامية تأسست على انتصار المستضعفين. وقد كان شعار لا شرق ولا غرب من شعارات السياسة الخارجية الإيرانية الرئيسية.[3]

والدليل على تميز لغة الخطاب الخارجى للخمينى دارسة قامت بتحليل ثلاثة آلاف حديث للخمينى فى وسائل الإعلام الإيرانية. حيث أحصت استخدام كلمة الإسلام مائة ألف مرة، ودماء الشهداء خمسين ألف مرة، والشيطان الأكبر مائة وثلاثين ألف مرة، ولا شرق ولا غرب عشرين ألف مرة، ومحمد رضا بهلوى عشرة آلاف مرة، وأعداء الثورة الإسلامية خمسة

---

[1] أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة: دراسة فى فكر الخمينى وشريعتى وخاتمى بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، مرجع سابق، ص٣٦٥.

[2] المرجع السابق، ص ص٣٤٥-٣٤٧.

[3] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٣٢.

آلاف مرة. ويعد هذا مؤشراً على نظرة الخميني المتوجسة والعدائية فى نفس الوقت للعالم الخارجي خاصة الغرب وبالأخص الولايات المتحدة.[1]

وكان لبعض فتاوى الخميني الأثر على العلاقات الدولية لإيران ففى ١٥ فبراير ١٩٨٩ أصدر الخميني فتواه بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي الذى أساء إلى الإسلام والرسول فى كتابه آيات شيطانية مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وتوترها مع عدد من الدول الأوربية.أيضاً فتواه بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الأكبر كما استخدم الخميني سلطته فى تحديد مصير الرهائن الأمريكيين.[2]

ب- الحرب مع العراق:

ترى "ألين سيولينو" أن الحرب ساعدت فى عملية بناء الدولة حيث زودت هذه الحرب الخميني بفرصة ذهبية للوفاء بالتزامه بتصدير الثورة. فقد قام بإنشاء مجلس أعلى للثورة الإسلامية وهدفه الرسمي قلب نظام حكم صدام حسين فى ذلك الوقت. حيث إن موقف حكومة إيران الرسمي هو تشجيع الثورات فى الدول المجاورة لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي وعلى الثورة الإيرانية أن تكون مصدراً للإلهام لدى جيرانها.[3] وخلال هذه الحرب عانت إيران من تكاليفها الاقتصادية والعسكرية.

وكان قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ فى الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨مفاجأة لجميع المراقبين سواء أولئك الذين توقعوا قرب انتهاء الحرب أو أولئك الذين لم يروا نهاية قريبة لها وإن اختلفت درجة المفاجأة وتفاوتت.[4] وأياً كانت الأسباب–سواء سياسية أو عسكرية أو اقتصادية– التى دعت الخمينىَ لاتخاذ هذا القرار الذى يراه أنه أصعب من تجرع السم، فإنه ما كان لقائدٍ إيرانى سواه أن يتخذ هذا القرار بعد هذا الرفض لهذا القرار –

---

[1] المرجع السابق، ص٣٣٣.

[2] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص٩٨.

[3] السياسة الدولية، يوليو١٩٨٣، ص٢٠٦.

[4] طلعت مسلم، الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٨، ص٢٤٨.

الذى استمر لعام حتى وإن كان معبراً عن رأى العديد من أفراد الشعب الإيرانى – دون إثارة التساؤلات عن سبب التحول المفاجئ فى موقفه.

ويمكن اعتبار قبول قرار ٥٩٨ ووقف إطلاق النار بداية لمرحلة جديدة حيث ظهرت أولويات جديدة سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى لأنه كان واجباً تحسين الصورة الخارجية على المستوى الدولى مع اهتمام واضح بالتسليح كما ركزت إيران على إعادة بناء الوطن. فخلال فترة الثمانى أشهر التى تلت قبول الخمينى إطلاق النار عادت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا وتحسنت العلاقات مع العالم العربى بشكل عام بل تسابقت بعد ذلك كل من ألمانيا وفرنسا للتعاون بأبعاده المختلفة العملية والاقتصادية بل العسكرية مع إيران.[1]

وموافقة إيران على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى أغسطس عام ١٩٨٨، كان الخيار الذى لاح أمام إيران خاصة بعد أن أسقطت أمريكا طائرة النقل المدنية الإيرانية وقتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢٩٠ راكباً، مما دفع الخمينى للقول بأن الموافقة على ذلك القرار كانت أشبه بتجرع السم.[2]

ويمكن القول أن الحرب مع العراق عطلت التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وكانت ذريعة من قبل القيادة السياسية للامساك بقبضة من حديد بمقاليد الحكم وكبت الحريات بحجة الحرب وأعداء الثورة وكأن الثورة جاءت للعودة إلى نهج الشاه ولكن بثوب جديد. وكان قبول قرار وقف إطلاق النار بمثابة خطوة على طريق التحول والانفتاح على الداخل والخارج.

ج- تصدير الثورة :

إن كل ثورة من ثورات التاريخ الإنسانى احتوت على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج حدودها، وهما:[3]

---

[1] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٣٣٠–٣٣١.

[2] 2 www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

[3] د.وليد عبد الناصر، إيران.دراسة عن الثورة والدولة، (القاهرة:دار الشروق، ١٩٩٧)، ط١، ص٧٠.

(١) اتجاه بناء الدولة النموذج Model-State من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيدلوجية الثورة بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة تكون مشاركة في خصائص معينة مع شعب الدولة الذى قامت فيه الثورة.

(٢) اتجاه تصدير الثورة وهو يناصر فكرة دور خارجى فعال للنظام الثورى فى مساندة قوى تتبنى نفس أفكاره. وإحدى حجج هذا الاتجاه هى أن أفضل وسائل الدفاع الهجوم، فعندئذ يعتبر الدور الخارجى الفعال والمتدخل فى شئون دول أخرى إجراءً وقائياً لاحتواء أى هجوم على الثورة من القوى الإقليمية والدولية التى تعتبرها هذه الثورة معادية لها. والحالة الإيرانية ليست استثناءً من هذه القاعدة، بل إن كون الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثاني.

يقول "أرون" لا أحد يفهم الاستراتيجية الدبلوماسية لدولةٍ ما لم يدرس فلسفة من يحكمها.[1] وهى مقولة تتمتع بقدر كبير من المصداقية. ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية من أهم أهداف كل من القيادة والنخبة السياسيتين، وتعبير عن جزء من رؤية النظام السياسى الإيرانى للعالم الخارجي.

إن مواجهة إيران للعالم الخارجي وطبيعة ارتباطها به خاصة سنوات الثورة الأولى تعتمد بالأساس على البعد العقيدى وهو ما أكده الخمينى نفسه:"إننا نواجه الدنيا مواجهة عقيدية...".[2]وفى نفس الوقت يرى الخمينى أن تصدير الثورة لا يتم عن طريق الإكراه والضغط بقدر ما يتم عبر الإقناع.[3]

يقول خامنئى فى ١٩٨٤/٧/٣١جريدة كيهان "إن تصدير الثورة هو بمعنى تصدير مفاهيم الثورة وهذا لا يتيسر إلا بوجودنا فى ساحة السياسة الدولية"، ويرى أحد النواب البارزين فى مجلس الشورى الإيرانى، أنه سوف يكون خط الثورة الإسلامية قدوة لجميع شعوب العالم الحر فى المستقبل القريب.كيهان ١٩٨٧/١/٢٩.[4]

[1] باكينام الشرقاوى، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٢٧.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٣٢٧-٣٢٨.

[3] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص٩٩.

[4] د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسى والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص٥٥.

وتستخدم الدولة الإيرانية أدواتها المختلفة لنشر رسالة الثورة ومن أهم هذه الأدوات: المؤتمرات، واستغلال موسم الحج لنشر الأفكار الثورية الشيعية، والسفارات فى الخارج ففى نهاية عام ١٩٨٢ تم تسريح حوالى ٤٥٠ دبلوماسياً من عدد إجمالى يقدر بـ٦٠٠ دبلوماسى وذلك ليحل محلهم الثوار الإسلاميون.[1]

وفى خطاب له فى عيد النيروز(رأس السنة الفارسية) عام ١٩٨٠ أكد الخمينى على تصدير الثورة إلى العالم كله.[2] وخاطب الخمينى شيعة الخليج داعياً إياهم للإطاحة بنظمهم بقوله"يا أبناء على انهضوا ضد أبناء يزيد"، وتولى تمويل بعض تنظيماتهم بل ومنح بعضها حق ممارسة نشاطه من الأراضى الإيرانية نفسها مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. ويفسر البعض التحالف الإيرانى – السورى على ضوء التقارب المذهبى بين النظامين الحاكمين وانتماء كليهما للشيعة الاثنى عشرية.[3]

ولكنه أكد فى مرات أخرى أن تصدير الثورة يملى على إيران الدعاية لمبادئها بين المسلمين عبر العالم، خاصة مبادئ الإخوة والمساواة. وقد يكون هذا الاعتدال أيضاً مرجعه أن كلام الخمينى بعد الثورة كان يؤخذ كموقف رسمى لإيران مما كان سيستعدى عليها الدول الأخرى لو تحدث عن تصدير الثورة بالقوة.[4]و كررت إيران بكثرة منذ عام ١٩٨٥ إدانة عمليات التخريب وخطف الطائرات كما ساهمت فى الإفراج عن ركاب طائرات مختطفة.

وهناك من يرى أن إيران اعتبرت تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة الراديكالية خاصة ذات التوجه الإسلامي وبالذات الشيعية منها– فى الدول المجاورة أسلوباً لهذا الهجوم الوقائى مستغلة البريق الأيدلوجى للثورة فى سنواتها الأولى. وتوظف إيران دعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها –حتى ولو كان معنوياً وإعلامياً فقط–فى علاقاتها مع الأطراف

---

[1] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٤٢.

[2] Clark,Charles,Nations in Transition:Iran ,California,Thomson,2002,p.88.

[3] د.نيفين عبد المنعم مسعد، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية:١٩٨٩-١٩٩٣، في، جمال زكريا قاسم، د.يونان لبيب رزق(محرران)، العلاقات العربية الإيرانية، (معهد البحوث والدراسات العربية،)، ص ص ٣٨٥، ٣٩١.

[4] د.وليد عبد الناصر، إيران.دراسة عن الثورة والدولة، مرجع سابق، ٦٣.

الإقليمية والدولية بما يخدم أهداف ومصالح سياساتها الخارجية، ويلهى الحكومات المعادية لها عن محاولة التدخل فى شئون إيران الداخلية.[1]

بينما هناك من يرى أن تصدير الثورة يدخل فى إطار نظرية الدفاع النشط حيث تهدف لتحقيق هدفين أساسيين الأول حفظ الدولة الوحيدة التى عرفت انتصار الثورة الإسلامية وثانياً الخروج من العزلة بخلق دول إسلامية وشيعية صديقة. وفى إطار البيئة الإقليمية فان معظم الجهود تتجه للأقليات الشيعية خارج إيران مع اهتمام واضح بالحركة الإسلامية السنية. لذا ظهرت كل من لبنان وأفغانستان وباكستان والعراق كمناطق الاهتمام الإيرانى خاصة لبنان التى بالإضافة إلى كونها دولة داخل المنطقة وبها أقلية شيعية قوية جاء الغزو الإسرائيلى بجنوب لبنان مما زاد من درجة اهتمام إيران.

وهناك رأى يرى أن الزعماء الإيرانيين يميلون إلى تصدير الثورة والتوسع كلما كان تقدير القدرة الذاتية عالياً مع درجة كبيرة من أمن النظام.[2] وهو ما يمكن تفسيره من خلال التحركات الإيرانية فى هذا المجال منذ رئاسة محمود أحمدى نجاد. فهذا المبدأ يتحور ويتغير تبعاً لظروف الدولة الإيرانية من عناصر قوة أو ضعف وظروف البيئة الإقليمية والدولية. وسواء بالقدوة أو بالقوة فإن تصدير الثورة مبدأ أساسى لإيران مما قد يعوق استقرار العلاقات بينها وبين الدول الأخرى خاصة دول الجوار.

وأدت الحرب مع العراق والتى كانت من الموجهات الأساسية لإيران فى علاقاتها مع الدول العربية إلى أن تتخذ أسلوب طرح فكرة الثورة باعتبارها نوعاً من الوسائل العنيفة التى تخلق كثيراً من الحساسية لدى الشعوب والحكومات العربية. ولكن قبول إيران لقرار وقف الحرب قد أدخلها مرحلة جديدة فى علاقاتها مع العالم عامة ومع الدول العربية خاصة حيث استتبع هذا القرار سلسلة من التغييرات فى شكل النظام وتوجهاته مع تعديل فى إستراتيجيته بل وتطوير فى نظرية ولاية الفقيه ذاتها بما يتلاءم مع المستجدات. ومن هنا فان الدعم الإيرانى لأية دولة أو حزب أو جماعة غير إيرانية أو شيعية أصبح يخضع لمراجعات كثيرة وأصبح هدفه تحقيق مصلحة مباشرة لإيران.٣

---

[1] المرجع السابق، ص ص٧٠-٧١.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٤١.

[3] د.محمد السعيد عبد المؤمن، إيران..لماذا؟ تصدير الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥، ص٥٦.

واعتبر رافسنجانى أن الثورة الإسلامية قدوة ومثال. وذكـر فـى عـام ١٩٨٩ عندما كان رئيساً للبرلمان أنه يرفض التضحية بمـا تحقـق علـى مستوى بناء المؤسسات داخل الجمهورية الإسلامية أو إعاقة استكمال تنفيـذ أهداف الثورة داخلياً مقابل تصدير الثورة خارجياً.

كل هذه الأمور جعلت دول الخليج هى الأخرى تنظر بعين الحذر والريبـة إلى ما يجرى فى الداخل الإيرانى بعد قيام الثورة. كما بدأت خطواتهـا الفعليـة لمواجهة التهديد الإيرانى وما صاحبه من أطروحات للهيمنة والتدخل فى شئونها الداخلية. فقامت بتأسيس مجلس التعاون الخليجى كنوع من رد الفعـل الأمنـى المباشر لتصدير الثورة والحرب العراقية الإيرانية. وكـان مـن الطبيعـى أن تتحالف دول المجلس مع العراق ليمثل اشتباكاً عسكرياً غير مباشر.[1]

وهكذا نجد أن تصدير الثورة بشكله العسكري، تعارض مع التحول مـن الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وأعاق العمل الداخلى بالانشـغال بتصدير العنف والتورط فى بعض العمليات الإرهابية مما شدد من العزلـة الدولية والعقوبات الاقتصادية وظهور إيران بمظهر الدولة راعية الإرهاب. ومما ساهم فى تأجيل -بجانب الحرب مـع العـراق- التحـول للشـرعية الدستورية بشكل واسع، الاحتفاظ بالدور الكبير للمؤسسات الثورية فى الداخل والخارج، وتأجل إدماج المؤسسات الثورية فى مؤسسات الدولة. ولكن بعـد الموافقة على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار مع العراق بدأت تتغيـر نظرة كل من القيادة والنظام لدور تصدير الثورة وتم التركيـز علـى بنـاء الداخل فى بداية فعلية وعملية للتحول للشرعية الدستورية بأبعادها المختلفة.

د- الاستيلاء على السفارة الأمريكية بطهران :

وتعتبر مرحلة الخمينى -من وجهة نظر البعض- من أحرج المراحـل وأكثرها تحدياً. ومن أهم التحديات لهذا النظام الناشئ عملية الاستيلاء علـى السفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز اثنين وخمسين من موظفيها كرهائن فى رد فعل إيرانى على تدخل أمريكا فى الشئون الداخلية لإيـران، والـذين أطلق سراحهم بعد ما يقرب من ٤٤٤ يوماً من الاحتجاز.[2]وكان لهذا الحدث

[1] خاتمى والخليج فى ثلاث سنوات، إعداد قسم البحوث، (الكويت: مركز الدبلوماسى للدراسـات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، قضايا استراتيجية(٤)، السنة الأولى، ص٦.

[2] www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

الأثر الكبير -إلى جانب عوامل أخرى- على توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة منذ ذلك الحين وحتى الآن، والتى يتخللها العديد من الأحداث الأخرى والتحديات والتى تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التحول إلى الشرعية الدستورية، ومنها ما هو يقود فى اتجاه التحول ومنها ما يعطله ويؤجله. إن تزايد الأعباء الأمنية للنظام بسبب استمرار التهديدات الأمريكية منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن -مع تغير الأسباب لهذا العداء من وقت لآخر- يعطل العمل للتحول ويوحد الإيرانيين كلما تزايدت التهديدات لا فرق بين محافظين وإصلاحيين.

هـ- العقوبات الاقتصادية:

عانى الاقتصاد الإيرانى من تداعيات الثورة السلبية بالإضافة إلى مصاعب اقتصاد الحرب التى كان لزاماً على إيران مواجهتها معظم سنوات الثمانينيات.[1]

وتحولت آلية العقوبات الاقتصادية إلى آلية هامة للضغط على إيران. وتعانى إيران منذ منتصف الثمانينيات من عقوبات اقتصادية أمريكية متنوعة تشمل منع تصدير المعدات التكنولوجية المتقدمة وحظر استيراد النفط الإيرانى إلى الولايات المتحدة، وذلك كنتيجة لسلسلة طويلة من التفاعلات العدائية بين إيران والولايات المتحدة منذ انتصار الثورة الإسلامية.

ولا شك أن الاقتصاد الإيرانى عانى الكثير من تبعات هذا الحصار الاقتصادى ومثل أحد المحددات التى تؤثر على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية إلى جانب تكاليف الاعمار والبناء لما دمرته الحرب مع العراق. مما جعل الكثير من الشعب يضيق بالمشكلات الاقتصادية ويعبر عن سخطه تجاه النظام ويطالب بالانفتاح الاقتصادى والسياسى مما هدد شرعية النظام.

---

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٢٦.

و- العلاقة مع الآخر:

فى فترة بازركان ظهرت أولى محاولات ترشيد الثورة وتأسيس علاقــات صداقة مع البيئة الدولية وتحييد آثــار التصــريحات الثوريــة الصــادرة عــن الجماعات غير الرسمية. فلقد تميزت تلك المرحلة المبكرة بالخوف من التــدخل السوفيتي، ولذا عملت حكومة بازركان ليس على قطع بل على إعادة العلاقــات مع الولايات المتحدة والدول الغربية على أساس جديد. فظهرت المساعى لإقامة علاقات طيبة مع أوربا الغربية واليابان، كما أعــادت المعاهــدات الاقتصــادية والعسكرية التى أبرمت فى عهد الشاه وحرصت على ملاءمتها مــع الظــروف الجديدة. كما كانت سياسة بازركان التى واصلها إلى حد ما بنــى صــدر هــى السعي لتحسين العلاقات مع العالم العربى بغض النظــر عــن طبيعــة الــنظم الحاكمة. لذا كانت المرحلة الأولى الخاصة ببازركان تتسم بشكل عام باعتــدال نسبي.[1] ولكن كان احتلال السفارة الأمريكية الفعل المؤسس لدبلوماســية النظــام الإسلامى الإيرانى حيث أظهر رغبة لمواجهة الولايات المتحدة.[2]

ويمكن اعتبار قبول قرار ٥٩٨ ووقف إطلاق النار بين العراق وإيــران بداية لمرحلة جديدة على المستوى الخارجى حيث يجب تحســين الصــورة الخارجية على المستوى الدولى مع اهتمام واضح بتحسين العلاقات مع العالم الخارجي. وكان التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية يقــدم إيران للعالم الخارجى فى صورة الدولة الديمقراطية. واستمر هذا النهج مــع تولى خامنئى الولاية.

ز- العزلة السياسية:

عاشت إيران شبه عزلة مع العالم الخارجي حتى المجال الإســلامى الــذى حرصت على أن تقدم النموذج له لم تستطيع أن تلعب فيه دوراً مؤثراً فلم تحضر على سبيل المثال مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد بالكويــت عــام ١٩٨٧ ممــا انعكس على إيران سلباً وزاد فى عزلتها عربياً وإسلامياً عن عزلتها الدولية.[3]

---

[1] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٢٨.

[2] المرجع السابق، ص٣٢٩.

[3] د.السباعى محمد السباعى، التاريخ والدور الخارجى، في، المسألة الإيرانية:النظــام السياســى والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص٤٥.

وفى خاتمة هذا الفصل يمكن القول بأن القيادة لا تعمل فــى فــراغ وأن طبيعة المرحلة الزمنية بمتغيراتها الداخلية والخارجية المختلفة تحكم عمليــة التحول ودور القيادة للتحول.إن النظام الإيرانى الجديد كان يتطلــب القيــادة الكاريزمية للخمينى لأن طبيعة المرحلة تطلبت قيادة ذات سمات قوية قــادرة على قيادة المجتمع. واجه الخمينى العديد من التحديات الداخلية والخارجيــة وبالرغم من ذلك كانت مرحلة الخمينى مرحلة تأسيس للجمهورية الإسلامية ولكن حسب تصوره مع وضعية خاصة للولى الفقيه والجمع بينها وبين ولاية الشعب فى ثنائية مؤسسية وثقافية لها خصوصيتها.هذا التأسيس للنظام الجديد هو الذى مهد لاستمرار النظام بعد الخمينى وانتقال السلطة سلمياً.

إن محاور التحول من الشرعية الثورية للشرعية الدســتورية الأربعــة :الدستورى، المؤسسى، الفاعلية، الثقافة الديمقراطية بقيادة الخمينى وفى ظل الصراعات الداخلية والخارجية، مثلت مرحلة أولى للتحول وإن غلب عليهــا نمط الشرعية الثورية. ولكن بمرور الوقت يتراجع الزخم الثورى لحســاب المؤسسية والدستورية والثقافة الديمقراطية والفاعلية وبمعنــى آخــر مثلــت مرحلة أولى فى اتجاه التحول للشرعية الدستورية.

الفصل الرابع

دور القيادة السياسية الإيرانية

(١٩٨٩-٢٠٠١):

مرحلة التحول/المرحلة الانتقالية

بدأت فى إيران بعد انتهاء الحرب العراقيـــة-الإيرانيـــة مرحلة جديدة بشرت بحدوث انفتاح سياسي، فقد شهدت إيران فى هذه الفترة تغييرات علـــى مســـتوى كـــل مـــن القيـــادة والسياسات الداخلية والخارجية مما يشير إلى التحول نحـــو مرحلة جديدة قد تنبئ عن مســـتقبل الجمهوريـــة الإســـلامية الإيرانية ودورها فى محيطها الإقليمى والدولي. وفى نفـــس الوقت شهد العالم من حول إيران العديد من التغيرات مما له أثر على دور القيادة وعلى التحول نحو الشرعية الدستورية.

وفى إطار التحول من الشرعية الثورية إلـــى الشـــرعية الدستورية تم الاعتماد أكثر على مؤسسات الدولـــة، ودمـــج بعض مؤسسات الثورة مع مؤسسات الدولة خاصة بعد وفـــاة الإمام الخميني. وكانت مسألة تداول السلطة على مستوى كل من القيادة السياسية والرئاسة بشكل قانونى وسلمى من أهـــم انجازات هذه المرحلة وكانت المهمة شاقة على من يخلـــف الخمينى وحاولا معاً- كل من المرشـــد خـــامنئى والـــرئيس هاشمى رافسنجاني- ملء الفـــراغ الـــذى تركـــه الخمينـــى معتمدين على المؤسسات بشكل أكبر وعلى الانفتاح السياسى والإصلاح الاقتصادى. وفى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧ - التى أتت بالرئيس محمد خاتمي- تعاظم دور الشعب الـــذى أقبل على الانتخابات بشكل أذهل العالم وتحدى ديمقراطيات الغرب من حيث هذا الإقبال المدهش مؤكداً أن الشعب لايزال هو مصدر السلطات. لأن شعارات خاتمى حـــول التعدديـــة وسيادة القانون والمجتمع المدنى لاقت انتشاراً واسعاً لدى كل من الشباب والنساء نظراً للتغييرات التى شهدها المجتمع فى هذه المرحلة.

الرغبة فى تحسين الأوضاع السياسية وتحقيق درجة معقولة من الحريات والانفتاح السياسى على كل من الداخل والخارج كانت من أولويات المرشـد السيد خامنئى ولكن تحت سقف محدد يضمن الحفاظ على مكانة وهيبة ولاية الفقيه. وهذه هى الإشكالية الرئيسية فى مسألة التحول من الشرعية الثوريـة إلى الشرعية الدستورية أى العلاقة بين ولاية الفقيه والتحول، والتى أثـرت بالطبع على العلاقة بين كل من المرشد خامنئى وخاتمي.

إن التفاعلات بين القوى والمؤسسات الداخليـة كشـفت عـن بعـض المشكلات والعقبات التى تواجه التحول فى إيران والتى قد تواجه التحول فى دول أخرى. كما أن المتغيرات الخارجية الإقليمية والدولية فى هذه المرحلـة قد ساهمت فى دعم التحول أحياناً وأساءت له أحياناً أخرى. لقد كان الخروج من العزلة السياسية والترويج لفكرة خاتمى عن حوار الحضارات والانفتـاح على دول الخليج بعد حرب تحرير الكويت من العوامـل المشـجعة لـدعم برنامج خاتمى الاصلاحى مما دعم التحول إلى حد كبير برغم الصـعوبات التى واجهها من سيطرة التيار المحافظ.

"وسوف أناقش فى الصفحات التالية مرحلة التحول. بمختلف جوانبها"

أولاً: مرحلة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية :

وهى مرحلة بناء الدولة الإسلامية الإيرانية. وتبدأ هذه المرحلة زمنياً منذ وفاة الخميني وتولى على خامنئى منصب مرشد الثورة، ورافسنجانى رئاسة الجمهورية لفترتين رئاسيتين ثم خلفه محمد خاتمي. واختلفت هذه المرحلة عن سابقتها تبعاً لاختلاف الظروف الداخلية والإقليمية والدولية وفى مقدمتها وقف إطلاق النار بين إيران والعراق، واختفاء الخميني. ومنذ ذلك الوقت بدأت الجمهورية الإسلامية التحول بشكل أكبر إلى الشرعية الدستورية، وإنجاز ما وعدت به الثورة طوال الأعوام الماضية.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة(تحت قيادة خامنئي) إلى مرحلتين فرعيتين:الأولى فترة رئاسة رافسنجانى والثانية تمثل الفترة الأولى لرئاسة خاتمي، ومهدت المرحلة الأولى (مرحلة الانفتاح الاقتصادي) إلى المرحلة الثانية(مرحلة الانفتاح السياسي)، وبعد الانتهاء من دراسة المرحلتين يمكن الانتقال إلى خصائص مرحلة التحول عموماً كما ستبين الدراسة.

١- مرحلة البناء والتعمير(١٩٨٩-١٩٩٧):

مرحلة خامنئي-رافسنجاني :

بالرغم من أن البعض ربط بين استمرار النظام الإيرانى بحياة الخمينى وتوقعوا انهيار النظام باختفائه[1]، وبالرغم من أن اختفاء الخمينى كان بالفعل من أهم متغيرات هذه المرحلة وهو الإمام الأفقه، وأن هذا المتغير من وجهة

[1] السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣، مرجع سابق، ص٢٠٥.

نظر البعض الآخر كان كفيلاً فى حد ذاته بإذكــاء الصــراعات السياســية والاقتصادية والإثنية العديدة والمتشابكة الأطراف التى شهدتها حياته، إلا أنه مما يلفت النظر أن الصراعات التى ظهرت خلال هذه المرحلة كانــت فــى العموم صراعات محدودة ومحكومة.[١]

ويرى "كينيث كاتزمان" أن نظام حكم الخمينى لم يستمر بعده فحســب، بـل أرسى أساساً لانتقال السلطة إلى خلفائه بشكل منظم نسبياً.[٢] ويتمثل جــوهر هــذه المرحلة فى العبور إلى ما وراء المرحلة الخمينية دون أن يعنى ذلك رفض أفكاره أو إنكار أهمية تأثير الإسلام إذ يتعلق الأمر بتغير الأولويات والممارسات.

وبتوقف الحرب العراقية الإيرانية وغياب القيادة الكاريزميــة وتراجــع الفورة الأيدلوجية بدأت الساحة الإيرانية مرحلة جديدة من التفاعل والنــزوع إلى التغيير والتمايز فى المواقف بين التيارات السياسية.[٣] لقد خرج الإيرانيون من الحرب الإيرانية العراقية الطويلة المكلفة ساخطين عليها معلنــين عــن مطالبهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالتوازى مــع هــذا التصاعد فى المطالب الجماهيرية أخذت القيم المجيدة لسنوات الثورة الأولى فى الضعف والتقهقر. وكان على القيادة والحكومة أن تستجيب لتلك المطالب وفى معرض استجابتها لها أقرت بقدر من حرية الصحافة. وعلــى الفــور ظهرت عدة مئات من الصحف والمجلات الجديدة الممثلة لكل درجات الطيف السياسي. وتبعاً لغياب الأحزاب السياسية خضعت الصحافة لعملية تســييس سريعة فأصبح فى مقدورها ملء تلك الفجوة الخطيرة فى السياسة المحلية.[٤]

فى مرحلة الخمينى ركزت الدولة على الشرعية الثورية وتماسك النظام، وبعد انتهاء هذه المرحلة وبداية مرحلة خامنئى – رافسنجانى أكد المحللــون على بداية مرحلة جديدة تركز على العامل الاقتصــادى وتتبنــى سياســات ليبرالية اقتصادية مع اتساع هامش الحريات خاصة فى مجال الصحافة. ثــم ركزت مرحلة خامنئى –خاتمى على الحريات السياسية والمجتمــع المــدنى وسيادة القانون.

---

1 د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع ســابق، ص٢٠٠.

2 كينيث كاتزمان، الحرس الثورى الإيراني.نشأته وتكوينه ودوره، مرجع سابق، ص١٧.

3 سالم مشكور، مرجع سابق

4 آزادية كيان ثايباوت، التحولات السياسية والاجتماعية فى إيران بعد الإسلامية، مرجع ســابق، ص١٨.

ويرى البعض أن هذه المرحلة (فترة قيادة خامنئي، ورئاسة رافسنجاني) تتميز بالنهج المعتدل فى الممارسة السياسية الداخلية والخارجية وعرفت بمرحلة الواقعية الجديدة.[١]وفى هذا السياق يرى البعض أن التوازن بين الأيدلوجية والبراجماتية يمثل ملمحاً أساسياً فى التاريخ الإيراني، استمر فى التواجد بل قوى وتجذر بمجيئ الثورة الإيرانية. وبعد الثورة بدا المشهد أيدلوجى الطابع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية والأمثلة على ذلك كثيرة، دعوة الخمينى لتصدير الثورة وإيواء إيران العديد من حركات التحرر العالمية واستخدام الحج لأغراض سياسية، كما حدث عام ١٩٨٧ حين أصر الخمينى على أن الحج واجب سياسى كما هو واجب ديني. لكن البراجماتية كانت واضحة فى السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة حين تعاملت إيران مع الشيطان الأكبر أمريكا والشيطان الأصغر إسرائيل للحصول على السلاح فى فضيحة إيران– كونترا. ولعل أوضح ما يشير إلى العلاقة بين الأيدلوجية والبراجماتية فى السياسة الخارجية الإيرانية هو ما قاله رافسنجانى فى مقابلة صحفية عام ٢٠٠٣ حيث أعلن أن الوزن النسبى للأيدولوجيا والمصلحة القومية فى السياسة الخارجية يعتمد على الظروف حالة بحالة باختلاف القضية والتوقيت.[٢]إلا أن التحول نحو البراجماتية داخلياً وخارجياً قد ارتبط بانتهاء الحرب مع العراق والإحساس بالاختناق الاقتصادى وبالحاجة للانفتاح على العالم خاصة اجتذاب استثمارات الغرب وتكنولوجيته لإعادة تعمير إيران مما تطلب اعتدالاً فى السياسة الخارجية.[٣]

وهناك من يرى أنه أعقبت وفاة الخمينى فى العام التالى من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية سلسلة أخرى من النتائج والمؤثرات. إذ شجعت وفاته على ظهور أزمة إجماع على مستوى المجتمع كما صاحبها انقسام داخل النخبة السياسية والدينية حول ولاية الفقيه. كما شجع على ظهور وتدعيم التفسيرات الحديثة للإسلام التى تطرح ضرورة ارتكاز الشرعية السياسية على الإرادة العامة حصراً.[٤]

ويرى البعض أن التغيير الذى شهدته إيران فى هذه الفترة لم يكن خروجاً عن الإطار الأيدلوجى العام بل محاولة للتخلى عن تفاصيل داخل هذا

---

[1] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٢٣.

[2] Ramazani,R.K.,Idology and Pragmatism in Iran s Foreign Policy,Middel East Journal ,vol.58,no.4,Automn 2004.pp.554,555,556.

[3] د.وليد عبد الناصر، إيران. دراسة عن الثورة والدولة، مرجع سابق، ص٧٥.

[4] آزادية كيان ثايباوت، مرجع سابق، ص١٩.

الإطار بعد عشر سنوات من الاقتصاد الموجه مركزياً -بسبب الحرب- ورغبة في تحقيق أجواء انفتاح ثقافي وفكري وسياسي واقتصادي وهو ما جعل نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات الرئاسية الأولى بعد الحرب كبيرة، رغم كون رافسنجاني خاضها وحيداً أملاً في دخول مرحلة جديدة، إلا أن ما حدث هو أن التيار الجديد عمل باتجاه الانفتاح الاقتصادي بينما مارس سياسة محافظة في المجالين السياسي والثقافي مبرراً ذلك بوجود خطر غزو ثقافي غربي يستهدف تقويض أسس النظام الإسلامي. في هذه المرحلة ضغط المحافظون على رافسنجاني لإقالة وزير الثقافة والإرشاد آنذاك د.محمد خاتمي – وهو ما تم بالفعل – بعدما حاول خاتمي تفعيل الوزارة باتجاه الانفتاح الفكري والثقافي. وتصدى المحافظون أيضاً لخطة رافسنجاني الاقتصادية التي استهدفت إعادة بناء الاقتصاد الإيراني في مرحلة ما بعد الحرب على أساس التطوير الصناعي والتركيز على المشاريع العملاقة في ما كان معارضو هذه السياسة يميلون إلى تنمية الاقتصاد التجاري وإنعاش البازار.[1] واللافت أن التيار الذي عرف بالاعتدال والذي مثله على أكبر هاشمي رافسنجاني الذي وصل إلى الرئاسة عبر انتخابات عام ١٩٨٩ وتفاعل به البعض لتغيير هوية الحكم لم يكن سوى التيار المحافظ الذي أصبح فيما بعد معارضاً للتيار الإصلاحي.[2]

ومن بين القضايا التي دار حولها الخلاف في هذه المرحلة قضية ولاية الفقيه بتفصيلاتها المختلفة وتساؤلاتها أيضاً: أي دور الفقيه عموماً وهل يصلح خامنئي على وجه الخصوص فقيهاً. وكان يقف وراء إثارة هذه القضية آية الله حسين منتظري الخليفة المخلوع للخميني ولاسيما بعد أن تعزز موقع الفقيه في تعديلات دستور ١٩٨٩. كذلك كانت قضية حدود صلاحيات مجلس صيانة الدستور والتي طرحت نفسها بالذات بمناسبة التمهيد لانتخابات الدورة الثانية لمجلس الخبراء واستبعاد مجلس الصيانة بعض أبرز رجال الدين المرشحين بسبب اشتراطه اختبارهم فقهياً. وقضية حرية الرأي والتعبير التي بدأت تناقش بشكل أوضح في هذه المرحلة، وكان ممن دفعوا ثمن دفاعهم عنها محمد خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي ومحمد رافسنجاني رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون. بالإضافة إلى القضية الاقتصادية

---

[1] سالم مشكور، مرجع سابق

[2] المرجع السابق

التى كانت ساحة للتجاذب بين الرئيس من جانب والشورى والبازار من جانب آخر.[1]

ومنذ فترة الرئاسة الثانية لرافسنجانى بدأت تتضح إشكالية النظام السياسى الإيرانى الرئيسية بعد الثورة وهى التنافس بين الإصلاحيين والمحافظين وشكاوى الأوائل المستمرة من تدخلات الجناح المحافظ لإعاقة أى إصلاحات سواء أكانت اقتصادية كالتى ركز رافسنجانى أو سياسية وثقافية كالتى ركز عليها خاتمي.[2] وامتد الجدل ليشمل الاختصاصات الدستورية الواسعة للمرشد والتى أصبحت تستخدم بشكل أكثر وضوحاً ومباشرة فى هذا الصراع لصالح الطرف المحافظ.[3]

ومما ميز هذه المرحلة دمج بعض المؤسسات الثورية فى مؤسسات الدولة كما حدث مع اللجان الثورية ومع وزارة الحرس الثورى والتأكيد على الطابع التكنوقراطى فى تكوين مؤسسات الدولة. ومما يذكر فى هذا الخصوص أن أول وزارة لرافسنجانى فى عام ١٩٨٩ ضمت عشرة من التكنوقراط من إجمالى ٢٢ وزيراً تلقى ستة منهم تعليماً غربياً.[4] كما تميز رافسنجانى بأنه لم يكن صدامياً مثل بنى صدر ومن خلال خطابه المعتدل وقدرته على توفيق المواقف والأوضاع استطاع أن يتجنب الصدام المباشر رغم أنه تعرض شخصياً للإعتداء على حياته.[5]

كذلك شهدت هذه المرحلة غزو الكويت وتحريرها، الأمر الذى هيأ لإيران فرصة ذهبية لتحسين علاقاتها الإقليمية والدولية لم تأل من جانبها جهداً فى استثمارها. فلقد كان رافسنجانى يدرك أنه من المستحيل على إيران أن تعيد البناء اعتماداً على إمكانياتها الذاتية وأنها ستحتاج فى إتمام هذا البناء إلى مساعدة تقنية ومادية خارجية وهو ما لم يكن ليحدث إلا بتهدئة التوتر فى علاقاتها الخارجية، وأيده خامنئى بقوله"طالما إيران لا ترغب فى أن يستمر

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

[2] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٨.

[3] المرجع السابق، ص٢٤٩.

[4] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٠.

[5] المرجع السابق، ص٢٠١.

إعادة البناء خمسين عاماً فإن الموارد المالية والمعونة التقنية يجب الحصول عليها من الأجانب"[1].

عادت إيران داخلياً إلى مرحلة بناء الدولة وإحياء قدراتها التى استنزفتها الحرب فأصبح التركيز على الاقتصاد أكثر من السياسة (وهو ما يتوافق مع طبيعة رافسنجانى وخلفيته الشخصية والمهنية)، وخارجياً انكفأت إيران تماماً على السعى نحو تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا كدولة محاطة ببيئة إقليمية متحركة وقلقة وبيئة عالمية غير متوازنة لينتكس التراجع عن تطلعات النفوذ الإقليمى وليصل مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى حالة من التجمد بعد أن كان قد انحسر تماماً نتيجة الانشغال لسنوات طويلة فى الحرب مع العراق.[2]

وترى روبن رايت أن إيران أيقنت فى بداية التسعينيات بأنه من المتعذر عليها غلق أبوابها عن العالم الخارجي، وتعزو ذلك لسببين يتعلق أحدهما بالشعور بالثقة بأن الثورة قوية وليس من السهل إضعافها أو تقويضها خاصة عندما بقى نظام الدولة سليماً معافى بعد رحيل الخمينى وبعد الحرب مع العراق ومرور سنوات على العقوبات الاقتصادية الأمريكية التى فرضت على إيران. وثانياً أجبرت علاقات إيران الاقتصادية مع العالم السائر بسرعة صوب العولمة بعد زوال الشيوعية على الخروج من تلك العزلة.[3]

إن أهم معايير التحول فى إيران هو إقبال أغلبية الشعب على المشاركة فى العملية السياسية بشكل يمكن مقارنته بما يجرى فى الديمقراطيات الغربية. وأهم ما يرتبط بشرعية النظام ظهور النظام أمام الشعب كممارس للسيطرة الكاملة على مصيره القومى مما يلغى فرضية التبعية للغرب التى عانى منها مراراً الشعب الإيراني.[4]

وكان للفوز غير الساحق لرافسنجانى فى الانتخابات الرئاسية للفترة الثانية -٦٣%- من أصوات المشاركين-دليلاً على أن الانتخابات وإن كانت لا تهدم النظام أو تمثل تحدياً لنخبته إلا أنها تتمتع بقدر من المصداقية، وتبرز

---

[1] المرجع السابق، ص ٢٠١.

[2] سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاما.تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد:١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، المجلد٣٩، ص٥٦.

[3] www.albainah.net/index.aspx?function=ltem&id=1366&lang=

[4] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٩٢-١٩٣.

أن المنافسة الانتخابية بدأت تأخذ شكلاً أكثر جدية.[1]وكانت إدارة رافسنجانى تميل إلى التغيير والاقتراب أكثر فأكثر نحو تأسيس شرعية براجماتية للنظام تقوم على منطق الدولة وليس على شرعية الثورة خاصة بعد رحيل الخميني. وقد ختم رافسنجانى فترتى رئاسته بدون محاولة لتعديل الدستور والعمل على البقاء فى سلطة الرئاسة مما يمثل دلالة كبـرى علـى مسـتوى الممارسـة الديمقراطية، [2]وعلى إرادة النظام فى التحول والمأسسة.

٢- مرحلـة التحـول إلى الشـرعية الدسـتورية بمفهومهـا الواسع (١٩٩٧-٢٠٠١):

اعتبرت فترة رئاسة رافسنجانى التى ترافقت بدايتها مع رحيل الخمينـي ووقف الحرب مع العراق، مرحلة انتقالية أولى للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، إلا أن الانتقال الأهم بدأ مع انتخاب خاتمى للرئاسة فى عام ١٩٩٧. إذ أثبت المجتمع المدنى الإيرانى مرة أخرى دوره الأساسى فى تقرير مصيره رغم محاولة تكبيل حراكه الواسع للتدخل فى صنع القرار برفضه مرشح التيار المحافظ فى الانتخابات الرئاسـية فـى ذلـك الوقـت واختياره خاتمى بأغلبية مرتفعة كان للشباب والنساء دور كبير فيها. وكـان فوزه يمثل نصراً كبيراً للتيار الإصلاحي- الذى يؤكد علـى مفـاهيم دولـة المؤسسات وسيادة القانون فى مقابل الثورية وولاية الفقيه المطلقة من جانب المحافظين- بالرغم من أنه لم يصنع الحركة الإصلاحية بل جاء ملبياً لها بعد أن التف حولها غالبية الناس. وتمثلت أهم ملامح البرنامج الإصلاحى لخاتمى فى إقامة دولة المؤسسات وتحقيق سيادة القانون وتقويـة المجتمـع المـدنى وتحقيق المصالحة بين الإسلام والديمقراطية وتأكيد حرية الـرأى والتعبيـر وتطبيع العلاقات الدولية والإقليمية لإيران.[3]

[1] المرجع السابق، ص١٩١.

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٨.

[3] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيـرات والقضـايا، مرجـع سـابق، ص٢٥٠.

ويرى بعض المحللين أن هذا التغير الواضح الذى اجتاح إيران نتاج عدة أسباب منها: أن هذه التحولات نتيجة طبيعية للتراكم التدريجى فى أساليب الحكم التى ركزت على تثبيت الثورة والقضاء على أعدائها، ونتيجة للنقلة النوعية الهائلة التى تجتاح العالم فى مجال الاتصالات مما يحد تماماً من قدرة أى نظام حاكم على حرمان مواطنيه من متابعة ما يجرى فى العالم أو العكس، مما من شأنه أن يجعل النظرة للأوضاع فى المجتمعات الأخرى دائماً نظرة مقارنة، بما يؤدى بدوره إلى اختراق أنماط الثقافة والفكر الخارجية للنسيج الاجتماعى خاصة إذا صوحبت هذه العملية بتغيير فى تركيبة المجتمع وتكوينه وهو ما ينطبق تماماً على المجتمع الإيرانـي. فقد شهد تغيرات هيكلية أبرزها التغير فى التركيبة السكانية خاصة بالنسبة للعمر والجنس. فنتيجة سنوات الحرب مع العراق خرجت نسبة كبيرة من الرجال من نسيج المجتمع بالقتل أو الأسر مما أدى إلى اختلال التوازن بين الجنسين حيث تزايدت نسبة النساء بين أفراد الشعب عما كانت عليه قبل الحرب مما يفسر بدوره بعض أسباب صعود دور المرأة فى السنوات التالية للحرب. وكذلك بالنسبة للشرائح العمرية حيث يمثل الشباب دون سن الخامسة والعشرين الغالبية العظمى من عدد السكان، وتلك الغالبية لا تعرف شيئاً عن مرحلة ما قبل الثورة ولا عن مراحلها الأولى الأشد ثورية وعنفواناً إلا ما تقدمه الملفات الوثائقية وما يدرس فى مراحل التعليم كجزء من التاريخ، وهو ما انعكس بشكل واضح على التوجهات السياسية لهم.[1]

لقد أدرك الاصلاحيون أن آليات الثورة أصبحت غير صالحة لأن تكون آليات الدولة، وآمنوا أن بقاء الدولة يتطلب إعادة صياغة للمؤسسات القائمة وعلى رأسها ولاية الفقيه. ولم يستوعب التيار المحافظ مرمى الإصلاحيين فعبر عن قناعة متزايدة بأن الثورة والدولة على حد سواء باتا مهددتين بفعل وفكر التيار الإصلاحي، رغم أن معظم رموز هذا التيار الأخير وعلى رأسهم محمد خاتمى يؤكدون أن التغيير المستهدف فى بنية السلطة سيحدث دون المساس بثوابت الأمة والثورة والتى تعد ولاية الفقيه ركنهما الركين. برنامج خاتمى إذن كان يستهدف تأصيل دور مؤسسات الدولة فى إطار من توازن السلطات وضمان فعالية المشاركة الشعبية.[٢]

---

[1] سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً..تحولات الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص٥٥.
[2] د.علا أبو زيد، ولاية الفقيه تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤١٨.

ويدعو الجناح الإصلاحى لاسيما المعتدل منه إلى فتح أبواب الحوار على مصراعيها وتحمل الرأى والرأى الآخر والقراءات المختلفة للموضوع الواحد فى إطار التأسيس لديمقراطية إسلامية راشدة يصفها محمد خاتمى بأنها"العيش فى توافق بين الدين والحرية والمسؤولية " كما جاء فى خطبه العديدة.[١]

و يرى البعض أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى عقدها الثالث تمر بمرحلة تحول فى نفس أهمية بدء هذه الجمهورية لقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وكانت انتخابات عام ١٩٩٧ نقطة فارقة فى هذا التحول وذلك عندما تولت حكومة معتدلة بقيادة الرئيس خاتمي الحكم. كما أن هذه الانتخابات أسفرت عن ظهور تيار إصلاحى وصحافة ذات صوت مسموع تمهد الطريق لديمقراطية إيرانية تعارضها بشدة المؤسسة الدينية.[٢]

ويبدو أن خاتمى فشل فى تحقيق الآمال الكثيرة التى عقدت عليه رغم أن بعض هذه الآمال غير واقعى ولكنه نجح فى تعزيز وتنمية المجتمع المدنى والأحزاب السياسية والحريات الإعلامية. وبالطبع فإن محدودية سلطة خاتمى التى لا تزيد على ٢٠% من مصادر السلطة فى الدولة قد أضعفت من قدرته على تحقيق برنامجه الإصلاحي. ولم يعط خاتمى المزايا التى تمتع بها رؤساء سابقون له مثل إلقاء خطبة الجمعة واستخدام التليفزيون الرسمي. فى حين أن خاتمى كان يعطى مزايا لليمين التقليدى المنافس له، فهو يعتبر من رجال الدين ويقدم صورة معتدلة فى وسائل الإعلام الخارجية تساعد على تطوير العلاقة مع أوربا ودول الخليج العربية. وفى الحقيقة فإن أى نجاح يحققه خاتمى هو أيضاً للنظام السياسى الذى يسيطر عليه المرشد والمحافظون بشكل عام.[٣]

مع تولى خاتمى للرئاسة ظهرت أصوات رسمية متناقضة فى إيران مثل الأول – خاتمى ومؤيدوه– البراجماتية والتسامح والهدوء. فقد عارض خاتمى مقولة صدام الحضارات ودعا إلى الحوار بينها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٨. كما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن

---

1 محمد صادق الحسيني، إيران.سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص٣٧.

[2] Mir- Hosseini , Ziba ,Debating Women:Gender and the Public Spgere in Post – Revolutionary Iran ,in Sajoo , B.Amyn (ed.),Civil Sosiety in the Muslim World. Contemporary Perspectives , (London :I.B Tauris Publishers and the Institute of Ismaili Studies ,2002),p95.

[3] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

الحكومة لن تنفذ فتوى الخميني بقتل سلمان رشـدى مؤلـف روايـة"آيـات شيطانية". وكان هناك صوت آخر وعلى رأسه على خامنئى مرشد الثـورة الذى أعلن استمرار كفاح إيران ضد الولايات المتحدة.[1]

هذه الانقسامات الأيدلوجية ليست جديدة على النخبة الإيرانية. فمنـذ الأيـام الأولى اختلف رجال الخمينى على بعض القضايا والسياسـات الأساسـية. إلا أن تدخل الخمينى الذى كان يأتى دائماً فى وقته وبحسم كان يزيل أى توتر أيـدلوجى ناتج عن هذه الاختلافات، وبعد وفاته اشتدت هذه الخلافات إلى حد وجود خلافات أيدلوجية فى صفوف النخبة الحاكمة على ما يذهب إليه بعض المحللين.[2]

ويصف بعض المحللين خاتمى بأنه بطل شعبى بحث عن أهمية ودور بعـد أن فقد جزء كبير من شعبيته. وأن التأييد الشعبى له عند انتخابـه عـام ١٩٩٧ ولى وانقضى بعد مرور عام من توليه الفترة الثانية لرئاسـته. ويضـيفون أن الحماس والترحيب تحول إلى عدم اكتراث أو اهتمام لديهم ويدللون علـى ذلـك بنتيجة لاستطلاع الرأى بين طلاب الجامعة عام ٢٠٠٤ أوضح فيه ٧٢%ممـن استطلعت أرائهم أن وعود خاتمى بالإصلاح قد انتهت وأن ٣٨% طلبوا منه أن يستقيل. ويوضح استطلاع آخر للرأى أجرى على مسـتوى إيـران أن التأييـد لخاتمى انخفض من ٧٥%عام ١٩٩٨ إلى ٤٣%عام ٢٠٠٢.

هذا التأييد الذى حظى به خاتمى فى بداية انتخابه عـام ١٩٩٧ أتـى مـن قطاعات عديدة: طلاب الجامعة المسيسين، الشباب الذين يصوتون لأول مـرة، المرأة، أصحاب الميول الليبرالية، ناشطو حقوق الإنسان العلمانيين، رجال الدين الإصلاحيين، الشريحة المتضررة اقتصادياً.كل فريق من هـؤلاء رأى خـاتمى محامياً عنه وتوقع كل منهم من خاتمى أن ينفذ وعوده الإصلاحية بالطريقة التى ترضى كل فريق منهم. وكان من بين وعود خاتمى إحياء مبادئ الثورة بمحاربة الفساد، واحترام كرامة الإنسان، والمساواة فى الفرص الاقتصـادية، والعدالـة الاجتماعية وإصلاح الجهاز الحكومي، وركز فى حملته الانتخابية على سـيادة حكم القانون والحاجة إلى مجتمع مدنى قوي.[3]

---

[1] Mehdi Moslem,The State and Factional Politics in The Islamic Republic of Iran,in,Hooglund,Eric(ed),Twenty Years of Islamic Revolution:Political and Social Transition in Iran since 1979,Syracuse University Press,2002,pp19-20.

[2] Ibid,p.20.

[3]Amuzegar,Jahangir,op.cit,pp.75,76.

لقد رفض معسكر الإصلاحيين بزعامة محمد خاتمي صيغة المجتمع الولائي التي يتبناها المحافظون ويقدم بدلاً منها صيغة المجتمع الذى ينبني على المؤسسات التي ينتخبها الشعب والذى يطبق مفهوم اللامركزية وينقل السلطة إلى ممثلي الشعب من خلال مجالس بلدية هي بمثابة مجالس شورى محلية ويوسع من ثم من نطاق المشاركة السياسية للأمة.[1]

وقد قرأ البعض إحياء خاتمي لحق الأمة الدستوري في الشورى من خلال إجرائه الانتخابات البلدية في فبراير ١٩٩٩ على أنه سيكون بمثابة حقن تقوية للدولة الإيرانية. حيث شهدت الساحة الإيرانية ولأول مرة منذ قيام الجمهورية الإسلامية الدعوة لإجراء انتخابات محلية. وبدأت عملية تسجيل المرشحين في يوم ١٩٩٨/١٢/٢٨ لمدة أسبوع، وبلغ عدد المرشحين ٣٣٤ألف مرشح يقترع عليهم أربعون مليون ناخب بنظام القوائم المشتركة لاختيار ٢٠٠ ألف عضو بالمجالس المحلية ينتخبون بدورهم ٧٢٠ رئيساً للبلدية لمدة أربعة سنوات.[2]

ومثلت هذه الانتخابات- التي جرت في الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ – نقطة مهمة في طريق التحول إلى الشرعية الدستورية، حيث الاعتماد على اللامركزية مما يزيد من مساحة المشاركة في اتخاذ القرار وهو ما يزيد من فاعلية النظام وخلق كوادر جديدة وتوسيع دائرة النخبة السياسية. كما برزت أهمية هذه الانتخابات في كونها الأولى من نوعها في تاريخ إيران ما بعد الثورة وذلك رغم ما نص عليه الدستور في المادة السادسة من دور لمجالس الشورى المحلية في إدارة شئون البلاد. لذا كان قيام خاتمي بإجراء انتخابات محلية بمثابة خطوة جديدة في مشروعه لإقامة المجتمع المدني وسيادة القانون فضلاً عن تدعيم مكانته هو وتياره الإصلاحي في ظل التوقع المسبق بالتأييد الشعبي له.[3]كما كان خطوة لتدعيم شرعية النظام من خلال توزيع القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وربط مصالح أعداد أخرى من المجتمع الإيراني ودمجها في مؤسسات النظام عن طريق منحها بعضاً من القيم المجتمعية المختلفة.[4]وحصل الاصلاحيون في هذه الانتخابات على ٧٠% من مقاعد البلديات، كما فازت المرأة بـ٣٠٠

---

[1] د.علا أبو زيد، ولاية الفقيه.تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤٠٩.

[2] علاء محمد العبد مطر، مرجع سابق، ص٦٠.

[3] مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لسنة١٩٩٩، ص٧٥.

[4] المرجع السابق، ص٧٥-٧٦.

مقعد.[1] لقد تم تهميش المجالس المحلية فى إيران لمدة عشرين عاماً متصـــلة،[2] لتبدأ بعد عامين من وصول خاتمى للرئاسة أول انتخابات محلية. والـــبعض يرى أنه إذا كان باستطاعة النظام إجراء انتخابات بمشاركة غالبية الشـــعب عندها يمكن القول إن هذا النظام قابل للإصلاح.[3]

لقد جمع خاتمى بين كونه سيداً من نسل الرسول مما كفل لـــه أصـــوات الناخبين التقليديين، وكونه مثقفاً مما ساعده على الاستحواذ علـــى أصـــوات المثقفين والطلاب والنساء. واعتبر فوز خاتمى بمثابة عودة لـــروح الثـــورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩. وجاءت هذه المرحلة برؤيـــة معينـــة للتحـــول: إخضاع المؤسسات السياسية لسيادة القانون، دعم أواصر المجتمع المـــدني، تحسين أداء مجلس الشورى باعتباره وسيطاً بين الشعب والحكومة، تعزيـــز المشاركة الشعبية، تطبيق اللامركزية للسماح للريف بقدر أكبر من المشاركة فى اتخاذ القرار، وضع حد لشخصـــنة الســـلطة، اتخـــاذ الـــدين كدعامـــة للديمقراطية، الإصلاح الاقتصادى بالانتقال وفقـــاً لبرنـــامج خـــاتمى مـــن الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية وذلك مع الحفاظ على العدالـــة الاجتماعية، إعادة دمج إيران فى المجتمع الدولي.[4]

وقد اعتمد خاتمى فى إحداث التحول على كل من الطلاب والصـــحافة. أما الطلاب فلهم دور وتأثير سياسى واجتماعى كبير نظراً لعلاقتهم الوثيقـــة بالمجتمع. كما أن الصحافة فيما يرى خاتمى وسيلة اتصال فعالة بين المجتمع والحكومة، وتقوم بتوضيح الخطوط الرئيسية للخطاب السياسى الســـائد بـــل تملى الأجندة السياسية، ومن هنا اعتبرها خاتمى دعامة أساســـية للمجتمـــع المدني. وتحدث خاتمى عن مجتمع مدنى إسلامى دعائمـــه الفكـــر والثقافـــة الإسلامية، وتبنى سياسة خارجية تهدف إلى إعادة دمج إيران فى المجتمـــع الدولى وابتدع ما سمى بـــ حوار الحضارات ونجح فى تغيير النظرة الدولية إلى بلاده من كونها دولة عاصية متحدية لقواعد المجتمع الدولى إلى كونهـــا دولة تسعى إلى الحداثة والتحول الديمقراطي.

---

[1] المرجع السابق، ص٧٩.

[2] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية– الإيرانية، مرجع ســـابق، ص١٠٨.

[3] محسن كديور، مرجع سابق

[4] شيرين شمس الدين، عرض كتاب: على أنصارى، إيران، الإسلام والديمقراطية : سياسات إدارة التغيير، كتب وقراءات المستقبل العربى، العدد:٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١، ص ص٢٠٣–٢٠٤.

ولقى مشروع خاتمى معارضة من قبل الاتجاه المحافظ، وطالت الإصلاحيين سواء كتاب ومفكرين سلسلة اغتيالات ومحاكمات رمت إلى إرهابهم. كذلك موجة إغلاق الصحف الإصلاحية وعلى رأسها جريدة سلام المفضلة لدى الطلاب والتى أدى إغلاقها إلى تنظيم مظاهرات واسعة النطاق ورد فعل اجتماعى إيرانى رافض للممارسات القمعية مما يدل على نمو الوعى السياسى للمجتمع. ويقود ذلك إلى شرعية عقلانية بحيث يكون الاعتماد على المؤسسات لا على الأشخاص.[1] ويمكن القول بأن أى نجاح يحققه خاتمى هو أيضاً لخامنئى وللنظام الذى يسيطر عليه المحافظون.

٣- خصائص مرحلة التحول:

إن الإصلاحات التى أحدثها خاتمى تتسم بأنها لم تقتصر على الداخل بل امتدت لتشمل علاقة إيران مع الخارج. فعلى الصعيد الداخلى دعا إلى تشكيل الأحزاب السياسية. كما كان للانتخابات المحلية التى أجريت فى بداية ١٩٩٩ دور فى توزيع السلطة بعيداً عن المركز، وتم إلغاء الحظر المفروض على الأفلام والكتب بينما منحت التراخيص لعشرات الصحف والمجلات التى أخذ بعضها بنشر الموضوعات الناقدة للنظام وقام بإجراء اللقاءات مع مسئولين أمريكيين. وعلى الصعيد الخارجى بادر خاتمى بخطوات إيجابية لتحسين العلاقات مع الخارج حيث أعرب فى أحد لقاءاته مع السى إن إن عن رغبته بالتبادل الثقافى بين الإيرانيين والأمريكيين ودعا إلى عبور جدار اللا ثقة بينهما.[2]

ويمكن إيجاز أهم خصائص مرحلة التحول للشرعية الدستورية فيما يلي:

١- أهم خصائص هذه المرحلة التمايز بين جناحى السلطة المحافظ والإصلاحى واستمرار الصراع بينهما فى إطار نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٢- يسعى التيار المحافظ لتحقيق مآربه من خلال مؤسسات :القضاء ومجلس صيانة الدستور والمرشد بينما يسعى التيار الإصلاحى لتحقيق أهدافه من خلال انتخابات مجلس الشورى والرئاسة والصحافة.

---

[1] المرجع السابق، ص ص٢٠٤-٢٠٥.

[2] www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=

٣- الاتجاه نحو اللامركزية فى السلطة (انتخابات المجالس المحلية).

٤- الاتجاه للانفتاح على الخارج والتخلص من العزلة السياسية.

٥- استمرار الدستور دون تغيير والحفاظ على مبدأ تداول السلطة.

٦- تزايد التنافس بين جناحى السلطة التشريعية خاصة فى فترة حصول الإصلاحيين على الأغلبية فى البرلمان.

٧- تراجع العنف بشكل ملحوظ تجاه المعارضة، ولكنه لا يزال أحد أدوات النظام فى مواجهتها.

٨- انتشار قيم التعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وزيادة حرية الصحافة مقارنة بالمرحلة السابقة.

٩- التركيز على البناء والتعمير فى مرحلة رافسنجانى وعلى سيادة القانون فى مرحلة خاتمي.

١٠- تزايد أهمية العامل الاقتصادى مع نهاية الفترة الأولى وبداية الفترة الثانية لرئاسة خاتمى بعد فشله من وجهة نظر البعض فى تحقيق الحريات السياسية، وتوجيه المحافظين اللوم والمسئولية فى تفاقم المشكلات الاقتصادية على خاتمي. ولا يمكن أن نحكم على نتيجة سياسته الاقتصادية إذ أن الوضع الاقتصادى مرتبط باقتصاد إيران ولا علاقة له بسياسات خاتمي.١ومع ذلك فإنه قلل من شعبيته.

١١- إن ما حدث من تحولات سياسية واقتصادية يمثل مطالب الثورة فى الماضى والتحول كان لتحقيق هذه المطالب. وأن التغيير والتطورات التى حدثت خلال عقدين تقريباً فى إيران كان لها آثار مباشرة على هذه المطالب وقد أظهرتها بشكل أوضح. ومن بين هذه التطورات التغيير فى طبقات المجتمع، والنضج السريع لشرائح المجتمع كان باعثاً لأن يشكل الشباب القسم الجدير بالاهتمام من فئات المجتمع الإيراني.٢

---

[1] صادق زيبا كلام، (تقديم)، في، حجت مرتجي، التيارات السياسية فى إيران المعاصرة، ترجمة:محمود علاوي، المشروع القومى للترجمة، العدد:٣٥٥، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٢)، ص ص٢٣-٢٤.

[2] المرجع السابق، ص ص٣٤-٣٥.

١٢- ثمة اتفاق بين جميع التيارات السياسية الإيرانية على أن الانتخابات تعد إضافة هامة إلى تجربة الجمهورية الإسلامية ولا تعنى خروجاً عن النظام وإنما تهدف إلى تطويره وتفعيل أدائه ومعالجة بعض أوجه القصور التى ظهرت خلال العقدين الماضيين.١

[1] د.حسن أبو طالب، أحمد بهى الدين، الانتخابات الإيرانية.ماذا بعد فوز الإصلاحيين؟، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، كراسات استراتيجية، العدد:٨٨، السنة العاشرة، ص٢٠.

ثانياً: الخصائص الشخصية للقيادة ودورها فى التحول (١٩٨٩-٢٠٠١):

١- السمات الشخصية للقيادة"خامنئي":

تتعدد سمات خامنئى الشخصية ما بين الدينية والثقافية والثورية والسياسية. ولكن يمكن بداية الإشارة إلي نشأته الأولى. ولد آية الله على خامنئى فى مدينة مشهد عام ١٩٣٩م،[1] و نشأ فى أسرة فقيرة وعاش طفولته فى ضيق من العيش. وهو ينحدر من أصل آذرى فلا يشترط الدستور الإيرانى أن يكون المرشد إيرانى الجنسية علي عكس رئيس الجمهورية ومناصب أخرى على أساس أن شرعيته دينية.[2]

وقد بدأ خامنئى رحلته مع العلم فى مرحلة عمرية مبكرة. فمنذ الخامسة من عمره بدأ دراسة علوم القرآن حتى وصل إلى سن السادسة عشرة وعندها كان مؤهلاً لتدريس النحو والصرف والأصول والفقه لطلاب الحوزات فى قم ومشهد. وفى سن الثامنة عشرة ارتحل إلى النجف الأشرف فى سبيل المزيد من العلم حيث تلقى العلم على يد أهم علماء الشيعة.[3]

تولى خامنئى القيادة وهو لم يتجاوز الخمسين عاماً. وبذلك يعتبر من الشباب بالمقارنة بعمر الخمينى وقت توليه القيادة الذى كان يناهز الثمانين مما قد ينظر له نظرة التقدير والحكمة فى مقابل الشباب (خامنئي) الذى ينظر له بقدر من الندية والتحدى وحرية الانتقاد له خاصة مع عدم حصوله على لقب مرجع للشيعة.

---

[1] فتحى المراغي، آية الله خامنئى (قارئ الوصية)، شخصية العدد، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠، ص٥٩.

[2] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص٢٤.

[3] فتحى المراغي، مرجع سابق، ص٥٩.

أ- رجل دين وثورة:

ينتسب خامنئى لأسرة دينية من السادة أصحاب العمائم الســوداء. درس العلوم الدينية فى الحوزة العلمية بمشهد، ثم أكمل دراسته فى الحوزة العلمية بقم، ثم سافر إلى النجف ليتابع دراسته فى حوزتها العلمية، ثم عاد إلى قــم ليتتلمذ على يد الخمينى فى الفقه والسياسة والثورة.

وكرس خامنئى حياته لنشر أفكار الخميني. ومثلت كثافة نشاطاته الثورية عائقاً له عن الارتقاء فى سلم المراتب العلمية الدينية حتى أنه ظل إلى وقت اختياره مرشداً عاماً للثورة على درجة (حجة الإسلام) ثم تم منحه لقب (آية الله) كدرجة شرفية. شارك خامنئى فى الكفاح ضد الشاه وتحت قيادة الخمينى مما أدى إلى اعتقاله وسجنه ست مرات بين سنوات ١٩٦٤و١٩٧٨م.[1]

ب- تلميذ للخميني:

لاقت دروس الإمام الخمينى هوىً خاصاً فى نفس خامنئى فعقد النية على أن يتبعه ما بقى على قيد الحياة. وكرس خامنئى حياته لنشر أفكــار الإمــام فكان مبعوثه إلى خراسان وعلمائها لبث روح الثورة بينهم. ويلقى خــامنئى مكانة خاصة فى قلوب كثير من الإيرانيين ليس فقط لما يتمتع به من صفات شخصية ولكن أيضاً لكونه أحد أهم المقربين من الإمام الخميني. وبقراءتــه لوصية الخمينى فى مجلس الشورى الإسلامى أكد خلافته له[2].

ج- ثقافته العامة والدينية:

خامنئى مجتهد متمرس وأديب واسع الثقافة ويجيد اللغة العربية إجــادة كبيرة. وله آراء فقهية يعارض فى بعضها أستاذه الخميني. ومن أهم مؤلفاته: مستقبل الإسلام، التصدى للثورة الغربية، دور المسلمين فى حركة تحريــر

---

[1] فتحى المراغي، مرجع سابق، ص٥٨.

[2] المرجع السابق، ص ص٥٨، ٥٩.

الهند. وله دراسات فقهية فى الاقتصاد الإسلامى والعدالة الاجتماعية والأخلاقية الإسلامية.[1]

د- المناصب التى عمل بها قبل منصب الإرشاد:

عينه الخمينى عضواً فى مجلس قيادة الثورة، كما عينه مندوباً بمجلس قيادة الثورة فى الجيش بعد اندلاع الحرب مع العراق، وعينه أيضاً نائباً لشئون الثورة بوزارة الدفاع، ثم عين قائداً للحرس الثوري. وبعد وفاة آية الله طلقانى وعزل آية الله منتظرى كخليفة للخمينى من منصبه واعتزاله الحياة السياسية وعودته لقم، عين خامنئى إماماً لجمعة طهران ليوحد الصفوف وراء الخمينى بعد ما أثاره منتظرى من بلبلة بآرائه المعارضة لولاية الفقيه من فوق منبر الجمعة. وقد تعرض للاعتداء عليه فى ٢٧ يونيو ١٩٨١ مما أدى إلى حدوث شلل فى ذراعه اليمنى[٢]. فى ١٩٨١/١٠/٢م أصبح ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية وهو فى الثانية والأربعين من عمره بعد اغتيال محمد رجائى واستمر فى منصبه لفترتين متتاليتين حتى عام ١٩٨٩م.[٣]

هـ- وصوله لمنصب القيادة:

بعد رحيل الخمينى باتت الحاجة ماسة إلى مرشد جديد وطبقاً للدستور المعدل– الذى يجيز للمجتهد تولى القيادة بعد أن كانت للفقيه – يختص مجلس الخبراء باختيار المرشد. وهو المجلس الذى كان يترأسه آنذاك آية الله مشكينى ويسيطر عليه فعلياً هاشمى رفسنجاني.[4] حاول مجلس الخبراء تعيين لجنة من خمسة رجال دين لمباشرة سلطات الولى الفقيه إلا أن فصائل

---

[1] د.محمد السعيد عبد المؤمن، آية الله سيد على خامنئي.الزعيم الرابح والقائد الفعلى لهذه المرحلة، مختارات إيرانية، أغسطس ٢٠٠٥.

[2] فتحى المراغي، مرجع سابق، ص ص٥٨-٥٩.

[3] د.محمد السعيد إدريس، أحمد المنيسي، الانتخابات الرئاسية الإيرانية.مستقبل عملية الإصلاح، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، كراسات استراتيجية، العدد:١٠٤، السنة الحادية عشرة، ص٢٨.

[4] فتحى المراغي، مرجع سابق، ص٥٩.

المتشددين حالت دون تحقيق هذا المشروع[1] إذ صوت ضده ٤٤ صوتاً مقابل ٣٢. وهنا يلاحظ أن عدد من طالبوا بتشكيل المجلس كان كبيراً وهو ما يعني أن الاختيار المتاح أمامهم والمتمثل في خامنئي لم يكن مقبولاً.[2] وانتخب خامنئي في بادئ الأمر بشكل مؤقت ربما لإعطاء المجلس وقتاً كافياً لإبعاد أكبر عدد من المرشحين وإقناع واحد منهم على الأقل بقبول المنصب. وعقب مرور أشهر على تلك التحركات لم يتمكن المجلس من إقناع أي رجل بقبول المنصب أو حتى الموافقة على الانضمام إلى اللجنة الخماسية.[3] وللخروج من المأزق الدستوري صوت مجلس الخبراء في جلسة متعجلة استمرت ١٧دقيقة فقط لصالح خامنئي بنسبة ٦٠ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً معارضاً.[4] كما أن مجموعة من أعضاء المجلس أصدرت بياناً اعترضت فيه على الانتخابات بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجلسة.[5]

ويرى بعض المحللين أن رافسنجاني بذل كل جهده داخل المجلس للفصل بين مقام المرشد العام للثورة ومقام المرجعية العليا للشيعة في إيران وخارجها ونجح في ذلك، ثم أعلى من قيم المصلحة وأعلن أحقية خامنئي في القيادة نظراً لما قدمه في سبيل نجاح الثورة وتوطيد دعائم النظام على الرغم من وجود من هم أعلى منه في الدرجة العلمية.[6]

ولأنه لم يكن لدى خامنئي المؤهلات الدينية المطلوبة مثلما كان لدى كبار العلماء الآخرين فإنه كان محتملاً أن يمنح أكثر أتباع الخميني ولاءهم لهؤلاء العلماء وهو أمر يثير المخاوف لأن الأخيرين لم يكونوا مؤيدين لكافة سياسات الجمهورية الإسلامية. ورغم وجود ثلاث قيادات دينية بارزة في مدينة قم - مثل غلبيجاني ومرعشي وقمي- فقد وقع الاختيار على خامنئي. في الوقت ذاته توفي بنهاية عام ١٩٩٤ أربعة من كبار المراجع -آية الله آراكي وقبله آية الله خوئي وآية الله غلبيجاني وآية الله مرعشي - بما أوقع الدولة في مأزق خطير إذ لم يعد هناك أحد على قيد الحياة من كبار أهل المرجعية الإيرانيين الذين يحظون بالقبول على نطاق واسع. والخلاصة أن

[1] د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص٣١.
[2] بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٨١.
[3] د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص٣١.
[4] بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٨٢.
5 د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص٣١.
[6] فتحي المراغي، مرجع سابق، ص٥٩.

اختيار مجلس الخبراء لخامنئى لم يستند على مبدأ أن يكون الفقيه مرجعاً، بل إن مجلس الخبراء قام بتعديل الدستور كى يسمح بهذا الاختيار.[1]

وفى مقارنة بين قيادة الخمينى وقيادة خامنئى نجد من يرى أن النظام السياسى تحت قيادة الأول تميز بأنه نظام هرمى بشكل كامل؛ فعلى القمة يقف الخمينى ممتلكاً سلطات غير متنازع عليها مستقاة ليس من الدستور فقط بل الأهم من مصادر أخرى مثل كونه قائد الثورة، وكاريزميته. ولكن الأمر اختلف مع خليفته خامنئى حيث يواجه توزيعاً جديداً فى هيكل القوة يتزحزح فيه مكانه عن القمة مطلقة السلطات ليس على أساس من تغيير الدستور بل بالنظر إلى اختلاف ثقل وشخصية خامنئى عن الخميني.[2]

ولكن خامنئى يحاول جاهداً التغلب على هذه الفروقات الشخصية بجهاز ضخم من الموظفين والمستشارين. فللمرشد مكتب وهيئة موظفين وطاقم مستشارين وممثلين فى أجهزة الدولة ومؤخراً جهاز مخابرات، وتفيد بعض المصادر أن ما تصفه بـ "بلاط المرشد" قد شهد تضخماً ملحوظاً بعد رحيل الخميني، ويقدر عدد العاملين فى هذا البلاط ببضعة آلاف. أما فى ما يتعلق بجهاز مخابرات المرشد والذى يعد أحد مظاهر الازدواجية المؤسسية الإيرانية فإن هذه المصادر تعزو تأسيسه إلى التطور المرتبط بالكشف فى عام ١٩٩٨ عن ضلوع وزارة المخابرات فى تنفيذ عمليات اغتيال المثقفين وبالتالى إضعاف الثقة فيها. ففى أعقاب هذا التطور لجأ خامنئى إلى العميد حرس ثورى أحمد وحيدى وعهد إليه بمهمة وضع تصور أولى لهيكل مخابرات المرشد والكوادر المرشحة للعمل فيه.[3]

---

[1] بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٨٢.

[2] د.باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية الإيرانية، مرجع سابق، ص١٥٣.

[3] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية -الإيرانية، مرجع سابق، ص٨٤.

٢- دور خامنئى فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

تناولت فى الصفحات السابقة محاور التحول إلى الشرعية الدستورية (الفصل الأول)، ثم دور الخمينى فى هذا التحول من خلال هذه المحاور الأربعة فى الفصل الثالث، وفى هذا الفصل نحاول بحث وتحليل دور خامنئى فى التحول من خلال نفس المحاور. ويمكن الإشارة بداية إلى أن دور خامنئى المحورى فى النظام يعد من عوامل استمرارية النظام الإيرانى حتى الآن.[١]

لم يمتلك خامنئى المؤهلات الدينية المطلوبة التى كان يملكها كبار العلماء الآخرين أمثال مرعشى وقمي، ولم يكن خامنئى يملك المرجعية الدينية التى كانت للخميني، ولكن وقع الاختيار عليه من جانب مجلس الخبراء بعد أن تم تعديل الدستور وألغيت الفقرة الخاصة بشرط المرجعية كشرط من شروط اختيار المرشد الأعلى. إلا أن خامنئى عمل على تقوية نفوذه من خلال زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين الذين يرفعون إليه تقارير حول مختلف القضايا. ولكنه تعرض للنقد من العديد فى مختلف المنابر وكان من أهمها طلب أحد نواب مجلس الشورى علانية بتعديل الدستور لإلغاء منصب المرشد.[٢]

أ- المحور الدستورى والتشريعي:

برغم أن تعديل الدستور كان طبقاً لتوجهات الخمينى وتمهيداً لمرحلة ما بعد وفاته إلا إن الاستفتاء عليه تم بعد وفاته، ومثل الإطار الدستورى الذى يعمل فيه خامنئي. واستمر العمل بهذا الدستور منذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر برغم الدعاوى المتعددة بتغيير بعض المواد خاصة المتعلقة بسلطات وصلاحيات المرشد.

ولا يمكن القطع بأن تعديل الدستور تم بمحض إرادة الخمينى دون أخذه فى الاعتبار لرؤى المقربين منه خاصة رافسنجانى وخامنئى خاصة وأنه

---

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٩٩-٢٠٠.

[2] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص ص٩٩-١٠٠.

يمهد لمرحلة ما بعد رحيله كما يسعى من وراء التعديل لاستمرار النظام وانتقال السلطة دون أية مشكلات تذكر.

تعديل الدستور الإيراني:

في بدايات عام ١٩٨٩ أرسل ١٢٨ عضواً من أعضاء مجلس الشورى رسالة إلى الخميني يطالبونه فيها بإعادة النظر في الدستور لتغطية بعض السلبيات عند تطبيق الدستور أدت إلى ظهور صراعات وأزمات سياسية مما استدعى تدخل الخميني عدة مرات.[١] ومن ثم تشكلت لجنة للقيام بهذه المهمة مكونة من خمسة وعشرين شخصية سياسية ودينية منهم أثنين وعشرين فقيهاً لمراجعة القانون الأساسي.[٢]

ويحدد "هنر فورتيغ" البيئة التي وقع فيها تعديل الدستور عام ١٩٨٩ بقوله إن التعديل كان يستجيب للتطورات التي طرأت على وضع الثورة بعد عشرة أعوام على اندلاعها. لأن دستور ١٩٧٩ كان قد وضع في ظروف استثنائية في التاريخ الإيراني. وبما أن الصراع الداخلي لم يكن قد حسم بعد في تلك المرحلة المبكرة فقد استهدف الدستور تعزيز وضع رجال الدين بأن أكد على الحكومة الإسلامية التي يترأسها مرشد يجمع بين يديه معظم السلطات في الدولة. أما وقد استقرت الأوضاع في نهاية الثمانينيات مقارنة ببداياتها فلقد سمح هذا بأن تستهدف تعديلات عام ١٩٨٩ تعزيز وضع رئيس الجمهورية نسبياً بإلغاء منصب رئيس الوزراء خاصة أن علاقة شاغلي المنصبين لم تكن إيجابية على الأرجح. ومن الأهداف الأخرى التي استهدفها التعديل تحديد شروط وصلاحيات المرشد استعداداً لمرحلة ما بعد الخميني. ويشرح فورتيغ ذلك بقوله إن الخميني أراد تعديل الدستور وبالذات المواد المتعلقة بمواصفات المرشد في ظل عدم وجود مرجع يتمتع بقدراته القيادية نفسها، وفي الوقت ذاته تجنب مبدأ القيادة الدينية الجماعية خوفاً من بروز خلافات بين عناصرها.[٣]

وأوجد التعديل آلية لحل الخلافات بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور يقوم بها مجمع تشخيص مصلحة النظام التابع للقائد. كما نص على

---

[1] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص٤٩٢.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٩٣-١٩٤.

3 د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص٧٠.

أن يتولى مجلس الخبراء تعيين وعزل الولى الفقيه بعد الخميني. لأن اختيار الخمينى كان أمراً استثنائياً، فأصبح المنصب زعامة سياسية أكثر منها روحية.[1] وهو تعديل ارتبط بعدم الرضا بمعايير النظام عن مراجع التقليد الذين على قيد الحياة.[2]

ووافق الشعب على هذا التعديل فى استفتاء فى ٢٨يوليو ١٩٨٩ أى بعد شهر ونصف تقريباً من وفاة الخمينى في ٣ يونيو من العام نفسه والذى كان الخمينى قد وافق عليه وحدد عناصره.[3]مهد هذا التعديل استلام خامنئى للسلطة ومثل الإطار الدستورى الذى يعمل به.

وتم إلغاء منصب رئيس الوزراء كجزء من التغييرات الأساسية التى تم الاستفتاء عليها فى يوليو ١٩٨٩ وحظيت بالقبول وأصبح الرئيس مخولاً بتعيين أعضاء مجلس الوزراء بعد القبول من قبل مجلس الشورى وإن كان البعض يرى أن نائب رئيس الجمهورية يعمل رسمياً كرئيس وزراء صامت[4].

ويتمتع القائد (خامنئي) فى الدستور بصلاحيات واسعة تكاد توازى صلاحيات الشاه المخلوع. فهو قادر على التدخل فى عمل كل السلطات، ويساعده مجمع تشخيص مصلحة النظام، ولا يخضع للمساءلة أمام مجلس الشورى.[5]ويعتبر بعض المحللين المواد المتعلقة بولاية الفقيه مخالفة للديمقراطية لأنها تعطى سلطة مطلقة للمرشد تجعله دكتاتوراً.[6]

لم تشهد فترة ولاية خامنئى آية تعديلات جديدة فى الدستور، وإنما شهدت العديد من الانتقادات لعدد من نصوصه من خلال الصحافة الإيرانية ويأتى على رأسها المواد الخاصة بولاية الفقيه. ولكن الشق التشريعي هو الذى شهد العديد من الجدل والصراع خاصة بين المؤسسات التشريعية فيما بينها ويدخل المرشد طرفاً عندما يحتدم الصراع بين المجلسين ولا يستطيع مجمع تشخيص مصلحة النظام فضه فيكون المرشد هو الحكم النهائى بين الأطراف المتصارعة.

---

1 وليد خالد المبيض، جورج شكرى كتن، مرجع سابق، ص٤٦، باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٣.

2 د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران: ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٨.

3 د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية -الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٦٩-٧٠.

4 مرفت عبد العزيز، مرجع سابق، ص٢٨.

5 وليد خالد المبيض، جورج شكرى كتن، مرجع سابق، ص٤٥.

6 د. محمد السعيد عبد المؤمن، الديمقراطية الإسلامية فى إيران، مرجع سابق، ص٦٠.

استخدم خامنئى سلطاته الدستورية كسلطة نهائية فى الجمهورية الإيرانية لإجهاض البراجماتيين ووقف تقدم رافسنجانى كزعيم سياسى وحيد لا ينافسه أحد فى إيران وبذلك تغيرت استراتيجية القيادة فى عهد الخمينى القائمة على التوازن بين الأجنحة المختلفة إلى سياسة مساندة الجناح المحافظ فى عهد خامنئي.[١]

وسع خامنئى إشرافه ليتضمن شئون الحكم اليومية فمنذ توليه منصب المرشد بدأ بتوسيع قبضته لتشمل شئون البرلمان والرئاسة وحتى حلقات الفقه التى طالما افتخرت باستقلاليتها عن السيطرة الحكومية فعلى خلاف الخمينى الذى لم يؤمن بالتدخل المباشر فى الشئون السياسية اليومية أدخل خامنئى نفسه فى نطاق واسع من الأنشطة الحكومية وأضعف من قوة الرئيس.[٢]

إلا أن خامنئى جعل نفسه مستهدفاً بالنقد مثله مثل أى سياسى وأصبح المنصب الذى لم يكن من الممكن المساس به معرضاً للجدل حول صلاحياته وكيفية الرقابة على قراراته. وذلك بالرغم من أن لنقد المرشد الأعلى عقوبة يعاقب عليها بالسجن ثلاث سنوات كحد أقصى. بل حاول خامنئى السيطرة على نظام جمع الخمس والزكاة المصدر التقليدى لقوة واستقلالية الفقهاء. وقدم اقتراحاً بتأسيس صندوق عام تحت سيطرته توضع به هذه الأموال وتكون تحت تصرفه، وقابل الفقهاء هذا الاقتراح بالرفض لأنه يحرمهم من شبكة الولاء القيمة. وقد تدفع محاولات خامنئى الكثيرة لتوسيع سلطاته وموارده واستخدام صلاحياته فى نطاق غير ضرورى إلى زيادة التيار الناقد له ولصلاحيات المنصب الذى يمثله والمطالبة بتغيير دوره ولو من خلال تعديل دستوري.[٣]

وشهدت هذه المرحلة اتجاه التشريعات البرلمانية إلى التشريعات الليبرالية الاقتصادية وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، بينما التشريعات الخاصة بالإصلاح السياسى لم يكن لها نفس المكانة. فمرحلة البناء والتعمير اتسمت بالتخلى عن سياسات الاقتصاد الموجه والاتجاه للتنمية. وأقر مجلس الشورى الخطط الخمسية والقوانين الخاصة بالإصلاح المالى وبورصة الأوراق المالية وتسهيل إجراءات الاستثمار وإنشاء مناطق التجارة والصناعة الحرة وقام بإلغاء القوانين المعوقة.

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٨.

[2] المرجع السابق، ص ٢٥١.

[3] المرجع السابق، ص ص٢٥١-٢٥٢.

ب- المحور المؤسسي:

فى فترة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية لابـد وأن يحدث إحلال لمؤسسات الدولة على أن تتوارى كمقدمة للاختفاء مؤسسات الثورة، وهو ما ينطبق إلى حد ما على الحالة الإيرانية.

(١) الازدواجية المؤسسية:

يستند النظام السياسى الإيرانى إلى مرجعية دينية قائمة على مفهوم ولاية الفقيه ظهر فى إطارها نظام تتوازى فيه المؤسسات تاركة نوعاً من الازدواجية. ولكنها حتى الآن لم تؤدِ إلى شلل النظام فهناك ثنائية على مستوى السلطة التنفيذية ما بين المرشد الروحى والرئيس وإن كانت صلاحيات الأول لا تقارن بما هو معطى لمؤسسة الرئاسة، وعلى مستوى السلطة التشريعية هناك مجلس الشورى الإسلامى يقابله مجلس صيانة الدستور ثم مجلس تشخيص مصلحة النظام الذى يحكم بين الطرفين. وهناك مجلس الخبراء الذى يقوم بعد وفاة المرشد بانتخاب المرشد الجديد. وفى إطار هذه المنظومة من المؤسسات يسيطر المرشد على الحرس الثورى والقضاء ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام والإعلام المرئى والمسموع.[١]

وضع الدستور مؤسسة ولاية الفقيه فى مكانة متميزة ولم يحدد فترة زمنية محددة للولاية كما هو الحال مع المناصب الأخرى. ولا تسير مؤسسات ولاية الفقيه ومؤسسات ولاية الشعب فى خطين متوازيين وإنما هناك علاقة تفاعل وتشابك بينهما. وذلك ما دام مجلس الخبراء – الذى يختار أعضائه الشعب – يختار الفقيه ثم يراقبه باستمرار ويلاحظ مستوى احتفاظه بالشروط المذكورة فى الدستور. ومجلس الخبراء –من خلال النتائج التى تفرزها لجنة التحقيق المكلفة منه– يعيد انتخاب الولى الفقيه–حكماً لا عملاً – كل ستة أشهر(تبعاً لدورة انعقاد المجلس). ولجنة التحقيق المذكورة التى ينتخبها المجلس من بين أعضائه تقوم بالتحقيق الشامل والمتواصل لحسن الأداء القيادى للفقيه الحاكم وممارسته السلطة وقابليته الاجتهادية. كما وضع الدستور أكبر مجلس استشارى للولى الفقيه هو مجمع تشخيص مصلحة النظام ليرسم سياسات الدولة العليا. كما أن المجلس الأعلى للأمن الوطنى هو

---

[1] المرجع السابق، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

الذى يقر السياسات الدفاعية والأمنية للدولة وينفذها بعد مصادقة الفقيه القائد عليها. وكلا المجلسان يحول دون تفرد رئيس الدولة بمهمة الإشراف ورسم السياسات العليا.[1]

وفى تعديلات الدستور لعام ١٩٨٩ أضيف لاختصاصات مجلس الصيانة الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، وقد تسبب أول تطبيق عملى لهذا التوسع فى عمل المجلس على انتخابات مجلس الخبراء فى عام ١٩٩٠، فى إثارة أزمة داخلية وذلك بعدما وضع مجلس الصيانة شروطاً للترشيح اعتبرها الخبراء مهينة بالنسبة لهم. فقد اشترط المجلس اجتياز المرشحين اختباراً للتأكد من معلوماتهم الفقهية وفضائلهم.[2]

ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية فرز المرشحين من قبل مجلس صيانة الدستور قضية ثابتة وموضوع جدل مستمر بين التيارات المختلفة. وبذلك يمتلك المجلس من القوة (فرز المرشحين ومراقبة التشريعات) ما يستطيع بها تحديد من يحكم وتحديد كيف يحكم.[3]

(٢) إدخال القائد تعديلات على مجمع تشخيص مصلحة النظام:

إن قيام المرشد خامنئى بإدخال تعديلات هامة فى تركيبة مجمع تشخيص مصلحة النظام، وفى طريقة عمله جعله ليس مجرد هيئة استشارية. وهى التعديلات التى أثارت غضب جميع القوى السياسية والدينية على اختلافها فى إيران. حيث تبين أن الهدف من هذه التعديلات هو جعله المسئول الأول فى تحديد السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، وإشاعة حالة من الانسجام بين أجهزة النظام، وإرساء آلية تطبيق سياسة واحدة تمكن القائد باعتباره المرشد العام للنظام السياسى فى إيران من إزالة العقبات عن طريق الحكومة والأجهزة المختلفة. وقد اعتبر القائد أن الاقتراحات والقرارات والاستراتيجيات التى سيعدها المجلس لتكون بين يدى القائد، بمثابة سياسات نافذة، وعلى جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات المعنية تنفيذها بعد إقرار القائد بصلاحيتها.[4]

---

[1] على المؤمن، النظام السياسي: ثنائية الاستبداد والمشاركة، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص ص٣٠-٣١.

[2] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٨.

[3] المرجع السابق، ص ص١١٨-١١٩.

[4] د.مدحت احمد حماد، التقرير الإيرانى لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص٩١-٩٢.

وهكذا يصبح رئيس المجلس عملياً الرجل الثانى فى هرم السلطة الخاص بصنع القرار من ناحية. ويصبح المجلس مؤسسة لها ثقل سياسى وقانونى ودستورى بل وتنفيذى فى الدولة من ناحية أخرى. وهو تطور فى اتجاه زيادة دور المجمع على حساب رئاسة الجمهورية المتمثل فى خاتمى فى ذلك الوقت. حيث يضع المجمع السياسات بناء على توجيهات المرشد ويطلب من رئيس الجمهورية والحكومة تنفيذها، ثم يطلب من مجلس الشورى مراقبة تنفيذ الحكومة لها. وهناك رأى يقول بأن الهدف من هذا التعديل وضع العراقيل أمام خاتمى وتهميش دوره.[1] مما يجعل المرشد يحكم قبضته على السلطة.

ويعد فوز الإصلاحيين بأغلبية مقاعد مجلس الشورى زيادة من فرص التصادم مع مجلس صيانة الدستور ذى الأغلبية المتشددة وبالتالى يزداد تدخل المجمع. أما فى حالة فوز المحافظين -كما حدث فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة -فإن التصادم بين المؤسستين يقل، كما تقل أهمية دور المجمع كحكم بين المؤسستين التشريعيتين.

(٣) العلاقة بين دور كل من المرشد ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام:

بناء على ما سبق يتعامل المرشد مع مجلس الشورى عن طريق مجلس صيانة الدستور، والمستوى الثانى هو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وذلك من خلال قيام هذا المجمع بتحديد ووضع السياسات العامة للدولة بطلب من المرشد، وكذلك بقيام المجمع بإنهاء الاختلاف بين مجلس الشورى الإسلامى وبين مجلس صيانة الدستور. وهكذا يتعامل المرشد عبر هذين المستويين مع مجلس الشورى الإسلامى بصورة واضحة وعملية ومن خلال الاستناد إلى الولاية المطلقة للفقيه كمستوى ثالث.[2]

وعليه إذا تم إصدار قرار أو تشريع ما من جانب مجلس الشورى يخل من توازن السلطات فإن مجلس صيانة الدستور سوف يحول دون تحقيق ذلك. ولو أن مجلس الشورى أصر على قراره، فإن مجمع تشخيص مصلحة النظام سوف ينهض للحيلولة دون تحقيق ذلك. وإذا حدث وأخطأ المجمع فسوف يتدخل فى الأمر المرشد مباشرة، وهو ما حدث بشأن قانون الصحافة

---

[1] المرجع السابق، ص ص٩٢-٩٣.

2 محمد على صنيعى منفرد، مرجع سابق، ص١٣.

حيث أقر مجلس الشورى المشروع إلا أن مجلس صيانة الدستور رفض المشروع، ورفض مجلس الشورى الإسلامى قرار مجلس صيانة الدستور، ولما فشل مجمع تشخيص مصلحة النظام فى احتواء الأمر بينهما قام المرشد بإصدار فتوى بحرمانية وخطأ مناقشة قانون الصحافة وأرسل بها لمجلس الشورى الإسلامى وذلك فى الثالث من يونيو عام ٢٠٠١.[١]

تكفل مؤسسات ولاية الشعب أو مؤسسات الشورى مشاركة الشعب فى حركة الدولة. ويعبر الشعب من خلال تلك المؤسسات عن حضوره وإرادته فى تقرير مصيره فى الحدود التى يقرها الدستور. فمثلاً إرادة الشعب أفرزت مجلس الخبراء، وهذا المجلس -بدوره- يختار الولى الفقيه، والأخير انطلاقاً من الحق الذى يعطيه له موقعه يتشاور ومجمع تشخيص مصلحة النظام فى رسم السياسات العامة للدولة، وذلك طبقاً لنص الدستور الذى قرن رسم السياسات العامة من قبل الولى الفقيه بالتشاور مع المجمع.[٢]

(٤) مسألة الخلافة:

تميز النظام الإيرانى بمأسسته لمفهوم ولاية الفقيه-المادة ٥-وهو المبدأ الذى يرى البعض اهتزازه بعد وفاة الخميني. فهناك من يرى أن الخمينى ترك حكومة ولاية الفقيه غير مستعدة أو معدة إعداداً جيداً للتكيف مع تحديات العالم المتداخل والمتغير بسرعة كبيرة وللتعامل مع المسائل الاقتصادية المستجدة.[٣]

وهناك من يرى أيضاً أن من القضايا التى نجحت فيها إيران مسألة الخلافة. وكانت من أكثر القضايا التى نجح فيها النظام فى إيجاد حل سلمى وفعال لها سواء على مستوى الرئيس أو على مستوى المرشد على عكس الدولة البهلوية. ولقد تخلى التعديل الدستورى عن شرط مرجعية التقليد فى المرشد وتم الاكتفاء بأن يكون حجة الإسلام، ومن ثم وسع من مجال الاختيار. وفى نفس الوقت رفض خامنئى ومن معه أن تسمح وفاة الخمينى بإنكار هيمنة الفقهاء السياسية على السياسات الإيرانية.

إن الاتفاق العام على عدم تعديل الدستور بما يتيح تولى الرئيس هاشمى رافسنجانى ولاية رئاسية ثالثة قاد إلى بلورة وتكريس ثقافة سياسية قائمة على

1 المرجع السابق، ص١٥.

2 على المؤمن، مرجع سابق، ص٣٣.

3 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٨٨-١٨٩.

فكرة احترام الدستور وعدم اللجوء إلى تعديله إرضاء لأشخاص بعينهم، وهو ما يساعد على مزيد من تعميق الاتجاهات المؤسسية والدستورية فى البلاد.[1]

(٥) الدمج بين الحرس الثورى والجيش فى وزارة واحدة فى أواخر الثمانينيات :

تأسست وزارة الحرس الثورى (التى تقوم على مهام الحرس) عام ١٩٨٢ كجهاز منفصل عن وزارة الدفاع الخاصة بالجيش النظامي. وتضررت هذه الوزارة من مزاعم الفساد فى عمليات شراء الأسلحة خلال الحزب مع العراق، وهو ما أدى فى نهاية الأمر إلى موافقة مجلس الشورى الإسلامى المنتخب بعد وفاة الخمينى على دمج وزارة الحرس مع وزارة الدفاع ليصبحا وزارة جديدة باسم وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة.[2]

وساهم الدمج بين الطرفين فى التقبل التدريجي للتعاون فيما بينهما وتقبل أن تكون قيادة الجيش من جانب الحرس الثورى أو العكس. وتزامن مع هذا اتجاه متزايد للتأكيد على قيم الدولة ومؤسساتها وتوجهاتها السياسية سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجي. هذا التطور جسد نفسه من خلال التنافس بين تيارين سياسيين رئيسيين داخل منظومة الحكم فى إيران :الأول هو تيار المحافظين الداعين إلى التمسك والتشدد فى مقولات الثورة الرئيسية، والتيار الثانى هو تيار الإصلاحيين الداعين إلى مزيد من مأسسة الدولة دون أن يعنى ذلك التخلى عن مقولات الثورة أو توجهاتها الرئيسية.المستوى الخارجى حمل معه محاولات دؤوبة لتشكيل ملامح جديدة للدولة الإيرانية خفتت فيها حدة الثورية فى التعامل مع الدول سواء على المستوى الإقليمى أو على المستوى الدولي.[3]

(٦) محاكم رجال الدين:

أولى هذه المحاكم تشكلت فى بداية الثورة إلا أن تجاوزاتها تجاه المخالفين فى الرأى من داخل المؤسسة الدينية ومن خارجها دفعت آية الله منتظرى إلى حلها فى عام ١٩٨٤. ثم استأنفت المحكمة عملها بناء على مرسوم صادر من الخمينى إلا أن القانون المنظم لها صودق عليه لاحقاً فى

[1] التقرير الاستراتيجى العربي، ١٩٩٦، ص١٦١.

[2] كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص ص ٢٤، ٢٥.

[3] أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة فى إيران، مرجع سابق، ص٦٠.

ظل خليفته خامنئى فى عام ١٩٩٠ وقد حدد القانون اختصاصات هذه المحكمة بالنظر فى الموضوعات والقضايا التالية:[1]

- التآمر ضد القيادة أو توجيه الإهانات إليها من قبل رجال الدين.
- كافة التصرفات والأعمال غير الشرعية التى يرتكبها رجال الدين.
- جميع القضايا التى تدعو القيادة إلى النظر فيها.

هددت هذه المحكمة مصداقية النظام الإيرانى نفسه، ولقد بذلت محاولات عدة لدمج هذه المحكمة فى الهيكل القضائى إلا أنها باءت بالفشل.

(٧) **القضاء الثوري**:[٢]

ظل القضاء الثورى قضاءً استثنائياً حتى صدور قانون عام ١٩٩٤ الذى عدل هيكله وجعله جزءاً من المنظومة القضائية الإيرانية. وإعادة تنظيم هذه المحاكم جاء ليؤكد على أنها باقية وأن بقاءها مطلوب لأداء مهمة معينة هى حراسة الثورة ورجالها ومبادئها. وحدد قانون ١٩٩٤ مجال اختصاص المحاكم الثورية بأنه يشتمل على الحالات الآتية:

- الجرائم الموجهة للأمن الداخلى والخارجى وتلك التى تقع فى نطاق الإفساد فى الأرض.
- إهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخمينى ومرشدها الحالى على خامنئي. و"الإهانة" لفظ أملس قد ينسحب فعلاً على النقد لأداء المرشد وإن لم يتصف بالتجاوز إلى حد الإهانة. ومثل هذا التجريم له تطبيقاته فى النظم الملكية التى يملك فيها الملك ويحكم، وتكون ذاته مصونة لا تُمس.
- التآمر ضد النظام وممارسة التخريب ضده، التجسس، تهريب المخدرات، التربح غير المشروع.

ويحكم الطعن فى أحكام المحاكم الثورية القواعد نفسها المنظمة للطعن فى أحكام المحاكم العامة.

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٢٦-١٢٧.

[2] المرجع السابق، ص ص١٢٤-١٢٥.

(٨) الأحزاب السياسية:

فى إطار المناخ العام الذى ساده التفاعل بين كتل القوى المشاركة فى النظام والراغبة فى إبعاد بعضها البعض عن المناصب الحكومية كان من الطبيعى ظهور هذا الجدل حول الأحزاب فى هذا التوقيت السياسى لعدة أسباب هامة فى مقدمتها: نهاية الحرب مع العراق، أهمية الوعد بتحقيق المشاركة فى صنع القرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى لضمان المشاركة الشعبية فى عملية إعادة البناء وارتباط ذلك بالدور القوى المطلوب من القطاع الخاص، والاقتناع السائد داخل النظام بعدم جدوى إنكار التباينات الأيدلوجية والاختلافات بين المصالح خاصة وأن حل حزب الجمهورية الإسلامية يرجع لمثل هذا الصراع.[1]

ولا يمكن النظر إلى غالبية الأحزاب السياسية الإيرانية كأحزاب جماهيرية، بل معظمها أحزاب نخب وكوادر وتجمعات مهنية أو أحزاب انتخابات تنشط قبل الحملات الانتخابية وتعود إلى الظل بعد انتهائها. ولقد دخل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ وفق إحدى التقديرات حوالى ١٥٠ حزباً وتجمعاً ومنظمة بعضها ظهر خصيصاً لهذا الحدث، مما يعد دليلاً على عدم تقنين الوضع الحزبى حتى الآن، حيث تعتمد التنظيمات على الأشخاص والشعارات بأكثر من اعتمادها على برامج العمل التى تميز أى حزب عن غيره من الأحزاب. وفى انتخابات ٢٠٠٤ وصل العدد المسجل لدى وزارة الداخلية حوالى ٢٠٠ حزب وجماعة سياسية. إلا أن تزايد عدد الأحزاب الموجودة على الساحة لا يعد مؤشراً كافياً على وجود حرية فالأهم هو تفعيل دور وأداء هذه الأحزاب. وجاء تشكيل غرفة الأحزاب بهدف تفعيل النشاط الحزبى فى إيران.[2]

إن الإطار التنظيمى المؤسسى للأحزاب الإيرانية لا يتسم بالقوة والوضوح والتماسك، فهناك ضعف تنظيمى للحركة الحزبية مقابل تأجج الجدل الأيدلوجي والمجادلات الفكرية. ولكن بالرغم من كثرة المثالب والمعوقات، فإن هناك تطور إيجابى تدريجى داخل الأطر التنظيمية للحياة

---

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٥.

[2] د.باكينام الشرقاوي، القوى السياسية المشاركة فى العملية الانتخابية، فى، د.محمد السعيد إدريس، (محرر)، الانتخابات التشريعية فى إيران.مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥)، ص١٢٥.

الحزبية الإيرانية، حيث تسير الأمور تجاه مزيد من المؤسسية خاصة بعد انتخاب خاتمي.[1]

ولكن استمرت لعبة الأحزاب تسودها قاعدة أساسية وهى عدم سماح التحالف الحاكم للمعارضين من أمثال اليساريين والملكيين والليبراليين والقوميين وغيرهم ممن يطرحون بديلاً مخالفاً للنظام بالعمل الحزبى الرسمى بل ظل هؤلاء يعملون من وراء الستار.[٢]

ج- محور الفاعلية والإنجاز:

بعد انتهاء الحرب مع العراق ركزت إدارة رافسنجانى على عملية إعادة البناء وإعمال الليبرالية الاقتصادية. وجاء من بعده خاتمى ليركز على البعد الثقافى والسياسى لمشروعه على حساب الأبعاد الاقتصادية، ولكنه عاد من جديد فى ولايته الثانية ليعلن اهتمامه بإصلاح السياسات الاقتصادية. ومن ثم لم تشهد إيران تطويراً متكاملاً بين الساحات السياسية والاقتصادية وإنما تم التركيز دوماً على إحداها على حساب الأخرى.[٣]

(١) المسألة الاقتصادية :

لقد وجه حجة الإسلام هاشمى رافسنجانى –رئيس الجمهورية آنذاك– نداءً إلى هؤلاء الذين كانوا يحاربون على جبهات القتال لأن يتحولوا إلى خلق الثروة وإلى أن يلتحقوا بما أسماه موكب الرخاء. وحدثت بالفعل زيادة فى استثمارات البنية الأساسية وواردات السلع الاستهلاكية مصحوبة بتراخ فى القيود الثقافية أحدثه وزير الثقافة والإرشاد فى حكومة رافسنجانى محمد خاتمي.[٤]

ويرى البعض أنه غابت عن الجمهورية الإسلامية الاستراتيجية الاقتصادية المتمايزة. كما أنه اختلفت الأولويات فى الدولة ما بعد الثورة

---

[1] المرجع السابق، ص١٢٩.

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي-دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٦.

[3] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى لإيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٦٤.

[4] حسين شهيدي، مرجع سابق، ص١٠٨.

باختلاف المرحلة ففى البداية قل تركيز الدولة على مسألة التراكم الرأسمالى وازداد حول قضايا الشرعية وتماسك السلطة السياسية والهيمنة الثقافية وبتحقيق الأخيرة ووفاة الخمينى وانتهاء الحرب مع العراق احتل التخطيط والتنمية وإعادة البناء قمة الأولويات فاتجهت إيران إلى الليبرالية الاقتصادية وتبنى نهج دولى جديد.[١] وتم الرجوع عن كثير من السياسات الاقتصادية التى نادت بها الدولة فى النصف الأول من الثمانينيات وساد إدراك عام من عدم القدرة على إلغاء التبعية بشكل مطلق وأنه لا غنى عن إعادة التعاون مع العالم الرأسمالي.[٢] وفى أعقاب الحرب مع العراق تخلى الرئيس هاشمى رافسنجانى عن أسس سياسات الاقتصاد الموجه لصالح سياسات التكييف الهيكلى وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.[٣]

مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بدأ التحول الرئيسى بإعادة النظر فى السياسات الاقتصادية والاتجاه للتنمية من خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٩-١٩٩٤). حيث اعتمدت الخطة خصخصة التجارة وتحريرها داخلياً وخارجياً ونقدياً، وتجديد الهيكل العام وإعادة بنائه. وعمل النظام على إنماء الإنتاج الاستثمارى المحلى خاصة فى قطاعات التعدين والبناء والصناعات الخفيفة والبترول والغاز والماء والكهرباء والخدمات والزراعة على أن تقوم التجارة الخارجية بجذب رأسمال أجنبى للاستثمار المشترك. كما اتجه النظام إلى إصلاح الوضع المالى وزيادة الإنتاج والعمالة من خلال تخفيف المركزية بتغيير هيكل بورصة الأوراق المالية وبيع مؤسسات صناعية فى القطاع الحكومى إلى القطاع الخاص من أجل إحياء نشاطها. وقد اعتمد النظام ميكانيزم السوق الحرة وبدأ بإلغاء القوانين المعوقة وسياسة تحديد الأسعار وتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبى وتسهيل دخول رءوس أموال الإيرانيين المقيمين بالخارج وإيجاد مناطق تجارية وصناعية حرة. وقد أدت هذه السياسات إلى نتائج ايجابية بعد صدورها بأربع سنوات حيث حقق الإنتاج الاستثمارى المحلى نمواً سنوياً بمعدل ١٠% سنوياً.[٤]

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٨.

[2] المرجع السابق، ص٢٤٤.

[3] آزادية كيان ثايباوت، مرجع سابق، ص١٨.

[4] د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسى والدور الإقليمى، مرجع سابق، ص ٦٣.

ويرى البعض أنه على الرغم من تقديم إيران لنمـوذج مهـم للتطبيـق الإسلامى، إلا أنها لم تستطع أن تبنى اقتصاداً إسلامياً حقيقياً. حيث ارتبطت السياسة الاقتصادية بالظروف الموضوعية للمجتمع التى جعلت هذه السياسة أقرب إلى أن تكون سياسة وطنية. فلقد واجه رافسنجانى وضـعاً اقتصـادياً متدهوراً خاصة فى ظل سيطرة اقتصاد الحرب، وقامت إيران بتطبيق سياسة متذبذبة، وانتقلت من سياسة اقتصادية لأخرى، وطبقها رجال متمرسون فـى الفقه أكثر من أى شئ آخر. كما عانى رافسنجانى أيضاً من صعود وهبـوط أسعار النفط مما زاد أوضاع العملة الأجنبية صعوبة.[١]

كما عانت إيران من مشاكل سوء توزيع الدخل والتضخم وتدهور مسـتوى المعيشة وشعر الشعب الإيرانى بمشكلاته الاجتماعية بشكل أوضح حيث تكررت الاضطرابات منذ ١٩٩٢ وتصاعدت كمؤشر لشعور القطاعات المهمشة بأنها لم تعد تحتل أولوية فى بؤرة اهتمام المسئولين الإيرانيين بالرغم من ظهور فقـراء جدد وأغنياء جدد بعد عملية إعادة التوزيع لصالح قطاع أوسـع نسـبياً عقـب الثورة، إلا أن الفجوة بينهما قد زادت بينهما بالإضافة إلى زيادة الفقر المطلـق. ولم تستطع الحكومة الإيرانية تجاهل أعبائها حيث أعلن رافسـنجانى اسـتمرار الدعم وأن إلغائه لن يأتى إلا بالتدريج بالرغم مما يفرضه من عبء اقتصـادي. كما واجه النظام الإيرانى معضلة أساسية خاصة بصعوبة التوفيق بين مطالـب رأس المال المحلى الذى يمثل قاعدتـه الاقتصـادية وبـين مطالـب الفئـات المستضعفة التى تمثل قاعدته الاجتماعية التى توفر له شرعيته.[٢]

وقد استطاعت إيران فى أغسطس ١٩٩٥ إصلاح الخلـل فـى ميـزان المدفوعات لأول مرة بعد ثلاث سنوات كما استطاعت الحكومة تحقيق معدل نمو سنوى فى قطاعات الزراعة والصناعة والصناعة التحويلية والخـدمات (زادت أعداد الملتحقين بالتعليم فى مراحله الـثلاث الابتـدائى والإعـدادى والثانوي). كما حاول رافسنجانى تنويع مصادر الدخل الإيرانى وتقليل التبعية لقوى السوق العالمية.[٣]

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضـايا، مرجـع سـابق، ص٢٦٠.

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٣٤٨.

[3] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ص٤٩٤-٤٩٨.

منذ الولاية الثانية لرافسنجانى بدأ التمايز بين تيارين واجه النظام إشكالية التنافس بينهما وهما المحافظين والإصلاحيين. وشكاوى التيار الإصلاحى من تدخلات الجناح المحافظ لإعاقة أية إصلاحات سواء كانت اقتصادية كالتى ركز رافسنجانى أو سياسية وثقافية كالتى ركز خاتمي. وامتد الجدل فى هذا الشأن ليشمل الاختصاصات الدستورية الواسعة للمرشد.[١]

(٢) **ميكانزم الانتخابات**:

تعد آلية الانتخابات من أهم الآليات التى تدفع إلى فاعلية النظام. وكانت انتخابات عام ١٩٩٧ نقطة فارقة فى هذا التحول حيث الاقبال الشديد من الجماهير على المشاركة فيها مما يعزز ويدعم من شرعية النظام. كما أسفرت هذه الانتخابات عن ظهور تيار إصلاحى وصحافة ذات صوت مسموع.

ومثلت انتخابات المجالس المحلية - التى جرت فى الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ - نقطة مهمة فى طريق التحول إلى الشرعية الدستورية، حيث الاعتماد على اللامركزية بمعنى توزيع السلطة بعيداً عن المركز مما يزيد من مساحة المشاركة فى اتخاذ القرار ومن فاعلية النظام وخلق كوادر جديدة وتوسيع دائرة النخبة السياسية. لقد تم تهميش المجالس المحلية فى إيران لمدة عشرين عاماً متصلة،[٢] لتبدأ بعد عامين من وصول خاتمى للرئاسة أول انتخابات محلية.[٣]

لقد كان لخاتمى دور أساسى فى هذا التحول بتفهم من خامنئى لطبيعة التحول ومتطلبات المرحلة فهو لا يستطيع تجاهل الحراك الاجتماعى الكبير الذى يشهده المجتمع الإيرانى.

ومع ذلك لا تزال توقعات الشعب الإيرانى أكبر بكثير مما تحاول الحكومة الإيرانية جاهدة تحقيقه من إنجازات، وبرغم تحقيقها العديد من النجاحات فى مختلف المجالات. وتعددت مظاهر الاحتجاج ما بين المظاهرات والاحتجاجات والانتقادات عبر الصحف. ومع توجه الأنظار أخيراً لمشكلة الملف النووى الإيرانى والذى تديره القيادة الإيرانية حتى الآن

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ص٢٤٨-٢٤٩.

[2] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص١٠٨.

[3] محسن كديور، مرجع سابق

ببراعة برغم الضغوط الدولية العديدة اتفق الداخل الإيرانى بجناحيه المحافظ والإصلاحى على حق إيران فى تخصيب اليورانيوم الأمر الذى يلفت الأنظار بعيداً عن كثير من المشكلات الداخلية ويكتل الداخل تجاه هذا الأمر بكل احتمالاته ومخاطره المتوقعة.

د- محور الثقافة السياسية:

إن فترة التحول تتطلب علاقة جديدة بأفكار وثقافة الثورة وإحلال تدريجى للأفكار والثقافة الديمقراطية وتأسيس قواعد ومؤسسات الشرعية الدستورية. ولقد شجع النظام الإيرانى منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية على ثقافة المشاركة وعبر عن اهتمام كبير بحث المواطنين على المشاركة الانتخابية وتعاملوا مع هذه المشاركة بوصفها فرض عين على كل الإيرانيين ومنطقهم فى ذلك أن أهم من التصويت لهذا المرشح أو ذاك الاستعداد للتفاعل مع النظام نفسه وقبول الأسس التى ينبنى عليها. أى اعتبر مسئولو النظام الإيرانى المشاركة الانتخابية بمثابة تصويت على الجمهورية الإسلامية نفسها.[1] ولكن لا زالت الرقابة الصارمة على قبول الترشيح من جانب مجلس صيانة الدستور تحد من مساحة هذه المشاركة.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الشارع الإيرانى لعب دوراً مهماً فى تحديد مسار التطور السياسى لإيران. لقد شاركت الجماهير الإيرانية بدرجات متفاوتة فى جميع محطات التغيير فى تاريخ إيران الحديث سواء الثورية أو السلمية. ومنذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن هناك اضطرابات وانتخابات دورية تزايدت فيها مشاركة الجماهير مما أثر على توازن القوى بين المعسكرين السائدين فى إيران سواء لصالح الإصلاحيين أو المحافظين لذا اعتبر البعض الشعب الإيرانى من أكثر الشعوب ديناميكية.[2] ولأن هذا الشعب حريص على التغيير والإصلاح كان إقباله على المشاركة السياسية. ولكن القيود التى يضعها النظام تعوق رغبته فى التطور المستمر.

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، قراءة فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية.رؤية مختلفة، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، العدد:٢٧، يوليو ٢٠٠١، ص٥.

[2] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ص٢٦٤-٢٦٥.

كما حدثت تحولات هامة فى داخل التيارات السياسية الإيرانية سواء فى مجال الثقافة– نقد المثقفون وأساتذة الجامعة سلطة الفقهاء أمثال الدكتور عبد الكريم سروش– أو فى مجال الاقتصاد حول عدة قضايا اقتصادية مثل:التضخم والبطالة والتنمية وغيرها. هذه الأفكار الجديدة ربطت بين المجتمع والجامعة. واستطاعت الحركة الطلابية أن تكون لنفسها قاعدة راسخة داخل الجامعة. وساعد التعامل بين المثقفين خارج الجامعة والحركة الطلابية داخلها على انتشار هذه الأفكار الجديدة داخل الجامعة. وهناك من يرى أن الحركة الطلابية تهتم بالقضايا الاجتماعية والسياسية العامة أكثر من اهتمامها بما هو داخل الجامعة.[1]

وشهدت التسعينيات توسعاً فى المشاركة السياسية والمعارضة فوجود رافسنجانى المعتدل ومساحة حرية الحركة التى خلقتها الأجنحة المتنافسة، وتعدد مراكز القوة فتح المجال للتغيير الديناميكي. وبالرغم من التدخل فى عملية الترشيح للانتخابات إلا أن الانتخابات ذاتها كانت تجرى بدون فساد وباستقلالية نسبية. وامتلأت الساحة البرلمانية بالجدل حول سياسة الحكومة. وتزايد الشعور بحرية النقد ورفض التعيينات الرئاسية والمبادرات البرلمانية وانتعشت الحياة الثقافية بالجدل وتزايدت أعداد الصحف.٢

كما أعلن خامنئى فى عديد من خطبه أن تأييد الشعب هو أساس شرعية النظام فى الجمهورية الإسلامية الأمر الذى يعنى نوعاً من الاعتراف بغاية المشروع الإصلاحي.

وقدمت هذه المرحلة مفاهيم ومفردات لغة جديدة على الجمهورية الإسلامية مثل: مفهوم المجتمع المدني، وحكم القانون، وحقوق المواطن، والمشاركة السياسية، وحرية الفكر والصحافة والتعددية.

(١) **مفهوم المجتمع المدني**:

بالرغم من تعدد تعريفات المجتمع المدنى إلا أن أكثرها شيوعاً هو"شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح،

---

[1] مهدى أمين زادة، ماضى ومستقبل الحركة الطلابية، مختارات إيرانية، العدد:٥٠، أغسطس ٢٠٠٤، ص ص٤٣، ٤٥.

[2] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٨.

وذلك فى إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح السياسى والفكرى والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات"وبناء على ذلك فإن هناك عدة عناصر للمفهوم: أولها العنصر التنظيمي/المؤسسي، فالمجتمع المدنى يضم مجموعة من التنظيمات منها على سبيل المثال:الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، وجماعات المصالح، والجمعيات الأهلية، والاتحادات والروابط والنوادى والحركات النسائية والطلابية، وغرف التجارة والصناعة وغيرها، وثانيها الفعل الإرادى الحر، حيث إن تنظيمات المجتمع المدنى يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وثالثها استقلالية منظمات المجتمع المدنى عن الدولة، ورابعها وجود إطار قيمي/أخلاقي.[1] وتطبيق وتمكين مفهوم المجتمع المدنى ليس بالأمر السهل؛ فهناك تناقض تراه الأدبيات الغربية ما بين المجتمع المدنى والثيوقراطية الإيرانية حيث تفترض نظريات المجتمع المدنى المتعددة أنه يتأسس على استقلالية الأفراد والجمعيات. ومن متطلبات هذه الاستقلالية حيادية الدولة الأيدلوجية والدينية.[2]

والمجتمع المدنى تبعاً لخاتمى يتمحور حول الثقافة والتفكير الإسلاميين ففى المجتمع المدنى الإسلامى يوقر الإنسان ويحترم جميع حقوقه لمجرد كونه إنساناً.[3] ويرى خاتمى أن النظام الإسلامى يحتاج إلى فكر دينى معاصر قادر على جذب الشباب والاستجابة للتحديات الغربية وإلى شعب مستعد للمشاركة النشطة فى الحياة السياسية والاجتماعية لبلدهم من أجل البقاء والاستمرار. ويقوم المجتمع المدنى لدى خاتمى على عدة افتراضات منها التفاعل المستمر بين الدين والسياسة فى الإسلام وأن العلمانية لا مكان لها فى قلوب الإيرانيين. ومن هذا المنطلق ليس هناك ما يمنع ظهور مجتمع مدنى إسلامى ديناميكى يعبر عن نفسه من خلال مشاركة دالة فى حياة إيران السياسية.[4]

---

[1] د.حسنين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، (الكويت:مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣)، الحولية الثالثة والعشرون.الرسالة١٩٧، ص ص٣٧-٣٨.

[2] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٤.

[3] منى البهتيمي، المجتمع المدنى فى إيران: توسيع حدود الممكن، مختارات إيرانية، العدد:٢١، أبريل ٢٠٠٢، ص٦٢.

[4] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٤.

وفى إيران مجتمع مدنى متنوع بمعنى التعبير عن كل ألـوان الطيـف الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والديني، وبمعنى الجمع بين الديمقراطيـة والتسلطية بين قوى تدعو لأن ترأس إيران امرأة وأخـرى تحـرض علـى اغتيال المثقفين وتنفذ تحريضها. كما أنه قوى ويؤثر علـى صـنع القـرار وتشكل اتجاهاته. ولا يصل فى صدامه مع السلطة إلى نقطة اللاعودة فهـو يطور من الآليات والسياسات ما يمكنه مـن البقـاء والاسـتمرار وليسـت مناورات الصحافة مع القضاء إلا نموذجاً.[1]

قد تعبر النقلة من مفهوم الأمة إلى مفهوم المجتمع المدنى عن رغبة نظـام خامنئى لامتصاص الحداثة فى إيران حتى بتوفيقها مع التقليدية ومواجهة الحقائق الاجتماعية أكثر من تجاهلها ورفضها. ومن هنا لا يتشابه مشـروع المجتمـع المدنى الذى يقدمه خاتمى مع المجتمع المدنى فى الغرب، ففى إيران لكى يوجـد مجتمع مدنى لابد لمكوناته وأعضائه أن تحصل على موافقة السـلطات. أى أن الدولة هى التى تخلق المجتمع المدنى وهى خصوصية إيرانية أخرى. وفى هذا السياق قد يثور التساؤل حول دور المؤسسة الفقهية بمواردها المالية والتنظيمية، هل تستطيع أن تقدم شكلاً خاصاً من مؤسسات المجتمع المـدنى يـتلاءم مـع الخصوصية الإيرانية الإسلامية.[2]

اعتبر خاتمى زيادة أعداد التجمعات والأحزاب السياسية المرخص لهـا خلال فترة رئاسته الأولى عملاً ايجابياً إلا أنه قال"..علينا أن نتعامـل مـع الأحزاب بصورة جادة فإذا قبلنا بالديمقراطية والحرية علينا أن نفسـح فـى المجال لكى تبرز الاتجاهات المختلفة وتمارس نشاطها وهى تشعر بـالأمن والحرية والوضوح".[3] لأن المجتمع المدنى ينتعش كلما اقتربنا من الشـرعية الدستورية كما أنه يمثل ركيزة للتحول ولاستقراره.

(٢) **موقف القيادة من حقوق المرأة**:

شهدت هذه الفترة تزايد تأييد القيادة والنظام لقيام المرأة بدور فى حراك المجتمع. لقد قام الرئيس رافسنجانى فـى ١٩٩٢ بتعيـين "شـهلا حبيبـي"

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سـابق، ص١٤٠.

[2] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى ايران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سـابق، ص ص٢٥٤-٢٥٥.

[3] محمد عبد العاطي، حقوق الإنسان فى ايران
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-30-1.htm

كمستشارة لرئيس الجمهورية لشئون المرأة. بالإضافة إلى تعيين مستشارات لشئون المرأة فى كافة الوزارات التى تعالج قضايا المرأة. كما تـم تشـكيل اللجنة الاجتماعية- الثقافية لرفع مسـتوى المـرأة الثقـافى والاجتمـاعي. بالإضافة إلى سن العديد من التشريعات التى تهدف لتحسين المركز القانونى للمرأة فى المجتمع مما عكس اهتماماً متزايداً لإدماج المرأة فى العمل العـام واعترافاً بأهمية دورها فى المجتمع.[١]

وتعددت صور مشاركة المرأة الإيرانية فى الحياة السياسية سـواء فـى تنفيذ أو صنع السياسات العامة حيث أنها احتلت العديد من المناصب العليـا. وفى الانتخابات البلدية فى عام ١٩٩٩تم انتخاب حوالى ٥٠٠ امرأة عضـواً فى المجالس البلدية.[٢]

وترى روبن رايت أن عقد التسعينيات شهد ازدياداً لدور المرأة الإيرانية فى مختلف مناحى الحياة فى إيران. ففى الجانب السياسـى خاضـت ٢٠٠ امرأة بشكل غير مسبوق حملة انتخابية للحصول على ٢٧ مقعداً فى البرلمان عام ١٩٩٦ وفازت ١٤ منهن وهو أكثر من إجمالى عدد النساء فى مجلـس الشيوخ الأمريكى فى حينها. وفى العام ١٩٩٧ سجلت أربع نساء ضمن قائمة الترشيح للرئاسة حيث كشف اقتراع للرأى اضطلعت به مجلة "زنان" تأييـد ٧٢% من الإيرانيين لفكرة تولى امرأة سدة الرئاسة. وعندما احتفلت الثـورة بالذكرى العشرين شغل النساء الموظفات فى الحكومة ثلث إجمـالى العـدد الكامل من موظفى الدولة حيث عملت ٣٤٢ امرأة بمنصب المدير العام فـى مختلف الوزارات.[٣]

وتذكر روبن رايت أيضاً أن إيران اعتبرت فى عام ١٩٩٨ مـن بـين الدول العشر التى تمكنت من تحقيق أكبر تقدم لسد الهوة فى النظام التعليمى بين البنين والبنات. وتعزو الكاتبة مثل هذا التحول والذى منح المـرأة دوراً ومساهمة أكبر فى المجتمع -إلى حد ما- للظروف التـى ألمـت بـإيران؛ فالحرب مع العراق حولت اليد العاملة صوب جبهات القتال لمدة ثمانية أعوام حيث ظهرت الحاجة الملحة للمرأة فى ميدان العمل وللمساعدة فى المجهـود الحربي. وكذلك زيادة عدد السكان مثلت ضغطاً هائلاً على الحكومة لتوسـع

---

[1] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص٤٩١.

[2] على راضى حسانين، الدور السياسى للمرأة الإيرانية، مختارات ايرانية، العدد٢٤، يوليو٢٠٠٢، ص ٦٦.

[3] www.albainah.net/index.aspx?function=ltem&id=1366&lang=

بسرعة دواوينها ومدارسها والمؤسسات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى التى من المتعذر لها العمل من دون العنصر النسائي.[1]

تحسن وضع المرأة فى إيران بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمى خاصة فيما يتعلق بتزايد دورها فى مؤسسات صنع السياسات العامة فى إيران. حيث أصبحت المرأة الإيرانية تلعب دوراً بارزاً فى صياغة الصورة الجديدة لإيران. وقد برز هذا الدور بشكل أساسى من خلال مساهمتها فى انتخاب الرئيس محمد خاتمى ١٩٩٧عبر مشاركتها الكثيفة فى الانتخابات وتأييدها الواضح والقوى لتوجهاته الإصلاحية.٢ ولأول مرة منذ الثورة تجد المرأة نفسها فى موقع نائبة لرئيس الجمهورية وهو المنصب الذى شغلته "معصومة ابتكار"* وهو أعلى منصب تصل إليه المرأة الإيرانية حتى ذلك الوقت، بالإضافة إلى "زهراء شجاعي" مستشار رئيس الجمهورية.[3] كما عينت الحكومة الإيرانية امرأة لأول مرة محافظاً لمحافظة سرفستان القريبة من شيراز عاصمة إقليم فارس الجنوبى وهى "رحمة روحانى سرفستاني".[4]

(٣) حرية الصحافة:

لعبت الصحافة الإيرانية دوراً محورياً فى حالة الفوران السياسى التى شهدتها إيران منذ بداية التسعينيات، [5]وتعد الصحافة الإيرانية من أهم الساحات التى تشهد صراعاً بين الإصلاحيين والمحافظين. كما خاضت الصحافة الإيرانية الكثير من المعارك فى مواجهة الفساد وانتقاد ممارسة السلطة، ووصل الأمر بها إلى انتقاد المرشد. وشهدت الصحافة الإيرانية فى الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠ طفرة حقيقية. وهى طفرة ليست

---

[1] المرجع السابق

[2] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، ص٧١.

* معصومة ابتكار كانت المتحدثة باسم الطلاب الذين احتلوا السفارة الأمريكية بعد الثورة أمام العالم طوال الأزمة.

[3] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص٧٢-٧٣.

[4] على راضى حسانين، مرجع سابق، ص ٦٦.

[5] زارير ميرات، الصحافة والسلطة. توسيع حدود الممكن، رؤى مغايرة، (القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر)، ص٢٩.

على مستوى الكم فقط ولكن الطفرة أيضاً نوعية من حيث الموضوعات المثارة ومن كتابها النساء بشكل أساسي.[1]

ولقد عبر آية الله خامنئى عن قلقه مراراً من توجهات الصحافة الإصلاحية. وفى حديثه إلى مديرى وأعضاء مجالس إدارة الصحف الممثلة فى مهرجان الصحافة الثالث فى طهران عن عدم رضائه عن الصحافة الإيرانية التى أصبحت جودتها لا تتناسب مع تاريخها وقسم الصحافة الإيرانية إلى ثلاث فئات:[2]

- الاتجاه العريض الذى يقبل الثورة الإسلامية.
- هؤلاء المختلفون تجاه الدولة مثل المجلات العلمية، والمجلات الأدبية الصرفة والمتخصصة.
- هؤلاء المكابرون أو المناوئون للجمهورية الإسلامية والذين يمكن أن يشعلوا الانفجارات ضدها وقتما تتاح لهم الفرصة.

لقد قاد التنافس بين جناحى النخبة إلى سعى كل منهما لاستخدام أداة الصحافة التى استفادت فى النهاية من ذلك المناخ التنافسي، والذى من ناحية أخرى زاد من قدرة مجلس الشورى الحسابية فى مواجهة الحكومة. وفى إطار أوسع من التسامح بدأت تتصف به القيادة الإيرانية فى كل شئ ما عدا الإسلام ومبادئه وشرعية النظام، انتشر الكشف عن قضايا الفساد فى الصحف والتى كانت من المحظورات فى السابق الحديث عنها باعتبارها مسائل سياسية حساسة. فلقد تم الإعلان عن ١٠٦ من قضايا الفساد فى أواخر عهد رافسنجانى تقدر بواحد ونصف مليار دولار وتعد من أكبر فضائح الفساد منذ قيام الثورة الإسلامية. وتفسر ظاهرة السماح لبعض الصحف بالتعبير عن آراء العلمانيين والإسلاميين الليبراليين بأنها دليل على وجود بعض الدوائر فى النظام الإيرانى تؤمن بضرورة ممارسة حد أدنى من حرية التعبير.[3]

ومن إنجازات خاتمى فى عهد خامنئى أنه مع غلق ٤٠ صحيفة من جانب المحافظين أغلبها يعبر عن الإصلاحيين خلال الولاية الأولى لخاتمى فإن أكثر

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص١٦٢.

[2] حسين شهيدي، مرجع سابق، ص١١٢.

[3] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٢.

من ٤٠٠ صحيفة ومجلة أخرى صـدرت فـي إيـران، وأصـبح المعسـكر الإصلاحي يمتلك ١٢ صحيفة بعد أن كان يمتلك صحيفة واحدة في عام ١٩٩٧. كما تم تسجيل ٤٠٠٠ جمعية أهلية خلال السنتين الأخيرتين من القرن الماضـي وتستطيع هذه التنظيمات أن تؤثر على توجهات المجتمع. وبشـكل عـام نجـح خاتمي في تحويل قطاعات عريضة من المجتمع إلى قطاعات مشاركة سياسـياً وعقد مصالحة عامة بين حكومة الفقهاء والديمقراطية.[١]

وتشهد الساحة الإيرانية ظاهرة صحفية عجيبة يطلق عليهـا "رخـص الصحف المسلسلة" حيث كلما أغلقت السلطة صحيفة معارضة حلت مكانهـا في اليوم التالي صحيفة جديدة بنفس طاقم التحرير كما حدث مـع صـحيفة جامعة وحل محلها في اليوم التالي صحيفة تود ثم صحيفة نيشات لتحل محل الثانية التي تم وقفها.[٢]

وتبين دراسة عن الصحافة الإيرانية خلال السـنوات ١٩٩٤-١٩٩٩ أن كم الانتقادات الحساسة التي تتعامل مباشرة مع السلطات قد تضاعف عشـر مرات. وللمرة الأولى منذ الثورة لم تكتف الصحافة فقـط بالنقـد المتكـرر لرئيس الجمهورية ولكنها انتقدت القائد الأعلى أيضاً. ومن منظور المحافظين فإن الصحف الإصلاحية وخاصة توابع صحيفة جامعة مثل تود ونيشات التي يطلق عليها المحافظون الصحف المسلسلة قد هاجمت الإيمان الديني وحطت من قيمة شعائر الحداد، كما اتهمت أيضاً بأنها هاجمت مبـدأ ولايـة الفقيـه بوصفها لها بأنها دكتاتورية، وبأنها هاجمت الدستور، وبأنها قـدمت الـدعم لمعارضي الجمهورية الإسلامية في الخارج مدللة علـى أن الاثنـين كانـا يعملان في تعاون.[٣]

وقدم الاصلاحيون في البرلمان السادس مشروع قانون لتعـديل قـانون الصحافة ولكن رئيس المجلس حذفه من برنامج الجلسة إثر استلامه تعليمات من آية الله خامنئي تحذر من أن يقوم أعـداء الإسـلام والثـورة والنظـام الإسلامي بفرض سيطرتهم على الصحافة.[٤] وقد برر خامنئي تلـك الهجمـة

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضـايا، مرجـع سـابق، ص٢٥٣.

[2] حسين شهيدي، مرجع سابق، ص ص١١٥-١١٨.

[3] المرجع السابق، ص ١١٩.

[4] المرجع السابق، ص ص١٢٠-١٢١.

على الصحافة من منطلق المبادئ، وتحدث عن ضرورة الوقوف فى مواجهة من يهاجم الثورة وطريق الإمام والدستور ودور القائد الأعلى.[١]

ويحاول المحافظون محاصرة التيار الإصلاحى وخاصة فى مجال الصحافة باستخدام صلاحيات السلطة القضائية التى يسيطر عليها المحافظون.[٢] وقد أقيـل مهاجرانى كوزير للثقافة والإرشاد الإسلامى فى أوائـل ٢٠٠١ مـن دون أى تفسير رسمي. وفى مايو ٢٠٠١ تم إغلاق ثلاث وعشرين صحيفة، وتم أيضـاً سجن سبعة عشر صحفياً.[٣] فى إشارة إلى أن الصراع بين السلطة والصحافة أو بين المحافظين والإصلاحيين ما زال مستمراً.

[1] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضـايا، مرجـع سـابق، ص٢٥٦.

[2] المرجع السابق، ص٢٥٠.

[3] حسين شهيدي، مرجع سابق، ص ص١٢١-١٢٢.

ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية :

تتعدد المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على التحول للشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في هذا التحول.

١- المتغيرات الداخلية:

تشهد البيئة الداخلية الإيرانية الكثير من الزخم السياسي والاجتماعي الذي يؤثر على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وتعبر العلاقات والتفاعلات بين القوى والمؤسسات السياسية في الداخل عن بعض الاشكاليات التي تواجه التحول والتي قد تكون – من منظور آخر – تعبيراً عن الحراك السياسي والفاعلية السياسية والذي يقابله الركود السياسي فهو تعبير عما يمكن تسميته بالحيوية السياسية.

أ- التمايز بين المحافظين والإصلاحيين:

منذ الولاية الثانية لرافسنجاني بدأ التمايز بين تيارين واجه النظام إشكالية التنافس بينهما وهما المحافظون والإصلاحيون. وكلاهما مصطلحان فضفاضان في الأدب السياسي الإيراني باتا يشيران –ولو بشكل نسبي منذ صعود محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في عام ١٩٩٧ – إلى وجود مدرستين في العمل السياسي العام في إيران. الأولى تعتمد الأسس والأساليب التقليدية التي غالباً ما تكون ذات طابع أيدلوجي صارم لإدارة شئون البلاد. في حين تعتمد الثانية الأسس والأساليب الحركية الديناميكية التي غالباً ما تكون ذات طابع متحرر من القيود الأيدلوجية الصارمة في المجالات المختلفة الخاصة بالشأن العام. ولكن دون أن يعني ذلك مطلقاً أن الأولى لا تقبل أي جديد في الفكر والممارسة كلياً، كما لا يعني بأن الثانية لا تقبل للأيدلوجية أو الدين

دوراً فى الشأن العام[1]، مما يجعل من المرونة سبيلاً لحل كثير من المشكلات الموجودة بينهما.

وشهدت إيران من يوم صعود خاتمى إلى موقع الرئاسة معارك صحفية وفكرية ساخنة وكذلك مظاهرات طلابية حاشدة هزت أركان نظامها السياسي، الذى خرجت خلافاته بمرور الوقت إلى العلن لتزيد استقطاب الشارع الإيرانى المنقسم عملياً بين الإصلاحيين والمحافظين، كما لم ينقسم من قبل منذ قيام الجمهورية الإسلامية.[2]

فى فترة خاتمى امتلك التيار الإصلاحى القوة الانتخابية فى حين تفوق المحافظون فى الهيكل المؤسسي. ويمكن النظر إلى هذه النقطة من ناحية أخرى حيث يعمل التوازن لصالح المحافظين لأن استمرار خاتمى فى السلطة وقيامه بتسيير الأعمال اليومية للسلطة التنفيذية فى ظل سيطرة المرشد على السياسات العامة يضمن قدراً من الاستقرار لا غنى عنه للنظام فتبدو الصورة الديمقراطية لإيران ذات مصداقية فهناك رئيس منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً مع سيطرة حقيقية للمحافظين.[3]

إن الصراع بين التيارين لا يزال فى إطار المؤسسات وبطرق سلمية حيث استخدم المحافظون القضاء لإغلاق معظم الصحف المؤيدة لخاتمى ومحاكمة وسجن محرريها واستدعاء نواب مجلس الشورى وحتى الوزراء لتحقيقات أو محاكمات دون الاكتراث بحصانة أقرها الدستور. وخاتمى فى المقابل لا يريد الذهاب لمعركة تحسم فيها الأمور مرة واحدة لأنه يخشى أن تحسم ضده فهو يفضل التغيير التدريجى تحت خيمة النظام دون صدامات نهائية وهى عملية طويلة ولكن يصعب إيقافها.

وينتقد خاتمى بعض قوى التيار الإصلاحى التى تحاول إبعاد الدين عن الحياة العامة والتشكيك بالثورة مما يظهر الموقف الحرج لسلطته. إذ أنه ليس مستعداً للانفصال عن المؤسسة الدينية الحاكمة وتشكيل قاعدة سياسية جديدة. وهو بحاجة لصلاحيات المرشد الواسعة لإجراء إصلاحاته. لذلك يسعى لمد

---

[1] محمد صادق الحسيني، المحافظون والإصلاحيون وجهاً لوجه
www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/20044/2/2-19-2.htm

[2] شرق نامة، ربيع ٢٠٠١، ص١٠.

[3] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ص٢٥٢-٢٥٣.

الجسور وليس الصدام معه، وأثبت أن الاعتدال ليس ضعفاً بل مرونة. وهو لا يعني العودة عن أهداف الإصلاح بل التدرج في تحقيقه دون إثارة المحافظين. كما أن المرشد من جهته رغم مرجعيته الدينية والدستورية بحاجة إلى شعبية خاتمي لتمرير قراراته وهو لا يستطيع تجاهل مطالبة قطاعات واسعة من الشعب بالتغيير ويرى البعض أن تياراً ثالثاً يمكن أن ينشأ يضم المعتدلين من الطرفين.[1] لقد نجح خامنئي في استيعاب حركة المجتمع نحو الإصلاح مع تحجيم عملية الإصلاح ذاتها بما لا يهدم نظام الجمهورية الإسلامية وذلك من خلال نجاحه في خلق حالة من الموائمة أو التوائم مع خاتمي من جانب ودفعه لـ خاتمي للإعلان المنتظم عن ولائه للقائد ولنظام ولاية الفقيه وللخميني.[2]

وتعكس الحركة السياسية النشطة للإصلاحيين في مخاطبة الرأى العام ولو بشكل متواضع مبدأ السيادة الشعبية. هذا التحول شجع الإصلاحيين لتعزيز مواقعهم في حركة النظام السياسي، وشجعهم على خوض معركة التعديلات الدستورية للحد من سلطات القائد في ظل قيم ولاية الفقيه وما يتمتع به من سلطات واسعة في مؤسسات النظام السياسي الإيراني. وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢ قدم الاصلاحيون لمجلس الشورى لائحتين لتعديل الدستور تتضمن الأولى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بحيث تنقل سلطات تنظيم العلاقة بين السلطات من القائد لرئيس الجمهورية عن طريق قيام الأخير بتشكيل لجنة لتحديد الخروقات التي تحدث للدستور بسبب هذا التركيز للسلطة في يد القائد، أما اللائحة الثانية فتتضمن اقتراحاً بتعديل النظام الانتخابي بحيث تمنع تدخل مجلس صيانة الدستور في إبعاد مرشحين معينين للانتخابات بسبب توجهاتهم السياسية. وقد اعتبر المحافظون اللائحتين بمثابة محاولة لنزع سلطات المحافظين.[3]

---

[1] وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ص٥٤-٥٥.
[2] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجي الإيراني لعام ١٩٩٩، مرجع سابق، ص١٢.
[3] د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص١٧.

ب- قضية ولاية الفقيه: كيفية التعايش بينها وبين الشرعية الدستورية :

فى ظل تطبيق ولاية الفقيه تحققت السيطرة الشخصية للقائد- خاصة فى ظل كاريزما الخميني- وسيطرته على وسائل الاتصال الإعلامية وعلى مصادر الثروة والقوة وبالتالى على عملية التوزيع لحماية المستضعفين ومواجهة المستكبرين. وبالطبع خفت حدة هذه الصورة الثورية خاصة بعد وفاة الخميني. ولكن ظلت السلطات الدستورية الواسعة الممنوحة للمرشد سمة رئيسية للنظام الإيراني. ومع تولى خامنئى القيادة ورافسنجانى الرئاسة فى ١٩٨٩ بدأت المشكلات المصاحبة لتحول الثورة إلى دولة، وفى المقابل زاد توجس التيار المحافظ من محاولات الانفتاح التى يراها مساساً بمبادئ الثورة الإسلامية.[١]

يرى البعض أن الحكومة الإسلامية لدى الخمينى مجرد رأى أو تطلع قد يكون عظيماً ولكنه لا يرقى إلى مستوى النظرية السياسية المدروسة والمتكاملة حيث هناك أوجه نقص عديدة، منها كيفية اختيار الفقيه العادل العالم ثم كيفية حسابه وعزله وعقابه فى حالة الخطأ، وما هى ضمانات حسن التطبيق وعدم الانحراف. والرئاسة الفعلية للفقيه للسلطات الثلاث فجرت مشكلة الرقابة عليه.[٢] إن معارضة فكرة ولاية الفقيه بمثابة طعنة فى الأساس الشرعى لكل البناء السياسى الذى قام بعد الثورة حيث تعد تلك النظرية ركنه الركين.[٣]

ويرى "أحمد هاشم "أن الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية هو ضربة قوية لتصور النظام لنفسه على أنه دولة إسلامية. فخامنئى على ما يذهب لا يحوز المؤهلات الدينية التى تؤهله للقيادة لأن رتبته الدينية كانت حجة الإسلام، إلا أنه منح لقب آية الله بعد أن اعتبرت المؤهلات الدينية غير أساسية لتولى القيادة.[٤] ولكن خامنئى حرص على هذا اللقب ويسعى لأن يكون مرجعاً دينياً للشيعة الإيرانيين.

وهكذا أضحت قضية عمق واتساع الصلاحيات التى يتمتع بها الولى الفقيه عملياً، إضافة إلى ما يمنحه له الدستور من سلطات تمثل محوراً

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٠.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٦١.

[3] المرجع السابق، ص١٦٣.

Hashim ,Ahmed,The Crisis of The Iranian State ,Adelphi Paper.296,1995,pp22-23.

خطيراً للخلافات بعد وفاة الخميني بعد أن ضاقت دائرتها بشكل ملحوظ في أعقاب نجاح الثورة. والأمر لم يعد مقصوراً على كونه مسألة خلافات فقهية حول مدى ونطاق الولاية وحسب كما كان الحال قبل الثورة، بل أضحى قضية معارضة سياسية بالأساس. ذلك أن المعارضة لمبدأ الولاية المطلقة للفقيه في هذه المرحلة إنما أصبحت تمثل طعناً في الأساس الشرعي للدولة حيث ضمنت الولاية بوصفها حجر الزاوية فيها. ولقد تصاعدت المعارضة لهذا المبدأ من داخل مربع رجال الدين ومن خارجه. فلقد استمر وجود رجال دين يعارضون فكرة اضطلاع الفقيه بإقامة الدولة من الأساس باعتبار أنها مهمة منوطة بالإمام الغائب، كما استمر وجود آخرين يقولون بالولاية المقيدة دون المطلقة على أساس أن اضطلاع الفقهاء بمهام الإمام كاملة لن تبقى له شيئاً يضطلع به عند عودته.

وهناك اتجاه قوى بين رجال الدين في إيران نحو قبول الزعامة السياسية لمرشد الثورة دون زعامته الفقهية. ولقد برزت هذه المسألة الخلافية في ظل زعامة الخميني ولكنها أصبحت أعلى صوتاً بعد وفاته. فالولي الفقيه بمعيار الحوزات الدينية ما هو إلا أحد المراجع وليس المرجع الوحيد بل إن ترتيبه في سلم المرجعية يمكن أن يكون متأخراً.

ويرى البعض أن نظرية ولاية الفقيه وقعت في خطأ واضح يبدو في محاولة دمج فكرة الثورة مع فكرة الولاية المطلقة للفقيه مع ما بين هاتين الفكرتين من تضاد لأن هذه المحاولة اتخذت شكل محاولة ضم قطبين متنافرين في اتجاه واحد لأن فكرة الثورة تمضي في اتجاه الخروج على الواقع والتمرد عليه وفكرة ولاية الفقيه تمضي في اتجاه الدخول إلى الطاعة لمرجع التقليد.[1]

إن حدود وصلاحية الولي الفقيه ما زالت من أكثر النقاط جدلاً بين الفقهاء الشيعة أنفسهم وبين السياسيين الإيرانيين جميعاً. فالأدلة النقلية والعقلية إذا استطاعت أن تقنع أنصار الولاية بوجوبها فإن صلاحيات الولي وحدود الولاية بقيت أمراً عصياً على الاتفاق، وأثارت جدلاً في المذهب الشيعي عامة وفي البيت الداخلي الإيراني خاصة، وأخرجت منه صيغة المحافظين والإصلاحيين.[2]

---

[1] د.محمد السعيد عبد المؤمن، العمامة والعباءة في السياسة والحكم، (القاهرة:الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٥)، ص٤.

[2] شفيق شقير، مرجع سابق

يلاحظ على التركيبة المعقدة لمؤسسات الحكم فى جمهورية إيران أن نظرية الولاية المطلقة للفقيه تلقى بظلالها ليس على نظام القيم الخاص بالنظام السياسى الإيرانى فحسب، بل وعلى حركة مؤسساته أيضاً. يحتل الولى الفقيه(القائد) مكانة محورية فى النظام السياسى الإيرانى ؛ فهو يبقى فى السلطة مدى الحياة حيث لا يحدد الدستور فترة زمنية لقيادته مثلما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية ما لم يوجب عجزه. هذا بالإضافة إلى خضوع سلطة القضاء مباشرة للقائد الذى له أن يعين ويعزل من يتقلد أعلى سلطة قضائية فى البلاد الذى بدوره يتحكم فى نصف نصاب مجلس صيانة الدستور، ويعين القائد النصف الآخر بصورة مباشرة.[١]

إن الحكم ينحصر فعلياً فى الفقهاء ويمنع عمن سواهم وبهذا تحولهم إلى طبقة مستفيدة من الحكم خاصة وأن الولى الفقيه فوق الدستور، وبهذا المعنى يقترب من الحكم الثيوقراطى الذى يحكم فيه الفقيه باسم الإله. إن كون الولى الفقيه فوق الدستور والقانون ومقيد بالإسلام(القابل للتأويل والاجتهاد والاستثناء) باعتباره القانون الواقعى للفقيه، فان دائرة الممنوع والمسموح على المستوى الدستورى والقانونى لن تخلو من بعض الإبهام وستجد الأحزاب والصحافة والاتجاهات السياسية والفكرية نفسها تعمل وفق دستور ملغوم ولا يملك صفة المرجعية، فإذا أخذته بعين الاعتبار ولم تخالفه فقد تخالف ما يراه الولى الفقيه محظوراً ولو فى ظرف معين، فيجعلها مكبلة خائفة من الإبداع الفكرى والسياسى والإدارى أن يجر عليها محظوراً.[٢]

لقد أدت فكرة ولاية الفقيه دوراً حاسماً فى مرحلة تفجير الثورة ثم دور رائد فى الدفاع عن هوية إيران فى مرحلة تأسيس نظامها الإسلامى الجديد. ولكنها مع الوقت أثبتت إعاقتها –ولو بشكل جزئى –لتحقيق مشروع التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، والتى تفتح الباب أمام الشعب للمشاركة وتجعل من الفقهاء شركاء لا أوصياء وهى الصيغة التى تكرس الانتقال من ولاية الفقيه إلى ولاية الشعب.

ويرى على الجانب الآخر، بعض المحللين أن الجدل الدائر حول نظرية ولاية الفقيه لا يمثل خطراً كبيراً على النظام والقيادة حيث دلت الأحداث خلال مسيرة النظام على قدرته على تطوير نفسه والخروج من الأزمات

---

[1] د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص ص١٦-١٧.

[2] محسن كديور، فى إيران لدينا حكومتان
www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/2004/2/2-19-4.htm

السياسية من خلال مبدأ المصلحة المستقر في الشخصية الإيرانية خاصة مع عدم وجود بديل مطروح بقوة سوى الديمقراطية الغربية التي ترتبط بذكريات سيئة لا زالت عالقة في أذهان ووجدان هذا الشعب.[١]

وثمة انقسام وصراع داخل المؤسسة الدينية- التي لها أهمية خاصة مكتسبة من مكانة تلك المؤسسة وسط دوائر النخبة الحاكمة- بين الفقهاء الحكام والفقهاء المعارضين ليس على السلطة بقدر ما هو ضد سلطة الفقهاء الحكام وسوء تفسيرهم للإسلام، وخاصة فيما يخص سلطة الولي الفقيه خامنئي. ولهذا الصراع مدلوله الخطير في مسار الأحداث السياسية المستقبلية في إيران حيث قد يكون لهذه الفئة المعارضة من الفقهاء الكلمة الحاسمة في سقوط الفقهاء الحكام والقائد خامنئي. ففي إيران حوالي ١٥٠ألف فقيه أقل من ١٠%منهم منخرطون في السياسة والحكومة، مما يجعل منهم قاعدة كبيرة وناجحة محتملة لمعارضة الحكومة إذا امتلكوا القيادة الفعالة.[٢]

المرشد والشرعية الدستورية :

قبل عشرة أيام من حلول الذكرى السنوية الأولى لانتخاب خاتمي للرئاسة في إيران، فوجئ الرأي العام الإيراني والحركة الطلابية بالتحديد بنزول مرشد الثورة إلى الطلاب في جامعة طهران في زيارة لم يعلن عنها من قبل، ليخوض معهم حواراً بشكل مباشر. وهي الخطوة الأولى من نوعها منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية. وناقش الطلاب وبروح نقدية موضوعات كانت لم تطرح من قبل ومما كان يعتبر من الخطوط الحمراء في الحوارات العامة بين الجمهور ورموز السلطة. بعضهم سأل المرشد عن وضعه القانوني بالمقارنة مع سائر أفراد المجتمع وإذا كان فوق القانون أم لا. وأعلن المرشد بأنه ملزم مثله مثل غيره بالخضوع لحكم القانون، وأنه لا حق لأحد أن يسلب حق المواطن بالتعبير. وإن رجال الدين مثلهم مثل غيرهم من طبقات الشعب عرضة للخطأ والصواب، ولا قدسية لأحد وأن من يعمل يرتكب الأخطاء. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أكد في إجاباته على أسئلة أخرى على منع استخدام العنف أو السيف رداً على المخالفات التي ترتكب سواء في عالم الممارسة اليومية للناس أو في عالم الفكر والصحافة مشدداً على أن الكلمة الطيبة أنجح أثراً لمواجهة المنكر محرماً استخدام

---

[1] مصطلحات إيرانية، الزعامة، مختارات إيرانية، العدد٣٤، مايو ٢٠٠٣، ص٧٩.

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٩.

القوة حتى على رجال التعبئة العامة التابعين لجهاز الحرس الثـوري، وعلـى أن الصحافة السيئة لا يرد عليها إلا بالصحافة الجيدة، وأن الجمود والتعصب لا يـرد عليه بإشهار السيف بل بالسجال الثقافى والفكري، وكل ذلك إشارة واضحة إلـى عقم الأساليب التهديدية. وهذا الحوار المفتوح يبين تأثير التيار الإصلاحى وعلـى انفتاح القيادة بعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٧ وفوز خاتمى بها.

وأراد خامنئى أن يشير إلى أن الخطاب الإصلاحى لخـاتمى لا يخـرج خارج عباءته، وأنه يواكب الجماهير فى اختيارها بعـدما أصـبحت فـاعلاً رئيسياً فى عملية صياغة القرارات وصناعتها. ويرى الـبعض أن مرحلـة خامنئى –خاتمى تعد مرحلة تأسيس وتثبيت مؤسسات المجتمع المدنى بعـد تجاوز مرحلة تثبيت مؤسسات الثورة.[1]

ج- قضية صلاحيات رئيس الجمهورية:

من بين المسائل المثيرة للجدل وخصوصاً إبان رئاسة خاتمى عدم توازن السلطات ما بين المرشد والرئيس واتساع سلطات الأول بشـكل قـد يضـر بالتوازن الداخلى للنظام. لقد جاء التعديل الدستورى فى ١٩٨٩ فى محاولـة لحل هذه المشكلة الموروثة من دستور ١٩٧٩ بحيث يقوى من النظام القـائم الذى يعمل بكفاءة فى حالة توافق كل من المرشد والرئيس. وطـوال حيـاة الخمينى لم تتضح أهمية هذا التعديل حيث كان محققاً للإجماع بحـق داخـل النظام.[2] ومع ذلك فإن الدستور فى النظام الحالى فى الجمهوريـة الإسـلامية يرتكز على تناقض داخلى بين كل من الجمهورية وولاية الفقيه.[3] وهناك مـن يرى أن ولاية الفقيه حولت رئيس الجمهورية إلى مساعد تنفيذى لها وحولت البرلمان من ممثل للشعب إلى مساعدها فى سن القوانين لإيجاد المواءمة.[4]

فجر خاتمى قضية صلاحيات رئيس الجمهورية عندما أعلن أن رئـيس الجمهورية لا يملك السلطات الكافية لتنفيذ وحماية الدستور، فالمرشد يمتلـك أكبر قدر من الصلاحيات فى حين يتحمل رئيس الجمهورية أكبر قـدر مـن المسئولية. فوفق الدستور يستطيع خامنئى تسريح رئيس الجمهورية ويقـوم

[1] محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، (بيروت: شـركة دار الجديـد، ١٩٩٩)، ط١، ص ص٣٤٧-٣٤٩.

[2] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضـايا، مرجـع سـابق، ص٢٥١.

[3] محسن كديور، مرجع سابق

[4] المرجع السابق

خامنئى بالفعل برئاسة حكومة موازية مكونة مــن مستشــارين ذوى توجــه محافظ والذين كثيراً ما يتخطون وزراء خاتمي.

وقام الاصلاحيون بتقديم لائحتين إلى مجلس الشورى فى ٢٦ ســبتمبر ٢٠٠٢، الأولى متعلقة بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بمنح رئــيس الجمهورية صلاحيات حقيقية، والثانية خاصة بتعديل النظام الانتخابي.الأمر الذى اعتبره المحافظون محاولة من قبل المعتدلين لنزع ســلطاتهم الواســعة التى يتمتعون بها من خلال سيطرتهم على المؤسسات القابضة على النظــام السياسي.[1]

ونتيجة لتصعيد المحافظين -عن طريق شن حملة شاملة على الــرئيس خاتمي والتيار الإصلاحى وإصدار القضاء الذى يسيطر عليــه المحــافظون أحكاماً ضد بعض رموز الإصلاحيين مثل عباس عبــدي عضــو المجلــس السياسى لجبهة المشاركة، وهاشم أغاجري- اختار الاصــلاحيون التهدئــة لعلمهم برفض مجلس صيانة الدستور للمشروع مستقبلاً.[2]

ولكن يجب الإشارة إلى نجاح خامنئى فى جعــل نفســه فــوق القــوى السياسية عند الضرورة بإعطائه المساندة المطلوبة لخاتمى لــدرء الأزمــات حينما تبدو وشيكة، وعمله على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية بهدف تحقيق أقصى درجات الاستقرار الداخلى. فلم يسمح للخلافات بين معسكرى السلطة أن تهدد أمن النظام وبقائه.[3]

ومع ذلك لا يزال الخطاب الثورى له رنينه فى الشارع الإيراني، ومــا زالت بعض عناصر النظام على الأقل التابعة للمرشد تعتمد على الأســاليب التعبوية فى تفاعلها السياسى مع خصومها ومناوئيها مثل مظاهرات التأييــد لخامنئى والتنديد بأنصار منتظــرى الــذين وصــفوا بعمــلاء للصــهيونية والاستكبار العالمى فى ١٥ مايو ١٩٩٨رداً على الإضرابات فى ناجافاباد فى غرب إيران والتى بلغت ثلاثة إضرابات خــلال شــهرى مــارس وأبريــل ١٩٩٨احتجاجاً على تحديد الحكومة الإيرانية لتحركات آية الله منتظري.[4]

---

[1] التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص٢١٢.

[2] المرجع السابق، ص ص٢١٣-٢١٤.

[3] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضــايا، مرجــع ســابق، ص٢٥٢.

[4] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٠.

ويرى بعض المحللين الغربيين خامنئى لا يختلف عن رافسنجانى أوخاتمى كثيراً، فهم يوزعون الأدوار ما بين الأصولى المتشدد، والداعى للديمقراطية الإسلامية، والبراجماتى يبتعد أحياناً ويقترب أحياناً من أى من السابقين، لأنهم جميعاً يخرجون من تحت عباءة نظام ولاية الفقيه.[1]

د- قضية حقوق الإنسان :

من أهم القضايا المثارة فى مرحلة التحول وخاصة فى مرحلة خامنئى – خاتمى قضية حقوق الإنسان والحريات السياسية. وترتبط الحرية السياسية وحقوق الإنسان ارتباطاً كبيراً بالتحول إلى الشرعية الدستورية. لأن الشرعية الثورية ترتبط بقدر كبير بممارسة العنف من قبل السلطة الحاكمة تجاه المعارضة، وتتعرض حقوق الإنسان والحريات السياسية والعامة للانتهاك. ولكن مع الانفتاح السياسى وانتشار قيم حقوق الإنسان والتسامح والاختلاف والتعددية وسيادة القانون تكون حقوق الإنسان والحرية السياسية لها من القيمة والحصانة والاحترام من قبل كل من المجتمع والسلطة السياسية ما يساهم فى التحول.

ومن أكثر الموضوعات إثارة للجدل فى الداخل الإيرانى ومن الخارج كعامل ضغط قضية حقوق الإنسان. وتتبنى إيران موقفاً واضحاً وهو موقف المدافع والمستميت عن الخصوصية الثقافية. ولم ينف الرئيس محمد خاتمى وجود بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان سواء فى المحاكمات غير العلنية أو التكييف القانونى لبعض القضايا الثقافية والسياسية أو فى التعامل مع المتهمين داخل السجون، وأبدى عدم رضاه عن الإجراءات التى اتخذت بحق الصحافة وحرية الكلمة.[2] كما اعترف خاتمى بأن العنف والتطرف كان موجوداً فى المجتمع الإيرانـي، لكنه أصبح اليوم عملاً مستهجناً من شرائح المجتمع المختلفة.[3]

وتعددت التقارير الدولية التى تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان فى إيران إلا أنها فى نفس الوقت تشير إلى التحسن النسبى فى أداء الحكومة الإيرانية فى بعض المجالات. ولكن من الملاحظ التحسن التدريجى النسبى

---

[1] Amuzegar,Jahangir,Iran s Theocracy Under Siege ,Middel East Policy ,vol.x,no.1,Spring 2003,p. 153.

[2] د.باكينام الشرقاوي، حوار الحضارات من منظور إيراني، في، كيف نواصل مشروع حوار الحضارات.الجزء الثاني.الحضارات حوار أم صدام، مجموعة المحاضرات التى ألقيت فى المؤتمر المنعقد فى دمشق١٩-٢١/١/٢٠٠٢، (دمشق:منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ٢٠٠٢)، ص٣٠٩.

[3] محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

على مستوى الكم، فمثلاً فى تقرير ١٩٨٨تمت الإشارة إلــى وجــود آلاف السجناء السياسيين، أما فى تقرير عام ١٩٩٩انخفض العدد إلى المئات.[1]

ولاحظت لجنة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة منذ تقريرهــا عام ١٩٩٣ تقدماً ملحوظاً ومطرداً فى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل إيران، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة السياسية أو فى التقليل من عمليات التعذيب الجسدى التى تتم أو فى نشر الوعى بحقوق الإنسان، إلا أن هذا لــم يمنعها وغيرها من المنظمات الأخرى من رصد بعــض حــالات الانتهــاك لحقوق الإنسان على صعيد الممارسة السياسية أو علــى الصــعيد الفكــرى وحرية التعبير.[2] ويتهم دعاة حقوق الإنسان النظام القضائى بعدم الاستقلالية وخضوعه لنفوذ المحافظين. ويرجعون الكثير من انتهاكات حقوق الإنســان إلى الأحكام الصادرة عن محاكم الثورة التى يسيطر عليها المحافظون.[3]

وقد غيرت الانتخابات الرئاسية التى جــرت عــام ١٩٩٧ مــن الجــو السياسى فى إيران ككل، هذا المناخ هو الذى جعل من حرية التعبير وبخاصة فى الصحافة موضع خلاف كبير فى السنوات الأخيرة. وفى مجال الرقابــة على الكتب ليس هناك رقابة على عملية النشر فى إيــران غيــر أن وزارة الإرشاد تهتم بعد النشر بالبحث عن القضايا التى تعتبرها مســيئة للمبــادئ الدينية التى قامت عليها الجمهورية الإسلامية أو تلــك التــى تســخر مــن المقدسات وثوابت الأمة وتمنع تداولها.[4]

وتعددت النداءات والخطابات المفتوحة من المثقفين وغيــرهم لمطالبــة النظام باحترام حقوق الإنسان منها الخطاب الموجه من ١٣٤ مفكراً ومثقفــاً إيرانياً فى أكتوبر ١٩٩٤ يحتجون فيه على قهر النظــام لحريــة التعبيــر وانتهاكه حقوق الإنسان. وكان نظام خامنئى ذكياً فــى احتــواء مثــل هــذه المعارضة والسماح لها بحرية أكبر طالما لا تمــس الثــورة أو الإســلام أو الخمينى مباشرة.[5] إلا أن خامنئى رفض مناداة أوربا لإيران باحترام حقــوق الإنسان حيث أشار إلى أن الأوربيين أنفسهم كانوا وراء حــربين عــالميتين

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ص٢١٥-٢١٦.

[2] محمد عبد العاطي، مرجع سابق

[3] المرجع السابق

[4] المرجع السابق

[5] باكينام الشرقاوى، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلى.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٧.

وعشرات المستعمرات. وهى أمثلة حية لانتهاكاتهم لحقوق الإنسان فى العقود السابقة كما أشار إلى الجرائم الصهيونية الحالية.[1]

وأيا كان التقدم الذى طرأ على قضية حقوق الإنسان فى إيـران خـلال السنوات الأخيرة فإن أى انتهاكات تحدث فى هذا الجانب حتى ولو كانت فى نظر السياسيين يسيرة فإنها تعتبر بالنسبة للشخص الذى حـدثت لـه تلـك الانتهاكات كبيرة.[2]

٢- المتغيرات الخارجية: الفرص والقيود :

تتعدد متغيرات البيئة الخارجية لإيران والتى تؤثر على التحول وعلى دور القيادة سواء إيجاباً أو سلباً. كما يؤثر توجه القيادة السياسية على متغيرات البيئـة الخارجية. ويلاحظ استمرار بعض المتغيرات من المرحلة الأولى (الخميني) مع تطورها، تبعاً لتطور كل من الداخل والخارج وتفاعلهما معاً.

ومن أهم المتغيرات الخارجية والمستمرة والتى تمثل عاملاً مشتركاً فى كل مراحل التاريخ الحديث لإيران الولايات المتحدة والتى تتعدد تفاعلاتها مع إيران منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن، فالولايات المتحدة وهى القطب الأوحـد تمثل العامل المشترك أيضاً مع كل متغيرات هذه المرحلة بداية من حـرب الخليج والعقوبات الاقتصادية والإرهاب وحقوق الإنسان والملـف النـووي. وذلك نتيجة لأهمية إيران فى الفكر الإستراتيجى الأمريكى وحساسية الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج والنتائج التى ترتبها هيمنة دولة إسلامية ثوريـة مثل إيران عليها. ومثلت الضغوط الأمريكية قيداً على التحول ودور القيـادة سواء أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً.

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، حوار الحضارات من منظور إيراني، مرجع سابق، ص٣١٠.

[2] محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

أ- انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب تحرير الكويت:

(١) انهيار الاتحاد السوفيتي:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتى وحالة الفراغ الاستراتيجى التى سادت منطقة غرب آسيا العربية إلى تمدد تلقائى لأدوار عدد من القوى الإقليمية الشرق أوسطية وبصفة خاصة كل من إيران وتركيا. وامتد الدور الإيرانى للجمهوريات الإسلامية السوفيتية- سابقاً-الست بما يعزز مكانة إيران الإقليمية والدولية مع استمرار التنافس بين كل من تركيا وإيران على هذه الجمهوريات نظراً للروابط العرقية واللغوية والمصلحية بينهما وهذه الدول.

إن تفكك الاتحاد السوفيتى إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة وانكباب وريثته روسيا على مشكلاتها الداخلية المتفاقمة بدا وكأنه يحرر النظام الإيرانى نسبياً من هاجسه الأمنى وذلك لتنشيط دور إيران جنوباً وتغذية طموحاتها فى المنطقة العربية. وكون الثورة الإيرانية رفضت منذ اندلاعها الأيدلوجيتين الشيوعية والرأسمالية فإن هذا يعنى أن انهيار الشيوعية يحقق مصلحة إيرانية لأنه يضع إيران على منتصف الطريق لنشر أيدلوجيتها. لكن من جهة أخرى فإن اختفاء الاتحاد السوفيتى أبرز عدة تحديات للنظام الإيرانى من أهمها إضعاف القدرة على المناورة من خلال توظيف الخلاف الأيدلوجى التقليدى بين الرأسمالية والشيوعية.[1]

(٢) تحرير الكويت:

بعد حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) كان أمام إيران خيارين لتصورها للدور الإقليمى أحدهما خاص بدور إقليمى منضبط لدولة قوية نسبياً، والثانى هو الذى لم تكن القيادة الإيرانية تأمل قبل شهر واحد من حرب الخليج الثانية فى أن تمارسه، وهو الخاص بممارسة دور إقليمى مهيمن لدولة أصبحت تتمتع بهامش واسع لحرية الحركة فى المنطقة بعد انكسار قوة العراق العسكرية فى ذلك الوقت.[2]وقد ساهم فى دعم هذا الاتجاه رغبة إيران فى الاستفادة من انهيار وتفكك النظام العربي، ورغبتها فى ملء الفراغ الأمنى فى المنطقة.

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية:١٩٨٩-١٩٩٣، مرجع سابق، ص٣٦٨.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٣٤٧-٣٤٨.

واستطاعت إيران استثمار أزمة الخليج الثانية والخلافات المصلحية القائمة بين دول الخليج العربية التى ترتبت على الأزمة فى عودة العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإقرار دول الخليج بمشاركة إيران فى الترتيبات الأمنية بالمنطقة، خاصة بعد أن تغير مصدر التهديد لأمن الخليج وتحول من إيران إلى العراق. وان كان ذلك لا يعنى انتهاء الترقب والحذر الخليجى من النزعة الإيرانية لامتلاك أسلحة دمار، ورغبتها فى لعب دور الدولة القائد، ورفضها للوجود الأمريكى فى المنطقة واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.[1]

ومع كل هذه التطورات تخلت إيران عن مبدأ تصدير الثورة بشكله العسكرى واستبداله بأسلوب القدوة كنظام منفتح على العالم الخارجي، وسعت فى كل جهودها لتأكيد مبدأى الاعتماد على الذات والخليج للخليجيين. وهناك من يرى أن إيران بفضل التجربة والخطأ تعلمت أنه لا بديل عن دبلوماسية إقليمية تراعى بشكل أو بآخر قواعد العلاقات المتعارف عليها بين الدول وتطوير سياسة الانفتاح والتعاون والحوار خصوصاً مع دول الجوار العربى والإسلامى.[2]

وارتبط هذا الحدث ببداية الانفتاح على الداخل والخارج مع وصول خامنئى للسلطة وبداية مرحلة جديدة للبناء والتعمير والحرية السياسية. وكان ينبغى الاستفادة من الخارج لأن إيران بالتجربة أيقنت انه لا يمكن الاعتماد على الذات إلى مالا نهاية. هذه النزعة الانفتاحية المعتدلة لرافسنجانى وخاتمى ولغة الخطاب المعتدلة إزاء دول الخليج وإزاء البلدان العربية مكنت إيران من تبوء مكانة هامة فى الخليج. وكان وصول رافسنجانى لسدة الرئاسة بمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية حيث أحدث تحولاً تدريجياً فى تصدير الثورة وقاد انسحاباً منظماً للأنشطة العنيفة خارج البلاد.

ب- استمرار العقوبات الاقتصادية:

لقد تحولت آلية العقوبات الاقتصادية إلى آلية هامة للضغط على إيران. وتعانى إيران منذ منتصف الثمانينيات من عقوبات اقتصادية أمريكية متنوعة تشمل منع تصدير المعدات التكنولوجية المتقدمة وحظر استيراد النفط

---

[1] منصور حسن عبيد حاش العتيبى، مرجع سابق، ص ص١٠٣-١٠٤.
[2] التقرير الإستراتيجى ١٩٩٥-١٩٩٦، ص١٤٣.

الإيرانى إلى الولايات المتحدة، وذلك كنتيجة لسلسلة طويلة من التفاعلات العدائية بين إيران والولايات المتحدة منذ انتصار الثورة الإسلامية.

ومنذ عام ١٩٩٥ بذلت الولايات المتحدة جهوداً مكثفة لتوسيع نطاق الحظر الاقتصادى الذى فرضته ضد إيران ليشمل الدول الصناعية المتقدمة الأخرى على الأقل. ويمكن القول أن هناك شبكة مصالح اقتصادية واسعة النطاق بين إيران من جهة واليابان وبعض الدول الأوربية الرئيسية من جهة أخرى.وفى ظل عجز الولايات المتحدة عن توسيع نطاق الحظر الاقتصادى الشامل الذى فرضته ضد إيران ليصبح حظراً دولياً فإن آثار هذا الحظر أو العقوبات الأمريكية ضد إيران قد أصبحت محدودة بدرجة كبيرة. مما يجعل الحظر الاقتصادى الأمريكى يمثل خسارة أكبر للشركات الأمريكية وليس لإيران.[1]

وفى ٢٤ يوليو عام ١٩٩٦ أقر الكونجرس الأمريكى قانون داماتو ويفرض على الرئيس الأمريكى فرض عقوبات على أى شركة تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر فى إيران أو ليبيا. ويهدف القانون إلى إثناء العديد من الشركات الأوربية واليابانية عن المشاركة فى تطوير الاقتصاد الإيرانى لاسيما قطاع البترول الذى يمد إيران بالنسبة الأكبر من الدخل.[2]

ولا شك أن الاقتصاد الإيرانى عانى الكثير من تبعات هذا الحصار الاقتصادى ومثل أحد المحددات التى تؤثر على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية إلى جانب تكاليف الاعمار والبناء لما دمرته الحرب مع العراق. كما أن سياسات الإصلاح الاقتصادى التى ركز عليها رافسنجانى كان لها دورها فى زيادة الضغوط التى يعانى منها المواطنون الإيرانيون مما أدى إلى مزيد من التضخم وارتفاع عدد من يعانون من البطالة حتى وصل إلى أربعة ملايين مواطن إيرانى حتى نهاية ١٩٩٦، وانخفاض المستوى العام للدخل بنسبة ٥٠% منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩.[3]مما أثر على شرعية النظام نظراً لضيق المواطنين خاصة الشباب والنساء بالإجراءات الاقتصادية وآثار العقوبات الدولية التى خفضت من مستوى المعيشة. مما يفسر استقبال الجماهير الإيرانية لرئاسة خاتمى وعقد الآمال عليه لتحقيق ما فشل فيه رافسنجاني.

[1] المرجع السابق، ص ص٢٤٠-٢٤٣.
[2] المرجع السابق، ص١٦٢.
[3] المرجع السابق، ص١٦٢.

وعكس تطور العلاقات مع أوربا سياسة الانفتاح التى انتهجتها إيران بدءاً من عهد خامنئى -رافسنجانى وكانت كل من فرنسا وإيطاليا واليونان وبريطانيا وألمانيا من أهم الشركاء الأوربيين لإيران. وإذا نظرنا إلى الاستراتيجية الإيرانية الجديدة تجاه أوربا نجد أن إيران بدأت مرحلة الرد على الطوق الإقليمى الذى تحاول أن تفرضه الولايات المتحدة عليها باختراق الدائرة الأوربية.[1] وما زالت العقوبات الاقتصادية مستمرة حتى الآن بل تم فرض عقوبات جديدة عن طريق مجلس الأمن بسبب الملف النووي.

ج- العلاقة مع الآخر: حوار الحضارات:

لم ينفتح النظام فى عهد خامنئي- رافسنجانى على الداخل فحسب بل على الخارج أيضاً بإتباع سياسة خارجية أكثر براجماتية بعد تخلى نظام الثورة عن القوالب الأيدلوجية الجامدة. وتحسنت علاقات إيران مع جيرانها خاصة دول الخليج العربية فى هذه الفترة، وكذلك مع الكثير من الدول الأوربية إلا أن العداء للولايات المتحدة لم ينته وان كانت لهجة التطرف تجاه الولايات المتحدة فى تلك الفترة مقصورة على المنتمين للتيار المحافظ المتشدد دون أن ينعكس فى الخطاب السياسى الرسمى لإدارة رافسنجانى بصورة واضحة.[2]

وفى مقابل نظرية الصراع أو الصدام بين الحضارات ظهرت رؤى وأفكار تؤكد على أهمية الحوار والتواصل بينها. وكانت الرؤية أو الدعوة الإيرانية التى نادى بها الرئيس الإيرانى خاتمى من أقوى الرؤى والدعوات فى هذا المضمار. لقد انتهز الرئيس الإيرانى خاتمى فرصة اعتلائه منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثالثة والخمسون عام ١٩٩٨ ودعا المجتمع الدولى إلى إقرار مبدأ حوار الحضارات والشعوب كبديل للصراع والصدام، وهو ما قوبل بحفاوة من قبل أعضاء الجمعية العامة حيث اعتبرت أن عام ٢٠٠١ هو عام الحوار بين الحضارات.[3]

هذا الحوار حدد له خاتمى عدة شروط: التعامل مع العالم من موقع الشريك الفاعل، الاحترام المتبادل والإقرار بالندية فالحوار يستدعى الإقرار

---

[1] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

[2] د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص١٩.

[3] أحمد محمد طاهر، الرؤية الإيرانية لحوار الحضارات، في، د.مدحت أحمد حماد(تحرير واصدار)، التقرير الاستراتيجى الإيرانى لعام ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢، ط١، ص١١٨.

بالمساواة بين الأمم، إدراك الخط الفاصل بين التنوع كميزة ايجابية والتنوع كمدخل للفرقة والصراع، تأسيس الحوار على الدين والعقل معا، الرشد فى استخدام العقل فى تطبيق الشرع فى ضوء فقه الزمان والمكان، استدامة الحوار وإيجابياته من خلال الخبرة التاريخية المؤكدة لزيف مقولة استحالة الجمع بين الدين والحرية.[1]

أكد المرشد خامنئى فى مناسبات عديدة رفضه حوار الحضارات وتمسكه بمعاداة الولايات المتحدة. وكان من المفارقة أن تتلقى الوفود المشاركة فى مؤتمر القمة الإسلامى الثامن بطهران فى عام ١٩٩٨ خطابين رسميين إيرانيين مختلفين أحدهما للمرشد يدين الاستكبار والليبرالية الغربية والشيوعية الاشتراكية، والآخر لرئيس الجمهورية خاتمى يدعو لمعرفة الثقافة الغربية معرفة تتجاوز القشور إلى الألباب وتقوم على الانتفاع وليس الاقتباس.[2]

آثار المرشد خامنئى فى كثير من خطبه إلى الهجوم الثقافى الذى تتعرض له الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقيمها. وهذا أحد الأسباب الذى يجعل من حوار الحضارات رداً ثقافياً ملائماً لهذا الهجوم الثقافى فهو رد دفاعي ثقافي.[3] ويدعم تبنى إيران لحوار الحضارات بحثها عن مكانة مستقلة فى عالم ارتفعت فيه تكلفة الاستقلالية. كما مثل مشروع حوار الحضارات رداً ملائماً على الحرب المعلنة على الإسلام وحضارته. وتحدث خاتمى عن أن هناك رسالة سائدة ترى أن الإسلام قد أعلن الحرب على الولايات المتحدة والغرب ومن هذا المنطلق لعل الهدف الرئيسى للخطاب الإيرانى هو دحض هذه المقولة والرد عليها رداً حضارياً مناسباً.[4]

هناك من يرى أن الدافع لتبنى شعار حوار الحضارات كان إقناع العالم من جانب إيران بتحسن الحالة الأيدلوجية والسياسية وحالة حقوق الإنسان وإرهاصات تطوير المجتمع المدنى فى إيران، مما يؤدى بدوره إلى إنهاء حالة العزلة السياسية وفتح باب التعاون الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى مع العالم الخارجى مع التأكيد على ريادة إيران الإسلامية وضمان دور عالمى لها. وكان على خاتمى إقناع الداخل الإيرانى بقواه المختلفة بأن

---

[1] المرجع السابق، ص١١٩. .

[2] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية -الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٤.

[3] باكينام الشرقاوى، حوار الحضارات من منظور إيراني، مرجع سابق، ص٣٠٣.

[4] المرجع السابق، ص٣٠٤.

طرحه لحوار الحضارات لا يتناقض مع أهدافهم وتطلعاتهم للحفاظ على الصيغة السياسية التى أنتجتها ثورة ١٩٧٩.[1]

زاد اهتمام الخطاب الإيرانى بحوار الحضارات عقب أحداث ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن فى محاولة لإبراز جدوى تبنى هذا المفهوم فى هذا العالم المضطرب. ويرى وزير الثقافة الإيرانى السابق "عطاء الله مهاجراني" أنه إذا أردنا عدم تكرار هذه الحوادث فنحن بحاجة إلى حوار الحضارات للخروج من الأزمة الحالية. كما رفض المرشد خامنئى المنطق الأمريكى القائل:إن الذين لا يساندون أمريكا هم مع الإرهاب كما انتقد التسرع الأمريكى فى إدانة المسلمين والعرب، وذكر أن الولايات المتحدة ليست مؤهلة لقيادة الحركة الدولية ضد الإرهاب. كما دعا إلى أن تأتى المبادرة فى الصراع ضد الإرهاب من الأمم المتحدة ودون تأثير من الولايات المتحدة والقوى الغربية.[2]

وفى طرحها لمفهوم حوار الحضارات نجحت إيران فى إعادة السياسة الخارجية إلى المسار الثقافى الصحيح بخلاف ما كان سائداً فى الماضى من تركيز على الجانب الاقتصادى فقط.[3] ولا شك أن استخدام إيران لهذا المشروع خدم أهدافها السياسية للخروج من العزلة الدولية والاتهام بالإرهاب. لكن جاءت أزمة الملف النووى الإيرانى بقدر من التوتر فى علاقة إيران مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة وأوربا والتى لا تزال تفاعلاتها مستمرة حتى الآن.

إن الانفتاح المحسوب والانتقائى من وجهة نظر القيادة الإيرانية لا يهدد منظومة قيم وأهداف النظام والقيادة بل لعلهم يستغلون تلك الدرجة المدروسة من الحرية التى يعمل فى إطارها المعسكر الإصلاحى بشكل يسمح بتطوير التعاون مع بعض القوى الغربية والآسيوية بما يخدم مصالح إيران الاقتصادية ويخفف من وطأة مشكلاتها الداخلية،[4] وبما يخدم مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. ولكن منذ وصول الرئيس محمود أحمدى نجاد لرئاسة إيران انتهج خط التشدد فى كثير من قضايا الداخل والخارج مع التصعيد الغربى لأزمة الملف النووى الإيرانى.

---

[1] المرجع السابق، ص٣٠٦.

[2] المرجع السابق، ص ص٣٢٧-٣٢٩.

[3] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

[4] المرجع السابق

الخاتمة :

أرجو أن تكون الصفحات السابقة قد بينت أن دور القيادة السياسية فى التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية يرتبط بكل من السمات الشخصية للقائد وبالمتغيرات الداخلية والخارجية، ويتخذ عدة محاور وهي: الدستور والقوانين، المؤسسات، الإنجاز والفاعلية، تحديث الثقافة السياسية، وهى تطوير لعناصر الشرعية الدستورية عند كل من كارل دويتش، وديفيد ايستون. وينبغى التأكيد إلى أهمية ترابط وتكامل هذه المحاور بحيث لا يمكن الارتكاز على إحداها أو بعضها فى التحول، لأنها تمثل كلاً لا يمكن الفصل بين أجزاءه. وبالنسبة للمحور الأول أكدت الدراسة السالفة على ضرورة أن يكون كل من الدستور والقوانين معبرين عن رأى الجماهير وطبيعة المرحلة التاريخية، وأن يتطورا طبقاً لاحتياجات ومتغيرات المرحلة وأن يعبرا عن قيم وأساسيات الديمقراطية المتعارف عليها والتى لا تتعارض مع قيم المجتمع. وبالنسبة للمحور الثانى وهو المؤسسات فتؤكد الدراسة على أهمية هذا المحور للتحول من الشخصنة والاعتماد على الأشخاص فى صياغة السياسات العامة إلى مؤسسات قوية وراسخة فى المجتمع، ومع اختلاف المؤسسات واختلاف وظائفها تكون الحاجة لها جميعاً لتمثل كل طوائف الشعب. والمحور الثالث يركز على الإنجازات التى يحققها النظام خاصة فى المجال الاقتصادى نظراً لأهميته الخاصة لعامة الشعب. والمحور الرابع هو تحديث الثقافة السياسية بتوعية الجماهير ونشر قيم الرشادة والتعددية والحرية والتسامح وغيرها من القيم الديمقراطية الحديثة من ناحية ومن ناحية أخرى مراعاة خصوصية المجتمعات الثقافية وقيمها الأساسية. هذا إلى جانب متغيرات البيئة الداخلية والخارجية والتى قد تمثل فرصاً أو قيوداً على القيادة فى اتخاذ قرار التحول والقرارات الأخرى.

وفيما يخص الحالة الإيرانية فقد تبين من خلال الدراسة أن للخصوصية الثقافية (الشيعية) أهمية كبيرة فى النظام خاصة بعد التطوير الذى أجراه الخمينى على ولاية الفقيه، والتى كان لها دور فى قيام الثورة وفى تأسيس النظام الجديد برغم الانتقادات المتعددة من قبل بعض آيات الله مثل آية الله شريعتمداري، وآية الله طلقانى وغيرهما. وبرغم أهمية هذا الجانب فإن السياسة الإيرانية تميزت بقدر من المرونة وطابع المصلحة فى بعض القرارات والسياسات خاصة فى علاقة النظام بالشيطان الأكبر (فلا يستبعد عودة العلاقات بين البلدين برغم كل هذا التوتر بين البلدين إذا ما تم التفاهم حول بعض القضايا).

وتعتبر ولاية الفقيه الركيزة الأساسية للنظام الإيراني، نظراً للصلاحيات الواسعة التى يمنحها لها الدستور، وبسبب العلاقات المتشابكة مع القوى والمؤسسات المؤثرة فى النظام خاصة المؤسسات الثورية الأمنية والاقتصادية، وبسبب سيطرة الولى الفقيه على المؤسسات المعينة، ولأنه يوجد العديد من المستفيدين من وجود واستمرار هذا النظام كما هو عليه. وبالرغم من ذلك يوجد الكثير من الأصوات التى تطالب بتعديل الدستور وتعديل صلاحيات المرشد أو تحديد فترة ولايته.. وغيرها، أو بمعنى آخر إجراء تعديل أو تطوير على ولاية الفقيه.

وإذا ما نظرنا إلى دور الخمينى فى التحول نجد أن دوره تحدد بعدد من المتغيرات : طبيعة المرحلة (مرحلة الشرعية الثورية)، السمات الشخصية للخميني، المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية. حيث يرتبط ويتداخل مع تصوره (كرجل دين) للحكومة الإسلامية التى يرأسها الولى الفقيه، ومع طبيعة المرحلة والتحديات الموجودة سواء على مستوى الداخل أو الخارج وهو ما قد يفسر ثقل الشرعية الثورية النسبى فى مقابل الشرعية الدستورية فى مرحلته. ويرتكز دور الخمينى فى التحول – وفى اطار المتغيرات السابقة– على محاور أربعة وهي: المحور الدستورى والتشريعي، المحور المؤسسي، محور الفاعلية والإنجازات، محور الثقافة السياسية.

وينبغى الإشارة إلى أن عدم وضوح الرؤية والبرنامج السياسى فى مرحلة ما قبل الثورة كان له الانعكاس على نظام ما بعد الثورة (مرحلة الخميني)، وخاصة فى المحور الدستورى الذى تم صياغته من قبل أتباع الخمينى ليجعلوا الولى الفقيه فوق كل السلطات دون مراعاة الآراء المختلفة خاصة بالنسبة للتحالف الثورى السابق. وقاوم الخمينى ونظامه المعارضة

القوية للدستور من جانب كل من رجال الدين والليبراليين واليسار. ومع تحقق الهيمنة الكاملة للخمينى وأتباعه بعد استبعاد المعتدلين(بازركان وبنى صدر) بدأت مرحلة جديدة تم فيها إلغاء الآخر. ومع ذلك فإن الخمينى يعد من القادة القلائل الذين شرعوا بشكل سريع فى اصدار الدستور بعد انتصار الثورة. وبرغم بعض المآخذ على مدى ديمقراطية هذا الدستور فإنه يعد خطوة مهمة فى طريق التحول كأحد محاور التحول وفى اطار متغيرات تلك الفترة الحرجة من عمر الجمهورية الإسلامية(١٩٧٩-١٩٨٩).

وبالنسبة للمحور المؤسسى تضخم دور المؤسسات الثورية - فى هذه المرحلة- والتى نشأت لحماية الثورة وأصبحت من أهم الفاعلين السياسيين حتى الآن بالإضافة لمؤسسات الدولة والتى تميزت أيضاً بخصوصية إيرانية والتى يراعى فيها التوافق مع تطبيق الشريعة (طبقاً لولاية الفقيه) مما يعبر عن وجود ازدواجية مؤسسية.

وأسس الخمينى المؤسسات المنوط بها تحقيق هدف أسلمة المجتمع بشكل عام وأسلمة القوانين بشكل خاص ومنها مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور وهو مكلف بضمان توافق القوانين التى يشرعها مجلس الشورى مع الإسلام والدستور. وعند الخلاف بين المؤسستين بشأن أحد التشريعات يأتى دور مجمع تشخيص مصلحة النظام كمؤسسة حكم بينهما.

ويلاحظ فى هذه المرحلة ازدواجية السلطة التنفيذية حيث تكونت من كل من الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، وشهدت هذه المرحلة شد وجذب بين كل منهما واختلفت حدة هذا الصراع أو الشد والجذب باختلاف شخص كل منهما. كما أنشأ الخمينى عدداً من الوزارات الجديدة وهى وزارة الإرشاد العام، وزارة جهاد البناء، وزارة الحرس الثورى الإسلامي، وزارة المعلومات والأمن والتى كانت جميعها لها دور كبير فى هذه المرحلة. إلا أن أحد أهم معالم هذه المرحلة الازدواجية والصراع بين المؤسسات المعينة مثل مجلس صيانة الدستور والمؤسسات المنتخبة مثل مجلس الشورى الإسلامى ويظل حتى الآن.

وبالرغم من أن الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩ أباح العمل الحزبى إلا أن قانون الأحزاب لعام ١٩٨١ كان مُعطِلاً لنشأة أحزاب معارضة. ونشأ حزب الجمهورية الإسلامية ليكون معبراً عن النظام الجديد. وفى عام ١٩٨٧ حل الخمينى حزب الجمهورية الإسلامية وبدأ الحديث فى وسائل الإعلام والدوائر السياسية المختلفة عن أن الوقت قد حان وأن الطريق أصبح ممهداً لتأسيس

العديد من التنظيمات السياسية فى إشارة لبداية الانفتـاح والتمهيـد لمرحلـة جديدة.

وبالنسبة لمحور الفاعلية، كان لانشغال النظام بالحرب مع العراق أثـره على الاقتصاد بجانب الثورة الأمر الذى أدى إلى ارتبـاك فـى المؤسسـات الاقتصادية وتدمير للبنية التحتية وأثر على هدف العدالة الاقتصادية وتحقيق الإصلاح الاقتصادى والذى أثر بدوره على مستوى المعيشة. وتصاعد نتيجة لكل ذلك التعبير عن الضيق بالإجراءات الاقتصادية الصعبة والتـى أثـرت تراكمياً على الاقتصاد حتى الآن برغم الإصلاحات المتعـددة. ومـع ذلـك حاولت الحكومة الإيرانية تقليل بعض الآثار السلبية لاقتصاد الحرب. واعتبر الإيرانيون أن الحفاظ على السيادة الوطنية من أهم الانجـازات فـى هـذه المرحلة. واستخدم الخمينى آلية الانتخابات فى تدعيم وترسيخ شرعية النظام، وحرص على زيادة المشاركة الشعبية فى الانتخابات البرلمانيـة والرئاسـية بتوفير لجان الانتخاب وتخفيض السن التصويتى إلى ١٥ عاماً، وتأكيده مراراً على أهمية رأى الجماهير.

وفيما يخص المتغير الثقافى ركز الخمينى فيه على أسلمة الثقافـة والتعلـيم ولكن لم تكن الظروف لتسمح بثقافة الاختلاف برغم أن الدستور لم ينص علـى منع الأحزاب السياسية ولكن مفهوم الأمة الواحدة وفكرة أن التعددية تنشر الفرقة كانت هى الثقافة المسيطرة. وكان الإعلام موجهاً من قبل النخبة السياسية لنشـر أفكار النظام عن قيم الثورة المجيدة وأعداء الثورة وما شابه ذلـك. كمـا كـان لكاريزما الخمينى أيضاً وقدراته الفائقة فى توجيه الرأى العام أثر فـى توجيـه الساحة الإيرانية بما لا يدع مجالاً للخوض فى موضـوعات مثـل الحريـات والتعددية وغيرها. وبدأ التراجع عن هذا الفكر بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية فبدأ قدر من الانفتاح على الآخر سواء فى الداخل أو الخارج.

وبالنسبة لموقف الخمينى من المرأة فإنه يلاحظ تغير موقفه المتشدد من تحجيم دور المرأة فى السنوات الأولى من فترة حكمه، وعاد وشجع اشتراك المرأة فى تقرير مصير الجمهورية من خلال حثها علـى الاشـتراك فـى الانتخابات البرلمانية واعتبار التصويت فيها واجباً دينياً، كما اعترف بحقهـا فى دخول البرلمان والوزارة.

وإذا انتقلنا إلى دور خامنئى فى التحول مـن الشـرعية الثوريـة إلـى الشرعية الدستورية فلابد من الإشارة أولاً لمرحلة خامنئى (مرحلة التحول)، لأنها تشهد الكثير من الحراك السياسى والاستقطاب السياسى بين متشـددين

وإصلاحيين، والانفتاح السياسى على الداخل والخارج. وهى مرحلة لها خصوصيتها يتجاور فيها الشرعية الدستورية مع الشرعية الثورية مع شرعية ولاية الفقيه. هذا التمايز بين إصلاحيين ومتشددين لم يكن واضحاً بشكل قوى أثناء فترة حكم الخمينى نظراً لكاريزميته الطاغية والانشغال بالحرب مع العراق والتى أجلت عدداً من الخلافات لما بعد الحرب، ثم بدأ الحديث عن إنجازات الثورة والعائد من هذه التعبئة الطويلة والمجهدة فى نفس الوقت.

ويرتكز دور خامنئى فى التحول على أربعة محاور : المحور الدستوري، المؤسسى، الفاعلية والإنجاز، الثقافة السياسية. بالنسبة للدستور فإن الاستفتاء على تعديله تم بعد وفاة الخمينى ولكن صياغة واختيار المواد المعدلة فيه تم بمعرفة الخمينى وباستشارة المقربين إليه، لأنه كان يخشى على استمرار النظام من بعده. وبرغم النداءات المتكررة بتعديل الدستور فى الأونة الأخيرة إلا أنه يظل كما هو منذ عام ١٩٨٩. وبالنسبة للتشريعات والقوانين فإن المجتمع الإيرانى شهد صولات وجولات بين كل من المحافظين والإصلاحيين من خلال المؤسسات السياسية التى يسيطر عليها كل فريق بخصوص عدد من القوانين والتشريعات وخاصة بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومنها قانون الصحافة حيث أقر مجلس الشورى المشروع فى حين رفضه مجلس صيانة الدستور، ورفض مجلس الشورى الإسلامى قرار الثاني، ولما فشل مجمع تشخيص مصلحة النظام فى احتواء الأمر بينهما قام المرشد بإصدار فتوى بحرمانية وخطأ مناقشة قانون الصحافة وأرسل بها لمجلس الشورى الإسلامى وذلك فى الثالث من يونيو عام ٢٠٠١. وهو ما يعبر أيضاً – فى مستوى آخر للتحليل– عن علاقة المؤسسات(القيادة/ الارشاد ومجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام) بعضهما ببعض. ومنها قانون تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية حيث قام الاصلاحيون بتقديم لائحتين إلى مجلس الشورى فى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢، الأولى متعلقة بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بمنح رئيس الجمهورية صلاحيات حقيقية، والثانية خاصة بتعديل النظام الانتخابي. الأمر الذى اعتبره المحافظون محاولة من قبل المعتدلين لنزع سلطاتهم الواسعة. واختار الاصلاحيون فى النهاية التهدئة لعلمهم برفض مجلس صيانة الدستور للمشروع مستقبلاً.

وبالنسبة لمحور المؤسسات فإنه تم إدماج بعض المؤسسات الثورية فى مؤسسات الدولة مثل الباسيج والحرس الثورى، والتأكيد على الطابع

التكنوقراطى فى تكوين مؤسسات الدولة مع استمرارية الوضعية الخاصة للمؤسسات الثورية كمؤسسات لحماية نظام ولاية الفقيه. فلا زالت تتجاور مؤسسات الثورة مع مؤسسات الدولة والتى ما زال خامنئى يصر على وجودها (والقوى المستفيدة منها أيضاً). وتم إلغاء منصب رئيس الوزراء كجزء من التغييرات الأساسية التى تم الاستفتاء عليها. وفى تعديلات الدستور لعام ١٩٨٩ أضيف لاختصاصات مجلس الصيانة الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة.

وبالنسبة لمحور الفاعلية والإنجاز، ففى أعقاب تولى خامنئى قمة النظام بدأ مشروع البناء والتعمير. حيث بدأ خطة خمسية للتعمير وتم الانفتاح والتعاون مع الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية. ولكن العائد كان محدوداً بالمقارنة بالزيادة السكانية، وبسبب تركيز رافسنجانى على مشروعات البنية التحتية والتى يكون العائد منها طويل الأمد فتراكمت المشكلات الاقتصادية بشكل عام برغم تحقق الكثير من الإنجازات الاقتصادية. وفى فترة خامنئي- خاتمى تم التركيز إعلامياً على العامل الاقتصادى وتوجيه اللوم من جانب المحافظين لحكومة خاتمى بسبب المشكلات الاقتصادية كعامل ضغط على الإصلاحيين وعلى الرئيس خاتمى لإفشال مشروعهم الإصلاحي.

ومثلت آلية الانتخابات وإقبال الجماهير على المشاركة- بالرغم من بعض المعوقات التى يضعها التيار المحافظ عامة ومجلس صيانة الدستور بشكل خاص- من أهم الآليات التى تدفع إلى فاعلية النظام وخاصة انتخابات عام ١٩٩٧ التى تعد نقطة فارقة فى هذا التحول، لأن إقبال أغلبية الشعب على المشاركة فى العملية السياسية يعد من أهم معايير التحول فى إيران. كما مثلت انتخابات البلدية- التى جرت فى الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ – نقطة مهمة فى طريق التحول إلى الشرعية الدستورية، حيث كان لها دور فى توزيع السلطة بعيداً عن المركز. ومن المسائل التى نجح فيها النظام مسألة تداول السلطة سواء على مستوى القيادة أو على مستوى الرئاسة.

وبالنسبة للمحور الثقافى فقد انتشرت مفاهيم المجتمع المدني، وسيادة القانون، والتعددية، والتسامح، وحرية التعبير مما أدى إلى زيادة الصحب وكشف قضايا فساد عديدة والهجوم المتبادل من قبل كل من الإصلاحيين والمحافظين. ولقد تزايد تأييد القيادة والنظام لقيام المرأة بدور فى حراك المجتمع. وتعددت صور مشاركة المرأة الإيرانية فى الحياة السياسية سواء

فى تنفيذ أو صنع السياسات العامة حيث احتلت العديد من المناصب العليا. كما لعبت الصحافة الإيرانية دوراً محورياً فى حالة الفوران السياسى التى شهدتها إيران منذ بداية التسعينيات، كما تعد من أهم الساحات التى تشهد صراعاً بين الإصلاحيين والمحافظين.

ويتفق كل من الخمينى وخامنئى فى أنهما من رجال الدين وإن كانت رتبة الأول أعلى من الثاني، وأن كل منهما من رجال الثورة، وإن كان الخميني هو القائد والمعلم الفقيه. ولكن بالرغم من تشابههما هذا فإن الخمينى يتميز بأنه قيادة كاريزمية كان لها تأثيرها الطاغى على الجماهير وعلى تلاميذه، فى حين يعد خامنئى بعيداً عن ذلك، لذلك توجه له الكثير من الانتقادات ولولا القوانين التى تجرم المساس به لزاد الانتقاد له أضعافاً مضاعفة ليس لأنه بلا إنجازات وبلا شرعية ولكن لأنه لا يوجد اتفاق كبير على شرعيته على العكس من الخميني. ومع ذلك يعد خامنئى أكثر انفتاحاً وأكثر تسامحاً من استاذه، ولكن يظل هدفه الأساسى هو الحفاظ على النظام، فتركيبته الدينية والمحافظة تجعله حذراً من التحول ومن الإصلاحيين. وهذا لا يعنى أن الخمينى لم يتعرض للانتقاد فلقد واجه بعض النقد من قبل بعض رجال الدين وغيرهم ولكن بشكل محدود نسبياً مقارنة بخامنئي. وكذلك الفترة الزمنية (٧٩-٨٩) وطبيعة المتغيرات فيها حكمت غلق الأفواه بالإضافة إلى استخدام العنف من قبل النظام تجاه المعارضة. وهكذا تعد مرحلة خامنئى المرحلة التى شهدت قدراً كبيراً من الانفتاح والإصلاح سواء السياسى أوالاقتصادى، وذلك فى اطار من التفاعل بين بعض المتغيرات الداخلية والخارجية.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على التحول من الشرعية الثورية إلى للشرعية الدستورية ودور القيادة فيه. يمكن القول بأن كل من البيئة الداخلية والخارجية التى تعمل فيها القيادة الإيرانية تمثل بيئة شديدة الحساسية. وذلك لأن البيئة الداخلية بجميع القوى والمؤسسات وفى مقدمتها مؤسسة القيادة ومؤسسات: الرئاسة، مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومؤسسة القضاء وخصوصية العلاقة بين هذه المؤسسات وعلاقاتها بالمرشد من أهم محددات التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. هذه المؤسسات وعلاقتها بالمرشد تضمن عدم مرور القوانين والتشريعات التى تتجاوز الحد الذى يريده المرشد لأنه يتحكم حتى الآن فى التحول وجعله تحت سقف معين.

ولكن هذه البيئة الداخلية تشمل أيضاً بعض القوى والتنظيمات المؤثرة مثـل الأحزاب السياسية سواء المحافظة أو الإصلاحية والصراع بينهـا مـن خـلال الانتخابات ومن خلال الصحف، وهى تعتبر من أهم ملامـح مرحلـة التحـول وكذلك التنظيمات الطلابية التى أيدت خاتمى فى البداية ثم هى نفسها التى قامت بالتظاهر ضده بعد الإخفاقات الخاصة بالملف الاقتصادى، وبعد اخفاقه فى تنفيذ وعوده الخاصة بالاصلاح السياسى بشكل عام. والبازار يحمل تاريخاً فى تحالفه مع رجال الدين فى الثورات والحركات المختلفة. وتوجهاته الرئيسـية تتركـز حول الحرية الاقتصادية خاصة الجانب التجارى منهـا لـذلك نجـدهم يقفـون بالمرصاد لأى سياسات أو تشريعات تتعارض مع مصالحهم. وهم يمثلون قـوة اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة فى المجتمع، ويدافعون عن مصالحهم مـن خلال رجال البازار سواء فى مجلس الشورى أو الحكومة. كما ظهر دور النساء الكبير فى الجمهورية الإيرانية منذ اندلاع الثورة، وزاد هذا الـدور منـذ عـام ١٩٩٧ حيث شارك النساء بشكل كبير فى انتخاب خاتمى بالإضافة لمشـاركتهن فى صنع السياسة سواء فى البرلمان أو فى الحكومة كنائب لرئيس الجمهوريـة وكمحافظ وكمستشار لرئيس الجمهورية وغيرها، وفى الصحافة لها دور مشارك فى النهضة النسائية. إن التحول أصبح مطلباً شعبياً وخاصة من جانب الشـباب والطلبة منهم لوضع حد للقمع والممارسات البوليسية التى سادت فـى مرحلـة الشرعية الثورية، وتحقيق سيادة القانون والمشاركة فى السلطة والثروة. وتـؤثر هذه القوى والمؤسسات بتفاعلاتها البينية وبتفاعلاتها مع مؤسسة القيـادة علـى التحول. وطرحت فى هذه المرحلة بعض القضايا المهمة مثل قضية ولاية الفقيه والمطالبة باجراء تعديل أو تطوير عليها، ومسألة الصراع بين تيارين رئيسيين: المحافظين والاصلاحيين، ومسألة صلاحيات رئيس الجمهورية، ومسألة حقـوق الانسان، والحريات السياسية. مما يشير إلى أننا بصدد مرحلة انتقالية تشهد قدراً كبيراً من الصراعات بين فريقين رئيسيين (المحافظين والاصلاحيين) مما يساهم فى حيوية النظام وليس هدمه كما يراهن أو يتمنى البعض.

ومثلت المتغيرات الخارجية عامل ضغط فى فترة الخميني: سواء الحـرب مع العراق – والتى تسببت فى تأجيل الكثير من أهداف الثورة وخاصة التحـول إلى الشرعية الدستورية– أو العقوبات الاقتصادية والتى ضاعفت مـن تكـاليف الحرب والثورة. ومع تولى خامنئى القيادة صاحب الانفتاح السياسى فى الـداخل الانفتاح على الخارج خاصة بعد حرب تحرير الكويت. وكان أسلوب الخطـاب المعتدل تجاه دول الخليج والتخلى عن مبدأ تصدير الثورة والتعاون الاقتصـادى مع الدول الأوربية بمثابة عوامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية.

وبتتبع التطورات المجتمعية التى مرت بالمجتمع الإيرانى يمكن القول إن إنجازات خامنئى كقائد دولة فى التحول إلى الشرعية الدستورية أكبر من إنجازات الخمينى ويرجع ذلك لتورط إيران فى حرب طوال ثمانية أعوام أخذت اهتمام الخمينى من تحقيق أهم أهداف الثورة وهو التحول. إلا أن هذا الارتباط بين شخص الخمينى والمواطنين ساعد على تجاوز هذه المشكلات التى كادت تفكك الدولة وتفقدها جزء من أراضيها. ولكن برغم هذه التحديات فقد كانت الحالة الإيرانية من أسرع الثورات التى سعت إلى المأسسة وإصدار دستور جديد فى إطار الجمهورية الإسلامية التى سعى الخمينى إلى إقامتها حسب رؤيته وتصوره لها.

لم يقطع خامنئى بين مرحلته ومرحلة الخمينى خط الرجعة، فلا زالت هناك خطوط حمراء لا يريد المرشد تجاوزها وإن سمح بقدر من التحول إلى الشرعية الدستورية بمزيد من الانفتاح والتعددية والمشاركة وبقدر من حرية التعبير والصحافة. إن مساندة خاتمى من قبل خامنئى فى بعض القضايا لا تعبر بالضرورة عن اقتناعه بشعارات الإصلاحيين، ولكنه يتفهم الأمر الواقع ويتعامل بقدر من المرونة مع مقتضياته، وفى محاولة للحفاظ على النظام واستمراره. إن شرعية خاتمى كانت تمثل شرعية النظام بقيادة خامنئى.

ان تميز دور خامنئى عن دور الخمينى يأتى منّ اختلاف المرحلة واختلاف السمات الشخصية لكل منهما وتوزيع القوة فى المجتمع. وأهداف الخمينى فى الفترة (٧٩-٨٩) تركزت على تثبيت النظام ولو على حساب الشرعية الدستورية لأن الشرعية الثورية هى الشرعية ذات الثقل فى هذه المرحلة لذا كان التحول – وإن كان نسبياً- ضرورة فى هذه المرحلة الحرجة ليتم استكمالها بعد ذلك فى مراحل أخرى. لأن التحول لا يكون سريعاً بل تدريجياً مع مرور الوقت وخاصة بعد وقف إطلاق النار مع العراق وبداية الانفتاح على العالم وإعطاء هامش من حرية التعبير والأحزاب. وفى مرحلة خامنئى، تميز المرشد بمزيد من الانفتاح السياسى استجابة منه لرغبة الشارع الإيراني، فهو أكثر تسامحاً فى التعامل مع المعارضة من الخمينى.

اهتم الكتاب فى مرحلة حكم خامنئى من ١٩٨٩حتى عام ٢٠٠١ ببيان خصوصية هذه المرحلة كمرحلة قد تكون انتقالية تزداد فيها أهمية وثقل الشرعية الدستورية بجانب الأنماط الأخرى للشرعية. هذه المرحلة لها بعض الإيجابيات وبعض السلبيات. ومن أهم السلبيات:عدم التوازن فى

الاختصاصات الدستورية بين الهياكل المؤسسية المنتخبة والمؤسسات المعينة من قبل المرشد حيث تفوق السلطات القانونية والفعلية التي تحوزها المؤسسات المنتخبة بشكل يخل بصلاحيات الجانب التمثيلي من مؤسسات النظام. ومن أبرز الأمثلة سيطرة مجلس صيانة الدستور على عملية الترشيح فى الانتخابات، وهو الاختصاص الذى وإن ضمن تحقيق قدر من التوافق بين دوائر النخبة الحاكمة، إلا أنه بلاشك عيب خطير من منظور الشرعية الدستورية ولكنها خصوصية إيرانية تعمل على ألا تهدد أسس النظام الإيرانى مع مساحة لحرية الحركة.

هذا التحول فى إطار من ولاية الفقيه لأن التحول حتى الآن لم يغير من ولاية الفقيه والسلطات الواسعة التى ينص عليها الدستور والذى جعلها وكأنها جزء من عقيدة المذهب الشيعى حسب تصور مؤيديها من رجال الدين، مما جعل القيادة السياسية الإيرانية تتمتع بخصوصية وبموقع مهيمن فوق المؤسسات والسلطات، فالإطار الدستورى مستقر منذ تعديله فى عام ١٩٨٩ ولا يوجد احتمال لتعديله فى المستقبل القريب. ولكن فى نفس الوقت توجد قوى سياسية لا تيأس من المحاولة مراراً لتحريك قاطرة التحول فى اتجاه الشرعية الدستورية المؤسسية. هذه القوى تؤمن بسيادة القانون وبالمؤسسية وبالثقافة الديمقراطية التعددية وتكافح بأشكال سلمية للوصول لهذا الهدف.

وفى هذا الإطار يمكن استخلاص بعض النتائج:

- إن إشكالية التحول الرئيسية فى إيران تتمثل فى ولاية الفقيه والمؤسسات الموالية للولى الفقيه سواء دستورية أو ثورية. حيث لم تستطع ولاية الفقيه التطور بالقدر الكافى حتى الآن مع تطور المجتمع من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة.

- من أهم اشكاليات التحول انقسام المؤسسات السياسية فى إيران ما بين مؤسسات منتخبة ومؤسسات معينة ويسيطر المحافظون على الثانية كما يعين المرشد أعضائها، وهى تتحكم فى التحول إلى الشرعية الدستورية حيث تستطيع التحكم فيمن يحكم وكيفية حكمه، كما تستطيع التحكم فى مساحة الحريات السياسية وحرية التعبير. إلا أن هناك مؤسسات قوية كالبرلمان ومؤسسة الرئاسة والمجتمع المدنى كالأحزاب والصحافة لها تأثير أيضاً فى محاولة للتوازن مع تلك المؤسسات المعينة.

- تزايد المعارضة لولاية الفقيه حيث أن دعوى امتلاك الفقيه بمفرده كل الحقيقة والتفسير الأصح للشريعة يلقى معارضة من قبل عدد من رجال الدين الشيعة ناهيك عن رأى المثقفين العلمانيين الذين يرون أن إنكار حق الآخرين فى الحكم هو إلغاء للآخر ولحق المجتمع فى الاستفادة من جميع الأطروحات ولحق الشعب فى أن يختار بين هذه البدائل.
- إن ما تم بشأن التحول فى إيران لم يصل بعد إلى مرحلة الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع بسبب أن السلطة الحقيقية لا زالت بيد الولى الفقيه، وسيطرة المؤسسات المعينة. لكن على الجانب الآخر يوجد العديد من الايجابيات ولكن هناك سقف لا تسمح القيادة بتجاوزه وهو دائماً الحفاظ على ولاية الفقيه.
- إن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية لا يتم إلا بمزيد من الاعتماد على الشرعية الدستورية وتطوير آلياتها لتكون أكثر ديمقراطية. إن المماطلة فى التحول لن يجر وراءه إلا العنف واهتزاز الشرعية والاستقرار، وسيكون البديل الوحيد للتحول الإصلاحى السلمى التحول الثوري/العنف والتطرف إذا ما صممت القيادة والنظام على الاعتماد فقط على الشرعية الثورية والتعبئة المستمرة لشعب أراد أن يجنى ثمار هذه الثورة.
- إن التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية لا يعتمد فقط على دور القيادة وإنما يعتمد على أدوار أخرى لعدد من الفاعلين السياسيين مثل المؤسسات السياسية وعلى رأسها السلطة التشريعية بمجلسيها الشورى ومجلس صيانة الدستور، والحرس الثورى ثم مؤسسات المجتمع المدنى مثل الصحافة ورجال الدين والمرأة والشباب. ويلاحظ أن عدداً من هذه المؤسسات ينصب دورها بخصوص التحول إلى الشرعية الدستورية فى تعطيل ومواجهة أى محاولة للتغيير فى أساسيات النظام وعلى رأسها ولاية الفقيه مثل مؤسسة الحرس الثورى وهى مؤسسة كما سبق تناوله نشأت بقرار من الخمينى بعد عودته لطهران وتعد مهمته الرئيسية الحفاظ على نظام ولاية الفقيه.
- تنقسم القوى السياسية الإيرانية مابين مؤيدين للتحول وما بين معارضين وما بين مؤيدين فى إطار ضيق. ويحدد التجاذب بين هذه القوى والتفاعل بينها وبين القيادة وفى إطار الضغوط الخارجية مستقبل التحول مع الأخذ

فى الاعتبار الخصوصية الثقافية السياسية. ومن أهم القضايا المثارة: قضايا الحرية، وقضايا حقوق الإنسان، وشرعية وصلاحيات الولى الفقيه، والمشكلات الاقتصادية، والعلاقة مع الغرب.

- ويلاحظ أن المرشد يحاول توجيه الرئاسة والشعب نحو الإصلاح الاقتصادى على حساب الإصلاح السياسى والثقافى على أساس أنه الأولى بالاهتمام والتركيز، وأن الانفتاح السياسى والثقافى يهدم ويقوض نظام ولاية الفقيه. ونجح إلى حد كبير فى تحقيق هدفه باختيار الشعب لأحمدى نجاد رئيساً لجمهورية إيران (الرئيس السادس لإيران) وحدوث تراجع نسبى لشعارات مرحلة خاتمى والتركيز فى المرحلة القادمة على تحقيق طفرة اقتصادية واستمرار برنامج تخصيب اليورانيوم وتحقيق التفوق العسكرى.

- أنه ومع التحسن النسبى فى سجل حقوق الإنسان لا زالت توجد مشكلات عرقية لملايين الآذريين والأكراد والعرب فى إيران وهم يطالبون بالمزيد من الحريات السياسية واستيعاب النظام لمدخلاتهم فى حركة النظام السياسي.

- وكان التأييد الغربي- وخاصة الأمريكي- للتيار الإصلاحى مصدر إزعاج لهذا التيار نتيجة استغلاله من قبل المحافظين بالاشارة إلى الصلة التى تربط هذا التيار بالغرب والتشكيك فى انتمائه الوطني. كما كانت الضغوط الاقتصادية والحصار الطويل من قبل الولايات المتحدة تحدياً آخر حيث جعل الشباب والأسر يضيقون بالمشكلات الاقتصادية اليومية وبالوعود التى لم تتحقق من قبل التيار الاصلاحى مما تسبب فى تراجع شعبية الاصلاحيين وهزيمتهم أم المحافظين سواء فى الانخابات التشريعية أو الرئاسية.

- توجد بعض التحديات على المستوى الإقليمى والدولى وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تبعها من احتلال كل من أفغانستان والعراق الأمر الذى يؤثرعلى الشأن الداخلى وخاصة عملية التحول إلى الشرعية الدستورية، لقد كان الانشغال بالمسائل الأمنية له بعض التأثير السلبى على مسألة التحول إلى الشرعية الدستورية.

- الملف النووى والضغوط المستمرة على القيادة وعلى إيران كشف جهود كل من التيارين الاصلاحى والمحافظ تجاه معالجة هذا الملف

بما يضمن حق إيران فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وعدم الخضوع للابتزاز الغربى - حسب تصورهم- مما أدى إلى تراجع التركيز على قضية التحول نظراً للتهديدات الخارجية وخاصة بعد احتلال العراق.

- أدى فوز محمود أحمدى نجاد بالرئاسة الإيرانية إلى إمساك المحافظين بالسلطات الثلاث وإزاحة الاصلاحيين من الساحة السياسية بعد خسارتهم فى انتخابات المجالس المحلية ثم فى الانتخابات البرلمانية ثم فى انتخابات الرئاسة فى يونيو ٢٠٠٥. ويعنى هذا اكتمال سيطرة المحافظين على كل مؤسسات الدولة.وشهدت الساحة الداخلية بوصوله تصاعداً للقيم الثورية وتزايد المطالبة بالاصلاح الاقتصادى مع انفتاح على الخارج فى اطار مشروع ايرانى اقليمى ودولى مع استمرار التشدد الاعلامى تجاه كل من اسرائيل والولايات المتحدة فى ظل تصعيد مسألة الملف النووى الإيرانى من جانب الدولتين. لقد اختار الايرانيون أحمدى نجاد.وهو الرئيس المتشدد لأنه القادر من وجهة نظرهم على التصدى للتشدد الأمريكى، الأمر الذى يعنى أنه قد يؤدى تشدد الخارج إلى وصول متشددين إسلاميين بدلاً من المعتدلين كرد فعل لهذه الضغوط.

ويلاحظ مساندة ودفاع المرشد عن الرئيس أحمدى نجاد فى مواجهة الانتقادات المتزايدة له بل وصل الأمر إلى أنه طلب الأول من الثانى الاستعداد لفترة رئاسية قادمة. ويعبر هذا الدفاع عن مدى التوافق بين الرجلين فى تصورهم لمعالجة قضايا المرحلة.

ويواجه نجاد مجموعة من الانتقادات فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد وارتفاع نسبة التضخم، وفيما يتعلق بقضايا الحريات السياسية وخاصة حرية الصحافة فيشير البعض إلى أنه ما بين ابريل ٢٠٠٦ وأبريل ٢٠٠٧ منع حوالى ٣٤ صحيفة ومجلة.

ومن الأمور التى أثارت ضجة إعلامية حول الرئيس نجاد قوله فى ٧-٥-٢٠٠٨ "أن يد الامام المهدى المنتظر ترى بوضوح فى إدارة شئون البلاد " وقال فى خطاب أمام طلاب الفقه نقله تليفزيون الدولة" أن الامام المهدى يدير العالم ونحن نرى يده المدبرة فى شئون البلاد كافة"، وألمح أن عودة الامام الغائب قريبة بقوله "أن على الحكومة تسوية مشكلات إيران

الداخلية فى أسرع وقت إذ أن الوقت يداهمنا"، وأضاف" حان الوقــت لكــى ننهض بواجباتنا العالمية..إيران ستكون محور قيادة العالم إن شاء الله".

ويلاحظ فى هذه التصريحات المختلفة محاولة اســباغ نجــاد الشــرعية الدينية على سياساته باستغلال اسطورة الامام الغائب عند الشيعة، فهو يعتقد بأن يده المدبرة وراء الأحداث المهمة ومن معجزاته، فالامام المهدى يــدعم سياساته وقرارت حكومته بما تشمل من ايجابيات وسلبيات. كما يشير فــى تصريحاته بهذا الشأن إلى بداية مشروع إيرانى اقليمى وعالمى يبشر بعــودة الامام الغائب وهو ما يمثل نقلة فكرية فى تصور رئيس الجمهورية الاسلامية الإيرانية للمستقبل.

وفى الخاتمة يمكن الإشارة إلى أن الخمينى استطاع أن يحل اشكالية فى الفكر الشيعى التقليدى (اشكالية الانتظار والتقية مع الواقع الذى يبرر الثورة)، ويستطيع خامنئى أن يحل اشكاليات التحول لو أراد، والتــى تــتلخص فــى التناقض بين ولاية الفقيه (كما هى عليه الآن) والشرعية الدستورية، واشكالية العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة.

ولكن حتى الآن وفى حدود المستقبل القريب يحكم إيران الفقهاء بقيــادة المرشد (ولاية الفقيه). ويتوقف الانتقال من ولاية الفقيه إلى ولايــة الشــعب على مدى فعالية التيار الوسط الذى بدأ يتشكل من المعتدلين من كلا الفريقين المحافظين والإصلاحيين. هذا التيار الذى ينادى بالديمقراطية الإسلامية التى تتضمن المزاوجة بين الشرعية الدستورية والخصوصية الثقافية والمجتمعية للجمهورية الإسلامية. وإذا اتسعت القاعدة لهذا التيار ومثل عامل ضغط على القيادة فقد يساهم فى تحولات كبيرة بشأن الشرعية الدستورية، وفى مســتقبل الجمهورية الإسلامية.

المراجع :

المراجع العربية

أولاً: الكتب:

١- د.آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦- ١٩٧٩)، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد:٢٥٠، أكتوبر ١٩٩٩.

٢- د.أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووى الإيراني.آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥.

٣- أمل حمادة، إيران، في، د.محمد السيد سليم، د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية.د.ت

٤- أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة:دراسة فى فكر الخمينى وشريعتي وخاتمي. بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، في، د.سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقى عابدين، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى فى القرن العشرين، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١.

٥- د.إبراهيم الدسوقى شتا، الثورة الإيرانية.الجذور، الأيدلوجية، القاهرة:الزهراء للإعلام العربي، ط٢، ١٩٨٨.

٦- د.السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي.المفاهيم والقضايا، القاهرة:دار المعارف، ط٢، ١٩٨١.

٧- د.السيد زهرة، الثورة الإيرانية.الأبعاد الاجتماعية والسياسية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥.

٨- د. باكينام الشرقاوي، القوى السياسية المشاركة فى العملية الانتخابية، في، د.محمد السعيد إدريس، (محرر)، الانتخابات التشريعية فى إيران.مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥.

٩-............، حوار الحضارات من منظور إيراني، في، كيف نواصل مشروع حوار الحضارات.الجزء الثاني.الحضارات حوار أم صدام، مجموعة المحاضرات التى ألقيت فى المؤتمر المنعقد فى دمشق١٩-٢٠٠٢/١/٢١، دمشق:منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠٢.

١٠- د.بشير محمد الخضرا، النمط النبوي- الخليفي في القيادة السياسية العربية..والديمقراطية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

١١- بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى(البرلمان)، في، جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، ط١، ١٩٩٦.

١٢- د.بيزن يزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، سعيد الصباغ، (ترجمة وتقديم)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.

١٣- د.توفيق مرعي، أحمد بلقيس، الميسر في علم النفس الاجتماعي، عمان:دار الفرقان للنشر والتوزيع، د.ت.

١٤- جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة.الثورة الإيرانية من ١٩٧٩حتى ١٩٨٩، ترجمة:محمد أبو رحمة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط٣، ٢٠٠٤.

١٥- د.جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، في، د.علي عبد القادر(تقديم)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، جامعة القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٧.

١٦- د.حاكم المطيري، الحرية أو الطوفان. دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحله التاريخية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤.

١٧- د.حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، د.ن، د.ت.

١٨- خاتمي والخليج في ثلاث سنوات، إعداد قسم البحوث، الكويت: مركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية(٤)، السنة الأولى، ٢٠٠٠.

١٩- د.خالد الناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في، د.علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، سلسلة كتب المستقبل العربي(٤)، ط٢، ١٩٨٦.

٢٠-د.خليل أحمد خليل، العرب والقيادة.بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨١.

٢١- د.خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراة(٤٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٣.

٢٢- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران:رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مديرية الترجمة والنشر، ١٩٩٧.

٢٣- رفعت سيد أحمد، وصية الخميني:إيران ما بعد الإمام، د.ن، د، ت.

٢٤- روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، د.ن، د.ت، ط٣.

٢٥- روى متحدة، الفكر السياسى الشيعى ومصير الثورة الإيرانية، فـي، جمـال سـند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار، أبو ظبـي: مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

٢٦- د.سعد الدين إبراهيم، ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ(مقدمة)، في، د.سعد الـدين إبراهيم وآخرون، مصر العروبة وثورة يوليو، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(٣)، ط١، ١٩٨٢.

٢٧-..................، مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية، في، مجموعـة مـن الباحثين، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربي.بحوث ومناقشـات النـدوة الفكريـة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٧.

٢٨- حجت مرتجي، التيارات السياسية فى إيران المعاصرة، صادق زيبا كلام، (تقـديم)، ترجمة:محمود علاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمـة، العدد:٣٥٥، ط١، ٢٠٠٢.

٢٩- د.صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربي.دراسة علمية موثقة، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨.

٣٠- صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة.التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، ترجمة:عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٣.

٣١- د.صبحى عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكـم فـى النظـام الإسـلامى السياسـى والاقتصادى والاجتماعى والفكري، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥.

٣٢- د.عباس رشدى العماري، إدارة الأزمات فى عالم متغير، القاهرة:مركـز الأهـرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣.

٣٣- د.عبد الحميد متولي، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية.وبوجه خاص فـى مصر مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية وعن الدستور المصرى بين التعديل والتبديل، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط٢، ١٩٩٢.

٣٤- د.عبد الخبير محمود عطا، مبادئ العلوم السياسية، جامعة أسيوط: كليـة التجـارة، ١٩٨٩.

٣٥-..................، التنمية السياسية:الأبعاد والأزمات، القاهرة: دار القاهرة للنشـر والتوزيع، ١٩٨٤.

٣٦- د.عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسى والتحول الديمقراطي، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

٣٧- د.علا أبو زيد، ولاية الفقيه.تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، في، د.سيف الـدين عبد الفتاح، د.السيد صدقى عابدين، الأفكار السياسية الآسيوية الكبـرى فـى القـرن العشرين، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١.

٣٨- د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعى عربى جديد.بحث فى الشـرعية الدسـتورية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية(١٠)، ط٦، ١٩٨٧.

٣٩- د.فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسى فى مصر.أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية فى مصر، دراسات فى الاجتماع السياسي(١٣)، القاهرة: مكتبة عين شمس، ط٣، ١٩٨٥.

٤٠- فهمى هويدي، إيران من الداخل، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط٤، ١٩٩١.

٤١- كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة:عبد العزيز فهمي، مراجعة:محمد أنيس، القاهرة:الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٦.

٤٢- كينيث كاتزمان، الحرس الثورى الإيراني.نشأته وتكوينه ودوره، أبو ظبى :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة(٣)، ط١، ١٩٩٦.

٤٣- د.محمد السعيد عبد المؤمن، العمامة والعباءة فى السياسة والحكم، القاهرة:الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٥م.

٤٤- د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨.

٤٥- د.محمد بهاء الدين الغمري، علم السياسة وتطور الفكر السياسي، الجزء الأول، القاهرة:الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

٤٦- محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله.قصة إيران والثورة، القاهرة: دار الشروق، ط٥، ٢٠٠٠.

٤٧- د.محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية، الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٣.

٤٨- محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: شركة دار الجديد، ط١، ١٩٩٩.

٤٩-..............، إيران.سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.

٥٠- محمد على الغتيت، الزعيم.العبقرية والزعامة السياسية، القاهرة: دار الشعب، ط٢، ١٩٧٥.

٥١- د.محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠.

٥٢- د.محمد عمارة، الفكر القائد للثورة الإيرانية، القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٢.

٥٣-..............، تيارات الفكر الإسلامي، القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، العدد:٣٧٦، ١٩٨٢.

٥٤- د.محمد فاروق النبهان، نظام الحكم فى الإسلام، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٧.

٥٥- د.محمد محمود ربيع، د.إسماعيل صبرى مقلد، الموسوعة السياسية، الكويت: دار الوطن، ١٩٩٤.

٥٦- د.مهدى شحادة، جواد بشارة، إيران:تحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي- الأوربي، ط١، ١٩٩٩.

٥٧- مهدى نوربخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيدلوجية فى إيران المعاصرة، فى، جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦.

٥٨- موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستورى.الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة:د.جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٢.

٥٩- ناهد عزالدين، أزمة تجدد القيادة السياسية فى مصر (الأبعاد والنتائج)، في، د.صلاح سالم زرنوقة، د.عبد العزيز شادي، تجدد القيادة والتنمية فى الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، ، قضايا التنمية، العدد٣١، ٢٠٠٤.

٦٠- د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١.

٦١-.................، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية:١٩٨٩-١٩٩٣، في، .جمال زكريا قاسم، د.يونان لبيب رزق(محرران)، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، د.ت

٦٢- هوشنك أمير أحمدي، تقييم خطة التنمية الأولى فى إيران والتحديات التى تواجه الخطة الثانية، في، جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦.

٦٣- وليد خالد المبيض، جورج شكرى كتن، خيارات إيران المعاصرة.تغريب. أسلمة.ديمقراطية، دمشق: دار علاء الدين، ط١، ٢٠٠٢.

٦٤- د.وليد عبد الناصر، إيران.دراسة عن الثورة والدولة، القاهرة:دار الشروق، ط١، ١٩٩٧.

ثانياً: دوريات ومقالات:

١- آذادية كيان ثابياوت، التحولات السياسية والاجتماعية فى إيران بعد الإسلامية، رؤى مغايرة، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر، ١٩٩٩.

٢- أحمد إبراهيم محمود، انتخابات غانا.التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، ربيع ٢٠٠١.

٣- أحمد نجيب زادة، دور البيئة المعرفية فى سياسة إيران الخارجية، شئون الأوسط، العدد١١٤، ربيع ٢٠٠٤.

٤- أرش بومند وآخرون، التقاطع الجيوبوليتيكى الإيرانى – الأمريكي، شئون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩.
٥- أزادية نيكنام، أسلمة القانون فى إيران. زمن التخلى عن الأوهام، رؤى مغايرة، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر، ١٩٩٩.
٦- أسامة فاروق مخيمر، الملف النووى الإيراني: مواقف الأطراف، مختارات إيرانية، العدد٤٨ يوليو ٢٠٠٤.
٧- د.أصغر جعفرى ولداني، العلاقات الإيرانية –الأوربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مختارات إيرانية، العدد:٤٨، يوليو ٢٠٠٤.
٨- أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة فى إيران، مختارات إيرانية، العدد:٦، يناير ٢٠٠١.
٩- د.إبراهيم درويش، ظاهرة الثورة كأداة للتغيير الاجتماعى، مصر المعاصرة، العدد ٣٣٩:، ١٩٧٠.
١٠- الحركة الطلابية والانتخابات الرئاسية.نقد لاستراتيجية البعد عن السلطة، مختارات إيرانية، العدد:٥١، أكتوبر ٢٠٠٤.
١١- د.السباعي محمد السباعي، التاريخ والدور الخارجي، في، المسألة الإيرانية:النظام السياسى والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل- يوليو، ١٩٩٥.
١٢- السياسة الدولية، يوليو١٩٨٣.
١٣- المرأة فى الجمهورية الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد:٥٦، مارس ٢٠٠٥.
١٤- د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسى فى إيران ما بين المتغيرات والقضايا، حولية قضايا العالم الإسلامى، عدد خاص: الأمة فى قرن، الكتاب الثالث، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.
١٥- توفيق شومان، السلطات الدستورية فى إيران:الصلاحيات والأدوار، شئون الوسط، العدد١١٤، ربيع ٢٠٠٤.
١٥- جيمس أ.بيل، إيران والولايات المتحدة.صدام الهيمنة، رؤى مغايرة، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر، ١٩٩٩.
١٦- د.حسن أبو طالب، أحمد بهى الدين، الانتخابات الإيرانية.ماذا بعد فوز الإصلاحيين؟، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد:٨٨، السنة العاشرة، ٢٠٠٠.
١٧- د.حسنين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت:مجلس النشر العلمي، الحولية الثالثة والعشرون، الرسالة١٩٧، ٢٠٠٣.
١٨-........................، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطى فى العالم العربي، كراسات استراتيجية، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد:١٣٩، السنة الرابعة عشرة، مايو ٢٠٠٤.

١٩- حسين شهيدي، الصحافة الإيرانية من رسالة إلى مهنة ١٩٧٩-٢٠٠٤، ترجمة:حمدى أبو كيلة، الثقافة العالمية، العدد ١٤١، مارس ٢٠٠٧.

٢٠- زارير ميرات، الصحافة والسلطة. توسيع حدود الممكن، رؤى مغايرة، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر، ١٩٩٩.

٢١- سامح راشد، طهران وواشنطن..قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مختارات إيرانية العدد: ٤٨، يوليو ٢٠٠٤.

٢٢-.........، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاما.تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد:١٥٧، يوليو٢٠٠٤، المجلد٣٩.

٢٣- شرق نامة، القاهرة:دار المستقبل العربي، ربيع ٢٠٠١.

٢٤- شيرين شمس الدين، عرض كتاب: على أنصارى، إيران.الإسلام والديمقراطية : سياسات إدارة التغيير، كتب وقراءات، المستقبل العربي، العدد:٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١.

٢٥- د.طلال صالح بنان، إيران:معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد١٥٥، يناير ٢٠٠٤، المجلد ٣٩.

٢٦- طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، شئون الأوسط، العدد:٨٤، يونيو ١٩٩٩.

٢٧- طلعت مسلم، الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٨.

٢٨- عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية:تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، العدد:١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩.

٢٩- د.عبد المعطى محمد عساف، أزمة الفاعلية السياسية فى البلاد العربية:إطار نظرى مقارن، المستقبل العربي، العدد:٣٦، فبراير ١٩٨٢.

٣٠- على المؤمن، النظام السياسي: ثنائية الاستبداد والمشاركة، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤.

٣١- على خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة:المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد:١٧٣، يوليو ١٩٩٣.

٣٢- على راضى حسانين، الدور السياسى للمرأة الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد٢٤، يوليو٢٠٠٢.

٣٣- عمرو هاشم ربيع، البرلمانات العربية والتحول الديمقراطى، كراسات استراتيجية، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد:٨٦، السنة العاشرة، ٢٠٠٠.

٣٤- فتحى المراغي، آية الله خامنئى (قارئ الوصية)، شخصية العدد، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠.

٣٥- مجلس توجيه أئمة الجمعة، مصطلحات إيرانية، مختارات إيرانية، العدد:٤٦، مايو ٢٠٠٤.

٣٦- د.محمد السعيد إدريس، أحمد المنيسي، الانتخابات الرئاسية الإيرانية.مستقبل عملية الإصلاح، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد:١٠٤، السنة الحادية عشرة، ٢٠٠١.

٣٧- د.محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مختارات إيرانية، العدد:٤٥، أبريل ٢٠٠٤.

٣٨- د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية: النظام السياسى والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل- يوليو، ١٩٩٥.

٣٩-................، الديمقراطية الإسلامية فى إيران، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠.

٤٠-..............، إيران..لماذا؟ تصدير الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥.

٤١-..............، آية الله سيد على خامنئي.الزعيم الرابح والقائد الفعلى لهذه المرحلة، مختارات إيرانية، أغسطس ٢٠٠٥.

٤٢- محمد على صنيعى منفرد، فصل السلطات فى الدستور الإيراني، مختارات إيرانية، العدد:٢٥، أغسطس ٢٠٠٢.

٤٣- مختارات إيرانية، العدد السادس، يناير ٢٠٠١.

٤٤- د.مصطفى اللباد، انتخابات البرلمان الإيراني. من ولاية الفقيه إلى ولاية الجمهور، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد:٩٠، السنة العاشرة، ٢٠٠٠.

٤٥- مصطلحات إيرانية، الزعامة، مختارات إيرانية، العدد٣٤، مايو ٢٠٠٣.

٤٦- منى البهتيمي، المجتمع المدنى فى إيران: توسيع حدود الممكن، مختارات إيرانية، العدد:٢١، أبريل ٢٠٠٢.

٤٧-مهدى أمين زادة، ماضى ومستقبل الحركة الطلابية، مختارات إيرانية، العدد:٥٠، أغسطس ٢٠٠٤.

٤٨- د.نيفين عبد الخالق مصطفى، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر:دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد١٤، العدد:٤، ١٩٨٦.

٤٩- د.نيفين عبد المنعم مسعد، القيادة كمتغير فى العملية السياسية بين العالمية والخصوصية، المستقبل العربي، العدد:١٥٥، يناير ١٩٩٢.

٥٠-..................، قراءة فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية.رؤية مختلفة، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، العدد:٢٧، يوليو٢٠٠١.

٥١- هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، شئون الأوسط، العدد:٢٧، مارس ١٩٩٤.

٥٢- هيثم مزاحم، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، شئون الأوسط، العدد:٨٤، يونيو ١٩٩٩.

٥٣- ياسين مجيد، إيران فى عهد الرئيس خاتمي: تحدى المجتمع المدنى ودولة القانون، شئون الأوسط، العدد:٦٤، أغسطس ١٩٩٧.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١- أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطى فى الصين، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.

٢- أمانى عبد الرحمن صالح، أزمة الشرعية فى مؤسسة الخلافة الإسلامية. دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية فى نظام الخلافة، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.

٣- أمانى عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر(١٩٧٠-١٩٨١).دراسة تحليلية لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى السبعينيات، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.

٤- أمل حمادة، دور رجال الدين فى الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٥- أمية حسنى أبو السعود، دور المعارضة الدينية فى السياسة الإيرانية فى الفترة من ١٩٢٤-١٩٧٩، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.

٦- أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطى فى المغرب ودور المؤسسة الملكية(١٩٩٢-١٩٩٨)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢.

٧- باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣.

٨-.............، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠.

٩- جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية. دراسة فى المنطقة العربية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥.

١٠- حامد عبد الماجد السيد، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام.دراسة للحالة المصرية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦.

١١- حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية فى الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥.

١٢- خالد عبد الحميد مسعود العواملة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢.

١٣-خليفة على البكوش، المتغير القيادى فى مصر والصراع العربى الإسرائيلي(١٩٥٥-١٩٧٩)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤.

١٤- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسى والخبرة الإسلامية.نظرة فى الواقع العربى المعاصر، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.

١٥- عادل محمد عبد الرحمن، دراسة فى دور القيادة الرائدة(الكاريزمية) فى رسم السياسة الخارجية للدولة مع التطبيق على السياسة الخارجية لمصر فى فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط : كلية التجارة، ١٩٩١.

١٦- عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطى بالمغرب ١٩٩٢-١٩٩٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.

١٧- عبد الهادى عبد الحكيم محمد الخطيب، التحول من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية السياسية فى مصر ١٩٧٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.

١٨- كامل حسن محمد أحمد، أزمة الشرعية والعنف السياسى فى المجتمعات العربية، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط : كلية التجارة، ٢٠٠٥.

١٩- مرفت عبد العزيز، دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى صنع القرار فى مصر فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١.

٢٠- معيض عيد معيض السلمي، العلاقات السعودية الإيرانية(١٩٧٩-١٩٩٩)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.

٢١- منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(١٩٧٩-٢٠٠٠)، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.

٢٢- نبوية على محمود الجندي، الفساد السياسى فى الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيرانى حتى قيام الثورة الإسلامية١٩٤١-١٩٧٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣.

٢٣- نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى، التحول عن النظم السلطوية فى جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٢٤- نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية فى أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦.

٢٥- هالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطى فى أوغندا ١٩٨٦-١٩٩٦.دراسة تحليلية فى الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩.

رابعاً: أخرى:

التقارير:

١- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥-١٩٩٦.
٢- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
٣- د.مدحت أحمد حماد، (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٨.
٤- د.مدحت أحمد حماد، (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٩.
٥- د.مدحت أحمد حماد، (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢

REFRERENCES:

BOOKS:

1- Burns, James MacGregor, Leadership,NewYork:Harper and Row publishers,1978.

2 –Clark,Charles,Nations in Transition:Iran ,California: Thomson,2002.

3- Hiro,Dilip, Iran Under The Ayatollahs,London: Routledge &Kegan Paul,1985.

4 –Hoveyda , Fereydoun , The Shah and The Ayatollah. Iranian Mythology and Islamic Revolution , London:Praeger,westport,Connecticut,2003.

5- Kellerman,Barbara(ed.),Political Leadership,A sourc Book,Pittsburgh, Press,1986.

6- Menashri, David,The Iranian Revolution and The Moslim World,West view Special Studies on the Middel East.

7- Merquior,J.G,Rousseau and Weber:Two Studies in The Theory of Legitimacy,London:Routledge and Kegan Paul,1980.

8 –Moslem , Mehdi , Fachional Politics in Post – Khomeini Iran ,Syracuse University Press,2002.

9- Moslem, Mehdi,The State and Factional Politics in The Islamic Republic of Iran,in,Hooglund,Eric(ed),Twenty Years of Islamic Revolution:Political and Social Transition in Iran since 1979,Syracuse University Press,2002.

10 – Rooy, Alison Van ,The Global Legitimacy Game.Civil,Globalization,and Protest,England,Palgrave,2004.

11 -Siavosbi,Sussan,Regime Legitimacy and High-school Textbooks,in,Saeed Rabnema and Sobrab Bebdad(eds.),Iran After The Revolution: Crisis Of an Islamic State,London:I.B.Tauris.1995.

12- Willner, Ann Ruth,The Spellbinders,New Haven,Yale University Press, 1984.

13- Wright,Robin,The Last Great Revolution:Turmoil and Transformation in Iran New York:Alfred A.Knopf,2000.

14- Ziba, Mir- Hosseini,Debating Women:Gender and the Public Spgere in Post – Revolutionary Iran ,in Sajoo , B.Amyn (ed.),Civil Sosiety in the Muslim World. Contemporary Perspectives , London :I.B Tauris Publishers and the Institute of Ismaili Studies ,2002.

PERIODICALS:

1- Abrahamian,Ervand,a review of"Iranian Sudent Oppsition to the Shah"by Afshin Matinasgari,Middel East Journal,v.56,Autumn 2002.

2- Amuzegar Jahangir,Khatami:AFolk Hero in Search of Relevance ,Middel East Policy.vol.x1,no.2,summer 2004.

3- Ghamari-Tabrizi,Behrooz,A review of "Social Change in Iran: An Eyewitness Account of Dissent,Defiance,and New Movemnts for Rights,by,Behzad Yaghmaian,Middel East Journal,v.56,Autumn 2002.

4- Kamal,Kharrazi,The View From Tehran, Middel East Policy,vol.x11,No.1,Spring2005.

5- Ramazani,R.K.,Idology and Pragmatism in Iran s Foreign Policy,Middel East Journal ,vol.58,no.4,Automn 2004.

6- Stoett, Peter,Toward Renewed Legitimacy? Nuclear Power,Global Warming,and Security,Global Environmental Politics,vol.3,no1,February2003.

7- Takyh,Ray,Iran at Croosroads,Middel East Journal,v.57,Winter2003.

مواقع الانترنت:

١- إبراهيم غرابية، من يحكم إيران، (عرض كتاب)، ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟بنية السلطة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية

1- www.aljazeera.net/books/2004/3/3-8-1.htm

٢-إسماعيل محمد(إعداد)، نظام الحكم فى إيران

2-www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-3htm.

٣- د. باكينام الشرقاوى، السياسة الخارجية الإيرانية

3-www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-1.htm

٤- سالم مشكور، المشاركة السياسية فى إيران خلال عقدين

4- www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/5/5-6-1.htm

٥- د.سيف الدين عبد الفتاح

5- www.Islamonline.net/io1-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp

٦- شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها فى الفكر السياسى الإيرانى المعاصر

6-www.aljazeera.net/in_depth/Iran-file/2001/4/4-30-2.htm.

٧- محسن كديور، فى إيران لدينا حكومتان

7-www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/2004/2/2-19-4.htm

٨- محمد صادق الحسيني، المحافظون والإصلاحيون وجهاً لوجه

8-www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/20044/2/2-19-2.htm

٩- محمد عبد العاطي، حقوق الإنسان فى إيران

9-www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-30-1.htm

10- www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

١١- مطيع الله تائب، الورقة العرقية فى إيران..هل من أزمة قادمة

11-www.aljazeera.net/NR/exeres/8774374B-EE6F-4D97-80D3-DD46D5AC59E1.htm

إيران من الداخل
تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

تعتبر مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من أهم القضايا المثارة فى إيران خاصة منذ تولى خامنئى قيادة إيران فى إطار من الخصوصية المجتمعية الأمر الذى قد يزيد من صعوبات التحول أو قد يجعله فى إطار معين، بما يثير احتمالات عدم الاستقرار داخل النظام نتيجة استقطاب القوى السياسية ما بين محافظين وإصلاحيين واستمرار الصراع والتنافس بينهما.

لذلك كانت أهمية دراسة كيفية تأثير المتغيرات المجتمعية (الثقافية والاجتماعية والسياسية...) على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ومدى تأثير القيادة السياسية فيها، حيث قد يواجه التحول بعض الصعوبات والأخطاء المرتبطة بالبيئة الداخلية مع الأخذ فى الاعتبار تأثير العامل الخارجى. وتتميز التجربة الإيرانية بقدر كبير من الخصوصية المجتمعية والتى تمنح بدورها بعض الفرص كما تفرض بعض القيود على هذه العملية المهمة، كما أن لهذه التجربة بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، والتى يمكن الاستفادة منها فى التجارب الأخرى.





